



۱۴۱

۸۱۸۱۵۸

کتابخانه مجلس شورای اسلامی



جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

۲۵۸۲۰

کتاب کتبی در الهیات (کائف)

مؤلف

مترجم

شماره قفسه ۱۹۲۸

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

خطی

۱۹۲۸

۷۱۸۱۵۶

۱۴۱

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب کتبی در الهیات (کائف)

مؤلف

مترجم

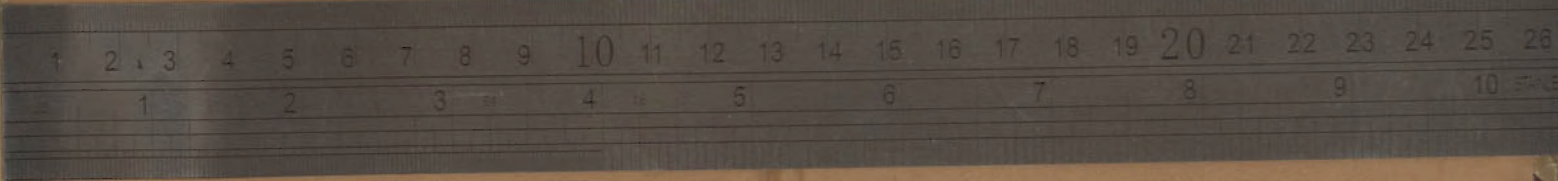
شماره قفسه ۱۹۳۸



جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

۲۵۸۳۰



کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

خطی

۱۹۳۸

نصف اولیوم

1300

1951

POA.



الحمد لله

من فطرتك العبد
محمد جعفر الخليلي
ابن محمد سعيد غفر له

۵۲

A

فسيح الذي اسر عبيد ويهدي بالمرط المستقيم

هذه كتاب او مبنية رجل غلام السلاحي

مواظبہ علیٰ سستی

[illegible]



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي جعل في خلقه منافع لا تعد ولا تحصى
 ابن عبد الله بن هبة بن كونه عفا الله عنه واعا
 على راضيه احمد الله تم حمدا يقرب الجنازة الكرم
 ويوجب للزبد من فضله وخصائه واستغفره استغفارا
 يوم من عقابه الاليم ويخلف في الفردوس الاعلى من جنانه
 واسأله الهداية الى الصراط المستقيم بالهام الحق وانارة برهانه
 وان يصلي على من بالمال الاعلى الحاقين من حول العرش العظيم
 وعلى المصطفين لظهار التوحيد واعالته وخصوصا على
 محمد وآله **وبعد** فقد اتقوا ارباب العقائد العقلية والدينية
 العقلية ان يؤمن بالله واليوم الآخر وعمل الصالحات هو غايته
 الحالات الانسية وبدونه لا يكون الانسان بالعبادة العينية
 ولا ينجو من الشقاوة الاخرية ومن الظاهر ان ذلك لا يتم
 تحصيله على الوجه اليقيني لا الظني وبالطرق البرهانية

لا التقليدية الا بعلم الحكمة الذي هو استكمال النفس الانسانية
 بتحصيل النشوات والتصرفات بالحقايق النظرية والعملية على
 حسب الطاقة البشرية وبهذا انقطع عن من لم يرتفع تحصيله
 ولم يأت به تهديد قواعد واصوله فان مكذب العلم الحكمة والظن
 مع عدم المستند والدليل لا يعد من اهل العقل والتحصيل
 ويجب على المتردد العلم بالاحوط وعلى المصدق ان لا يضل على علم
 عن سوا البيل وما كان لا يمر الكبر الفضل العلم العادل عز
 في الاسلام والمسلمين عمدة الدولة محمد الملك مخر العرايين دون
 ابن الامير الكبير العظيم سيف الدين سبخر الصالحين بغيرها الله
 متبعا لها ومرتضا واسجد سجودها واذا ما ايامهم ما لم يطلع
 على شيء في هذا العلم بالمعينة الثاقبة واداره الصابية النفس
 متي تصنيف كتاب فيه برسمه فعمل هذا الكتاب في اثناء ما
 قد اجتهد اليه من رايته الامور الدينية والشواغل الدينية
 مشغلا مع اخضاره على مهمات المطالب والهمات المسايلا
 متفهما مع الزبادات التي من قبل الخلاصة افكارا والاواضل ولذا
 حكا الاوایل خاليا عما يقصر عن فائدة اليقين من الحجج والادلة
 عاريا عن تحقيق ما لا يحصى تحقيقه بطايل فلا يجد في هذا الكتاب

تكملة

الاما يستفيع في العلم بالله ثم وتوجد وتنزه وصفا صلابه
 وعجايب مخلوقة الدالة على كبريائه وعظمته وبيان جوده وعنايته
 وفي بيان الملائكة السامية والنفوس الارضية وادراكها واثانها
 وبقاها بعد خراب البدن وابدانها وتنكيتها وما يصعدها من
 الخطا والخللان وخصائص النبوة والولاية وحال المعاد والنشأة
 الثانية والحجلة هو شتم علم ما يصعص من الضلال ومنزلة
 اقدام الجهال وكيد النفس في المال بما تحلته من الكمال
 واقرع مع اعتراف بقصيري وقلة بضاعتها من العلم انه لا يعرف
 محل هذا الكتاب الا الحق الذي طال نظره في الكتب السابقة عليه
 وقد جعلته سبعة ابواب في كل باب منها سبعة فصول ومن الله
 اسما العبد واصابة الصواب والرحمة وجزيل الثواب العفو

الباب الاول

في آلة النظر المتماة بالمنطق

الفصل الاول

في ماهية المنطق ومنفعته وامور يستفيع بها نطقه للمنطق فان
 يعلم به صحيح الفكر وفاسده ونسبته الى البروتية نسبة العروق
 الى الشعر والافئاع الى الزمنة الاطمان ويستغنى عنهما بفطرته

ج

كثير من الناس ولا يكاد يستغنى بفطرته عن هذا القانون الا
 المؤيدون بهدائه ربانية وقليل ما هم لكن الذين لا يهتدون
 بهذا القانون لبلادتهم كبريون ولما راد الفكر لها هاتون
 الذين نحو مبادي المطالب ليتادي من تلك المبادي اليها فتلك
 المبادي تجري في الفكر مجرى للمادة والمهنة المحصلة من ترتيبها
 يجري مجرى الصورة ولا بد في صلاح الفكر ان يكون مؤدبا بالليط
 من صلاحها معا ويكفي في فساده فساد واحد مما للمبادي لها نصيب
 او تصديقية فان حضور شيء ما عند الذين ليس تصور او هو
 نفس ادراك وما الحقيقة لمحا فاجعله محملا للتصديق او النكذ
 يسرى تصديقا وهو الحكم بمنصور على تصور ولا يطبق في العلوم
 سواها وما الخصم المعلوم في معلوم التصور ومعلوم التصديق
 فالحجج في الحقيقة هي ما ونسب الفكر للموصل الى التصور في ما شاعرا
 والفكر للموصل الى التصديق فحجة فضاء في المنطق ان ينظر اليها
 كل من القولين وكيفية تأليفه على الوجه الكلي القانون في الابل نظر
 الى اللواد المخصوصة بالمطالب الجزئية ويجعل عليه ان ينظر في الالق
 من حيث هو علم للمنطق او متعلم له وللعلاقة الضيقة بين اللفظ
 والمعنى لا من حيث هو منطقي فقط وعلم المنطق بعض على سبيل

التدبير

والنبيه وبعضه على سبيل العمل المنسوق الذي لا يقع فيه غلط
وهو قانون البعض الذي يخالفه ولا لا فقه المنطق فيما ينسبط
منه بالمثل للمنطق آخر وليس كذلك ولا بد في انهاء المسائل التي تصور
وتصديقان باليهيتين والا لا كتب الجواب بالمجهول وهو محال
ولا تصديق لا على تصورين فصاعدا ويكفي في ذلك التصورين وجه
ما فقط حتى ان تصورنا للمجهول مطلقا كون مجرر مطلقا كاف
في حكمه عليه باستثناء العمل على شيء خال لا يكون مقصودا منه
الاهل العاد ومذلول الذي دلالة وضعه ان كانت على المعنى
الذي وضع له لاجل وضعه له في المطابقة لدلالة البيت على مجموع
الجدار والسقف والامثلة ان كان جبراما وضع له في ضمن
كدلالة البيت على الجدار وان كان خارجا عنه في التزام كدلالة
السقف على الجدار واللفظ الواحد يدل على المعنى الواحد الخاص
في كثير من السوا بالتواطؤ كالجوان على جريته ولا على السوا
بالتشكيك كالموجود على الجوهر والعرض ويدل على معانية المختلفة
بالاستدراك كالعصر على الباصرة وغيرها وهذا قد يعجز عن قوله
بعضها ويطعن عليه به شبهة او نقل والالفاظ الكثيرة يدل على
الواحد بالترادف كالحجر والعقار وعلى المعاني الكثيرة بالتباين

كلامه

كالسماء والارض واللفظان مقصودا من اجزائهما المتبينة المتعينة
الدلالة على شيء من اجزاء معناه وهو المفرد كزيد وعبد الله والا فهو
الركب ويطعن في كماله ان الناطق واحد بالمرتبة للمجموعة
عن مثل صيغة الفعل الدلالة على زمانه وجوه الدال على الحد
فان كل ما من اجزاء ولكن غير ترتيب ولا مجموع والمفرد ان استقل
بالاخبار به او عنه فان دل على معنى وعلى زمانه الحاصل من الدلالة
احترزا بالمعنى عن مثل الزمان في المقدم المقصود في المقدم و
ففي الكلام كشيء والا فهو الاسم كالانسان وان لم يستقل بذلك فهو
الاداة كشيء وهو كالتناقض وما منع مفهوما من وقوع الشبهة
فيه فهو جبري كزيد المشار اليه عما لا يمنع مفهوما ذلك فهو كلي
وقعت الشبهة في كماله انسان او لم تقع لما منع غير نفس المفهوم كالشئ
والمفهوم وصفاته اذا حكم ببعضه على البعض كيف كان كالانسان
ضاحك والضاحك انسان او كاتب فالحكم عليه موضوع
والمحكم به محمول بالمواطأة بخلافه مثل الضحك والكتابة لانها
لا يحمل الا باستقواء كالفاحك او باداة نسبة كزيد فحاصل المحمول
ان كان داخل في ماهية موضوعه كالجوان في الانسان وانفسه
كالانسان لزيد اذ زيد عبارة عن انسان مختص بعوارض الجبر

من الانسان وتلك العوارض من ذاتي وان كان خارجا عنها فهو
 عرضي اما لازم وهو الدائم الصحة لها مع العارض وجوب
 تلك الصحة كذا في الروايات الثلث للثالث ان كان يتينا او
 كساوي الروايات القاعيتين له ان كان غير بين يدي يتوسط غيره
 والما فارق وهو ما لا يكون كذلك وان جاز واما صحبته لها
 بمفارقة سريعة تكون زيدا قايما او طبخة كقوة شباها وما اخذ
 من العصبين من حيث يختص باهية واحدة فهو خاصة كالضاحك
 للانسان سواساونه كهذا المثال او كانت لبعضه فقط كالخا
 بالفعال وما اخذ منها من حيث يمتثل ماهية وعندها فهو عرض
 عام كالماشي للانسان لا الحيوان لاختصاصه به والمسؤول
 بماهوان كان حقيقة واحدة كالانسان فالحوائج مجموع ذاتياتها
 كالحوان لتناظر وان كان فرق واحدة فاختلقت حقايقها
 كالانسان والفرس والطير فجميع الذاتيات المشتركة بينها كالحوان
 وحده وهو جنس كل واحد منها وهي لا تنوع بالاضافة اليه و
 ان اشقت حقايقها كزيد وخالد المختلفين بالهدر فقط فالحقيقة
 المشتركة خالتي المشتركة والخصومية كالانسان وهو نوع حقيقي
 لتلك الكثرة ومعناه غير معنى النوع الانساني وقد يصرف

على ما مية واحدة لهذا المثال وقد يصدق كل ما على الوجود
 على الآخر كالسائط التي هي انواع حقيقة فقط والانواع
 المتوسطة التي هي اضافية فقط الا اذا اعتبرت بالنسبة الى
 ما اشتركت فيه ما كتحاد وواحدة صفات وقد يتصادف فيها
 الى ما اجسر قوة وهو العالي وجنس الاناس وتتنازل الى
 الاضافية الى اليسر حتى الا الاصناف والاختصاص وهو نوع
 الانواع والمتوسطات اجناس لما تحتملها انواع لما فوقها وخصومية
 كل نوع وهو مفصلة للمقوم كالناطق للانسان ويقال في جواب
 اي ماهو ذاتي وكل شئ ان صدق احد ما على كل ما صدق عليه الآخر
 فاما مع العكس وهو المساوي كالانسان الضاحك والعكس
 فالاول عام مطلقا والآخر اخص مطلقا كالحوان الاعم والاشان
 الاخص وان لم يصدق واحد ما على كل ما صدق عليه الآخر فان
 على بعضه فبينها عموم وخصوص من وجه كالانسان والابيض
 والاشان والاشان كالفرس والوجود والمعدوم ولا يرد الى
 المفردة على الخمسة التي هي الجنس والنوع الحقيقي والفعل والخاصة
 والعرض العام لانها اما ذاتية او عرضية والذاتية اما الصالحة
 من يقال في جواب ما هو وغير صالحة والصالحة اما على مختلفا

المقاييس وهي الجنس لا على اختلافها وهي النوع الحقيقي وغيره
لذلك ما ليس مشتركاً أو ليس تمام المشترك بل جزؤه المساوي له
الجزء في الجملة لا يكون انحصاراً مطلقاً ولا من وجه ولا مبايناً لأنه
كلما صدق لكل فرد فانتفى هذا الثالث وفي هذا الموضع
لا يكون اتصافاً مطلقاً ولا لكان تمام مشترك بين ماهية ما عي
وهو خلاف الفرض فغير أنه مساوٍ على تقديرين إما أن يكون
أو هو بعض المساوي في صالحة للتمييز فيكون فصلاً والعرضية
ان اعتبر عرضها ماهية واحدة فهي خاصة ولا فهي عرض عام وكل
واحد من هذه الخمسة إنما هو ذلك الواحد بالاضافة لصدق على
واحدة منها كالألوان فإنه جنس للسود والبياض ونوع للكيف
وخاصة للجسم وعرض عام للإنسان ومعرض لكل واحد منها انتمى
بالطبيعي وعارضه بالمنطقي ومجموعهما بالعقلي فالحيوان جنس
طبيعي والجنسية لعارضة له جنس منطقي والحيوان مع الجنسية
جنس عقلي وكذا قياس باقيها ٥ ٥ ٥

الفصل الثاني في الكتاب التصورات

التصورات ما تام وهو الاحتاطة بكيفية حقيقة للتصور واما ناقصة

وهو تميزه عما عداه من غير تلك الاحتاطة والقبول الشارح الأول
لأن التصور التام يتحقق دائماً ولا بد وان يستعمل على آليات
المحدود اجمع فيكون مركباً من جنس ومفصلة ان كان تركيباً بينهما
اذ الجنس يتضمن جميع الآليات المشتركة والفصل يتضمن جميع
الآليات المميزة ان كان ذلك الجنس والفصل تركيباً وكما ان
ايجاد الشيء في الخارج لا يتم الا بايجاد جميع اجزائه فاجزائه في
الذهن الذي هو تصور لا يتم الا بايجاد جميع ذائباته فيه ومتى
لم يكن كل واحد من ذائبات المحدود متصوراً بالتصور التام يتم
المحدود لا يتصور به كنه حقيقة الشيء وحالاً كذا هو قول الفيلسوف
بالمطابقة على ماهية الشيء وكل ان جميع ذائبات الشيء نفس ذلك
فيكون التعريف بما يعرف الشيء بنفسه وليس كذلك ان الشيء
كل واحد منها متقدم على شيء يمنع كونه انفس ذلك الشيء المتأخر
عنها بل هي متعينة الاجتماع ماهية هي المتأخر فتحصل معاً
بها فالعلم بالجنس والفصل والتركيب التقيدي متقدم على
العلم بالجنس التقييد بالفصل والفرق بين مجموع الشيء وبين اجزائه
باسمها ان المجموع هو اعتباراً ما يقع فيه التأليف مع التأليف
باسمها في اعتباراً ما يقع فيه التأليف من غير اتفاق الى التأليف

ويجب تقديم الجنس على الفصل في الحد الذي لا يفسد بل على شئ من جنس
 الفصل وإذا علم هذا الترتيب لم يتصور من ذلك الحد في العقل
 على جميع الأجزاء والحد الذي لا يفسد في نفس الأمر وقصدت لبيان
 الاختلاف في ذلك ما يطعم عليه ولو فرغ كثير من الأجزاء من الحد في
 الحاية ^ل وأما ما يليق به ولا يتناقض فيه ذلك أنه يجري مجرى العناية وإذا
 عتينا بالاعتناء الحيوان المنصف القائمة الضحاك بالطبع وكل واحد
 من هذين ذاتي يجب للضرورة والضرورة الزائدة عليها بالانضمام إليها
 عند استعادة حد زائد أو مثلاً ولا كان الحد ذا ولا غير الحد
 ثانياً ويجب أن لا يفصل عن هذا القانون في الحد المسمى وما لا يملك
 في التصور الناقص فمنه الحد الناقص وهو ما اضطر به بعض الناس
 كغيره لأنسان بأنه ليس الناطق فاعل ينقل جنسه الذي هو
 الحيوان أو بأنه الناطق فاعل ينقل جنسه ومنه التام أما التام
 وهو ما يميز الشئ عن جميع ما عداه وأما الناقص وهو ما يميز عن
 بعض ما عداه وإيجاد الرسوم ما يوضع فيه الجنس أولاً لتعريفه
 ذات الشئ فإن الفصل في الخواص واللوازم لا بد من المطابقة لأعلى
 شئ ما يستلزم ما يخصه بها فاما ما ذكرنا الشئ فلا بد من عليه إلا
 بالانضمام ودلالة الالتزام غير مضبوطة قصدت نقل العقل لا

منه قصدت

منه قصدت

الاشئ والمجزؤه والخاصة أخرى له فإذا وضع الجنس دل على أصل
 الذات ليسومة وتم التعريف بأيراد اللوازم والخواص كما يقال للذات
 انه حيوان متسا على قدميه عرضاً خطافاً زخماً بالطبع ويقال
 للشدائد الشكل الذي له طائر وأما إذا استقصى في ذلك الجنس
 واللوازم فإن العقل حينئذ يطلب الحاشية معاً هو الذي ان فست تفتي
 عند ذلك عن ذلك الجنس ولا يتم قول شارح الأباين في العرف أما
 بل يكون كل واحد من اجزائه كذلك كونه الشئ مجموع خواصه
 والبعض كذلك دون البعض كونه بالجنس والخاصة او مجموع الخواص
 كونه مجموع كل فرد منه عرض عام فحالة ذلك الاعراض خاصة كما
 طائر الولد والحقائق ويجوز ان يكون الخواص والخواص العرفية للشئ
 بينة له وليس من شرط كونها معرفة ان يعلم اختصاصها بالشئ في العلم
 بالاختصاص متوقف على العلم بالخصص والخصص به فلو عرف ذلك
 الاختصاص كان دوراً من شرط ان يكون بحيث ينقل الذات من
 قصوره الى صورته والعرفية والمعلوم مطلقاً وكذا المجهول مطلقاً
 لا يتصور طلب تعريفه بالعلوم من وجه المجهول من آخر كما ذكرنا
 يطلب تكميله وزادته وانما يتجمل بالخطا في الأقرال الشارحة منه
 ما يتجمل بالحد ومنه ما يعمه والرسوم اما الذي يتجمل بالحد فان يؤخذ

مكان الخلق احدثه وسبعة ايام العامة كالوجود والعرضية
 واما الفصل فقولهم العنق والحنجرة واما الحجة المفرطة
 واما النوع فقولهم الشرير من يظلم الناس والظلم نوع من الشر
 واما الجنس فقولهم كمال العقيدة ووقع يمكن انما من اجتناب النقص
 فان العاجز ايضا له هذه القوة ولا يختص هذا خلقا من خلق
 الملك واما الموضع كاحد الحبيب هذا الكسبي فانه يوجد قبل الحنية
 السريرة بعد هذا ولا كذلك الجنس فان وجوده يتقوم بالفصل و
 الحد واما المادة الفاسدة فقولهم الممر عين معتصم والمواد خست
 محترق واما الجنس فقولهم الانسان حيوان ناطق وعقل بالحيوان ما
 يخصه من ان الخفض لا يقال على اختلافات فلا يكون جنسا
 بل الحيوان الذي هو جنس حيوان من جنس بشر وطبقا له ناطق
 ولا يقتضيه لا ناطق اذ الاول هو الانسان نفسه والناطق متواف
 له فلا يحمل عليه وان يؤخذ الانفعالات كان الفصل فان الفصل
 لا يطل الله والانفعالات قد بطله واما الذي يتم للحد والرسيم
 فان يعرف الله بنفسه فقولهم العدد كثره من الاتحاد والعدد
 والحد واما ما في وير في المعرفة والجهالة فقولهم لا ب وهو الذي
 له ابن واما هو اخفى منه فقولهم للثلاث كل زواياها الثلاث

انسية برية

مساوية

مساوية لقائمتين او بما لا يعرف ان له قولهم الشمس كيب طلع
 والتمار هو زمان طلوع الشمس ه ه

الفصل الثالث
في القضايا واقسامها

القول اما تقبيدي كالحويان الناطق وهو في قوة مفرد كالثاني
 او جنسي وهو ما يعرض له لانه ان يكون صادقا او كاذبا واحدا
 بل ان من مثل تفصيل كذا فانه امر بالذات وقد علم على الحقيقة
 تفصيلك واما خارج عنهما كالتقوى والبر والدين والقيم
 والهدى والتجيب والاستقامة فالتقبيدي ينتفع به الاموال
 الناجية وقد صنف ذلك وما مثل التمني وما معه هو احسن
 بالحوادث دون العلوم وينتفع به في الخطايات والشر وما يحرم
 محرم اما لا يعلق به من هذا الكتاب واما الخبري فهو الذي
 ينتفع به في تركيب الحجج ويسمى قضيته ولا بد فيها من محكم عليه
 ومحكوم به ايجابا او سلبا فان لم يكن ناخبا من قول صاحب الكتاب
 عن الخبرية كالانسان ماش او ليس وكالحيوان الناطق ماش او هو
 مستقل بقول قد سمع اوليس في الحقيقة وان كان كذلك في الحقيقة
 والاذن ما يطير الخبرين ان كان بلزوم او مضاجعة او سلبا

ففي المتصلة وان كان جنادا وعدم موافقة او سلب احد هاهنا في
 للنقطة فاما الجملة فهي التي حكمها بكون احد جبرتها وهو المحمول
 مقول على افعال عليه لآخر وهو الموضوع سواء كانا واحدا
 كالانسان كاتب وهو مع صفة كالتصا حرك كاتب والموضوع
 والمحمول هما مادة القضية وما يربط احدهما بالآخر هو ص
 وقيل في بعض اللغات لفظ الدلالة القرينة عليه معنى كما
 يقال زيد ماشي كتحقق ان يقال هو ماشي والموضوع ان لم يكن
 تعدد اما لكونه جزئيا كزيد كاتب وليس وابعد الحكم كالحكم
 جنس الجملة محضة وان امكن تعدده فان بين الحكم على
 كل واحد من افراده بايجاب لكل انسان حيوان وهي الموجبة الكلية
 او سلبية كلية ولا واحد من الناس مجبور وهي السالبة الكلية
 او على بعضها بايجاب بعض الناس كاتب وهي الموجبة الجزئية
 وليس كاتب وهي السالبة الجزئية فعلى التقدير الاخر الجملة
 محصورة وان لم يتبين ذلك كالانسان في خبره وليس الجملة
 مهملية وهي ساوية للجزئية وفي قولها فانه اذا اصدق الحكم
 على كل الافراد او على بعضها فعلى التقديرين يصدق على بعضها
 يقينا ويتناول الحكم في الحقيقة ما يدخل تحت الموضوع كالتصا حرك

المتصلة وان كان جنادا وعدم موافقة او سلب احد هاهنا في
 للنقطة فاما الجملة فهي التي حكمها بكون احد جبرتها وهو المحمول
 مقول على افعال عليه لآخر وهو الموضوع سواء كانا واحدا
 كالانسان كاتب وهو مع صفة كالتصا حرك كاتب والموضوع
 والمحمول هما مادة القضية وما يربط احدهما بالآخر هو ص

دلالة

والتصا حرك والافعال الموجودة والمفروض وجودها
 مما لا يتبع تصا حركها واذ قلنا كل ج ب فلا معنى لجمع الجيات
 ولا كلياتهم للمقطعية ولا العقلية بل معنى كل واحد من افادهم لخصيته
 او غيرهما والجملة ما يقع صريح وصفا ما حذر لمن حيث هو بالفعل
 لا بالقول كما للنقطة التي هي بالقول انسان سواء كان موضوعا بذلك
 في الذهن الذهني او في الوجود الخارجي وسواء اصفه دالما او غير
 دالما بل كلف لقولهم على احد جملة الجملة التي ياتي ذكرها وان كان
 الجملة معدولا وهو الذي غير عنه باذات سلب مع لفظه لخصيته
 الجملة معدولة كقولنا الانسان هو لا في نفسه وليس الموجبة فيها
 بالسالبة الفصل والفرق بينهما هو ان الموجبة للمعدولة حكمها
 بارتباط السلب والسالبة المحصلة حكمها بسلب الارتباط والسلب
 في احدهما رفع لاجباب وفي الاخرى بخلافه والايجاب لا يرفع ولا
 يصدق الا على محقق في الخارج اي في نفس الامر لا حكم بين المحمول
 للموضوع كذلك والافعال العقلية لا كذلك السالبة فان المعدولين
 او للمعدول ايها كان قد يرفع الارتباط بينهما في الخارج فيصدق
 فيها على غير الثابت اذا اخل من حيث هو غير ثابت ولكن المحمول
 الموضوع بنبه ما في نفس الامر محضة فان كان خصصا بالكل

معنى بالكلية هو الادوية
 كالمفروض في لفظه لخصيته
 ليس بـ

كريد انسان وليس في مادة والحيثه وان كان بالاعتناء في مادة
 متمسكة كريد حجر وليس وان كان بالامكان في مادة ممكنة كريد
 كاتب ليس في مادة لفظه من خصوصية النسبة او فيهم وان لم
 به من جهة النسبة سواء طابق المادة او لم تطابق وقد يكون
 متساوية لا يرد من مادة واحدة ولا يمكن ان يكونا بالنسبة المتعكبة
 فانها يتناول ما في الوجوب والامكان وكذا قياس غيرها مما
 العامة وان حكم بدوام النسبة او سلبها ما دام متغيرا في الموضوع
 ثابتة فالقضية ضرورية ان قيد بالوجوب كالانسان بالضرورة حيوا
 وليس حجر وان لم يتغير به وكان محتملا له كريد بغير البتة دائما
 وليس اذا لا يحل في وجودها كعلم فلا يتم الا ضروري في نفس
 ولكن مرادنا بالانسان ما يحكم به وجوبه فان قيدناه بالضرورة فا
 المراد اننا لنعلم وجبه وجوبه مع لا يصدر الحكم به على كل واحد
 ان غيرنا الحكم لا يتناهي فلا يطلع العقل على دوام الحكم عليها الا اذا
 وجب ذلك لشيء طبيعي الكلي وعلى الموضوع المعروض جاز ذلك للمشاهدة
 والوجدان كما يتسلسل به وان حكم بان شي من الجمل او سلبه
 دايما بدو لم ينفى المعبر به عن الموضوع ككل كاتب محتمل الاضامع
 وليس لفظها دايما كاتبا مع جواز دوامه بدوام المراد والاولا

بساكن

في

من الشبهة ان قيد بوجوبه بحسب المصنف والعرفية ان يقيد به وان حكم
 بذلك في بعض اوقات المصنف المذكور مع جواز صدور الحكم العرفي في
 صدقه كقولهم يجب ان لا يفعل في بعض اوقات كونه محموبا
 في الحقيقة الضرورية ان قيد بالضرورة في ذلك الوقت والحقيقة
 المطلقة ان لم يقيد بها وان حكم بذلك في بعض اوقات بوجوبه في
 الموضوع مع جواز باقي الاحتمالات في الوقتية الضرورية ان
 لم قيد بالضرورة والمطلقة ان لم يقيد به وان قيد الحكم فيما بعد الضرورة
 والدايم بالادوام بدوام وان الموضوع فالحكمة مركبة من تلك
 البهية ومن مطلقه يحالها في الكيف اي في الابدان والسلب وقد
 يوافقها في الحكم وقد يخالفها وان كان الحكم بضرورة العدم في
 الابدان بضرورة الوجود في السلب في الحكم العامة وان كان
 بضرورة الوجود فيهما ففي الممكنة الخاصة وهي مركبة من ممكنين
 عامتين محتملي الكيفية وقد يكون الضرورة المسبوبة في الممكنين مفيدة
 بوصفها وقت وجاز ان لا يصدر الحكم في الممكنات بالفعل في وقت
 من الاوقات كريد بالامكان العام والخاص كاتب وان لم يكتب شيئا
 ولا يصدر هذه في نفس الامر لا يتم غير ضروري في نفسه بل في
 انما هو على الوجه الذي سبق في الدائمة والموقفات لانها نهاية لها في

رم

انما ارادوا بهو العلم

الموقوف على العلم
 العلم هو العلم
 العلم هو العلم

وقد هال لا ينفذ عند صدق لا يمكن الزيادة عليه ويقاس الحكم ما لم
 يذكر في الوجوه على ما ذكرناه هذا ما يتعلق بالحكمة واما المنفعة
 فهي التي حكم فيها بصدق قضية هي التي لا ينفذ صدق صدق في
 في الوجوه او بصدق التالى على تقدير صدق المقدم في السالبة وهي
 اما لزومته ان حكم في الوجوه يلزم التالى للمقدم وفي السلب يلزم
 للزوم مثل ان كان زيد يكتب فيحرك يده وليس ان كان يكتب فيحس
 والعرف في لزومته السلب وسالبة للزوم على قياس الفرق بين
 للمقدمة والسالبة البسيطة في الحكمة واما اتفاقية اذا حكم بها
 في الوجوه بتوافق وجهها على الصدق من غير حكم بالزوم وان لم
 يمنع وفي السلب بعدم ذلك التوافق مثل ان كان ثمان ناطقا فاما
 كما راقق وليس ان كان ناطقا فهو اهل وخصص بالمنفعة تخصيص
 حكمها بالاحوال او بالاتفاقات لمعينة كاليمين ان جئتني اكرمك
 وخصها بالظن كقولك في جميع احوال والتقدير بالمعنى
 مع المقدم الذي لا ينفذ الا بصدقها وانما يقرب بان يكون اجتماعها
 بالمعنى لاحترار من تقدير عدم اللزوم ومن مثل لزوم الفرق في السالبة
 على تقدير انقسامها بين وبين القيد الثاني لا يكون تلك الاحوال
 والتقدير لاجل من المقدم فهو الكلية موصلة وخصص الجزئ يكون

المقدمة
 والمقدمة

في بعضها واهلها باهال ذلك كله وسور لا يحال الكل كما واما
 والجزئ قد يكون وسور السلب لكل ليس السالبة واما الجزئ قد لا يكون
 وليس كما كان وليس دائما وما في معاني هذه واذا اعتبرنا لف
 من عليان ومطليات وخطوطها فهي على نوع انقسام من عليان
 تمثله ومصلحة مثل ان كان كلما كانت التمسطة فالهنا موجود
 فكما كان الدليل موجودا فالتمسطة ومصلحة مثل ان كان
 هذا ليس بالاصح او بل هي اعمى ام من معرفة او من رتبة وحكمة
 مقدمه ومصلحة تالى مثل ان كان طالع الشمس على وجودها وكلها
 كانت التمسطة كان لها موجودا او عكسه كعكس هذا المثال من
 ومنفصلة على قيمها مثل ان كان هذا عدد اتم اباروج او فرد
 وكذا ومن منفصلة على قيمها مثل ان كان كلما كانت الشمس
 طالع كانهما موجودا اما ان يكون طالع او يوجد له عكسه
 وحكم كل واحد انما يجرى في التقسيم هذا الحكم وهو جزئ ولا أثر
 تالها من المصادقات والكاذبات وخطوطها فقدرت بالزومية
 من مصادقين وقد سبق مثاله وكذا ميز مثل ان كان الجمل يطير فله
 جناح وكذا به مقدم ومصادقة تالى مثل ان كان يطير فهو حيوان
 ولا يصدق عكسه اذ لا معنى للزوم الا الحكم بلزوم صدق التالى

على تقدير صدق المقدم فماذا لم يصدق بصدق ذلك الحكم والاشارة
 لا بصدق ذلك الحكم بصدقين وهو ظاهر واما المنفصلة فعلى ما افهام
 حقيقة ومنافعة الجميع ومنافعة الخلق فالحقيقة هي التي كثر بها بالعلم
 او عدم الموافقة بين قسيتين او اكثر في الصدق والكذب معاني الموجبة
 او بغير ذلك العناد واللاموافقة في الشائبة مثال ما حكى قهايا
 اما هذا القدر زوج او من جزون او لما زاد او ناقص وسائر
 اكثر اما هذا العدد زوج او اثنين جزون وبلد واحد او اربعة
 من اكثر ومثال ما حكى قهايا باللاموافقة ويلي اتفاقية اما زيد كاتب
 او اسود اذا كان كاتباً ليس كذلك اذ اجمعها او فقدتها ومنافعة
 الجميع هي التي كثر بها ذلك في الصدق فقط من غير منع كونه في الكذب
 مثالها هذا الجواز ليس بالحق او جهاد في العناد به واما هذا
 كاتباً واسود اذا لم يكتبهما او ليس كذلك اذا استجمعها في الاتفاقية
 ومنافعة الخلق واما حكمها في الكذب فقط ولا يمنع الصدق
 مثالها زيد في الماء او غير نقي وليس اما هذا حيوان او نبات في العنا
 وبعده مثال الاتفاقية ممل وكل واحد من مائة من الجميع والخصا
 اخذت بحسب لا يستعمل الحقيقة فالي كذا لم يكن مكني وخص من
 وحصلوا واما على قياس ذلك في المنفصلة من غير افعال الموقوف بحسب

والا

والسور الحكم فيها دائماً في الايجاب وليس اليقينية وذات اليقين السلب
 والجزئي قد يكون في الايجاب وقد لا يكون وليس دائماً في السلب وما في
 معانيها في بقسور المنفصلة من جهة تركها بالحيات والشرطيات
 اليقينية اقسام لسقط ثلثة عا في المنفصلة ليس عدم تبيينها
 هذه ثلثها ويعرف ثلثها من قبلها سابق وما يعرف من ثلثها
 وقد بحر في القضية المذكورة فيسحق حجة في الاعتبار المعنى بالعلم
 وصدق القضية وكذا بالعلم وسلبها انما هو متعلق بالربط
 ولا يلتفت فيه الى احوال اجزائها
الفصل الرابع في لوازم القضية متعلقاتها
 كل قضية فاقدة بغير مصادقها كذا يقضيها او من كذا بصدقها
 بين القضيةين هو اختلاصها بالاجاب والسلب لا غير فكل قضية
 في الجزئ وما يتعلق بالارتباط من جهة شافه او شرط او زمان او
 او كل جزئ او فعل او حق او غير ذلك الا انه قد سلب في احد هما
 عين ما وجب الاخرى وعلى الوجه الذي وجب مثل ما اذا قلنا كل ج
 صوب في وقت كذا او زمان كذا او على جهة كذا وغيره فقصه ليس كل
 ج ب على ذلك الوجه فقصه بالضرورة وكذا ليس بالضرورة كذا على
 هذا القياس واذا جعل هذه ثلثه وعلقت بحسب القضية بالانذار

تاليا

ارادته

ارادته ما في كلامه
 بانه الله انما هو
 الذي لا يعلم

بشيء مما في التناقض مع الاختلاف بالكيفية اتحاد الجزئيين لا غير بل
 معه اتحاد النسبة اذ يختلفان ^{بشيء} يختلفان ويلزم من سلب
 كل واحد منهما بالكلية والسلب الجزئي الآخر وكذا ^{بشيء} سلب كل واحد
 من السلبين بالكلية والاتحاد الجزئي فقيض كل واجب ليس كل واجب وهو
 سلب جزئي وقيض لا شيء من شيء من واجب وهو اتحاد جزئي مع
 مرادة باقي الشرايط والتناقض لما يكون من الجائز معا والادام ^{بشيء} الفرض
 يسمى نقضا لغيره والشروط في تعريف التناقض انه اختلاف قضيتين
 بالاجاب والسلب على وجه يقتضي انهما ان يكون احدهما عينه او
 عينه صادقا والآخر كاذبا واحترز بقطعه لانه عن انقسام الصدق
 والكذب يخص صفة للمادة مثل زيد ناطق زيد ليس بناطق لان الصدق في
 القضيتين كزيد ناطق وزيد ليس بناطق في المثالين والاولى يمكن
 ما ليس يجوز ان ليس ناطق لما حصل الانقسام وهذا التعريف الجائز
 متساويان باختلاف الكيفية التي هي الاجاب والسلب والكيفية وهي
 والجزئية مع باقي شروط التناقض غير القضيتان الصدق والكذب
 في المواد السكونية والجدليات الوجهة نقضها ما ثبت على سبيل ما
 كما لا وما يقتضي ذلك على سبيل المساواة وعلى هذا اذا اختلفت ^{بشيء} القضيتان
 بالكيفية والكيفية مع اتحادهما يجب اتحادهما والتناقض بحريتين

الكيفية

بلفظة

الوجهية

والله اعلم

والممكنة العامة ومن الدائمة والمطلقة ومن المشروطة وممكنة عامة
 بحسب جزئيه من الجوان وصفها لوضوح وبين العرفية والجزئية المطلقة
 وبين الجزئية الضرورية وما سلبها الضرورة في كل اوقات ^{بشيء} الوجود
 وبين الرقبة الضرورية والممكنة العامة مقيدة بذلك الوقت
 لا يعبر وبالدوام ان لم يتغيرين والضابط في تقيض المركبات التي هي
 منصوص عنها وذلك ظاهر لان كائنا كانت كائنة ولما كانت الجزئية متغيرين
 البعض الذي وقع عليه الحكم احتيج الى تعيين الجزئ الذي في الكيفية جزئي
 انفصال التقيضات الجزئية في الوجبة وتبعية السالبة وان يكون اجزا
 التردد اكثر من اثنين ويقتضي السور الكلي على اولى الانقسام التردد
 في صدق ضرورة الطرفين على سبيل منع الخلو فقط في تقيض الممكنة
 الخاصة فيقال في تقيض كل واجب بالامكان الخاص اما بالاجاب
 بعض واجب او بعض الضرورة بعض جزئيه وعلى ما يقتضي لا شيء
 من حرب كذلك وفي تقيض بعض حرب بما بالضرورة كل حرب
 فهو وبما بالضرورة لا شيء من حرب وان شئت اما بالضرورة كل حرب
 واما بالضرورة لا شيء من حرب واما بالضرورة بعض حرب وبالصرف
 بعض جزئيه وان شئت كل حرب اما بالضرورة وبالصرف الضرورة
 وعلى قايسه تقيض ليس بعض حرب بذلك لا مكان الا انما في الوجه

واما الضرورة كل جرب يتبع
مثل ذلك في يقين كل جريته
مركبة للجهته

الاول نقول اما الضرورة لاشق مما هو جرب ب^ب وان كان
في هذه الجهة يقين الوجبة مساويا ليقين السالبة وكذا في كل مركبة
متوافقة الجريتين في الجهة ويصدق دوام الطرفين معا الخلو
في يقين المطلقة اللازمه ويصدق الدائمة الموافقة في الكيف
مع الجنية الخالفة فيه كذلك في يقين العرفية الدائمة وسيل
الجنية بمكانة عامة في بعض احيان الصدق في يقين الشرطية اللازمه
وانت تعرف امثله ذلك كله في الخصومات الادبع على فاس
تفاضل المكنة الخاصة وقس على هذا ما لم يذكر تفاضله في الجنا
البسيطة والمركبة والمتصلة بنقضها الخالفة لها في الكيف والكم
معتبر في السالبة سلب القزوم والارضية وسلب الاتفاق في الخلق
والمتصلة ان كانت حقيقته عندية تفاضها السالبة التي تصد
معها بالامكان العام جميع اجزاها الخلوها على سبيل منع الخلو
في الجمع وان كانت مانعة للجمع فالسالبة التي يصدق معها بالجمع
بالامكان العام وان كانت مانعة للخلو فالتي يصدق معها بالخلو
كذلك والمركبة من مانعة للجمع ومانعة للخلو هما المتناقضتان
يوجد في يقينهما اما ذلك لا يمكن واما النع الآخر يعني منع الخلو
دون الجمع اذ هما متناقضتان في القضيته ان اختلفتا في الكيف

هذا ان شئنا ان نثبت
في موضوع واحد شيئا
مما لا يتصور ان يكون له

دون الكم فكلية ما من شأن ان جواز اجتماعها على الكذب في مادة
الامكان دون الصدق وحزبها الخلدان تحت الصادق جواز اجتماعها
على الصدق في تلك المادة دون الكذب وحزبها المعلنين حكمها وان اختلفا
في الكم دون الكيف فمما من الخلدان ومن القوارن ما يوجب بالعكس وهو ان
يقام كل واحد من جزئي القضية مقام الآخر مع بقا الكيف والصدق
بجملتها وكل قضية من هذا اللازم فهي متعكسة وان اختلفا في
الجهة والكذب وصدق الفصل هو كون محققا وقد يكون مفروضا
والوجبات وان كانت كلية او جزئية فهي بعكس جزئية جنية مطلقة
ان صدقت على الفصل الجيني المطلق ومطلقة ان صدقت على رطلان
وممكنة عامة ان صدقت على الامكان العام وسيا ذلك انا اذا قلنا
حزب يقين موضوع شئ شيئا معينا ولكن ذلك هو
المقارن بصدق فاجزائه عند اضافته ب^ب في الجنية ومطلقة
واذا لا يتسنع ان يكون تاما يقال عليه ب^ب بالفعل فلا يتسنع ان يكون شئ
تاما يكون ب^ب بالفعل هو صدق الامكان العام في كل المكنة وصدق
على ارض ان امكان اللازم وصدق امكان اللازم فاذا امكن ان يصدق
بعض جزئيه فكيف وان لم يقع ذلك امكن ان يصدق بعض جزئيه كذلك
واما لم ينعكس الوجبة الكلية كلية لاحتمال ان يكون للشيء المكنة

نفسه

كما يصدق كل انسان حيوان دون كل حيوان انسان والجمعة في الكلية
 والخزوة لا يلزم انحصارها في كل الحيوة ايضا واعتبر كيف الانسان
 ضروري للكتابة وليس الكتابة ضرورية له وكيف تحرك اليد ضروري
 للوصف للكتابة وليس الكتابة ضرورية للمتحرك لا يدرك ذلك والتوالي
 الكلية فالضرورة واللازمة والمشرطة والعرفية يتعكّل كل واحد
 كقوله كما هو متداول انه لو صدق المدعى صدق نقضه للوجوب الخيري
 ويتعكّل ذلك النقض المعاد لا يصدق مع أصل ومثاله في الضرورية
 انه اذا صدق لا شيء من حجب الضرورة ويتعكّل لا شيء من حجب
 بالضرورة ولا ينعض حجبها بل كان العام فبعض حجب كل ذلك
 وهو متناقض الأصل فيلزم صدق النقضين وهو محال ولم يلزم ذلك
 الحال الا من نقض المدعى وما يلزمه الحال فهو محال فالدعوى
 حق ومنع من جعلها عكسها اذ كان الادام في الكليات لا يصدق
 الامع الضرورة فصدّق من كونها اذ كانت ضرورية ايضا وقس
 امثلة بيان الدلالة الباقية عليها واذا قيدت الشرطة والعرفية
 بالادوام فاعكس لازم القيد وهو خريفه موجبة مطلقة وهم لازم
 عكسها كما يظهر من القيد في عكس شرطها او عرفها لا دائما
 لبعض او لا لبعض نوع فكون عكس قولنا لا شيء من حجب ما دام خلاف دائما

ان

هو لا شيء من حجب ما دام ب لا دائما لبعض افرادها ولا ينعض النقض
 الاخر وكذا قياس الشرطة للادامة وما في ما ذكر من الحيوان لا
 يتعكّل في السلب ولا كان كليا او جزويا للتحقق في اللوات واعتبر كيف
 سلب الكتابة غير الانسان وعن تحريك اليد عند التحريك والتمساع
 عكسه والادام الدائمة بحسب الذات والوصف لا يتعكّل في السلب الخيري
 ايضا لكن التي بحسب الوصف فيها اذا كانت لا دائمة بعكسها باعتبار
 اللازم للادوام فانه اذا قلنا ليس بعض حجب ما دام خلاف دائما
 اقصى ذلك ان يكون الشيء واحد ومكان متباينين يوجد لكل واحد
 منهما لذلك الشيء في وقت غير الوقت الذي وجد له الاخر فيه كما سلب
 عن ذلك الشيء احدهما لا دائما بل في كل وقت وجود الآخر لكن ذلك الاخر
 سلب عنه لا دائما بل في كل وقت وجوده اول فيلزم ليس بعض حجب ما
 ب لا دائما والمتصلة يتعكّل موجبا لها الكلية والجزئية جزئية متوا
 للأصل في لزوم والاتفاق ويتعكّل سواها الكلية كقوله مطلقا
 ولا عكس سواها الجزئية وسيلان ذلك سهل مما سبق ولا ينعض العكس
 في المنفصلة اذ لا ترتيب بينها في الطبع بل في الوضع فقط فيكون
 في العبارة دون المعنى والمنفصل بالادوام اخرى ينعض على النقض وعكس
 القضية بهذا المعنى هي القضية التي اقم فيها مقابلا لكل واحد من جزئيه

عن

الامر

بالإيجاز السابق مقام الآخر مع بقاء الكيفية والصدق ولو ما لزمت
 هذه الخافضة لما في الكيفية وحكم الوجبات في العكس سوى حكم التماثل
 ها هنا وحكم التماثل هناك حكم الوجبات هي هنا في الكيفية والقيمة
 والبيان هو ما يستلزم تقييد المدعي للحال لا ما لا يعكس به بالعكس
 ما لا يصدق مع فصل ولا يتجسد مع فصل الحال لا ما لا يصدق في
 الكيفية الكلية ان كانت من زوادة او عرقية او شرطية بسيطة
 ومركبة في العكس كغيرها في الكم والقيمة لكن في المركبة يكون قبل اللاحق
 في بعض اقسام الموضوع وان كانت متعادلة مما ذكر من الوجبات
 فلا يمكن تقييدها للوجبات الجزئية التي في الشرطية والعرفية والاحتمالية
 فانه اذا صدق بالضرورة او ادعاء بعض جرب مادام جرب لا دائما يصدق
 وهو جرب فلا يوجب بالفعل الاقدام موقف الماله وليس جرب مادام ليس
 والا لكان جرب هو ليس جرب فلا يوجب جرب هو جرب وقد كان جرب مادام
 هذا خلف جرب فالفعل في بعض اليس ليس جرب هو جرب مادام ليس لا دائما
 والسوالب الكلية والجزئية منها يعكس جربية على قياسها في العكس
 للسوي واعتبار امثلة الوجبات والسوالب الكلية وبيانها في نفسك
 وكذا التمثيلات وبين الشرطيات ايضا بالادام فالمتصلة يستلزم
 بوافها في المقدم والكم وبخالفها في الكيف وبناقضها في التماثل يستلزم

منفصلة

منفصلة ما يقع من غير مقامها او يفيض في اليها الذي يفيض لانهما
 لا يمتنعان ومما يقع من يفيض مقامها ويفيض في اليها وعين اليها
 اذا لم لا يمتنع ان لا يصدق المقدم وان صدق التالي وكل واحد
 من هاتين المنفصلتين يستلزم تلك المتصلة ويستلزمها اليها منفصلة
 حقيقة من احد جربها ويفيض في الآخر كيف كان من غير عكس وكل واحد
 للمنافعة للجمع والمنافعة للحد يستلزم الاخرى وثيقة من يفيض جربها
 وان تحقق ذلك كله باعتبار ان لا يمتنع وقطع في الادام المتعلق
 بان المقدم المنع جازان يستلزم التقييد فلا يلزم السالبة للوجبة
 وبان المقدم كيف كان ممثلا وغير ممنوع جازان لا يستلزم الشيء
 نقيضه وجوابه ان المستلزم للتقييد مما لا يكون غير مستلزمهما
 بل لا يكون غير مستلزم لاحد ما قصد السالبة ما خرج في التاليها
 عدم اللزوم وكلما يستلزم شيئا فهو مستلزم لنقيضه بالضرورة ولا
 كذلك التقييدان بل بما ان لا يعلم ذلك الاستلزام لشيئهما الاخر
 ولوان القضاء انما هو لا يدخل تحت النفي وهذا القدر فيها الاحتجاج
 مجب عن هذا الكتاب الى كثر منه

الفصل الخامس في القياس القسبي

وللقضايا بالادام عند التماثل بعضها البعض والاعم منها هو القياس

بهم وجه مقدم لازم فلو ان وجه مقدم لازم

يصدق

انما هو

للتقييدتين

بهم وجه مقدم لازم فلو ان وجه مقدم لازم
 بهم وجه مقدم لازم فلو ان وجه مقدم لازم
 بهم وجه مقدم لازم فلو ان وجه مقدم لازم

والبرهان من قولنا ان من قضيت يستلزم لانها هي المخصوصة لها
والنقصية نالته عن كل احد الذي في ليعاينها الماهية المستحق
الاجزاء ذلك الفعل لجعل اجزاء بالنسبة اليه هذه الاجزاء اختار
الكلام الاخر عن مثل اشيا لا يتوجب وبعض البعض الف
ليس في الشكل الاول مع الحكم بعينه اذ المطلوب فيه نسبة الذي
حتى لو كان المطلوب نسبة جميع الى الذي كان متبعا من الشكل الرابع
مع اتحاد المقدمتين في صورتين فلا ينبغي قياسا اما استلزم
قولا يصح ولا فتراس به اجزاء القياس ومثال ما يستلزم لانها
ولنا كما ان الذي هو ليس في ذلك المستلزم للكل في اواسطه ليس
بنقص النقصية الاولى وشلا ساولب وب ما واصل المستلزم
بواسطة المساوي للمساوي مساويا مساويا وينقل القياس
المذكور الى المشاغل ان ذكر النتيجة ونقصية كما فيه بالفعل ان
كانت خارجة عن الحقيقة والمباغنى في الامكن كذلك وهو على ستة
اقسام من حليتين ومقتضيتين ومقتضيتين وحليتين ومقتضيتين
منفصلة واما الذي من حليتين فقد مائة ثلثه كان في حليتين اوسط
لتوسطه ينظر في المطلوب بالذي في الموضوع منهما الاخر والمقد
التي هو في الصغر والمجوز الاكبر والمقدمة التي هو في الكبرى وهي

وَمِنْهُمَا وَبِالْبَيْتِ وَفِيهِمَا ٧

نسبة الأوسط الى طرف الطلوع والجميع والجميع شكل اول وان
الصغرى الكبرى قريبة وصرا كان كان الأوسط نحو لاني الصغرى ^{صغرى} هو
والكبرى هو الشكل الاول وهو قريب من الطبع وان كان نحو ^{صغرى} وفيها
هو الثاني وان كان موضوعا فيه ما فهو الثالث وان كان موضوعا في
الصغرى نحو في الكبرى هو الرابع وهو بعد ما عن الطبع والقران في
شكل بحسب كبر المصورات الاربعة خط او عين ما يقاس عليها ^{عشرة}
لكن النتيجة في الاول بحسب البساطة للقيمات اربعة وتوجد بحسب كبرها
اربعة اخرى وفي الثاني كذلك وفي الثالث بحسب البساطة ستة بحسب ^{التركيب}
ستة اخرى وفي الرابع خمسة للبساطة وسبعة للتركيب اما ترتيب
الشكل الاول فالاول من موجبتين كلتيهما كل ج ب وكل ا ب
النتيجة لكل ج ا والثاني من كلتيهما كبرها سابعة لكل ج ب ولا شيء من
النتيجة لانه من ج ا والثالث من موجبة جز وبصغرى وموجبة
كبرى وبعض ج ب وكل ا ب النتيجة بعض ا ب والرابع من موجبة
وسابعة كلتيهما بعض ج ب ولا شيء ب النتيجة ليس كل ج ا
والاربعة الاربعة بحسب التركيب هي التي كبرها وتنتجها من بعضها
لكبر صغرها اما سوالكم كبرية تنجم بقوة الاحباب فانه لا يثبت ان الكبرى
ماية لكل ما ثبت له الأوسط او صغير عنه دخل الاصغر في ثبوت ^{الربط}

سید

بحال السلطة او التركيب تحت الحكم كذا على الاكبر والصغرى التي
 ماعدا الملكتين مع الكبرى التي لا تعتبر في الحكم كجانب الموضوع جهة
 النتيجة قبل الجهة الكبرى اذا الصغر فيها بعض جزايات لا وسط في حكم
 تلك الجزايات وكذا في الصغرى الممكنة مع الكبرى الضرورية والذاتية و
 الممكنة فان الصغرى ان كانت بالفعل فظاهر وان كانت بالقوة لم يكن
 ان يحكم بالاكبر على الصغر كالكبرى وما امكن ان يكون ضروريا فهو
 في نفس الامر لا بد من ضرورية في نفس الامر فيستلزم ان يكون ضروريا
 فلا يستلزم ان يكون ضروريا فهو ضروري في نفس الامر كما ذكرنا بطريق كبر
 التيقن وهذا ما امكن ان يكون ممكنا والذاتية الكبرى لا يحكم بها الا مع
 حكمها حكم الضرورية فان قطعنا الظنون ذلك فالنتيجة دائمة ومع
 باقي الكبرى التي تصدق عليها الاطلاق فالنتيجة ممكنة اما عامة
 ان كانت الكبرى محتملة للضرورة او خاصة ان لم يحتملها لان الممكنة
 ان كانت فعلية فالنتيجة مطلقة وان كانت بالقوة فقد امكن كون النتيجة
 مطلقة ولا معنى لكون القضية ممكنة الا امكن الحكم بالفعل ولو اخذ
 الموضوع بحال الجانح بحيث يخرج عنه المتسع والممكن الذي لا يقع تحت
 القرار الذي هو ما يمكنه حقيقة في هذا الشكل فانه يصدق بالامكان
 كل من يمكن ان يكون في الحيز في هذا الوقت وكل ما هو في هذا الوقت

المتعلق
 كعدم

من الحكم

في الجود فهو الضرورية لثبات الجانح ولا يصدق كل من اراد ان
 في الجود لا يقتضي ان يكون اسما انا الانما الجانح للموضوع الجانح في
 الجود يقتضي الجانح في اوله وانما لم يقتض لانه مقتضى الكبرى في
 الاكبر يحكمو به على ما هو لا وسط بالفعل ولا صغر جاز ان يكون الا
 بالحق لا بالفعل فلا يعتد بالحكم اليه واذا فرض وقوع هذا الحكم بال
 جاز ان لا يصدق الكبرى جسد لا يراها او يراها واذا اخذنا الحكمة بحسب
 الحكم والربط لا الجانح ولا الجانح فقط لم تهتد او لها موقع للممكن
 فالتج والصغرى الضرورية والذاتية مع الكبرى للضرورة والعرفية فيمكن
 الضرورية في العدم ضرورية والذاتية ولا يصدق الكبرى فيما مع
 صدق الصغرى لا اذ امتزاجا لوقيدا بالادام لثبات الصغرى وكانت
 نتيجة الحكم بالاكبر على الصغر دائما ولا دائما وهذا لا يصدق البتة
 وان كان مستقيما والعرفية والضرورة بسيطة وكبرية الاختلال
 منها يخرج كالمقتضى ان لم يختلفا وكانا ان اختلفا والمقتضى ان
 الحقيقتان اذ لم يعتبر فيهما الدوام بحسب الالف او اعتبر الصغرى
 فقط ليقول مطلقة وان اعتبر في الكبرى فقط فعرفة فان اخصت
 الهوية كيف كانت باحدى القديمتين فقط اعتبارها واما ما ضرب
 الشكل الثاني فالاول كل ج ب ولا شيء من ا ب فلا شيء من ج ا والثاني

ممكن
 لا يمكن

ممكن
 فلا يتصور

باللادوام

لا شيء من جرب وكل آت فالتسعين جراً والثالث بعض جرب ولا شيء
 آت فلا كل جراً والرابع ليس كل جرب وكل آت فلا كل جراً والرابعة
 الزائدة بحسب التكيب هي هذه بسبب فيها الموجبة ببالية مركبة والتساخ
 كالتساخ ولكن باعتبار وجه الأجزاء للبدن دون السلب والبيان
 إلى الأول لا يمكن الكبري ويعكس الصغرى وجعلها كبرى ثم عكس بعضها
 أو بتغير البعض الذي يكون وسطاً وقسمته باسم ولكن مثلاً قد يكون
 لا شيء من جرب وكل آت فالتسعين جراً أو كان بعض جرب يتجانس لا كل جراً
 وهو المطلوب أو الخلف بل يقال إن لم يكن للتسعين حقيقة فالحق يقتضيه
 وإذا أضفنا ذلك لتقدير الكبري يتم تقدير الصغرى فيكون بالطلا
 وعنده وضع تقدير للتسعين فالتسعين وفي القضايا متى لم يصدق
 على الصغرى والعكس على الكبري لم يكن مستتباً إلا أن يتحد وقت الحكم
 في العديتين فينتج ما يقتضيه المناقاة التي باعتبارها ما كان هذا
 الشكل منتجاً فانا نعلم صحتها دائماً لأنه ما صدق عليه لا يصدق
 في وقت بعينه مما يصدق عليه في ذلك الوقت وكل ما صدقت
 على إحدى مقدمتيه فالتسعين ضرورية وكل أحد الدوام على كليهما
 فالتسعين دائمة ولا دوما الصغرى محذورة عنها فالدوام و
 اللاهزيمة والضرورية والضرورة كانت المحكمتان الصغرى والعديتين

لا شيء

لا شيء وإذا اقترنت المحكمتان بغير الضرورية والشرطية والبدنية
 فاقترنت الأولى بأحد الطرفين ينتج ما ينتج هناك ولا فائدة من ذلك
 عندى إلى الآن إذا لم يعتد بالضرورة اللاهزيمة والدوام وينتج مع الضرورية
 ضرورية ومع الشرطية إذا كانتا كبرى فقط ممكنة عامدة وبالقي الكلا

في غنطامة لا يليق بهذا المختصر وإما ضرورية

الشكل الثالث فالأول كل جرب وكل آت فالتسعين جراً
 ولا شيء من جرب أو ليس بعض جرب أو الثالث بعض جرب وكل آت فالتسعين جراً
 والرابع كل جرب وبعض جرب أو الخامس كل جرب وليس بعض جرب
 فبعض جرب أو السادس بعض جرب ولا شيء من جرب أو ليس بعض جرب أو السبعة
 التي ترين اعتبار الوجه المركبة ما يربطها من جوانب هذه ببالية مركبة
 ويتأرجحها هذه التسليخ إذا اعتبرتها جهة الإيجاب في البدلة لا السلب
 وبإذن التسليخ هو بالرد إلى الأول لما فيها كراهة كلية فتعكس الصغرى وإما
 فيها هي جرب متعكسة فيجعل كل من العديتين مكاناً لآخرى أو عكس
 فينتجها فان كانتا جزئية عكس متعكسة فيسمى البعض من الأوساط الذي
 ليس كبرى مثلاً باسم هو قد يكون كل جرب وكل جرب فتعكس وكان لا
 من آت فالتسعين جرب أو هو مطاوعينا والجميع يتبين بالخلف بعضهم يفيض
 التسعين إلى الصغرى فينتجها ما لا يصدق مع الكبري وهو محال لأن من

تبعكس

فكل

التي يكون كاذبا فصدق المذهب وجهه النتيجة كفي بقول ان كان
 الكبرى من الشر وطريق العلم من غير ولا فاعلم الصغرى محذورة عند الاول
 مع بساطة الكبرى ومضمونها ان لا يردوام مع تركها واما
 ضروري الشكل الرابع فالاول كل جرح وكل ابيض
 والثاني كل جرح وبعض ابيض بعض جرح والثلث لا شيء من جرح وكل
 ابيض فلا شيء من جرح والاربع كل جرح ابيض فليس كل جرح ابيض
 والخامس بعض جرح ولا شيء من ابيض فليس كل جرح ابيض والسبعة المضافة
 اليها يجب التاكيد هي من موجبتين صغيراها فقط جرحية وموجبة
 كلية صغرى مع سالبية جرحية كبرى وهذه سبيلة الترتيب وسأ
 كلية صغرى مع موجبة جرحية كبرى وسأ بسبب كلية كبرى اياها
 فقط جرحية وسأ بسبب على خلاف هذا الترتيب ولا يخفى عليك
 اشجارها تمامه والبيان اما بالقليل ليرتد الى الاول ثم على النتيجة
 او بأكمل احدى القدرين ليرتد الى الثاني والثالث او بالافتراس
 او بالعلف على قياس ما تقدم وجهه النتيجة هي اختصارها على احد
 الجرح وما لم يكن تبينه بلحدها من اعماقها وغير معلوم الاشجار
 وما حكم بعقبة من الصغرى وهو ما يختلف من القراء الستة عشر
 شكل فلتبين ان عقبة اذا استعملت ضرورية في الواجب مسترها

تلازم

فلا بد ان يظهر لك في بعض اصدق الطرفين انما في مادة وسلبا
 في الجرحي فالطريق لا يجاب ولا السلب وهذا الجرحي والخلف في القراء
 كقولنا لا شيء من الانسان بجرح الصغرى وكل جرح جسم وكذلك الحق
 كل انسان جسم فان قلت بكل جرح اد كان الحق لا شيء من الانسان بجرح اد
 وعلى قياس غيره من العقيم وكذلك الفلاس في الجملات التي حكم بمقيدها وان
 في ربحي في الجملة كالمطلقاتين في غير ان الثاني وما لم يكن بيان
 اشجارها في الجملات من غير في الكلية اذ وقع التامل والمذكور من احكام
 للجرحيات انما هي في الجملات المذكورة في هذا الكتاب فقط لا يحسب كل ما
 اذ لا نهاية لها بل يجب بعض ما ذكر في بعضها اذ لا حاجة الى بيان ذلك
 واما القياس الى الكس من تصنيفه في الاوسط في تمام مقدم
 او الى المقدمتين وبعضه منهما او تمام في واحد وبعضه في
 فالاول ياتى على هيئة انما للملحوظ فيهم منها الصغرى بالسعة
 النتيجة بساطة الجملات في اللزومات الصغرى من رومية وفي الاتفاقية
 الصغرى اتفاقية وان كان غير مفيد اذ النتيجة معلومة قبله والبيان
 كما في المليات لا يفتح المحلوطة من الرومية واتفاقية مع كون الصغرى
 الشكل في الرومية وهو موجبتين واتفاقية وهو من موجبة
 وسالبة ولا اذا كانت سالبة الثاني لرومية وكبرى الثالث سالبة ولا اذا

كبري للاربع لزومته في ضربيه الاولتين والتافقيه في ثالثة ولا رايه
 وخامسة كيف كانا باقي الاقسام من غير اتفاق ومثاله من الشكل
 كما كان اتحاد وكما كان ج د فهو من غير كما كان اب قد را ما في
 اللزومين والتافقين فظاهر وما في الخط من لزوميه واتفا
 والكبرى لزوميه فلان كلما استعمل السور وميتصلي اللزوم
 ومثاله من اول الشكل الثاني كما كان اب مجرد وليس له ابيه اذا كا
 ه ونجده في غير ابيه ابيه اذا كان اب فة زيا العكس واللفظ وبمثل
 الاقراض في اربعة بان هو الحال الذي يكون فيه اب وليس ج د ولكن
 هو عند ما يكون ج ط فبصدق ابيه اذا كان ج ط مجرد وقيل
 اذا كان اب مجرد ويولد منها قاسان كل واحد على هذا فصل الباقي
 الضرر ولكن يحل ان يسمي ان هذه اللزوميه اذا كان متمعا فالنتيجة
 لا يلزم ان يثبت في الاحوال والتقدير التي قد وقع بها ان يكون اجتماعها
 معه ولا ان يكون ممكنة في نفسها وهذا كما يقبل كلما كان الانسان
 فردا الانسان عدد وكلما كان الانسان عدد فهو زوج فيجوز كلما كان
 الانسان فردا او زوج وهذا فلا يصدق في الاصل تقدير ان يكون فردا
 وزوجا معا وكذا اذا قلنا كلما كان هذا ابيض واسود فهو ابيض وكلما
 ابيض واسود فهو اسود المنهج الثالث قد يكون اذا كان هذا ابيض

من اسود وما يصدق على تقدير ان لا يكون ابيض مضادا للساد
 اذ لم يكن المقدم متمعا كانت النتيجة صادقة في كل امر وعلى التقدير
 يمكن اجتماعها مع المقدم واذا كان لا واسطه غير تام في الفرضين فهو متساوي
 ان كان اب مجرد وكلما كان ه ز فكل دط المنهج كان اب فكل د كما
 ه ز فكل دط واذا كان تاما في احد هما غير تام في الاخر في مثاله ان كا
 اب مجرد وكلما كان ه ز فكل دط كان ج د فكل دط غير ان كان ه ز كان اب
 ج ط وكل ه د معبودة عن الطبع واقسامها كثيرة جدا لا يليق بعدد الكلمات
 استقصاء الكلام فيها وما المركب من مفصلين فهو مثل قولنا د ايماء
 اما اب او كل ج ط او ه ز مانعة الحرف فان كانت متصلة في المقدم من حيث
 فالنتيجة جزئية والبيان ان الصادق من الاول مع الثانيان كان الجزئي
 الغير المشترك جعل المطلوب وان كان للثلاثة فاجتزى صدقها من الثاني
 جعل ابيض وما المركب من جملة ومثله فمثاله كلما كان ه ز فكل ج
 وكل ب اب فكل ج د ايماء ما ليس د ا وكما ج اما مانعة الحرف فبذلك
 البيان ان ج د فكل ج د كلما كان ه ز فكل ج الك اذا كان مقدم المقدمه
 للمتصلة متمعا او غير متمع فالنتيجة على قياس النتيجة من مفصلين اذا
 كان فيهما اما مقدما كذلك واما المركب من جملة ومنفصلة فمثل
 قولنا كل ج ب ود ايماء ما كل ب ا و ز معبدين فما منع الحرف فيجوز ايماء

مجرد

ج د

حاصل

حاصل

اما كل اوده فالمفعول هو اما المركب من منفصلة ومفصلة
فكذلك لنا كل ما كان اب محجورا دائما اما ج د ا و ز ما لم يجمع فدايما
اما اب اوه وكذلك لان معانها لازم الشيء معانها للزوم ومع في المجمع و
باق اقسام الشطرات وما يتالف منها ومن الخليات على هذه الامثلة
ويجوز من نفس العقيم والمنع وبما بان لانها ج و ز وان نقص في ذلك
على ان ناقصه على تحقيقها ج و ز ونجته وتحتلها عاها مما لا يحاد
يخصر ولا يفرق في الطبع ان لا يضر وده اية الله هذا لما راينا في ذكره
من حال القياس لا يفرق واما الاستثناء فيفوق في الطبع ويتالف
اما من منفصلة مع استثناء او من منفصلة مع اما الاول
فالوجبة الكلية للزومية اذا استثنى عن مقدمها ان يقع غير تلكها
او يقين تلكها ان يقع يقين مقدمها لان معنى وضع للزوم وضع للعدم
ومعنى رفع للعدم رفع للزوم وتحتلها للزوم ومثل ان كانت النفس
طالعة فالكل لا يخفى على كل المطلقة فالكل لا يخفى على او كل الكواكب
ليست بخفية فالكل ليست طالعة ولا يبيح يقين مقدمها ولا يبيح التالى
شأن الاحتمال ان يكون التالى انعم من مقدمه ولا يلزم من رفع مقدمه رفع
التالى ولا وضعه ولا من وضع التالى وضع مقدمه ولا رفعه ولا السالبة
منها فلا يبيح التالى اسطردها الى الوجبة والوجبة الموجبة فيشط

في نتائجها ان يكون الاستثناء الشئى والرفع دائما وعلى كل الامور
والنقادير لاحتمال ان يكون حال الاستثناء غير حال للزوم فلا يلزم منه
شئ والوجبة السالبة فيفتح بهذا الشرط اذا زدت اليها والافتاقية
لا يفيد باستثناء العين على ما لا يصدق رفع تالها واما المثال وهو الذي
من منفصلة مع استثناء فالوجبة الكلية الحقيقية فيفتح باستثناء العين
ما يقين منها يقين ماسو او باستثناء يقين ما يقين منها يقين ما يقين واحد
كانا وكثيرا مثل هذا العذر اما ناقص او تام او لا يكون تام فليس في ناقص
ولا زائد وليس تام وهو اما زائد او ناقص ولو كان الاستثناء لا يكون جزئيا
بقي يقين الاخر او عينه واما الوجبة الكلية للمنفعة الحاصلة المعنى انهم
من الحقيقة فيفتح باستثناء يقين بعض الاخر العين ما يقين لا يبيح باستثناء
غير بعضها مثل ما ان يكون هذا في الماء او لا يفرق لكنه ليس الماء
ولا يفرق او لكنه غرق فهو في الماء الا ان اذا تحقق ان لا يكون صدق حيزه
فاذا علم استثناء احد من الحقيقة في الماء او لا الكا فاقدم على الكذب
ولو ابرز بالمعنى المتناقض الحقيقية لعين من استثناء غير احدهما بشئ من
الآخر وان كان غير مفيد لا يكون معلوما قبل تالها القياس واما الوجبة
الكلية للمنفعة المجمع بالمعنى المتناقض والحقيقة وعبرها فالوجبة فيها
الا استثناء العين يقين التالى فقط مثل ان يكون هذا حيا وانا

او غير تام من الاخرين لان كان المطلوب شرطاً ومثاله في ما يكون المطلوب
 حدياً ولكن ليس كل ج ب قولنا ان لم يكن ليس كل ج ب صادقاً فكل ج ب
 صادق وهذه هي الحقيقة فيقوم اليها حقيقة هي وكل ب ا على انها حقيقة
 لا شك فيها او غير حقيقة لكنها ليست بقياساً آخر فيقولنا ان لم يكن قولنا ليس كل
 ج ب صادقاً فكل ج ب هو قولنا ليس كل ج ب ا على ان ليس المطلوب ان
 او ليس مطلوباً فيقوم بعض المقدم وهو ليس بـ لكن قولنا ليس كل ج ب صادقاً
 فليس كل ج ب صادق وهو المطلوب وثانها اما كل ج ب ا وكل ب ا اما صدق
 للجميع اذ لو كان اجتماعهما على الصدق صدق فيجبهما وهو كل ج ا لكن ليس كل
 ج ا على انها كاذبة فلا يخفى معان على الصدق فكل ب ا على انها كاذبة
 فليس كل ج ب وثانها اما ليس كل ج ب ا وكل ج ا اما صدق فليس كل
 ج ا على انها كاذبة فيصدق كل ج ب وبين من المطلوب ان كل ب ا صادقاً
 على ما فرض فاما ان الصدق يقع على كل ج ا وليس كل ج ب فان كان الاول
 اتبع مع المقدم الصادق فكل ج ا فاستمع المطلوب وان كان الثاني مستمع
 ايضاً ورابعها ان كان كل ج ب فكل ج ا الصدق على كل ب ا على انها حقيقة
 مستمرة فربما لا يكون ليس كل ج ا فيجب ليس كل ج ب والفرض في المثلث المستقيم
 ان المستقيم يتوجه اولاً الى اثبات المطلوب ويتألف مما يتألفه ويكون
 مقدمة مستمرة وما في حكمها ولا يكون المطلوب موضوعاً في اول الخلف

كذلك

بـ

او غير تام لان غير متحقق او كذا فيجوز ان لا يكون اذ احكم بعدم
 اجتماع قضيتين وعلم صدق واحدة منهما غير كذا في الاخرى وانما صدق
 معاً واذا اخذت بمبينة لتحقيق صدق الفرض استندنا النقيض
 ولم يكن مفيداً للملزم ولو كان صدق الفرض لا يثبت صدق الفرض
 او سالبه كيف كانت فالتفريق لا يثبت لا يثبت لا يثبت لا يثبت لا يثبت لا يثبت
 الوضع والوضع يخرج من الحد او من الاثر اما ان لا يكون تارة
 حال كونه من اجل الشك وتارة كون حاله مستغنى
الفصل السادس في اربع الاقسام في اربعها
 قد يلزم مقدمان ينتج عنهما نتيجة يلزم من تأليفهما مع مقدمات اخرى
 ينتج اخرى وهكذا الى ان ينتهي في المطلوب وفيه قياسات كذا وكذا
 موصول النتائج او مقصودها اما الاول فمثل قولنا كل ا ب وكل ب ج
 فكل ا ج وكل ج د فكل ا د وكل د هـ فكل ا هـ واما الثاني وهو
 الذي فصلت عنه النتائج فلم يذكر مثل قولنا كل ا ب وكل ب ج وكل
 ج د وكل د هـ فكل ا هـ ومن الامثلة التي قياس الخلف وهو اثبات
 باطل الا ان مقتضى الاستدلال باطل النقيض المستلزم لا يثبت وتركيبه
 على اربعة وجوه احدها من قياسين اخرين واستثنائهما من ماقبله
 وحديثه ان كان المطلوب حدياً او من شرطيتين من جملتين من احدتي

يتوجه الى ابطال انقيض المطلوب ويستعمل على ذلك انقيض لا يشترط
فيه تسمي المقدمات وما في حكمه ويوضع فيه المطلوب أو لا ومنه ينقل
الى انقيضه وبما لا يدل على نفس المطلوب بل على ما هو ممتنع أو محض
أو ما لا يوافق من ذلك وظن انه المطلوب ولا ينافي ذلك
صدق المقول وان كان لا ينبغي وإذا انقضت النتيجة الحاله في الخلف
كله او قرن مع المقدمه الصادقه لكل ب آنچه مطلوبه على استغناء
كله كل ج بين المتكافآت المقصوده القياس المقسم وهو الذي يصغر
فتساكره الانقضاء فيها في الموضوع ويقسم اليها احكام فوق واحدة
من قولنا دايما اكل ا ب او كل ج د وكل ج هـ فيج دايما اما
ا د او كل ا هـ لان الصغرى مع الخيمه الاولى فيج دايما اكل ا د او كل ج هـ
وهذه النتيجة مع الخيمه الثانيه فيج دايما اكل ا د او كل ا هـ وبغير افتراض
عبارة عن معنى ما ينبغي كل مقدمه من انقيض المطلوب كقولك ا ب وكل
ب ج وكل ا د وكل ج د وكل ا هـ وكل ج هـ والمطلوب كل ج وقياس الصغرى هو
حذف كبره اما لو لم يجرها فقولنا هذا خطان خرجا من المركز الى المحيط
لاختفاءهما منسولين او اخفاكناهما فقولنا فلان يطوف بالليل فهو سارق
وتقدير الاول وكل خطيرهما فكلناهما متساويا وتقدر الثاني وكل
من يطوف بالليل فهو سارق وكل القياس هو ان يؤخذ انقيض النتيجة

ينبغي

لغة
غصبا

ويضم الى احد المقدمتين بل يتم مقابل الاخرى مثل كل ج ب وكل ا ب فكل ا ج
فيقال لبعض من الان كل ج ب وليس كل ج ا ويقام عليه جيمنا وليس جيمنا
ويجوز في الغصبا المنصب للعليل وقياس الدور هو ان يجعل انقيض القياس
وعلى جدي المقدمتين سخا للآخرى وذلك انما يكون عند تعاضد المقدمات
كقولنا كل انسان مناحك وكل مناحك منكر وكل انسان منكر فقول
كل انسان منكر وكل منكر مناحك وكل انسان مناحك واستغناء الشايح
هو ان يستخرج من القياس المنج بالذات شايح اخرى العوض لانه لا ينبغي لدا
وهي ان ينقضها وعلمها انقيضها وجرنا تعاضد او معها وسائر لوازم
المدانيات المتصلة والمفصلات وقد ينشأ من مقدمتين كاذبتين او كاذبة
وهما قد صادقا كقولنا كل انسان جرم وكل جرم حيوان وكل انسان جرم
وكل جرم حيوان فيج كل انسان حيوان واذا كانا كاذبتين في الصغرى من الاولين
من الشكل الاول كانا كاذبتين بالكل بمعنى انها لا تصدق بغيره ايضا بل يتبع الصادق
الامر كاذبتين واما مقدمه الصغرى وكاذبة هي الكبري فلا لان الكبري
صدق صدقها وهو فيج مع الصغرى الصادقة صدق تلك النتيجة فلو صدقت
لصدق الصغرى وهو محال ومساله كل ج ب على انصادق وكل ب ا
على انه كاذب بالكل ولو كان كل ج ا صادقا لصدق معه لا مني ج ا لكون
الكبري كاذبة بل هو صادق لا مني ب ا لكونه كاذبا من الجليان الاخرى

تقبل على لفظها اياتها وعرضها تمامها وموضاتها اللزوم والمقتضى
 ثم محاولة وسطا في القياسات ما فيها من ايجابا والسلبا والطريق
 الى ذلك ان يطالب بمحل كل واحد من الطرفين وما يعملان عليه من الدلائل
 بأسرها والعرضيات وذاتيات العرضيات وعرضياتها وعرضياتها ذاتياتها
 والذاتيات مستأنسة لا بد فان وجدت في محمول موضوع المطلوب
 ما يصح موضوعه على المحل فقياسك من السكالات الاولى لو وجد ما يصح
 محمول الطريق فحينئذ في موضوعها محمول السكالات او وجدت في موضوع
 موضوع المطلوب ما يصح محموله على محموله من الرابع سواء كان المحل او
 النفع في موضوعه او سلبا على محموله بطلان العمل والنتيجة لا يطلب
 في العلوم وعلى هذا فقل ان السكالات اذا كان المطلوب متصلا او منفصلا
 على ان يجعل المقدم الطبيعي وهو في المتصلة او النفع وهو في المنفصلة
 في حكم الموضوع والتالي الطبيعي والوضعي في المتصلة في حكم المحل واللازم
 والعناد وما يشبههما في حكم المحل الجاهلي وان لا لزوم ولا اعتقاد وما
 يشبههما في حكم السليم ولا يخفى عليك ان السكالات اذا كانت مستأنسة
 وتحليل القياس لا يكتبه في تحليل الحدود والمقدمات من الزوائد والنقص
 في السكالات بعض المقدمات مع بعض ومع المطلوب ليطلع على تاليف
 كل قياسين اذا ما اياها اخرج المبدأ لا يفسر كل نتيجة في العلوم فورد

لأن ليس

لأن ليس

كان

على نظم مستقيم اي على هيئة اصل الاشكال لا فتر ابدا والاستثناء بل
 قد يحرف بزيادة وحذف وتعديل فاذا وجد ما يناسب المطلوب
 فان نسبته الى القياس ثم في بعضه لا يتابع وان ناسب جزءه فليطلب
 ما يناسب الجزء الآخر ويحذف في بعضه ما لا يتبع على نفس السكالات
 مستأنسة في امر متهمية الى المطا واذم ما يناسب اصلا فليس بقياس
 وكثيرا ما يقع للناسبة بالمعنى دون اللفظ وسيل اللفظ الى التلخيص
 وعلى الخلاف يستعمل اللفظ المشترك وكل هذه ينبغي من القياسات المستأنسة
 فيجوز لا يجوز النقل للمعنى من غير القفات الى المقاطع ويجوز من
 كل واحد من المودولته والسالبة بالآخرى والامم يتم التحليل والكل
 فيما يتبع الاقيسة على بل الكثرة لا يرق بعض هذا المختصر

الفصل السابع في القياسات الخمس

التي هي البرهان والمجرد والمخطابة والشعر والخطبة

اما البرهان فهو قياس مؤلف من مقدمات يقينية لانتاج نتيجة
 كذلك واليقين على الحكم التصديقي على وجه لا يمكن ان يزول وهذه
 اليقينية ان كانت مكتسبة فلا بد وان يتناولها بالبرهان والبرهان لا يقبل
 غير مكتسبة وهو سبعة اذات وهي كبرى الحكم بها جرد تصور
 طبقها مثل ان الكمال اعظم من جرده وان النقي الاثبات لا يجمعان ولا

يخفف
كله

يرتفعان المحسوسات وهي التي يحكم بها العقل بمواسطة المظاهر
 تكون الشمس ضياء والناجاة وما ذكره الخس ولم يحرم به العقل فهو
 خارج عنه فان الخس ذلك للشمس مقدار ولا يجوز العقل ان ذلك
 هو مقدارها في نفس الامر والوجدانيات وهي ما تدركه النفس بذاتها
 او يحس بطريق الوجدان كعلمنا بوجودنا وبلدنا فكله وبقية المحسوسات
 وهي التي يحكم بها العقل انكر الانحياز الى الشيء تاكده معه عقدا فيزول
 فيه الحلاط الانحياز في قياسية حقيقته هي ان لو كان ذلك انقضاء
 لما كان دائما ولا اكرا او ربما كان ذلك فيكون مع قود محض حكما
 بان السقوط يابهل ولكن يقيد ان اسماه هو في بلادنا وعلى الاكثر
 فانا لا يتيقن انهم مطلقا ولا في كل بلد وهو الاستمرار الذي هو حكم
 على كل ما وجد في زمانه الكثرة الاستمرار في بعد البعق فيحصله
 الاستعداد النفس التام لم يكن كما كان الانسان قطع راسه لا يعبر وهذا
 في محذور وفي مختلفه فلا يقيد البعق مثل ان كل حيوان يحس عند
 الضم عليه الاسفل فيما كان لم يستقر بخلاف ما اسفرت كما صحت
 قوتنا هذا والمتواترات وهي ما يحكم بها النفس فيها الكثرة الشهادات
 التي يكون محسوس ويكون الشيء محكما في نفسه وبما النفس المتواصلة على الكثرة
 وفيه ايضا قياسية وقيل يحصل البعق من عدة ولا يحصل ما هو اكثر

اليتين

منه

منه كعلمنا بوجودنا في زماننا المتواصلة في ما تقدم وقطرات
 القياس وهي التي يقيد فيها الاجل وسط لا يعبر عن الزمان بل يحظر
 مع خطون حتى المطلوب بالبال فلان نحو الحلاط كالعالم
 بان زمنية نصف الانحياز القياس هو ان الاثنين عدة انقسمت
 اليه والى ما يابيه وكما هو كذا من نصف الانحياز والوجدانيات
 وهي تلك النفس يقينا ان غير التي في البدايات السابق ذكرها
 يحصل الاستعداد التام محض البعق وليس على المطلق ان يطلب
 السبب فيكون ذلك في وجوده وليس في محذور هذه الدنيا
 محذور على العباد لم يحصل البعق من كمال حصل ذلك كعلمنا بان
 نور النفس مستعد من الشمس وانما يحسد لنا من اختلاف شكله
 بحيث لا فاضاعه وليس شرط ما يوجب ان يكون قصته صر
 باق فيكون صر ويا وغيره والجمادات كالحاكن والاطلاق اذ لا
 يجرى قبول كل قصته هو صدمتها المتيقن ان كانت صر ودية
 قصته ما في صر وديا وكذا كانت مكنة قصته ما في امكانها ومطلقة
 ففي طلائها والبرهان منه برهان له وهو الذي يعطى على الوجود في
 معاكفونا هذه الخسبة مسنها اذ وكل ان محذور هذه الخسبة
 محذور فالاوسط فيه مع كبرية التصديق هو علم الحكم بالاكبر على

التي هي علمها جازماً فانه لما يتبع فيها مع نفسه عالم الخلق وهو كما يقال
 فلان يتكلم مع هذا الجاهل او غيره ثم ويما يكون مقابله مظهرنا
 باعتبار آخر كما يقال لك بعينه في نفس التهمة عنه والحق للسمع في هذا
 هو ما يظن بجناح كان يتبع في نفس امر او لم يكن ويتبع بها في نفس العلم
 الجزئية الدينية وفيها العلم الكلية كالعبادة واللاهوت والقوانين
 الدينية
 وقد يكون بعضها منتهى النفس على حصول العلم الحقيقي او معاد لها
 لقول ذلك من مثله وبهذه العبارة ربما كان يحسن الاختصاص
 دون غيرهم واما العلم فهو صناعة عقيدة مع ما على اقله تحيات
 نصير مبادي لفعالات نفسانية مطلوبة فباديها هي المحيالات وهي التي
 تؤثر في النفس لسلطانها او انقباضها او توسعها او تضيقها
 او تحيرها كما يقال للعسل النمرة مقيمة فيمنع من اكله وهذه قد
 صادفوه وقد يكون كاذبة وربما رادتا بها على تأثير التصديق وان لم
 يكن معه تصديق التحصيل كما قلنا والمحكاة في هذا اذا او تحجبا
 كالقبول ومثله وان كان الشيء صحيح وهذا كانت النفوس العالمة بطبيعة
 له الكون من طاعته لا الفناء ولا يسترط بالحق للسمعة ان يكون
 في نفس الامر بل لا يخلو من الخلق فقط واستركت الشرائع والمطالبا
 في اعادة الترتيب والترتيب في الامور الدينية والدنيوية وهذا

الدينية

تصويه

الصالح

الصالح مع الشرائع الدينية والمطالبا بالسمعة قد ذكر في كل واحد
 منها كلام طويل يحتاج كما بامعز او لا يليق به من هذا الكتاب لكن
 الذي ذكرتم فيها ولما العاطفة هي ان يوفق ما يشبه برهاننا
 او جلاله ليس هو ولا بدقته من زوجه تصفيه مشابها لما في ما
 اوصوته وموادها هي المشبهات بعينها والى سمات والاشباه
 في المشبهات بقسم الى ما يتوسط اللفظ والى ما يتوسط المعنى الذي
 يتوسط اللفظ قد يكون باعتبار انفراده اما في جوهره كالذي مدلوله
 مختلفة واما في حال الذاتيه وهي ما لا يدخل عليه بعد تحصيله كما
 انما ريفاً وفي احواله العرسية كتحليل الخراب والبناء و
 الانعام والاشكال وقد يكون باعتبار تركيبه اما في نفس التركيب وهو
 المثلث للتركيب كما يقال كلها تصوره العاطفة هو كما تصوره
 فثارة هو يرجع الى العاطفة وقارة يرجع الى العقل وبعثات
 هذا الترتيب فانه مشترك بين الجبر والانشاء واما في وجود التركيب
 وبعده كما يصدق القول في افتقارهم موثقاً كما يقال زيد سائر جيد
 فيظن جوده في العلم او يصدق قولها فيهم مفرداً كما يقال للجنة
 زوج وفرد فقط ان زوج مفرداً والذي يتوسط المعنى فاما في احد
 حيزي القصة او في ما معاً واما في احدها اما بان لا يورد او يورد

الترتيب هو

فان لم يرد بل اورد ما يشبه من التوارم والعوارض كمن الى الانسان
ابيض فكيف فظن ان كل كتاب كذا فاذ لا يبين هذا الكتاب حتى
اخبرنا بالعرض كان ما بالذات وان اورد كذا اخذ عنه ما ليس منه
او حذر عنه ما هو منه مثل القبر والشرط وغيرهما لكن ما جاز
غير الموجود على وجه مخصوص غير موجود في نفسه سوى اعتبار الكل
وما في جزئ من القضية معناه ان هذا هو العقل كذا في الجزئ معناه
فظن ان كل اجزاء ما يعجز هو الجزئ والوجهيات قصبا با كاذبة بحكمها لا اعم
الاضايف الى المعقول لان الصفة حكمه في الحسنات وحقها اقتضاء
شبه القوة بسببية لا يقبل ما يلحقها اذ هو تابع للحسن فالأوافق
الحسن لا يقتضيه ولهذا لا يترك نفسه ويساعد العقل في مقدماته باليقين
حكمه فاذا وصل الى اليقين قد جمع عاملة وبكاد تشاكل القضايا الاولية
وتشبه بها وذلك كالحكم بان كل موجود فله وضع وان لا يكون
يقين بالذات ولا في المعالط انما في القول المطلوب به استنتاج
واما في شيئا خارجة عنه والخارجة مثل تحجيد النعم وترديد
قوله والاستغناء به والتشبع عليه وقطع كلامه والاعراض في اللغة
وسوء كلامه الى الكذب ساويا وما استعمال ما لا يدخل في مطلقه
وما يحكي هذا الجري وما في نفس العقل الذي يطلب به الاستنتاج

ويعبر

العقل

عليه

فا

فما يتعلق بالقضية منفردة واجزاها تدعى وما يتعلق بالتركيب
فما في تركيب يدعى قياسته او في تركيب لا يدعى فيه ذلك والثاني
هو كجمع المسائل في مسئلة مثل الانسان واحد صفاته فانه قضيتان
على صيغة واحدة والقضيتان هما الانسان خالق ولا شيء غير هذا
بعضا والتركيب الذي يجمع في قياسته فاما بالنسبة الى الشيء او لا
بالنسبة اليها والذاتية بالنسبة فاما في صورته بان يكون على هيئة
غير منجته او مادته بان يكون نحو قاع الاستنجاء بعقل بعض ارباب
بحيث لو صار كالحجر لم يترك اذ اوصار بحيث يصدق قصار وغيره
والذي بالنسبة الى الشيء فاما بان يكون الشيء نفسها ما هو في نفسه
على انه الصفة مائة وهذا هو الصادرة على المطلوب واما بان
يكون كذلك لكنه غير مناسب للشيء وليس له في ما هو له علة
هذه لا يترجح الا بسبب شبيهه لفظي ومعنوي ولو لا القصور وهو
عدم التمييز بين ما هو الشيء وبين ما هو غيره لما تم للعالم صناعة
وفلذ هذه الصناعة انما تعجز صاحبها من ان يغلط في نفسه او يخطئ
غيره ولا يقدر على ان يغلط للغلط في نفسه ولا يستعمل اما امتحانا او
لغيره من تصحيح الحق واجزاها فوجد ما على ما ينبغي اذ في صورته
ولفظا ومعنى مركبة ومنه ان من لم يقع له غلط وتغير على هذا
يعين

كثرة الاطلاع على العالقات وحملها وسياق في ثوبها المستقبلة ما
 يستعان به على كل شيء ما واذا ذكر في هذا الموضع تلك الطبيعة يتفهم بها
 في التدبير وروضة الخاطر ويكون كالا مفرج لما سواها مما يقصد
 لا يعطى وفيه غنة لا واصلها يدعى ان الخلق موجود ولكن وجوده لا
 لو لم يكن مستلزما لارتفاع الواقع لكان واضعا لكن المقدم هو التالي
^{الذي لا يرد} ان مثل بيان الشبهة انه لو لم يكن واقعا لكان الواقع تقيضا فيكون
 وجوده مستلزما لارتفاع الواقع وزنه ان وجوده مستلزما لارتفاع
 تقيضه ولما حقت المقدمه فلان لو كان مستلزما لارتفاع الواقع
 لكان مستقوما فلو ثبت لم يستلزم ارتفاع الواقع واذا لم يستلزم ارتفاع
 الواقع على تقدير ثبوته فلا يكون مستلزما لارتفاع الواقع وحله
 انما ان عيان مقدمه لا متصلة معناه انه على تقدير ان يكون الخلق موجودا
 في نفس الامر لم يكن وجوده مستلزما لارتفاع الواقع فهو حق لان وجوده
 اذ ان هو الواقع ولا يلزم منه ان وجوده لا واقع في نفسه وقوله
 في بيان الذي لا وجوده مستلزما لارتفاع تقيضه الواقع لو لم يكن
 هو واقعا فلا منافاة بينه وبين تصديق مقدمه لا متصلة الذي هي
 ايضا لكن المقدمه مقدمه ذلك المقدم هو ان وجوده حاصل في نفس
 الامر لا انه حاصل في نفس الامر مع كونها حاصل في نفس الامر حقيقة

والنحو

وان عني به فرض وجوده كما كان لا يستلزم ارتفاع الواقع سلبا للذي
 ومنه تصديق المقدمه وقوله في بيان ان اذ لم يستلزم وجوده ارتفاع
 الواقع على تقدير ثبوته لا يكون مستلزما له فمفهومه ان اذ لم يستلزم
 له على تقدير ثبوته وفي تصور هذا واستلزامه قد عجزنا على التوضيح
 وان عني معنى آخر فيجوز ان يبين ان الحكم عليه بحسبه والثاني قد قلنا
 بعض الجرم مستند في الجهات الى غير النهاية لانه لو لم يصدق لصدق
 لا شيء من الجرم ثم يتدلى الجهات الى غير النهاية وينعكس على معنى المستند
 في الجهات الى غير النهاية بحسبه وهو كانه يصدق في اكل كل مستند
 في الجهات الى غير النهاية بحسبه وحله ان موضوع الجزية التي هي
 للذي ان لا يتدلى بالوجود الخارج فهو ما يرد لان بعض الاعيان
 في الذهن كذلك وان قد يرد وجوبه في جلاله في تقيضه لسا
 وفي عكسه فلا ينافي صدق الموجبة الكلية التي نحوها غير مفيدة
 بانه في الخارج ولو قد يرد به لما صدق لعدم موضوعها في نفسه والشك
 هي ان ثبوتها لكان لا يلزم منه ان ثبوتها لكان ثبوتها ليلزم من صدق
 بعض جرب باله كان العام امكان صدق بعض جرب بالفعل
 كذا في الحكم بثبوتها لكان والثاني حكمه بامكان الثبوت في
 المنع من القول ان الخارج يثبت امكان وجوده في الامر ولا يمكن

الاستدلال

وجوده في كل وقت هذه المادة قد ثبت انه كان ولم يكن الشئ
وهذا ما حكم به وادعى صدقه امام الخوارج الذين هم الله
وحيث اورد على نفسه في حله ما هذا خالفه ان كان لا يمكن
تعلقه الاضاقا الى الشئ كذا ما كان له فاما كان الثابت في القضية
الموجبة ليس الا امکان ثبوت المحمول للموضوع فاذا حكمنا بثبوت
ذلك كان فقد حكمنا بامكان ذلك الشئ لاحاله فيك
احد ما يدون صدق الاخر ولا يستلزم ان يصح جعله مستندا او
حكمنا بثبوت امکان وجود الحادث في كل وقت وله صدق امکان ثبوت
ذلك الوجود في كل وقت وليس كذا فانا جعلنا ثبوت الاول متعلقا
بوجود الحادث كما اننا ذين وان جعلناه متعلقا بالامكان كما
صادقنا واما صدق الاول ولا يصدق الثاني اذا جعل في الثاني
متعلقا بانه بالامكان وبانه وجود الحادث ولا عني به ذلك لكن
مطابقا لما ارعينا ولا يقال اذا ثبت في كل مكان وجود
ولم يكن ثبوت وجود الحادث في كل وقت في الجملة المعبر بها بالانزال
قد ثبت انه كان ولم يكن الشئ فما صدق الاول ببدون
في ذلك الحال فيظهر صحة المستند في قولنا المستند انه اذا صدق
انه كان لصدق انه كان ثبوت ذلك الشئ في الجملة وبرهنا عليه

فاما كان

وهذا المسمى من انه اذا صدق ثبوت انه كان الشئ في شئ اخر سوا كان
ذلك الاخر ولا يلزم من دعواه الصدق ان يكون الاخر متصلا
فقط لا فرق ولولم يلزم من صدق بعض ج ب بالامكان العام صدق
انه يمكن بالامكان العام ان يصدق بعض ج ب بالفعل الصدق انه
ليس يمكن بالامكان العام ذلك ويلزم منه انه يقع صدق بعض ج ب
بالفعل صدق الضرورة لا شئ من ج ب مع صدق بعض ج ب
بالامكان العام الذي هو تقيضه هذا خلف وقال
في دفع هذا ما معناه ان اللازم من صدق قولنا يستلزم ان يصدق
بعض ج ب بالفعل ليس هو بالضرورة لا شئ من ج ب بل هو وجوب
صدق لا شئ من ج ب دائما فاجبت عنه ان الدوام لا ينفك عن
الشيء لان كل ما لا يوجد عن علمه لم يوجد ولم يوجد وجوده معلوم
عنه لم يعد ولم يبق عنه والعقل لما استكنه ان يحكم بالدوام
مع قطع النظر عن الشيء لا يحكم بان كان له في الماضي واما في الحاضر
لكن متى لاحظ العقل الدوام وجوده فقد لاحظته من حيث هو في
وصار وجه الدوام جهة الضرورة فنقولنا لا شئ من ج ب دائما
للاخطا وجوب صدقه هو عينه بالضرورة لا شئ من ج ب
او هو ما وله والارادة من شخصه داخل شيئا في كل كلامي

اولا

في دفع هذا ما معناه ان اللازم من صدق قولنا يستلزم ان يصدق بعض ج ب بالفعل ليس هو بالضرورة لا شئ من ج ب بل هو وجوب صدق لا شئ من ج ب دائما فاجبت عنه ان الدوام لا ينفك عن الشيء لان كل ما لا يوجد عن علمه لم يوجد ولم يوجد وجوده معلوم عنه لم يعد ولم يبق عنه والعقل لما استكنه ان يحكم بالدوام مع قطع النظر عن الشيء لا يحكم بان كان له في الماضي واما في الحاضر لكن متى لاحظ العقل الدوام وجوده فقد لاحظته من حيث هو في وصار وجه الدوام جهة الضرورة فنقولنا لا شئ من ج ب دائما للاخطا وجوب صدقه هو عينه بالضرورة لا شئ من ج ب او هو ما وله والارادة من شخصه داخل شيئا في كل كلامي

اذ

في هذا البيت كاذب ثم خرج منه قوله هذا ان كان صادقا يلزم
كونه كاذبا لانه في من زاد كراهه فيصدق ويكذبها وان كان
فبعض كراهه في هذا البيت صادق فان كان صادقا هذا الكلام
فقد صدق وكذبها وان كان صادقا غيره وهو كاذب في نفسه
فيلزم صدقه وكذبها معا وجله انه يخرج عن نفسه فالحيز والخبر عنه
واحد فلا يكون صادقا لان معنى الصدق مطابقة الخبر للحيز والمطابقة
لا تصح الا مع انشائية ما وهي مفقودة فبعضها هنا هو اذن كاذب
لعدم المطابقة المذكورة ولا يلزم من كذب به هذا القول كونه صادقا
وانما كان يلزم ذلك ان لو كانت الانشائية ثابتة مع هذه المطابقة
ومن تحقق العرف من السلب البسيط والعدول لتحقيق العرف من الكذب
ها هنا وفيه فان صدق هذا الخبر واجتماع صدقه وكذب به
فلا يهوى عدم هذا الاجتماع فجاز ان يكون عدمه لكونه كاذبا
فقط لا لكونه صادقا فقط ثم موضوع هذا الخبر ان الخبر جاز
من كاذب لعدم موضوعه ولا يلزم صدقه ولا يفتي العقل افراد كثيرة
من كلامه غير هذا فلا يتحقق كذب كلام واحد منها صدقه والخامسة
هو ان نقول المتصلة الكلية لا يصدق البته وحتى لو كان نالها
غير مقدمها الا ان اذ اقل كلما كان اب مجزء فنقول ليس كذلك

لان كلما كان اب وليس ج وقاب وكلما كان اب وليس ج وليس ج
يخرج من الشكل الثالث قد يكون اذا كان اب فليس ج دفلا يصح
كلما كان اب ج دون ذلك اذا قلت ليس البته اذا كان اب ج دفلا
كلما كان اب ج وقاب وكلما كان اب ج وج دفلا قد يكون اذا
اذا كان اب ج وج دفلا تاتي ان هذه المتصلة ان كان لا يرا في الترتيب
او غير لازم في السالبة على تقدير من التقادير مطلقا من غير تقدير هذه
التقادير يمكن اجتماع مع المقدم فسلم انها لا يصدق وان كان كاذبا
او عدم لزوم على التقادير الممكنة الاجتماع مع المقدم جاز صدقها مع
الحقيقة التي ليست كذلك كالمترتبة في نتائج المتصلة لان الاقرانية اذا
المقدم في مقدارها هيئتين مستعاضة وقدر في الفصول السالفة من
كثير فبعضها على حال المعاطاة والاعتماد في ذلك بعد معرفة
القبولين والتدريج باستعمالها على الفطر السلبية وميلت
كثير جدا لكن لم ارفق الزيادة على هذا القدر فائدة بعدد ما يجزئ عن
هذا الكتاب بل كثير مما ذكره في السالفة المنطقية انما هو اشارة
للمعاطاة الحاجة اليه في اعتبارها من استعماله في تحصيلها فلهذا
اقتصر على هذا القدر منها واطا وجرى الكلام في بيانها ولم اوضحه
بالامثلة فان ذلك متى انما ارجع الى المحاط والامثلة في كتابي

الكتاب الثاني في معرفة الغلات والثمار
المتحصل منها

في الوجود والعدم والحكاهما وإشاهما الجوهر يمكن تحديدها لأنه
 أول المصور ولا شيء غيره فمنه حتى يقر به ومن أم بانه فقد
 فان القابل اذا قال انك حقيقة الوجود ان يكون فاعلا او منفعا
 هذا الذي في تعريفه فان الفاعل والمفعول يؤخذ في تعريف
 للوجود مع زيادة افادة واستفادة وكذا من عرفه بان الذي يقسم الى اقسام
 وقدم فاعلا لا يعرف بان الوجود مأخوذ من المع سبق عدمه وانما يقسمه
 ومن عرفه فلا بد ان يفهم في تعريفه وكذا في تعريف الشبهة للفاظ
 تروجهما مثل الذي وما كانا قبل هو الذي هو هذا وهو ما يقسم الى الكلي
 والشيئية اعلم ان الوجود باعتبار ان المعقول الذي يتبعه ويمكن
 لكنه معلوم هو شيء العقل لان الصورة عقلية وليس له وجودها
 الاعتباري وانما يقسم الى اقسام الوجود بما في الاعيان ولما اذا اقسامه
 ومن الذي في انما شيء باعتبار ما هو موجود في الاعم وهذا لا
 وكان الذين موجود في الاعيان ليس شيء في الاعيان والشيئية باعتبار
 اعلم ان الوجود من وجه واحد من وجهين ما وجد مع ما فاعلا
 عليه وعلى الماهية الخاصة وعلى اعتبار الشيئية اللاحقة لان لها

وجود أولي في ذاته وباعتبارها بالشيء المعنى للشيء والوجود فظاهر
مزاها فان ينقسم معناها الى عيني ودعوى واذا أطلق الوجود دفعي الغلب
يزاد به العيني والوجود في الوجود وهو نفس الوجود في الوجود لا ما به يكون
الشيء في الوجود ولو كان الشيء يكون في الوجود يكون في الوجود
لنفس الوجود لا ما به فاما ان يصح كون الشيء في الوجود فاذن الوجود
هو الوجود في الوجود في الوجودية ولا يتبين من هذا المفهوم انه يكون
في الوجود الشيء بل هو قد يكون الشيء ما وانه لا يكون من حيث المفهوم الا
ان ينص من خلافه ليرى ان الوجود لا يعمل على ما يحتمل عمل الواجب
بل عمل التكميل فان وجود العلة اقوى من وجود المعلول وانه يكون
وجودها هو النسبة الى وجود العرض ووجود العرض انما هو في
وجود العرض الغير القار والاضااف اضعف من غير اضااف ولو لم
يكن مفهوم الوجود معنويا واحدا لما امكننا ان نجزم بصفه على كل
من وجود في الوجود ان كان غير ما يندفع كذا لعدم على الشيء صدق
الوجود عليه لاحتمال ان يكون الوجود قد صدق به بهي وكونه معنويا
واحدا ومقولا بالتشكيك ليس مما يحتاج فيه الى القامة برهان والاذي
ذكره بيانا عما هو تنبيهه لارهاق وعو منيته عنه غير اللازم الا
عقبة الجنب ولا القوم للذاتي كيف كان واذا كان عامما في ان يكون

المؤرخون

1799

وجوده في النفس فان الوجود يوجد في النفس وجودا ذكرا كذا في المعاني
 المتصورة في الالهي والذات في الالهيان منه موجودا وليس في عين
 كل موجود بموضوعه فقط كغيره من الاشياء مثلا بموضوعها وانما يختص
 كل وجود بما يجري مجرى الفصل في تقدير الموضوع فالوجودات
 معان جبروت الاسماء غير عما يوجد كذا ووجود كذا وطلب الجميع
 في الالهي الوجود العام ولو لم يقع في الوجود في الالهيان واما
 لكانت مثلا لكم هو من كذا والكيف هو من كذا ولو لم يكن الوجود
 من المحل في العقلية الصرفة لكان اما مجردا لم يمتد الى غير محال عليها
 او غيرهما فان كان عبارة عن مجردهما ما كان بمعنى واحد يقع على العز
 والجهر وعلى السواد والابيض والكان قبل الجهر هو مجردا جازا يجري
 قولنا الجهر جهر والوجود هو وجود وان اختلف معنى من كل واحد
 من الماهيات فاما ان يكون قائما بنفسه او حاصل في تلك الماهيات
 فان قام بنفسه فلا يصح فيه الجهر مثلا ان نسبت له والغير
 سواء وان كان في الجهر هو حاصل له والمصلي هو الوجود فالتقدير
 اذا كان حاصل الوجود هو وجود فان اختلف معنى وجودا انه عبارة عن نفس
 الوجود لم يكن مجرولا بمعنى واحد ومعناه في الاشياء انه شئ له الوجود
 ونفس الوجود انه هو الوجود وايضا فان الوجود اذا كان في الالهيان

وغير

وليس بجهر فهو عرض فلا يحصل قبل محله قبلته بالذات وذلك ظاهر
 ولا معه بالذات فيلزم ان لا يحصل محله بالوجود ولا بعد معدية
 بالذات ايضا والالهيان محله موجودا قبل ان كان موجودا هكذا
 ثم يلزم من كونه في الالهيان مع عدم قيامه بذاته ان يكون العرض
 اعم منه من وجد فالا يكون اعم الاشياء مطلقا وايضا فاما ما هي اذا
 معدومة في وجودها ليس بوجود فاذنا عقليا الوجود ومكانا بانه
 ليس بوجود فمفهوم الوجود غير مفهوم وجود بل هو وجود فاذا وجد
 الماهية بعد عدمها فقد وجد وجودها فالوجود وجود وجود
 الكلام في الالهيان انه على تقدير كون كل وجود هو في الالهيان
 فليس للماهية العينية وجود مفهم الالهيان بحيث يكون الماهية وجودا
 شبيه في الخارج وهذه الماهية العينية نفسها من افعال الاله
 ينفع بها العز انما هو الوجود فلا وجود والثاني ان الاله من العقول
 التي في السند الى العقول لا يوجد وليس الوجودات موجودة
 هو وجود او شئ بل الوجود اما انسان او فالتا او غيرهما ثم يلزم
 معقولية ذلك ان يكون موجودا او شيا وقد يقال الوجود على السب
 الى الاشياء كما يقال الشئ موجود في البيت وفي السوق وفي الدهر في
 العز وفي الزمان وفي المكان فلفظة الوجود مع لفظة في في الكل

الوجود

بمعنى واحد يطلق بالذات والواحد يقال بل يوجد كتابا وقيل
على الحقيقة والذات كما يقال ذان الشيء وحقيقته ووجوده
وعينه ونفسه فيوجد اعتبارا في عقلية ونفسا في الالهيات
الخارجية والموجود ينقسم الى ماهو موجود لذاته وبناته وذلك هو
الموجود الذي لا يقوم بغيره ولا سببه وهو الوجود الحلياني والى ما
موجود لذاته لا بذاته وهو الذي يقوم بذاته وليس سببه وجبته
وهذا هو الجوهر والى ما هو موجود لا لذاته ولا بذاته وهو العرض فانه
من حيث ان لا يوجد سببا ليس موجودا بذاته بل بسببه وحيث
ان وجوده ملأ هو فيه ليس وجوده لذاته بل بعينه والموجود بذاته
لا لذاته وان كانت القوة العقلية محتملة له فهو غير ممكن للاحتياجه
الى ما يحل فيه وقد ينقسم الموجود ايضا الى ماهو بالذات والى
ماهو بالعرض اما الموجود بالذات فكل ما له حصول في الاعيان
مستغنى عن كل ما كان او عن ما لا يوجد بالعرض ليس هو بعينه وحيث
محله اذ هو وجود المحل بل هو عرض بعينه فهو وجود ذلك العرض فيه
كجسم بلون اسود ثوبا اسود واما الموجود بالعرض فكل العتبات
كالشكر والعجز والاعتبارات التي لا تحقق في الاعيان ويقال
انها موجودة في الاعيان بالعرض ويقال المشكك انه موجود في الكتاب

وهو

وموجود في اللفظ ومما عجز ان من حيث ان الكتاب في القلب
تدلى على اللفظ واللفظ يدل على الوجود الذهني القابل على الوجود العيني
ومما يدل على الوجود الذهني بعد ما سبق من حال الشبهة والوجودات
تصور اشياء اما مستقلة الوجود كاجتماع الصديق او غير موجودة
في الاعيان كالمخضفة انما والاشياء الكائنة انما كمالها من
ويجوز من يبق وتبين من هذه المقصودات وكل مقدر ثابت ولا
في الخارج فهو في الذهن فان اجمع في ما لم يتحقق وجوده من الممكنات
في العقل ان له وجودا اعيايا عتباتا لم يتحقق السبيل الى وجود ذلك
فيها واجتماع الصديق في الذهن ليس مستغنا عما المتعجب اجتماعها
في الخارج فليس في المارة الذهنية والبرودة الذهنية نصا
بل انضمام من الحرارة والبرودة الخارجيتين ولا في اثنائها في
الصفوة والبرودة مثلا لا يلزم منه ان يكون الذهن متخفا من
فانه غير قابل لذلك ولما شكك في المتخوف ان الصفقة بالصفقة في
الخارج وسبب تلك في الكلام في الادراك ما المارد يحصل
الشيء في الذهن ولا عمل لا متعدد وتبين في الذهن ان عدم العلة
يوجب عدم المفعول وعدم المفعول لا يوجب عدم العلة وكذا الشر
الشرط والشرط والمعتوم المطلق وهو الذي لا ضرورة له لاقى الذهن

ولا في الخارج لا يمكن ان يجبر عنه والعدم المطلق لا صورة في العقل
 وحكمه عليه بانته مقابل الوجود الذهني والخارجي جميعا ولا يمكن
 ذلك صدق القابل على شيء واحد لا عندنا بين العدم المطلق والوجود
 في الذهن فانه لا يصدق الشيء لعدم مطلقا ووجود في الذهن بل
 يصدق الشيء لعدم مطلقا ولا عدم مطلقا وصدق الشيء لعدم مطلقا
 في الذهن ولا وجود في الذهن فهو العدم المطلق يتمثل في الذهن
 ويظهر بوجه شخصيته يعرض لثلاث صور ووجود ذهني شخص
 ورفع رتبة الخارج الثابت ذهني منسوبا الى الابدان خارجي وكونه
 في الذهن متروكا ومجهول غير متعينا في نفسه وثابتا في الذهن
 لا ينافي كونه ما هو منسوبا اليه ليس ثابتا في الخارج فلا يحكم على الابدان
 في الخارج انه غير متصور مطلقا بل حكم عليه بانته متصور في حيث
 ان ليس ثابتا في الخارج غير متصور لا من حيث هذا الصنف ورفع
 الثبوت لثلاث الخارج والذهني تصور وليس ثابت ولا متصور أصلا
 فيصير الحكم على من حيث هو ذلك المتصور والقيمة من حيث هو ثابت
 ولا يكون تناقضا لاختلاف اللغتين واذ اقلنا الوجود اما ثابت
 في الذهن او غير ثابت فيه فالله موجود في قسم الموجود من حيث انه معدوم
 وقسم الثابت في الذهن والامتنان لا يستلزم ان يكون المتنازعين

الخارج

فان الهوية واللا هوية متنازعا وليس للهوية هوية ولو فرضنا لها
 هوية كانت لذلك الاعتبار داخل في قسم الهوية واعتبارها
 انها لا هوية هوية الهوية والمسألة بعينه الوجود هو الموصوف
 فقط لا باعتبار كونه موصوفا بهذه الصفة او غير هوان كان
 بل به ذلك ونسب مطابقة الوجود الخارج في الحكم على الأمور الخارجية
 باعتبار خارجية ولا يشترط ذلك في المعقولات وفي الأحكام التي
 على الأمور الداخلية والمعدوم لا يمارى عينه اي مع جميع عوارضه
 الشخصية له فان بين المعاد والمتنازع وجوده فقا لثالث الخارج
 في معاد سواد بل اعنه قبل ذلك والسواد للمعاد مثالا مشتركا
 في السوادية وفي تحليل عدم بينهما ولا بد من فارق وليس هو المحل في
 السوادية ولا امر ظاهر الكون المعاد كان متساويا اليه بانه كان له وجود
 والمتنازع لا يشارك في هذا وليس هذا الاشارة ان سوادا متعينا
 في نفسه كان موجودا فان المتنازع كان كذلك ولان سوادا ايضا
 او مطابقة السواد الذهني كان موجودا فان المتنازع هذا حاله بل ان
 للمفروض كونه معادا اكانا هو هو وهو في صلبها الوجود والالا
 بين القسمين بين فاقا اعادة المعدوم لكان كل متنازع هاء او كان
 الشيء في حال عدمه هوية وجوده والتالي تصحيحه طال فالمعاد

وايضاً فان في القادرين بعض من مائتين هو الزمان والحال فاذا اقتد
 الحال فانما هو الزمان والزمان لا يتصور اعادة فالتحصيل بذلك
 الزمان لا يعاد بل الذي في كونها ما هي غير وانما حكمنا بانها
 عود الزمان لانه لو لم يعد لكان له في حالة العود بوقت وقبله بوقت
 فان كان معنى كونه كان بانها هو هيته وذاته وما هيته وذاته
 لا تكون ^{لا تكون} الا زمانية فكونه قبل الان بانها هو كونه الان بانها ما انعدم
 واعيد وهو خلاف الغرض وان كان معنى ذلك غير هذا وهو كونه
 ثابتاً فيما قبل القبلية فبما انما عادت فلم يكن الزمان هو المعاد بل
 غيره وقد يحصل من هذا انه لو لم يعد الزمان لما كان زماناً ههنا
 وفيما ليس الشيء ان يجرد بعد عده وجوده ان كان اشار الى الماضي الذي
 فهو محال الوقوع في الاعيان بعينه او لما بانها في الازمن بوجه
 فلا يلزم ان يكون هو المعنى الذي في الكلام بل بانها اشياء كثيرة اولى
 ذلك وهو حالة العدم فيتحصيل الاشارة اليه ففصل القول
 منتمية الحق والاشارة باطله ثم الشيء بعد عدمه فهو محض اعادة كونه
 بوجوده بعينه الذي هو المستأبعينه في الحقيقة وتحلل الشيء في الشيء
 الواحد غير معقول وما يتبين به هذا المطلوب انه لو اعيد ما زال
 الوجود فالوجود والثاني اما ان يكون نفس الوجود الاول وغيره

فان

فان كان نفسه فلا يكون وجوداً ثانياً فلا يكون للمعاد معاداً اولا
 كان غيره فانه يحصل لما دته اذ كل حادث كما تعلم يتقدمه مادة
 استعدا وجوده الثاني كان اختصاصه به دون الاول تخصيصاً
 بلا محض وان حصل لما دته ذلك فقد عرض للمعاد لم يكن خاصاً
 لا اولاً ولا يكون معاداً لجميع عوارضه ونحوه فلا معنى باعادة بعينه
 الا ذلك وليس استمر الشيء وبما هو وجودات متعاقبة ليلزم
 مثل ذلك وهو وجود واحد في زمان واحد متصل ومعان لم يكن
 وجوده زمانياً **الفصل الثاني في الثاني**

وتخصها بما تنقسم اليه

لكل شيء حقيقة هو بها هو وهي معان لجميع ما عداها لانها كما
 ان معانها ومثال ذلك الانسانية فانها من حيث هي انسانية لا يدخل
 في معانها الوجود والعدم والحدة والكثرة والعهرم والخصم والغير ذلك
 من المعان فان دخل الوجود والحادث في معانها لم يكن الانسانية
 للوجود الانسانية ولو دخل العدم في معانها لم يكن الانسانية
 بل انما معانها الانسانية من حيث هي انسانية ليست الانسانية
 فقط فاذا انعم بها الوجود صار موجوداً او العدم في انعمها بالعدم
 صار معدومة وهي كذا حال الحدة والكثرة والكلية

مفهومها

في الذهن فقط الانسانية ولو دخل
 العدم فيها لم تكن الانسانية
 الموجودة

كذلك

والجزئية وغير ذلك فلا يصدق عليها أحد هذه الأشياء، ألا بما زائد
عليها وأما كونها انسانية فبما فيها وهذا لا يصح أن يقال السواد ^{مثلا}
اسود بل سواد ولا الوجود موجود بمعنى أنه ذو وجود بل على معنى أنه
وجود لأن السواد ليست مواديتها بمرزايه وكذا وجودية الوجود ^{يقال}
للماهية من حيث هي لا يطرأ شيء للماهية المجردة عن جميع اللواحق
للماهية بل لا شيء فالانسانية باعتبارها لأول وجودها في الأعيان
لأن هذا الإنسان موجود وانسانية ذاته مقومة لهذه الانسانية
فكان من وجوده ايضا وإما الانسانية باعتبارها في الثاني وهو شرط
لا شيء لا وجود لها في الأعيان ولا في الازمان لأن كل واحد من الوجود
الذاتي الخارج عن الحق من اللواحق وقد فرضت مجردة عن جميعها
لكن مجردة عن اللواحق الخارجية فقط هي موجودة في الزمن وثباتها
الانسانية للكن في اللواحق الخارجية فمفهوم الانسانية وليست
الخارجية واحدة بمعنى انها موجودة في كثير من الأماكن الواحد المعين في
الحالة الواحدة يصدق عليه الانسانية المتضادة كالبيض والأسود ^{والأم}
ولما اهل بالانسانية زيد غير انسانية خالد ونسركان في مفهوم
الانسانية والشرط هو الكلي الطبيعي والصورة الذهنية مثال
متساوية النسبة الجزئية بالانسانية الخارجية مطابق لكل واحد من هذه ^{المتساوية}

تجرب

محمية كلية وأما في الخارج فهو معروضة للتفتيش فلا يطابق كل
واحد من بنائها فلا تعرض لها الكلية فالكل العقلي والمنطقي لا يوجد
لها في الأعيان ولا يلزم من كون الانسانية لا يقتضي الوحدة
انها تقتضي اللا وحدة وهي الكثرة فإن يقتضي اقتضاء الوحدة هو
اقتضاء الوحدة لا اقتضاء اللا وحدة وينبغي أن يعلم أن الطبيعة التي
هي في الذهن لها اقسام موزعة اذ هي من جملة المجردات ولها تخصص ^{تسمى}
كخصها في الزمن وعدم الاشارة اليها وكونها لا تقبل الانقسام
ولا وضع لها وليست كلية باعتبار مطابقتها الكلية فقط والاكثار
للجزئيات كالمطابقة بعضها بعضا ولكن يجمع غير ذلك متخصصة
فانها قد يتخصصها بعدة اقسام بل بانها ذات متباينة ليس متساوية
في الوجود لتكون ماهية بنفسها اصلية بل هي مثال ولا كل مثال
بل مثال ادراكيا وقع واستيعق في جميعها مثال ادراكيا خارجيا
او لها وجود الوجود من كل الوجوه او من وجه واحد ويصير ^{فقطها}
الكلية كلية وذاتها انما حصلت للمثالية وللمطابقة كمن وأما
فليت في انشائها لشيء اخر وليس من شرط مثال الشيء ان يكون مثالاً
لجميع شيء من هذه الكلي ما يقدم على بنيانه الواقعة في ^{الزمان}
كما اذا تصورنا صوراً ثم اوجدنا في الخارج صوراً على مثالها وسعى ^{لذلك}

ما قبل اكثر ومنه ما يتاخر عنها كالصورة المستفاد من الحركات
الخارجية وتبقى ما بعد اكثر فالتاخر اذا رايت زيد حاصل منه في
ذهنك معنى الصورة لا تسمية للبراة عن اللوح واذا البصر
بعد ذلك خالدا والصورة باقية في ذهنك لم تقع منه صورة اخرى
ومثاله قابل ثم من طواع جسمانية مما لم يقبل ثم من اول
ولا يقبل بغير واسباها عليه ولا يكثر الطبيعة الكلية في الوجود
الا بتميز مثل الاصم ان يكون سوادا ان السبب جميعه كثر اياه او
سبب البر فانه ان كان لانه اسود فبعضه ان يكون كذا كان كل واحد
منها يقتضي لغيره طبيعة السواد واذا كان كل واحد من التوابع
مثل الآخر لا يخالف في شئ البتة فهو وايضا فان كان كونه سوادا
يقضي في كونه هذا السواد وكان من شرطه ان يكون اياه وجوبه يكون
سواد غير فاذن كثره وكثرة كل ما يكثر به اختصاصه يكون بسبب
فكلما لا سبب له الا بكثر على طبيعته الكلية لانه لم يكثر
لما كان لوجوده كثره بسبب وفرض ان لا سبب لها فكم اذا السبب
الى عدد من نوع تلك الطبيعة اشارة حبة او وهمة او عقلية
فالمشعر بانه غير اخر فكم في شئ يعرف به ويميزه عن
وذلك لا يدعى الماهية المشتركة في المشترك في امر واحد من حيث

ثم كثر

سواد

الامر

الابدية في غير قايده الا فراق غيره ما به مشترك والاشتركان كما
جسدا فالافراق الفصل وان كان نوعا غير العرفي للامر اذ لا
لازم الماهية لم الخلق به استخلصه وان كان نوعا فبفصل
ومن المميزات الالهية والافقية كالمقدار التام والخاص لا
يزيد احدها على الآخر الا بنفس المقدار به ولا يكون هذا قمارا
الا ان لا يجعل ما يكون من جرم ما يخصه داخل في هذا الفصل
ويجب ان يعلم ان المميز عن الشخص وليس مع الشركة في الماهية العينية
بسبب المميز بل هو ما يما العينية ويميزها بخصائصها وتخص
الشيء عما هو في نفسه وتمايزه عما هو بالقياس الى المشاركات في
عام بحيث لو كان في عدم المشارك لما احتاج الى تميزه بل مع
انه متخص ويحوز امتياز كل واحد من الشيين بصاحبه ولا يلزم
من ذلك وذاك واحد متمايزان لآخر لا بعينيات وهذا كما
ان صورة الابن موقوفة على ذات الاب وبق الاب موقوفة على ذات
الابن وملازم الدور واذا قلنا ان الشئ او حقيقة او ماهية
فهي ذات هذه لا مجيئها لها هي انسان او غير ذلك هي لاجتبا
ذهنية ومن ثوب المعقولات والطبيعة العامة التي لا وجود لها
في الاعيان لا يقال كما يقال للمتي لها وجود في الاعيان من انها واجب

فانما

تحتصها بأحد الجزئيات فلا يوجد العوز وإن لم يكن فخرها به لعلها
وهذا كالعهد المختص بأمور لا يمكن أن يقال إن اقتضى الفصل
كالوجه لا يوجد للملائمة وإنما يقتض ذلك ظهور الملائمة بعلة
وذلك لأن العاد كاسعاه من هو الذي لا توجد في الخيال من حيث
هي عريته فلا يكون لوجودها واجباً أو ممكناً من حيث هي في الوجود
العياني وكذا كان الوجود للذات المحسوس والعرض يساير اعتباراً
الاهنية والماهية إن لم يكن ملتبساً من أمور متخلفة بالحقيقة قبل
لها البسطة والآخر المركبة ولا بد من وجود البسيط والآخر
المركب ولعل المركبة لا يمكن أن يكون كل واحد منها محتاجاً إلى الآخر
من الطبيعة التي احتاج اليها لانه دور ولا أن يكون كل واحد منها
غنياً عن الآخر ولا لما حصل منها ماهية مركبة كما لا يحصل من أحدها
والجواب عن نوع الجنبه ماهية واحدة مركبة منها بل لا بد من
بعضها محتاجاً إلى الآخر من غير احتياج الآخر اليه كالمهية المتجتمعة
لأجزاء العشرة والذوقية للمجون أو مع احتياجها إلى الأجزاء التي كانت
بها ذلك محتاجاً إليها كالمادة والصورة للجسم وتركيب الماهية
فلا يكون اعتبارها كالمكونين لا يبرهن وقد يكون حقيقياً ولا يحتاج إلى
أن يكون بعضهما منها من الآخر في تسمى بمزاجاً ولا يكون في شئانية

فإن كان
الجزء
المتجزئ
فإن كان
الجزء
المتجزئ
فإن كان
الجزء
المتجزئ

فإن كان

الجزء المتجزئ أنه كان تمام الشئ بينهما وبين نوع آخر في الجنس ولا
هو الفصل والمشتك في نفسه من الذاتات إذا اختلفا في نفس الذات
لرؤيتهما من الجنس والفصل لأن الذي لا يتجزئ أحدهما لا يستلزم الآخر
والآخر ما اشتراكهما فيه فهو مستند إلى غير المشتك وهو فصل في
الكل العقلي الكل العقلي لا يوجد الجزئية فإن الإنسان الكل في العقل
إذا قد بانه من فلان الذي صناعته كذا وهو أسود طويل الخ غير ذلك
من القبول الكلية ولو بلغت ما بلغت فإنه لا يحصل منها في العقل
الإنسان كل متصف بتلك الصفات الكلية ولا يصح اعتبار الشئ
بأجزاء الماهية قد تكون متغيرة في الخارج كأنفس البدن اللذان
هما جرح الإنسان وقد لا يكون تميزها في الذات فقط كالسواد والكل
من جنس اللون وفصل هو الذي باعتباره يكون جامعاً للجنس مثلاً
فانه لو تغير أحداهما عن الآخر في الخيال فإن كان كل واحد منهما محسوساً
كان احساساً بالسواد احساساً محسوساً وإن كان أحدهما محسوساً
فقط كان الجزئ هو الكل وإن كان كل واحد منهما عن محسوس فحينئذ
احساسهما أن يحصل منه محسوس متميز عن الواحد محسوساً وإن حصلت
كانت خارجة عنهما كالحالة فلا يكون التركيب في نفس السواد لأن السواد
بالسواد سوى تلك الماهية وهما متغيران في نفسهما أيضاً اللوثة إن كان

لها وجود مستقل وهي مهيئة اما في الوجود فيوجد الوجود الاول
 قالوا عرضان لون وصلة لا واحد جعله لونا صريحا جعله
 سوادا واعتبر في هذا ايضا فصل البعد الذي هو ذراع مثله ليس
 الخارج شيئا احدهما مطلق بعد ولا اخر كونه ذراعا ولو كان البعد
 وجودا لم يوصيه كونه ذراعا وجودا اخر خارجا في خصوصيته
 بها اذ ليس واحدهما بعينه شرط البعدية بلطبع كالحوان يحصل
 الوجود بنفسه بل هم متمم للفصل محتمل ان يقال على الاشياء
 مختلفة للثبات وبصير هو بعينه احد تلك الاشياء وذلك هو الحيوان
 لا يشترط ان يكون واحدا بل مع تجوز ان يقارنه غيره وان لا يقارنه
 فيكون معناه مقول على الجميع حال القارنة ولا وجود له الا في
 وجود الحيوان بشرط ان يكون واحدا فانه يزيد عليه كل ما يقارنه
 ولا يقال على الجميع منها اذ هو جز منه متقدم عليه والجز لا يحل
 على الكون لا يكون جسا والحيوان الذي هو الجوز هو الانسان باعتبار
 الخارج متقدم عليه لان الانسان عالم يوجد لعقل له شيء
 وغيره وان كان وجوده في العقل هو المتقدم بالطبع على الجوز
 والفصل على النوع وكما انهما من مسموئاته الذهنية لا يدل على ترتيب
 في الخارج فان في الذهن لا يجازي كون مطابقا لما في العباد اذا

المراد
 لا وجود
 واحد

يخرج مما يتصور

وهو

كما على الأمور الخارجية باثباتها خارجية وليس كما يحل على الله
 بحال لا على مطابقه للصورة العينية فالتجربة تتجلى على يد وكذا
 الحقيقة من حيث هي حقيقة وليست بصورة من لذاته ولا صفة من
 بل هو صفة اللسان لا يوجد في غير ذلك من وكذا حال الجوز والفصل
 ومعنى كونها جز في الوجودية هو كونها جز في حدتها ولهذا لا يحل
 على الحدود ولا على الحد الذي هو الحقيقة بل على الحد الذي هو
الفصل الثاني في الوحدة والكثرة ولو اظهرها
 معنى الوحدة هو عقل العقل لعدم انقسام الوحدة وهذا المعنى صورة
 بديهي وهو مفهوم زائد على لا وجود له في الامكان ولا الكثرة شيئا
 واحد من الاشياء لها وحدة اية لا يقال الوحدة واحدة ووحدة كثيرة
 واذا اخذنا الماهية ووجدنا شيئا في انما يكون لها ماهية دون
 وحدة والوحدة اخرى ويعود الكلام في جميع صفات وجوده معاً مترتبة
 ومن استعمل حال اذا كانت الوحدة كذا فالكثرة اية كذا لا ذهنية
 فقط لانها لا تحصل لامتها وايضا فان لا ذهنية مثلا اذا كانت عرضا
 موجودا قابلا بالانسان فاما ان يكون في كل واحد من الانفس لا ذهنية
 مائة وليس كذلك في كل واحد من الانفس لا ذهنية وليس لا العقل او ليس
 في كل واحد لا ذهنية ولا ذهنية منها الجميع لا ذهنية على التعدي بل على

سوى العقل وظاهر العقل اذا جمع واحد في الشئ الى واحد في الآخر
 لاخطا لاثنين واذا ربي جماعه كثيره اذن منهم طئه واوليه فسمه
 بحقيقه النظر اليه وفيه بالاجتماع وبأخذ اصناعه عن عسلات
 ومباينه ميات ونحو ذلك من قول الواحد على كثير من كانت حقيقه
 غير حقيقه فاما ان يكون تلك الواحد مقوده لتلك الكثيره او لا
 فان لم يكن فاما ان يكون من عوارضها وليس التي ليس من عوارضها
 هي كقوله حال النفس بالبدن كحال الملائه عند المدينه وهي التي
 عوارضها فاما المحقق في النوع واحد فخصه كالانسان هو الكاتب فكونه
 زيدا او غيره كالكاتب هو الفاضل في كونه انسانا واما موضوعات
 المحل واحد كالنجس والقطر في كونه ابيض وان كانت مقوده للكثيره فان
 قلت جوابا هو فان اختلفت من الذاتيات فهي الواحد بالجنس لا في
 الواحد بالذات وان قيلت في جواب اي شيء فهو في ذاته فهو الواحد الفصل
 والشكر في الفصل في الشكر في النوع لكن لا حبا واختلاف ومتى لم يتصل
 الواحد على كثير من فان كان غير قابل للقسمة ولم يكن له مفهوم ورا
 انه غير مقسم فهو الواحد وان كان له مفهوم فغيره فان كان له وضع
 فهو المقطع والآخر في الواحد المطلق وان كان قابلا للقسمة فان لم يقسم
 بالفعل فهو الواحد بالانصال وان انقسم فان لم يكن اجزا في مقاييره

بالفصل

طبيعته
 بالتحقق فهو الذكر الحقيقي والانه الواحد بالاجتماع ووضعه اما
 الواحد
 كالبدن الواحد وصناعته كالسرير الواحد او وضعه كالدرهم
 ونحوه لا اتحاد في الجنس مجانسه وفي النوع مساكنه وفي الكم مساواه وفي
 الكيف مشابهة وفي الوضع مطابقة وفي الاضافه مناسبه وفي اتحاد
 الاجزاء مساواه وكل حين لها واحد من وجه فانه يقال لها هو هو لم يبق
 اتحاد اثنين فان ذلك محال لا فاعند الاتحاد ان يباينهما انسان
 لا واحد فلا يباينها اولم يبق ولا واحد فما قيل في اتحاد الان
 لا يحد بالوجود ولا بالعدم والواحد من غير ان يحد بالشيء كذا
 من كل وجه هو الحقيقي الذي لا يقسم بوجه لا من الا الى الاجزاء الكليه
 ولا الى اجزاء الانقسام الكلي الجنسياته هو اولي واحد الذي هو واحد
 من وجه كثير اجزاء الواحد بالتحقق والواحد من الواحد بالجنس الذي
 هو اولي واحد بالجنس الذي يقابل هو هو ليس بالغيرية وفيه
 الى ما لا يحد بالجنس والاشكال لها الشا كان في حقيقته واحد من حيث
 فهم ذلك فالاشكال والفرق مختلفان وجمعيتهما متماثلان
 والطبيعه الجنيه اذ اختلف اعدادها مع قطع النظر عما اختلفت
 من الفصول في نوعيه وكذا الفصول فلهذا في الشا كان
 في نوع واحد ولا يسطر في ذلك الشا كانه في جميع الصفات والاكافا

من نوعه

وجاءه

شيئا واحدا لاسين والمضامين هما انهما ان المتصور ان اللذان لا
صدقان على شيء واحد في حالة واحدة من جهة واحدة ولا يترد في الا
عن مثل التقابل بين الاين واللاين فانه اذا لم يتطابقا لهما جهة جانبا
الاحدا با اعتبار واحد والآخر وكل من كان كذلك ان كانا وجوديين
فان كانتا هاتيه احدهما معقولة بالقياس الى الآخر فاما المضامين
كالاقول والبقول والافعال الصندان كالسواد والبياض وان كان احدهما
وجوديا والآخر عدميا فاما ان ينظر الى الوجود والعدم في جهة
موضوع مستعملين ذلك الاتجاه بحسب تخصصه او نوعه او جنسه
القرين والبعيد هو الوجود والممكن كاللهي والبصر واما ان لا ينظر
اليهما في ذلك الشرط وهو لا يجاب والسلب كالفهمية واللاتفهمية كزبد
الان زبد ليس باقسان وهما لا يجتمعان على الصدق ولا الكذب
وساير التقابلات تجازان يكثر بالما المضامين فكل من يوافق الدارين
لا يمكن كذا لك واما الصندان فانه ما يمكن ان عند عدم المحل
وعند وجوده ان لم يتصف بالحق واما الممكن والعدم فعند عدم
موضوعهما والمقابل من حيث مقامه لا يصدق عليه مضامين والمقابل
اعم التقابل من حيث هو المقابل لانه يصدق عليه وعلى كل من عر له
انهم مقابلان لانهم ان يكونا تضامنا لعم التقابل ولا مانع ان يكونا

لما

لخاصة واضلما لطبيعة العام عند اعتبار شرط يصير العام اخص
ولا يخالو شيئا عن عرض الاضافة له اما بحسب تقابل التضاد او نسبة
المحل او ما ملأه من ذلك ومن خاصية مقام التضاد في التزام
والاعتكاس وتقابل السلب والاتحاد في اقرين من سائر التقابلات
ولا يخرج عنه في الاين ان ما ليس بحرف فبه عقدة ليس بحرف وفي عقدة
شبه عقدة ليس بحرف لانه في عقدة شبه عقدة ليس بحرف لا يصدق
مع كل واحد منهما ما للمتناق في عقدة شبه وجود والمناقاة متحققة من
الباينين فعقدة شبه لا ينافيه الاعتقاد ليس بحرف لا عقدة شبه
الذي هو صفة وايضا فللمحرف لندجس وهو امر ذاتي وان لم يشترط
له فاعتقاد انه ليس بحرف رفع اعتقاد كونه حيرا وهو الذاتي ولحققا
انه شريف رفع انه ليس بحرف وهو العرضي ورافع الذاتي اقرين معانده من
رافع العرضي وايضا الله فان الشك لا انه ليس بحرف بل كان اعتقاد
رافعا اعتقاد كونه حيرا بل كان بدلا الشك في كونه ما ليس بحرف
مع ذلك لم يمنع اعتقاد انه حير وليس بحرف وليس هذا على ان
بالذات كذا لا من السلب لا يجلب والواحد لا يقابل الا كذا ولا كذا
التقابل بينهما على ارضي لا ينفك لكنه ليس بالعدم والممكن ولا
والايجاب يكون احدهما مقولا للآخر ليس بالوجود والعدم ولا ايجاب

كذلك لا نقضي بالانفراد مقدم على الكثرة والمتفانيان لا يقدم
 احدهما على الآخر ولا نقضي بالانفراد ان على موضع واحد
 من الواحدة ما هو تام وهو الذي لا امكان للزيادة فيه كخط الدائرة
 ومنه ما هو ناقص وهو الذي يمكن ذلك فيه كخط المستقيم وقد
 الواحد تام على افضال من نوعه ما يصح ان يكون مخصوصا بغيره
 نوعه في نفسه والناقص لا يكون كذلك فالدائرة من قسم الناقص على
 الاعتبار وقد يطلق الصدان على معنى آخر غير ما سبق وهو انهما متجانسان
 في غاية الخلق تحت جنس فيسبغ منهما ان يتعاقبا على موضع او
 يرتفعانه فامثل السواد والخط على هذا الاصل طالع ايضا بضد
 اذ ليس بينهما غاية الاختلاف واما البياض والسواد فهما صدان بالاعتبار
 والضد بالمعنى الخفي احصى الضد بالمعنى الاول والصدان بالمعنى
 الاخر اما ان يكون احدا فاما عينه لانهما المتيقن من مثل الشاخص
 واما ان لا يكون كذلك فلا يخالو اما ان يتبع حلقهما عنهما امثل
 المرض واما ان يمكن ذلك فهو نفسه اليما يكون موضع وقابالو
 سواء غير عندنا بمحصل كالفارق والآخر اصيل الطرفين كقولنا
 لا جابر في عادل واليما لا يكون كذلك كالشفاق وفي السلكة
 والعن ارضه اطلال احرا اما السلكة فبما انها التي توجب في موضع

وهي

وقيا ما يمكن ان يعدم عنه ولا يوجد عن كالاخصار ولما اعدم
 من انفرادها عنه في وقت كانا كالحق وبما يجهل من المعين اخص
 منها بالمعنى لا يميز قال وجبه والردية عن متمايلين للملكة
 والعدم على الاصل طالع الاخص منهما فاما انما المعنى الاخر
 والردية التي قبل وجودها عن ذلك الانتشار والشعر بهذا الغلب
 الذي هو موجود على اعم من المعنى الاخر سواء كان الامكان للتحقق
 او لا فمن كالحق والجنس كالحق والردية من انما اطلال الحات
 لانه يقع على السبب استر الى اللفظ **الفصل الرابع**
 في الجبر والامكان والامتناع وما يتعلق بهذه الاشياء من
 بدو سببه فان كل احد يعلم ان الانسان يجلي يكون حيوانا او يملك
 ان يكون كائنا ومنتفع ان يكون مجلي وهذا العلم حاصل للمبارسين
 شيئا لم يعلم اتصال التصديقه ولا التصديقه ولو لم يكن تصديق
 هذه الاشياء قطرية ولا حاصل من انما من علم ان انما من
 هذه الاشياء سبب التنبيه والى سبب ان يجري في العلة فقد
 وذلك مثل ما يقال ان المكن هو غير الضروري واذا فرض في كون
 منه محال فيقول الضروري هو الذي لا يمكن ان يكون معدوما والذي
 اذا فرض بخلاف ما هو عليه كان محالا فيقول المحال هو الضروري

العدم والذي لا يمكن ان يوجد والمتنع هو الذي لا يمكن ان يكون وهو
 الذي يجب ان لا يكون والواجب هو المتنع ان لا يكون وليس يمكن ان لا
 يكون الممكن هو الذي ليس بممتنع ان يكون وان لا يكون وهذا كله قد
 ظاهر واول ما يمتنع من ذلك ان لا يكون الواجب لان الواجب لا يمكن
 لا يكون والواجب لا يمتنع من عدم لان الواجب يعرف بانه عدم
 يعرف بوجبه ما لا يوجد وبان يمتنع على ما هو الواجب بانه لا يتعذر
 بانه غير العي وعلينا عدم التوقف على الغير وعلى ما هو الامكان
 بان يكون الشيء محال لا يتحقق الوجود ولا عدم من ذاته بل هو المتعذر
 في وجوده وفي عدمه الى الغير ووجوب الشيء وامتناعه امور
 معقولة تحصل في العقل من امتناع المتعذر او اقل الوجود الثاني
 وليست مجردات في الخارج وان كانت ايقنة في العقل على ما يتعذر
 بها ولو كان الواجب يتألف في الخارج لكان متعذرا في نفسه
 الخاف واجلي الوجود فلو كان ممكنه لكان متعذرا في سبب عدم
 عليه بوجوه الوجود فلو لم تصدق على نفسه وان يكون قبل كل شيء
 كذلك الى الامتناع وهو محال واما بيان ان لا يمكن ان لا يكون
 في الخارج فلو ان امكان الشيء مع عدم وجوده في العقل فان الممكنات
 يمكن فوجد لانها قد وجدت فيمكن وضعها على الخلفات بمزاج واحد

هو

وهو عيني لما جئته وهو متعذر به فالقول بمتنعه ولا يكون
 نفس لما جئته فلا يكون واجبا للوجود ولا لما افترق لان يضاف
 الى متنع فيكون وممكنا اذن فامكانه يعقل قبل وجوده فليس
 امكانه وهو يعود الكلام هكذا الى ان كان امكانه الى غير النهاية
 فيقتضي الى السلسلة المتتعة لاجتماع احادها مترتبة واذا قيل
 كذا من متنع في الايمان فليس معناه ان لا امتناعا حاصل في الايمان
 بل هو امر عيني في نفسه الى في العينية واما في الوجود في غير ذلك
 وكل واحد من الامكان والواجب والامتناع اذا نظر في وجوده الى امكانه
 او وجوبه او وجوده مترتبة او عينية لم يكن بذلك الامتناع امكانا او
 وجوبا او امتناعا لانه لو كان عرضا في محال هو العقل وممكنا في ذاته
 ووجوده غير ما هيته فالامكان في نفسه من حيث هو ذلك لا يمكن
 بل كونه موجودا او غير موجود وممكنا او غير ممكن واذا وصف
 الشيء من ذلك لا يكون حقيقيا حلالا لانه لا يكون ذلك امكانا او وجوبا
 آخر او امتناعا آخر كذا امكانه والممكن فيمكن الممكن الوجود في ذاته
 وقد يكون ممكن الوجود لشيء وكلما امكن وجوده لشيء ممكن الوجود
 في نفسه ولا يتعذر فانه قد يكون ممكن الوجود في ذاته ولا يمكن ممكن
 لشيء بالامكان والواجب الوجود لشيء كان وجوبه لا يمتنع او امتنع الوجود لشيء

كالقاصر عقله وعدم الفعل ليس في محض وهو كبح في القاصر
العقل ولكونه متممًا عن عدم المعاول في العقل يجوز أن يقال هذا
العدم بذلك لعدم في العقل ويجوز للممكن عند وجود سببه
للتخصيص أنه لم يجب وجوده فاما أن يتنع وكما كان لها با
إما الأول فلا بد لو امتنع وجوده لما كان ذلك الجواب مستجابا على
عدمه فلو لم يكن محققا حاصلًا من قدره حاصلًا هذا خلف
وأما الثاني فلا بد لو كان ممكنًا لا يمكن وقوعه مع السبب تارة ولا وقوعه
أخرى فإن توقف وقوعه في أحد الجانبين على محض لو كان السبب
التخصيص حاصلًا وقدره متناهيًا ولو لم يتوقف كان حصوله
واجبًا في الجانبين دون تفرق تخصيصًا لأحد الطرفين المتساويين
على الآخر في غير محض وبطلان تفرقه ولو جاز أن يرد أحد طرفي
الممكن أو يرد لآفته من الآخر ولا يثبت في الجواب ذلك الطرف
من ذلك محال لأن تلك الأولوية إن حصلت بالماهية الممكن من حيث
هو فلو باطل لأنها مقتضية للتساوي فلو اقتضت أولوية لأحدهما
لأنه حصل الأولوية بالماهية فإن أمكن ذلك والمطلب كان حصولها
متوقفًا على عدم ذلك السبب فإن يكون الماهية من حيث هي
قطع النظر عن ذلك السبب مقتضية لها وإن امتنع ذلك السبب

كالقاصر فإنه لا بد من إمكانات واجب ولا يمكن ذلك فاقطع
الممكن واجبًا أو متعاقبًا ولا يمكن أن يما يعجز الماهية إذا اجتمع
مع قطع النظر عن وجودها وعدمها وعن عليهما إذا اختلفت
مع شي من ذلك امتنع عن إمكانها وكل واحد من الوجوب
والامتناع مستلزم من ماهو بالذات وماهو بالغير وكل واحد منهما
أو امتنع بغيره فهو ممكن في ذاته ولا يلزم من كون الوجوب مستلزمًا
بالذات والوجوب بالغير كون الوجوب بالذات مستلزمًا لأنه لا يقتضي إلى
عقله بالذات بخلاف الوجوب بالغير لفعله عقله بالانضباط
عقل الغير إلى عقل الوجوب وكذا لا يلزم من كون الامتناع مستلزمًا
بين الامتناع بالذات والامتناع بالغير بركب الامتناع بذاته
الذي يكون متفصلاً أو أنه كان محجوج إلى السبب ذلك ممكن
فإن سببه وجوده وعدمه إلى الماهية على السوية وما هذا شأنه
فلا يحصل أحد طرفيه على الآخر لا بتخصيص العلم به فطريق
لا يلزم من كون فطرته أن لا يكون قصته آخر كما جعلها عند العقل
لجواز أن يكون ذلك الأمر عايداً إلى التصديق بها إلى الآخر كما
لنص ذلك الأمر من ذلك التصديق وعدم الممكن المتساوي الطرفين
ليس شيئاً محضاً ونبأ وطريق وجوده وعدمه لا يكون إلا في العقل

حصلت لها ما كانت لها به وجبة الوجود دائما فاستحال ان يحصل
 الاولوية بالماهية والانتية للوجود والحق لم يحصل بالماهية
 من حيث هو بل كان حصولها بالسياسة من غير الانتية للوجود
 امكن وقوعه مع السبب والافقعة ولو امكن ذلك الوجود من فرض وقوع
 الممكن محال على ما مر ثم اذا وقع التخصيص والتجسيم عن سبب الممكن
 ولم يحط في الممكن للتخصيص عن ذلك السبب بل كان ممكنا مع السبب
 كما هو ممكن في ذاته اذ لا وجه لاستثناء عنه لما دل على ان طلب السبب
 ترجحه وتخصه فلو كان الذي فرض سببا مختصا بسبب مختص
 وموافقا لفساد فظهر من هذا ان كان ممكن لا يجب عن علمنا لوجودها
 وكيفية الممكن في وجوده الى السبب فذلك مقتضى حاله بقاءه الى السبب
 لانه ممكن في حاله بقاءه واللازم ان يكون له في ذلك الذي لا يتشاع
 او الوجود بل لا يتبين وذلك لانه لا يتبين ان كان حاله بقاءه
 ممكنا وكل ممكن يقتضيه السبب فلم يكن حاله بقاءه يقتضيه السبب
 ونعم الحق فيه ياتي عند الكلام في العمل انشاء الله تعالى

الفصل الخامس

في القدم والحدوث بعينهما

اعني الى ما في الذات والحدوث عند ظهوره وهو حصول الشيء بعينه

نقد زمان

في زمان مني القدم عند من ما يقابل به وهذا التقابل لا يتصور
 ان يكون الزمان حالي ما والا كان وجوده مقاربا لغيره والمقاربات
 قد بطلت من لفظة الحدوث ويريدون بها احتياج الشيء الى غيره
 لا احتياجه اليه او يقع ويعبرون عن هذا الحدوث بالحدوث
 الذاتي والقدم المقابل له لا يصدر في الماضي والوجود فقط والذي
 تحقق الحدوث الذاتي ويدل على ان لفظة الحدوث عليه اولى من
 اطلاعه على الزمان في هذا ان كل الحدوث متبع في ما تقدم الوجود
 على الوجود والقدم والحدوث متبعان لان ما كان كثيرا فانه قد يكون
 بالزمان كالاربابه او بالزمان كحركة اليد وحركة المفتاح او بما
 كالواحد والآخرين او بالمرتبة كالصف الاول والثاني او بالشر
 كالمعلم والمتعلم منه وكذلك السمع والفرق بين القدم بالذات
 والقدم والطبع ان الذي بالذات يجب عن وجود مقدم ووجود المتأخر
 والذي بالطبع يلزم من عدم المتقدم عدم المتأخر ولا يلزم من وجود
 وجوده بل يعمل مع وجوده لانه كقدم صورة الكسبي عليه
 والذي بالمرتبة متقدم في طبيعته وهو كل ترتيب في سلسل من حيث
 لا يجب الاوضاع كالمصروفات والصفات والاعمال والمعلومات و
 الاحتياض والافانغ ومنه في معنى كلامه والماور ومنه

بالزمان مع تلك حيلت مغنيتها زمانية بل الذات لها الحقيقة
مقابل الزمان يكون زمانا من كان الذين هما معا بالمكان
يجوز ان يكونا كائنين على انه لا يصح وجود شئين هما معا في المكان
من جميع الوجوه لكنه في الزمان جائز واذا قد ثبت ان التقدم
والتاخر الحقيقي هما اللذان بحسب اتفاق الوجود فلهذا تقدم
الوجود على وجوده متصفا بالذات او على غير ذلك من الذي
عليه تقدمه بالزمان لكن استعمل ان حال الشئ الذي يكون للشئ
باعتبار ذاته تحيل على غيره قبل حاله من غيره قبله بالذات
لان ارتفاع حال الشئ بحجته يستلزم ارتفاع ذاته وذلك
يقضي ارتفاعه الى الذي يكون للذات بحسب العنصر ولا يلزم عكسه
وكل موجود عن غيره فهو لا يستحق الوجود بحسب الخارج لو انفرد
عن ذلك العنصر فكونه لا يكون له وجود قبل ان يكون له وجود قبله
بالذات وذلك المحذور الذي هو اول ما في الزمان الذي لا يستمع
الى التقدم والتاخر فيه او عارض بخلاف ما بالذات اذ لا يقتضي
لذلك هو ذاته ولهذا كان باستحقاق الوجود والحديث الزماني
وان كانا احتياجا الى الموضع واما فليس لعله في الاحتياج
اليه فهو حديث الزماني ولهذا جاز ان يكون هذا الحديث

بالزمان

بالزمان ان يقال استلزم تقدمه لان تقدمه بطريق اخر والتقدم
الحقيقي في هذه المواضع بالذات وما بالطبع وكلاهما مشترك في تقدمه ذات
شئ على ذات الاخر والتقدم الزماني وان كان متوقفا على رجوع التمسك
لما تقدمه والتاخر في الاخر والآن بالفصل الاول اما هو الذي
ولما لا يتصافى الفصل الثاني بتقديم الزمان على الزمان ليس بالزمان
ان الزمان بالزمان بل هو تقدم بالطبع كما سبق والذين انما هو مرجع
الى الزمان في انما هو متعلق فيه فاما اذا قلنا ان تقدمه على طوله كما
معناه زمانا فيكون له التقدم متوقفا على زمان الشئ فانه اذا
وقع الابدان من احد الطرفين فليكن للابدان مكانا بل انما هو بحسب
شئ في زمانا والذي بالشر في محاري فان الفصيلة لم يكن سببا
لتقدمه في الجليل في الشروع في الامور ما سمي متقدما من بالذات
تقدمه مكانا وزمانا والمكان في رجوع الزمان كما سبق والزمان في
رجوع الى التقدم بالطبع فالذي بالزمان وبل مرتبة والشرف كله
يرجع اليه فلا تقدم وتاخر بالحقيقة الا الذي بالذات او بالطبع
ويجوز ان يكون الشئ الذي يقال له متأخر محتاجا في تحققه الى الذي
يقال له متقدم وهو الشئ المتقدم والتاخر بحسب استحقاق الوجود
واما المع فليكن شئ ليس زمانا وسبقه للذين بها تقدم وتاخر

فيه الفصل الثاني وهو تقدم
سبب التقدم والتاخر

واجب الوجود لاستغنى عن غيره بخلافه الخ في مفهومه الوجود
بالغير لا يستغنى عن الغير الا اذ لم تكن طبيعته هذه الطبيعة
فلا تصور فيه ذلك الا في ذاته بتلك طبيعته بطبيعته اخرى
لكن في تلكه اخل في مفهومه وليس بل اخل في مفهوم واحد وشه
وهنا في ان كان لازماله والحادث بهذا المعنى لا يكون عليه ذاتية
ولا كان وجوده عنها في بعض الاحوال دون بعض تخصيصا من غير
مخصص فان كان الامكان الالهي ماهية كافية في فصله عن واجب
الوجود بل لا بد من حصول شرط اخر لهذا الحادث كما ان احدهما
لان كان التعاين الى ماهيته والآخر الاستعداد والقيام وهو سابق
عليه بقا زمانيا فان لا بد لك الحادث زمانيا في سبق حادثي احسن
كذلك ليكون كل سابق بمقر بالعلة للوجود لا للعقل بل بعقل
عنه ولا بد من تلك الحادث من محل التخصيص الاستعداد بوقت دون
وحادث دون حادث وفي ذلك المحل هو المادة وكل حادث زمانيا فهو
سبق ومادة وحركة وهذا الاستعداد السابق على الحادث يختلف
بالزمن والبقا فانه ليس استعدادا للعناصر لان يكون انما كان استعداد
النظر في تلكه اذ لم يستعد المادة لمقبل الشئ بل للفاعل قد رده
على فعله كما ان في قدره على الجاد الخ في المحل لا لعدم صلاحيته

الكون

والفرق بين هذا الاستعداد وبين الامكان ان الامكان لا يتغير من
حيث هو فهو محال احاط في المكان وليس فيه قرب وبعد ولا هو
ام موجود في الخارج والاستعداد بخلاف ذلك كله والحدوث
بمعنييه معنى عقول له وصفه يحصل العقل عند عقل الالهي
والوجود المترتبة عليه في العقل فالتصنيف بممن للماهيات المبكوت
مقوفا بالوجود ووجوده فلا يكون موجودا في الخارج من حيث هو
كذلك بل يكون وجوده في العقل فاذا اطلق بعد هذا الوضع في هذا الكتاب
لفظة الحدوث والحادث فانما يراد به الزمان في الاذات

الفصل السادس في العلة والمعلول ومبانيهما

علة الشئ هي ما يتوقف وجود الشئ عليه ان كانت علة لوجوده او علة
ان كانت علة لعدمه وهي قد تكون تاممة وقد تكون ناقصة والقيامة
هي مجموع ما يتوقف عليه الشئ فيجب بها وجوده والناقصة ما
كذلك ويضطر في التامة الشرايط وزوال الشائع فان المانع التام
اذ لم يزل يمتنع الوجود بالنسبة الى ما يتوقف علة له فملكها واذا كانت
نسبية اليه امكانية دون ترجيح فالعلة ولا معلوليه وليس هذا
مصير الى ان العدم يفعل شيئا بمعنى دخول العدم في العلوية

ان العقل اذا لاحظ وجود المعلول ايضا فانه حاصل لا دون عدم المانع
وقدم هذه العلة على معلولها هو تقدم ذاتي لا زمني فان المعلول
حال بقائه لو كان معلولا بعلته تامه كانت موجوده قبله بحيث يكون
عليه حال وجودها موجوده بعد انقضاءها وعدمها
للمر من ذلك حال وجودها باطله لان ايجال العلة للمعلول ان كان
علاقه عن وجودها فاقصاها بالمرتبه لا يكون فعالا بها ولا
للمعدوم علة تامه للوجود وبطلان ظاهر ولا يكون حال وجودها
ايضا لان تايها في المعلول حينئذ ما في حال وجوده او حال عدمه
او في حال تاليه لا يكون فيه موجودا ولا معدوما اما الاول فيقتضي
مقارنه وجود العلة لوجود المعلول وهو لا في الغرض
ومع ذلك فيقتضي طولها واما الثاني فيلزم منه ان يكون وجود
المعلول وعدمه لا فاعا تكملة على تقدير ان ايجال العلة للمعلول
هو وجوده بطا فيحقق الوجود فيحقق التايه وينفي عدمه لانه هو
الغرض واما الثالث فهو حصول واسطه بين كون الشيء موجودا
وكونه معدوما وهو بين الدلائل وان لم يكن ايجال العلة للمعلول
عبارة عن ذلك بل عن امر اخر في الخارج يرتب عليه وجود المعلول
فذلك الغاي لا بد وان يصدر عنه انه في هذا الزمان يوجد المعلول

في الزمان

في الزمان الذي بعده فيكون ايجابه لذلك المعلول لا يحد له ذاته
فيتم الدور والتسلسل في اليجابات وسعلم بطلانها واعطاه
قوة العلة للمعلول في الزمان السابق بقى بها المعلول فيما بعد
من الزمان فباطل لان تلك القوة لها وجود ممكن فيقتضي الرجوع
والكلام في بيانها مع انقضاء الرجوع كالكلام في معارضة له ومما دل
على ذلك ان الحكم بالوجود لا يجوز وجوده عن الامكان في الماضي
فلا يكون موجودا الا بوجوده من الرجوع فلو انقضى الرجوع
وجوده راجعا لما عرفت في ايجاله مقتضيه لوجود الوجود فيستغنى
عن العلة في الحال وفيما مضى فباطل وان لم يتوهم من رجوعها
فوجوده يعني فمع انقضاء ذلك الغير ينبغي الرجوع والرجوع فلم
يقو الوجود لذلك الحكم من رجوعه فيتم عن انقضاء الرجوع الوجود
فلا يبقى موجودا او اذا لم يجد الوجود للحكم لذاته ولا يستغنى عن الرجوع
فلا بد له ما دام ذات موجوده من ان يكون مرجع وجوده في حال
ولم يكن تايه العلة في المعلول حال وجود المعلول لكان تايه
عدمه ويكون ذلك جعابين وجوده وعدمه او في حال وجوده ولا
حال عدمه ويلزم من ذلك ثبوت الواسطه بينهما ويجوز ان يعلم ان
ان توقف على الزمان الثاني لم يكن المرجح الذي هو العلة التامة علة تامة



وان لم يتوقف كان اختصاص الجميع به دون الزمان الاول تخصيصا
بالمتخصص ولو بعد من العلة التامة على معلولها زمانا لم يحصل
لجميع عند عدم الجميع والفترة السليمة بامان والبناء انما يتوقف
وجود البناء على كون البناء اما هو علة حركة كالحركة بعضها
الى بعض وذلك العلم يتوقف على غيره والذي في هو ماسك الاخر
وهو معلول ليس العلة لا البناء وذلك فلم يعمد مع بناء البناء
المذكور وعلى ذلك ما غيره من اسئلة ما يتوهم بقاء بعد عدمه
علة تامة له والتي قد يكون له علة للوجود وعلة اخرى للبقاء
كما في هذا المثال وقد يكون عليهما واحدة كالعالم كالمثال السابق
بقائه معه واذا عدمت علة الوجود كان يتوقف على البناء فلا
للوجود وانه العلة في المعلوم حال وجوده ليس علة انما اعطيه
وجودا ثابتا بعينه ان وجوده في حال اقصاؤه بالوجود انما هو
بوجود علة وانفسه للوجود المعلوم الى علة من حيث هو وجود
كيف كان ولا لكان للوجود والوجود متوقف على العلة بل من
جسده وجود مكن كما سبق واجتمع على المعلوم الواحد بالخص
علمان تامتان والاول كان واحدا بكل واحد منهما وجن
بكل واحد منهما يقتضي استغناء عن الاخر في كل واحد منهما

لاستغنى عنهما معا لظن لانه لا يقتضي علة وجوبها
فاما ان يكون لغيرهما مدخل في العلية او يكون فان كان في غيرهما
هو العلة التامة لكل واحد منهما وان لم يكن فلم يجتمع على العلمتان
المستقلتان واما المعلوم الذي فلا مانع في العقل من اجتماعها عليه
ان يكون بعض افراده علة وبعضها علة اخرى كالحركة التي تعقل
بعضها بانها بالتأثير وبعضها بالحركة وبعضها بالشعاع وعلة
الشئ المكن هو عدم علة التامة اما بحملها او ببعض اجزاءها
عليه انه لو كان علة لانه لكان متسعة الوجود لا يمكنه في ذلك
لغيره وذلك لغيرها ما يوجد او عدمه فان كان وجودها فاما
ان يتحمل عند حصوله امر من الامور المعتمدة في العلية او لا يتحمل
فان يتحمل فيكون طويلا وان لم يتحمل فيقتب العلة التامة مع عدم
معلولها وان كان علة فاما ان يكون عدم العلة وهو المطلوب
او ما عداها وهو ينفي البطلان عند التأمل ومعلوم الشئ لا
يكون علة لغيره الذي به كان معلولا على جهة الدور سواء كان
معلولا لغيره او علة لان العلة متقدمة على المعلوم بالوجود
تقدما ذاتيا فان كان المعلوم علة لها لكان متقدما عليها
بالوجود والمتقدم على المتقدم على الشئ متقدم عليه فيكون الشئ متقدما

على نفسه ولأن المعلول محتاج إلى العلة فلا كان علة له علة
لكن محتاجة إليه فيلزم احتجاجة النفس بمثلها قلنا وذلك
محال وسلسل العلل الزامة إلى غير النهاية محال وكذا كل امور متتالية
وموجوده معاً بل زمان ما العلة فلان المعلولات كلها
واحدة واحدة منها لا يحصل موجوده إلا بوجود ذلك الموجد
لا يكون منها ولا لذل في حكمها ومن وجود كل واحد منها يعلم
وجوده ما قبله وكثرة الوسائط لا يحد في العلم بوجود علة
أولى وآخر المعلولات التي تعلم بوجودها ذلك على أول
العلل وإذا كان حكم كل واحد من المعلولات وحكم كل جملة
محاكوا واحداً في الاحتياج إلى الموجد فجميع المعلولات محساسة
للعلة من معلوله والاكتمال من الجملة ووصفها وصفتها هذا
وبذلك العلة ينقطع السلسل وينتهي وما يوصف ذلك اصحابا
امين من هذا ان كل سلسلة من علل ومعلولات وكل واحد منها
علة باعتبار ومعلول باعتبار وكانها حلتان متطابقتان في
الحاج فاذ فرض تساويهما جهة معلول واحد منها فلا بد
وان يكون جملة العلل اربعة على جملة المعلولات بواحد من العلل
في الجانب الآخر الذي فرض عين منناه لان كل علة لا يمتد في مرتبة

على معلولها بل انما يمتد في معلولها علته المتقدمة عليها بمرتبة
ولولا زيادة مراتب العلل والحد لا ترفع وجوب التقدم والانتهاج
الذي هو من العللية والمعلولية ويلزم من ذلك انقطاع العلل
قبل انقطاع العلل المتقدمة لثباتها مع فرضها غير متناهية
وكذلك الحكم في جانب الثاني ان العلل ذات فاهما هالك من بعد
على العلل الواحد بخلاف الجانب الاول فلا يمكن وجود علل ومعلولات
لانهاية فاهما وهكذا حكم جميع الاشياء التي يكون كلها موجودة في زمان
واحد فاهما ترتبط ببعضها كالموجودات والصفات وما يجري مجراها
واذا اقتضاه الشرط من ان يكون موجود معاً والترتيب لا يلزم الانقطاع
لجانب في نفس الامر فان معنى التطبيق فيها ان يفرض من بعض
الاشياء لانه في نفسه فيصنعه كذا كجملة من المرتبة التي قبلها
في ذلك الجانب ايضا جملة اخرى ويقابل الجوانب الاول من هذا الجانب
الاول من تلك فالحكمة ان تناسل ان صدق على امرها الجانب الآخر لم يطبق
على الامر المحل الاول ان يطبق كل امر من امر احد الجانبين على امر من امر
الجانب الاخر فيجب ان يتبين كل التناقضات والزيادة وان لا يصدق
عليها ما ذكرنا من انقطاع الجملة الثانية من الجانب الآخر ضرورة
الاولى عليها بمرتبة واحدة فقط فيكون ايضا متناهية وهذا فلا

يتأخر في جعله لمصلحة في الخارج لا يفتقرها الذوات في الجملة من حيث
جملة غير موجودة في الخارج أصلا ولا في جملة الأشياء الباطنية
بالعقل في نفس الأمر وان تصور فيها الزيادة بالاعتبار الذي الذي
الذي لا يطاق أن يخرجها لانه في الأشياء المرببة اذا انطبق على جنس
من الزايد شيء في رتبة استحال ان يطبق على غير آخر بل الآخر ينطبق
على غيره فالجزم مفصلة الزايد لا يطبق على شيء غير المرتبة
لا يورثها هذا الأمر وان العلة في الواحد بالوجه الحقيقة التي هي
من جميع الوجوه لا يجوز ان تصدر عنها أكثر من واحد ولو جاز صدق
شئين عنها لا يخرجها بما بالحقيقة لو كانت في الضعف ويا امر
عربي والآلية في واثنية بينهما والعرض نفسه وان يكون
حقيقة غير متفقة بين الاثنين فيما يصدر عن عته يكون
قارفا لها واذا العرض الذي يختلف في مفعدها على كل تقدير
لا بد وان يصدر منه مختلفان اما بالحقيقة واما بالكمالات
والنقص وانما يستلزم في الحقيقة من اختلاف لا يفتقر الى ذلك
بجمله فانما يعلم بوجه ان المعلولات ذاتا وتسببها الى مزيد
وجودها من حيث تساويا في ذاتها وجميع احوالها لا
لاحداهما العلة ما ليس للآخر وكان لها أكثر من واحد والحاصل

لأنه

لما علم من استحالة الأثنية من غير ما يقع به الاختلاف واعتبر
كيف انما مع اختلاف الخلفيات مما لا يمكن ان يفتقر الى ذلك
واحد أصنا وباردة واحدة واعتبار الواحد لا يحصل منها الا شيء واحد
ولا لا السلب يتوقف على ثبوت سلب وسلب على ثبوت
يتوقف على موصوف وصفة والقبول على قابل وقبول لما يمكن
ان يعلل عن الواحد أكثر من واحد ولا يتصف بوصف واحد من صفته
واحدة ولا يتقبل قبل أكثر من واحد واما جاز ذلك لانه لا
ثبوت للسلب في الواحد من وجه واحد والقبول على الصدور الشيء
يكفي في تحققه فرض شيء واحد هو العلة فان معنى هذا الصدور
غير معنى الصدور الاضافا في العارض للعلة والمعلول من حيث
يكونان معايل هذا هو كون العلة بحيث يصدر عنها المعلول
وهو متمد على المعلول وعلى الإضافات العارضة لها وهو امر
ان كان المعلول واحدا اما اذا العلة ان كانت علة لثلاثها
او حاله عارضة لها ان لم يكن لها علة واذا أكثر المعلول
كان ذلك أكثر مختلفا لانه تكثر ذات العلة كما هو بخلاف صدور
الأشياء الكثيرة عن الواحد الحقيقي اذا كان بعضها صادرا عنه
مستطرد وبعضها اختلاف الآلات والقرائن والخصائص

والشأن بالاتباع والعقل ان يصدر عن الواحد والواحد على الواحد
ولكن ذلك لا يكون على الحقيقة صدوراً الا عما هو كثير الاخر واحداً
من حيث انه واحد وكل علم مركبة معلولها مركبة ايضا لا يصدر
من حيث هو بسيط عن المركب من حيث هو مركب فاما ان يستقل واحد
من اجزاء ذلك المركب بالعلية او لا يستقل فان استقلها لم يكن
المعلول مستقلاً الباقي ولا لا اجتماع عليه علتان فامتداد وان
لم يستقل واحد منها فذلك فاما ان يكون له تأثير في شيء من المعلول
او لا يكون فان كان له تأثير في شيء منه لا في كله لان المعلول عرض
خلافه كان للمعلول مركباً لا بسيطاً وان لم يكن له تأثير في شيء منه
فالاجزاء ليس لها ان تحصل لها عند الاجتماع امر زائد هو للمركب فذلك
لا اريد بالاعراض او وجودي فان كان عندها لم يكن مستقلاً بالذات
في وجود المعلول وان كان وجودها هو ما بسيط او مركب
والبسيط يعود الى الكل في صدوره عن الاجزاء باسمها سواء كان هو
الاجتماع او غيره والمركب يعود الى الكل في صدوره والمعلول الذي في
ان بسيط عنه وان لم يحصل لها عند الاجتماع امر زائد كان لها
مع اعتبار الاجتماع كالحال مع اعتبار الافراد فانه يكون للجميع
المركب شيئاً لا بسيطاً وفرض انه موثر فيه هذا خلف ويظهر من هذا

ان يكون

ان يكون له كل حادث مركبة لوجوده في تلك العلة ايضا والا لكان
صدور الحادث عن علته قد تقدمه في وقت دون ما قبله ترجيحاً
من غير ترجيح فلو كانت علة الحادث بسيطة للزم من صدورها
ان يكون علمها حادثاً ومن بساطتها ان يكون علمها بسيطاً والعلة
موجودة مع المعلول في الزمان لما هي في الزمان وجود سلسلة غير
متناهية من علل ومعلولات وقديسوق بطلانه واما اذا لم يكن
بسيطاً في وجود هذه السلسلة غير لانه لو كان يكون تركب علمه
من امرين قديم وحادث ويكون الحادث منها شرطاً لغيره بغير
في وجود الحادث بالمعلول غير العلة القديمة والشرط ان يكون
عدها فيكون وجود العلة السابقة للحادث شرطاً لغيرها في وجود
فالاجتماع هو موجوده معاً والحادث بالعلية والمعلول بالاجتماع
لذا احدهما في ذاته واحد في وجوده فان ذلك الشيء معلولاً في ذاته
الى علة غير معلولة والآخر الحادث وان لم ينفك حتماً عن الحادث
اخرى عند صدورها فان تلك الحوادث ليس لها جملة موجودة
بل كل حادث منها مسبوق بحادث آخر سبقاً زمانياً فلا يمنع عدم
تتابعها ولا ذلك لكونها كانت له الحادث من حيث هو حادث
حادثه وبسيطة كما هو محتمل من هذا ان لا يكون شيء من الحوادث

حادث

حقيقيا بالابد وان يكون فيه ثبوتية من وجودها وان كانت
ماهية الاصلية واحدة والعللة الفاعلة متماثلة لان يكون قابله
لما فعلته من جهة التي كانت بها فاعلة لا وجه الفاعلية في القول
ولو كانا واحدا كان كل فاعل قابلا لما فعله وكل فاعل قابلا لما قبل
بنقل الفعل والقول فلا بد في ذاته من جهة لا يتصانها بمثل
ما هو ان الواحد الحقيقي لا يصدق عنه انسان وللمشايخ حيث عرّفوا
في موضع فلا يصح ان واحد الابد والاقدم وضع من الموضع لا
اتحادا لاشي من حال ولا يصح ان العللة متماثلة في وجودها ووجوب
المعلول اذ العللة لها الوجود او لا للمعلول ثابيا والعللة لا يفتقر
في الوجود الى المعلول بل يكون وجوده بذاتها او بعللة اخرى
والمعلول يفتقر الى العللة والمعلول في ذاته لا يجرى وجود وانما يجرى
بالعللة في وجوبه ان العللة نظير لا يتناول ذات المعلول
وذات المعلول فان نظر اليها لم توجد طاعة الخطا معية الى العللة
والمعلول يفتقر الى العللة من حيث هي على الماهيات التي بها يكون عللة
من الادة او معاون او مربيها وانما لا ينبغي فاذا حصل
للجميع في ذات الشيء للجميع بانفسهم جميع الاخر او انفسهم البعض
فينبغي متى لم يجرى عام النجيم فان كل ما لا يتوقف على غيره

ما اذا

ما اذا وجد ذلك الشيء بحسب وجوده والاقدم على غيره وقد وضع
انما هو قف على غيره هذا خلف وينقسم العللة الناقصة الى ما يكون
جزءا للمعلول والى ما يكون جارا منه والى ما الذي كانت بالفعل في
الشيء كمنه الكسب او الذي هو به بالقوة وهو المادة كالتحريك
وهو الذي يخرج منه اما ما به المعلول في انه الذي يفيد الوجود وهو
الفاعل كالحجارة وما لا طبع للمعلول وهو العانة كالحلوس
عليه او ما فيه المعلول وهو الموضع والقابل كالجهازية
او ما هو خارج عن هذه الاقسام وهو الشرح كالاته وزوالها
وعبر ذلك وبعض العللات قد يفتقر الى كل هذه او الى بعضها
وبعضها لا يفتقر الى العللة الفاعلة فقط كما يستحقها واحد
من هذه العلل وقد يكون قريبا وقد يكون بعيدا وقد يكون عاما
وقد يكون خاصا وقد يكون كليا وقد يكون حرا وقد يكون بالذات
وقد يكون بالعرض وقد يكون بالقوة وقد يكون بالفعل ومثاله
في الفاعلية مع تساهل في الاستدلال ان العمود يفتقر الى قبة الخشبي
والاحتقان مع قبة لا عللة بعيدة لها والصانع للمبيت على عامة
والساعة خاصة وهو كل واحد هذا التساهل في والطبيب على الج
عله بالذات والكاتب يعلم والشمس تباير ولا تستغنى عن الصغار

المادة او من قبل الغاية من الحياطة سقوطه وسائر العلل المعدة
جميع هذه علل بالعرض والساقلة ثم روعي في البناء علة له بالقوة
وعنه مباشرة له علة له بالفعل والفاعل لا يعطى الوجود الابد
تخصه لانه لا يوجد الا ان يكون متخصا ولا يصدر عنه الوجود
الا اذا كان وجودا او ادى السبب المسبب ان يكون دائما او
اكثر او متساويا او اقلها والذي ياتي السبب اليه على وجه
الاول هو الغاية الذاتية وعلى احد الاخرين هو الغاية الانشائية
فمن خرج الى السوق لا يتبعه سلعة فقط بل يخرج معه فاعيل
غاية ذاته وطرفه بالغير اتفاقه والامر لا اتفاقه انما هي
كذلك بالنسبة الى من لا يعلم اسبابها واما اذا اقتست الى مسنبت
والا لاسباب المتسببها فالوجود بالانفا والنبه والعلة القا
هي علة فاعيل العلة الفاعلية وليست علة الوجود العلة الفاعلية
والعلة الفاعلية علة لوجود الغاية وليست علة لعلة العلة
الغائية بل هي علة لذاتها ^{الغائية} بالتحقق والحققة وهي متصلة
وقبل الفاعل كمن قبل فاعل البيت لا يستعان به وهو العلة واما
الواقع في الاعيان كالا يستعان به في الخارج فهو علل بالفعل
الاعلية اذ لا يوجد الابد وجوده وليس من شرط الغاية الروية

فان

فان الروية لا تجعل الفعل ذاتا غايته بل تعين الفعل الذي يختار
من بين افعال جارية اجباها الكل واحد لكل واحد منها عا محس
فان الغاية الذاتية للفعل هي الضرورة لا يفعل فاعل واعتبر
بالكتاب المأثور وحي كذا في حرف لكان سلسلا وكذا الصواب
بالعود ولا الى العنهم بما يحسنه والمادة الى كذا عنهم من عيب
ولا تروى علة فعل الفاعل بالاختيار في غيرنا وهو خاص من الغاية
المطلقة وكل من فعل العرض فهو ناقص لذاته لانه ان فعل المصلح
ذاته فظاهر وان كان محسب لغيره فان كان صدوره وذلك الشيء عنه
الغير ولا صدوره عنه بمرة واحدة عند فاعل يخرج على
وان كان صدوره عنه او في فصول الامر لا يزال يتكرر حتى يبلغ
ذات الفاعل كالمقال لم فعلت كذا فقال لخرج فلان وان قيل ولم
طلبته فخرج فلان فيقال لان الجحان حسن فاذ قيل ولم اتر ما هو
حسن فاذا اجابه بخير يعود اليه او بشر بنفعه وقد السؤال ولا
لم تصد فان حصل الخير لكل شيء وزال الشر عنه هو المطلوب
مذاته مطلقا وعند بنه في الغايات الاحالة ومبدأ الفعل ان كان
لنوعه احدا وحده فهو الخراف كالعيب بالعمية وان كان معراج
او طبيعة فهو القصد الضروري كالنفس وحركة البرهان كان

تخيّل مع ملكة تشاينة داعية غير مخرجة الى روية فهو العادة
 وان كان للبداشوقا تحديا وروية وان ادى الى العائنة فليس
 فلابد في هذه الاشياء كلها من شوق وتخيّل حتى الغيب بالهنية
 والشاهي والقيام بسفل صلا ما ولا تخيلوا عن تخيل الاله او ذوالجالة
 ملق والتخيّل شق والشعور بان هو ذا تخيل شق وبقا الشعور بالتخيّل
 في الذكر شق فلا ينكر التخيّل لعدم اخفاطه في الذكر

اللعيب

الفصل السابع

في الجوهر والعرض والحوالما الكلية

الذي في اصطلاح عليه في هذا الكتاب هو ان الجوهر ما قام بذاته والعرض
 ما عداه وقد يسمى هبة واما في اصطلاح الجمهور فالجوهر هو ماهية
 اذا وجدت في الاعيان كان وجودها لا في موضوع والعرض هو ماهية
 اذا وجدت كذلك في وجودها اما في الموضوع وعنوان الموضوع
 الحل المنفرد في مقامه على اية والكا في الحل هو الكا في شق
 لا يخرج منه شيا عافية بالكلية ولا يصح مقارنته عنه فالموضوع
 احص من الحل على هذا فبعض الجوهر يكون في محل ويسمى ذلك الجوهر
 صورة ويسمى محله هوولي ومادة فالموضوع والمادة اذا خلا تحت
 الحل والصورة والعرض اذا خلا تحت الحال وقولنا كذا هو وكذا

هو

هو لفظ مشترك بين هاتين مختلفتين فان كون الشيء في الزمان وفي
 المكان وفي الخصب والراحة وفي الحركة وكونه في الكل والكل
 في الاجزاء والخاص في العام ليس في جميعها بمعنى واحد فان جمع
 الاضاقا والاشمال والطرفية وكل من هذه له عدة معان ايضا
 فالشيوع والجامعة بالكلية وعدو جواز الاستفاد في شرح الحكم
 في العلم هو قرينة يفهم منها المقصود بلفظة في المستعمل فيه
 ولا يخرج لحدته بغيره بل كون اللو في السواد والحيوانية في الانسا
 وقد بين ان امثال هذه ليست باخر اعلی الحقيقة بل هي كالاجزاء وقد
 خرج عن الجوهر بتفسيرهم ما ليس له وراه الانية ماهية فان قولنا
 اذا وجد كان لا في موضوع لا صدق اعلی ما وجوده لا يدعى ماهية
 ودخل في كونه كليته كليته الجوهر الانية في الزمن فانها وان كانت
 في الحال في موضوع الا انه يصدق عليها انها اذا وجدت خارج الزمن
 لم يكن وجودها في موضوع على ان هذه في الحقيقة لا يتقبل باعيانها
 من الزمن بل الخارج بل الذي في الخارج مالم لها وليس من شأنها ان
 ان يكون ما لا من كل وجه والعرض وجوده في نفسه هو وجوده
 لمحله وليس له محله له وجود ثم يتحد وجوده في محله بحال فيكون
 النفس لا في فلكها فان كونها في الفلك ليس بنفس وجودها اذ لاها

عن قوم المتكلمين في غيره ولما كان العرض بالاضطرار لا يتحقق
وجوده الشخصي لا بما يحل فيه لم يكن انتقاله عند المحل الآخر ولا ان
يوجد ما قاله كيف كان ولهذا قيل في تعريفه ولا يصح مفارقة
عنه وذلك لان الاحتياج في وجوده الشخصي لا يمكن ان يحتاج
العلية بجهة لان البهم لا يكون من جهة وموجود في الخارج
وما لا يكون كذلك لا يفيد وجودا خارجا فالعرض لا يتحقق
وجوده لا بما يحل بعينه بتبدل بتبدل ذلك الوجود ولهذا يتبين
ان يتغير عند تحالفي حاله في هذا المعنى حال انتقال الجسم من
الجوهر لان احتياجه الى الجوهر ما هو في حقيقة الجوهر فانه يحتاج
في تحريكه لا في وجوده الى جوهر حيث طبيعة الجوهر فلا يتغير ان
من جهة بعينه الى جوهر اخر يساوي الجوهر الاول في معنى الجوهر وهكذا
اذا تغير جوهر الواحد بالنوع كان الواحد بالشخص من جهة ذلك
النوع محتاجا الى جوهر اخر بخلاف النوع لا بعينه وان كان
يمكن انتقاله الى جوهر اخر والمكانات في المحل في نفسها لا
فقط الى الشئ فيه فيبقى الاقفا ريبا بها فلا يتصور ان
ينفصلها وان يتنقل فانها عند انتقالها لا يتنقل بالوجود والحركة
في جوهر لا حقيقة فان الطبيعة الواحدة من جهة هي تلك الواحدة

جوهرا

بعينها الاحتياج الى محل بارة وليست عنده اخرى وذلك لظاهره
ان يعلم ان الانتقال المستلزم لاستقلالها بالوجود والاحتياجات
او الحركة الكائنة او بالحركة محيية هذه واما انتقالها بمعنى ان
فالعلم اظهر ما حاله بعينه في محل ثم يظهر ما كذلك في محل اخر
ذلك الحال فلا يتبع من هذا الذي قد علم الجبر بها على امتسا
واذا قيل العرض والحقية قد عدم فلم يعدم اذا كانت العلة العا
له باقية هو متعلق بمحل ما ظهر له واما متعلقه بقا على علم
ولهذا جاز ان يظهر في محل اخر وقيام العرض بالعرض جازي هو
كاستقلال سطح الجسم وكونه لثبوته في الحركة لكن لا بد من ان يتنقل
الى ما يميزه بل هو العرض في الحالة الحاله المتقسم فانه لا يبد
وان ينقسم بانقسام محله لان كل واحد من الاجز المفترضة في
الحال ان يوجد بها من الخالق في مركز الحاله الا في تلك
الحال وان وجد فيه شيء فاما ان يكون الحاله تمامه حاصلا في كل
واحد من اجز الحاله فيكون العرض الواحد في الحاله الواحد في
من محل واحد وهو باطل بالبداهة ويحصل كل بعينه في بعض
من محله وهو وجوبه لا مقام ويجوز قيام غير لنفسه بالنفس
اذ لم يكن قيامه به من حيث هو متقسم الى جزئين اخرى لا

انقسام فيما وذلك كحل اللفظة في لفظا فانها معرفة لا جدي خط
 بل من حيث هو متناه وكذا حلو الخط في السطح والسطح في الجسم
 وكذا اقسام الوحدة الغير الحقيقية بالموضوع لنفسه فانها يقوم به
 من حيث هو مجموع وكذلك للهيئة السامية بالوضع انما يحصل في الاجزاء
 بعد ضمير ودرها جملة واحدة والزاوية والشكل كذلك التام في ليس
 هو طول عرض واحد في محال كثيرة انما هو حلو عرض واحد في محال
 واحد فيقسم باعتبار غير اعتبار وحدته ولا يتبع هذا وامثاله
 في امور الاعتبارية التي لا تحق لها في الاعيان وينقسم الجوهر
 الموجود بالعرضي المصطلح على هذا الكتاب الى اربعة اقسام العنصر
 الالهي اما اقسام الجوهر فثلاثة اما ان يحجب وجوده لذاته وهو النور
 الموجود او لا يكون كذلك وهو الممكن الموجود لان ما ليس به واجب
 او لا يمكن ان يمنع وان لم يمنع لكون مورد القسمة ليس هو مطلق
 الجهر بل الجوهر القيد بكونه موجودا فهو اذن ممكن وكل ممكن فاما
 متعين وهو الجسم او ما يقوم به لاسم المظهر العنصر كما يستعمل واما
 غير متعين وهو بالارواح في الفارق ولا يخلو اما ان يكون له معلق
 بالجسم من طريق التدبير له والنصر فيه والاستحسان هو
 النفس والروح او لا يكون له هذا المعلق وهو العقل وربما يكون

المتعلق

المعاد والواحد مقتول الى العلاقة الجسمية في بعض احوال المستغنى
 عنها في بعضها فيكون نفسا بالاعتبار الاول وعقلا بالاعتبار
 الثاني وسيحقق صحة ذلك واما اقسام العرض فهي اما ان يتصور
 متباعدة لذاته او لا يتصور متباعدة لذاته فان تصور متباعدة لذاته فاما ان
 يعقل وذات النسبة الى غيره او لا يعقل وذاته فاما ان يكون له ذات
 المسواة والتفاوت والتجزئ ولا يجب فالذي يوجب ذلك
 لذاته هو الكم والذي لا يوجب هو الكيف والذي لا يعقل دون النسبة
 الى غيره هو الاضافة والذي لا يتصور متباعدة لذاته هو الحركة واحترز
 بلفظ لذاته في الحركة عن الزمان فانه لا يتصور متباعدة بسبب ان مقتدا
 الحركة كما تعلم واحترز بها في الكم عن الذي يكون كما بالعرض كالذي
 هو موجود في الكم كالزوجة والامانة والاطمينة او الكم
 موجود فيه كالعدد وذات او هو حال لا محل لكم كالباصل او متعلق
 بما به ضرر لكم كما يقال للقوة انها متناهية وغير متناهية
 بسبب كون القوى ثلاثة في المدة او في العدة وقد يكون شي واحد
 كما بالذات والعرض معا كالزمان اما كونه بالذات فظاهر واما كونه
 بالعرض فله علاقة بالحركة المتعلقة بالساعة وعلى اصطلاح الجمهور
 في معنى الجوهر والعرض بتغير هذا النفس لان الواجب الوجود ليس

فالاول مع

على صيرهم كما سبق في الصورة القوية المتعارفة وكذا المادة التي هي محلها
 فما جوهرا ان على ذلك التقدير وجه تقسيم الحيز عند انقسام جسم
 او اجزائه او امر غير ذلك والظاهر الاول ان يكونها بالمادى و
 الثالث بالمفارق والروحاني ويضمون الاول النفس المادية والى
 ما يقربها والى ما يتقرب بها والاول هو المادى والثاني هو الصورة
 وهما جوهرا الجسم والثالث هو الجسم واما المفارق فاما ان ينصرف
 في المادى على الوجه الذي سبق وهو النفس او لا ينصرف فيها كذلك
 وهو العقل وتقسيم العرض على الاصطلاحين متساويين ويجوز ان يعلم
 ان الحكم اما ان يكون ان يفرض فيه اجزا يتلاقى على صفة مستلزمة
 المتصل او لا يمكن وهو المتصل والمتصل ان كان قاررا للذات
 فبانه في المتعارف والآخر الزمان والمتصل هو العدد والاول
 يختص بالوضع ودون الاخيرين والاولى يختص بالذات
 دون الباقيين ولذا لا يكون اما ان يكون مختصا بالكميات كالترتيب
 والزوجية او غير مختص بها وغير المتصل اما ان يعتبر من حيث هو
 استعدادا لغيرها او لا يعتبر من حيث هو كذلك ولا يعتبر فيه انه
 استعدادا للقول والذات كالمصاحبة والصلابة واليقظة
 والذات لا يعتبر فيه انما استعدادا فاما محسوس واحد الجواهر المتعلق

كلوه

كلوه ما الجوهري من الجواهر او غير محسوس واحد الكثرة المتعاضد
 وغض الجسيم ويتم الاولين كونها لا يعتبر فيها انما الجوهري
 الثالث والرابع والخاصة والمركبة انقسام الاولين بها ان يكون
 الموضع وهذا الذي ذكرته هو تقسيم خاص لجميع الموضع في الخارج
 او لجميع الموضع في الحقيقة ومن هنا انشاء الله وينتفحة سبحانه
 لتشرع في الكلام في كل واحد من هذه الاقسام واحكامه مستند
 باختلافها واعتقادها وهو اقسام الاعراض وجودها واعتقادها
 متفرقة عنها الى الاشرف فالاشرف والاخرى فالأخرى من الموضع
 الجوهري فاذكروا بعض الاعراض الاجسام ثم النفوس والعقول
 ثم اقسامها في باب الكلام في مجالس المعنى المطلق القوي والواجب
 الرجوع جل جلاله وعن سلطانة

الباب الثالث

في اقسام الاعراض الجوهري وديته واعتباراته

الفصل الاول

في القادرين والاعمال التي يعمها جميعها

كونها قسمة قارة الذات

اقسام القادرين لثلاثة حظ وسطح وتعداد ونحو ذلك

فالمقطع هو طول واحد دون اعتبار عرض وعرض السطح هو طول
وعرض فحينئذ اعتبار عمق والبعد التام هو الطول والعرض
والعمق والفرق بين هذه المقادير وبين الجسم الطبيعي أن كل واحد
منها قد يتبدل على جسم واحد مع أن ذلك الجسم بحاله لم يتبدل
والمستدل غير ما ليس يستدل إلا بزيادة قطعة من السطح إذا سكت
بشكل مختلفتين زودا طولها تارة ونقص أخرى وكذا غيرها
وعندها مع أن جسمها هي جميع أفعال وكل من الخطوط السطح
والعمق عرض في الجسم فجميعها وهو البعد التام هو عرض أيضا
لأنه يقوم جوهر الجسم مع اعراض لا يقوم له غيرهما وليس لشيء
من هذه الامتدادات وجود في الاعيان على الاستقلال
لها الخط فلو لم يوجد عينا كما في ما يلاقي منه جهة السطح
غير ما يلاقي للجهة الأخرى فيقسم في العرض والسطح لو وجد كذلك
لكان للسطح منه جهة الجسم غير الملائمة في جهة الجهة الأخرى فيقسم
في العمق والبعد التام لو قام بنفسه دون مادة كان هو الحلال
الذي يستحق امتناعه ونحو إذا حملنا الخ من غير أن يلتفت
لشيء من المواد كان ذلك بعدا فاما هو الجسم الطبيعي وإذا حملنا
متناهيها فهو كمتناهيها فإذا كان يحملها السطح من غير أن يلتفت

لشيء ما يقارنه في المواد من اللون والصفة كان ذلك سطحا تعليليا على
هذا قياس الخط التعليمي والبعد التام يمكن أن يوجد أكثر من شيء ويمكن أن
يوجد شيء لا شيء وأما السطح والخط التعليليان فلا يمكن أن أحدهما
يشترط لشيء بل كما لا يتصلان في نفس الأمر على الاستقلال
فكذا في الخيال لأننا إذا حملناهما لا بد وأن عرض السطح على السطح
والخط تبيينا وحيثما يكون المكون الأول مع الجسم والثاني مع
ويشترط على عرضه المقدار الذي يوجد في الخارج معارفا على المادة
لأنه لو تم ذلك لكان ما لا بد له والمواد منها ولا يخرج عنها ما لا بد
فيقتضي أن يكون كالمقدار ذلك والثالث يقتضي أن يكون العرض بقاء على الحمل
صير محتاجا إليه بأمر خارج المفاخر والمحتاج إليه بذلك فيصير محتاجا
عنه بأمر هذا شأنه وذلك محال لأن الشيء بذاته لا يتغير عند حال
من الأحوال والسطح هو جهة الجسم فقط ولا يمكن أن يقابل الإشارة إلى
باعتبار كونه جهة في الجسم في جهة معينة وليس بعد محض بل
احتياجا للجسم وهو عمقه ومقدار دونه طول وعرض فقط
وإضافة عرض الغنا فقال أنه يحسبها أنها تعلم عرضي مضاعفة
والأضافة عاجزة عنها متلخصتها وكون الشيء بقاء على الارتفاع
الثلاثة للقاطعة على زوايا قائم يقتضي كونه قابلا له من بعد بين

منها فقط وكميته انما هي باعتبار كونها مقدارا لا غير وكونها سطحا
هو اعتبارا من الحظرة البعدية من اللذين هما الطول والعرض مع
على الحظرة البعدية الثالث وهو العمق وانما بقيد التقاطع يكون على
زوايا قائمة لا بد ان يكون بعيدا بذلك لا يمكن في السطح تقاطع ابعاد
لا يحتمل من غير ان يحتمل واما كونها على الزوايا القائمة فلا يمكن ان يرد
في الجسم على ثلاثة ولا في السطح على اقل من اربعة الزوايا القائمة التي
عند ان قيام خط مستقيم على خط مستقيم ولا ينفصل فيه الزوايا القائمة
فان انما الزوايا القائمة التي هي اصغر من القائمة حادة والتي هي اكبر منها
منفرجة ولا يمكن عند التقاطع وحال الخط فيكونه يتناهي في السطح
على حال السطح فيكونه يتناهي في السطح الجسم والخط يتناهي في وسطه
وليس انما نقطة المقادير ولا من الكمية اذ ليس يمكن ان يفرض فيها
شيء غير شئ وهو معنى قول الجوزي الذي هو من خواص انكم وانما
المقادير بالبرهان يتناهي بها وتفرق بانها ذو وضع لا تقسم وكون
التقاطعات المذكور على زوايا قائمة لا يمكن ان المقادير لا يرد على
الثلاثة التي هي الخط والسطح والجسم التعليم اذ لا يمكن الزيادة على
امكان فرض ابعاد ثلاثة بهذا الشرط ولهذا عبر عن الجسم العقلي
في هذا الكتاب بالبعد لتمام العدد هو انكم للمفصل اذ ليس له اربعة

وغيره
عبر

تعلق

امكان حد شئ كسائر في حده ولو فرض في نوع من الاعداد كالسبعة
احادية تربية فيها واحد متوسط وعلى الجوانب اربعة حاد بطلت فكميته
الواحدة الكاسية قبل هذا الترتيب ثم اذا فرض منها واحد من اربعة
مكون له طرف واحد في حده فيقسم فيكون احادها اربعة وانقسمت الى اربعة
او سطوح صغار وبالحيلة يكون كميات متصلة في انفسها وبعرض
لها الحد والعودية وكل ما في انكم للمفصل الذات لا يفرض له
انكم للمفصل فيكون كما منفصلا بالعرض فان الذي يفرض له ذلك
فيكون جوهرا او قد يكون مقدارا او غيرهما فالعدد من جهة هو لا
لاحد شئ فيه ولا يمكن ان يفرض فيه ترتيب ووسط وطرف
ولا ان يمتد بعض اعداد العدد بالوسطية ولا بالطرفية من بعض
وليس غير العدد كما منفصلا لان في انكم للمفصل ليس المتفرقات
التي هي للمفصل ذات التي هي احاد فان اربعة اربعة حاد حيث هو واحد
فقط لا يمكن الحاصل من اجتماع امثاله الا العدد وان اخذ من حيث
انه انسان وسجرا وغير ذلك لا يمكن اعتبار كونها معدودة بالاشياء
التي هي باهية انما يكون كيات منفصلة بالحقيقة لكونها معدودة
بالوجدان التي هي باهية اذ ان كياتها المنفصلة ليس الا العددية بالاشياء
والبرهان على كون العدد عرضا هو انه مستقر بالوجدان ان في

كيات منفصلة لاعداد اعتبار
كونها

والمجموع انما هو ان يكون جوهر او عصبه الوحدات تدل عليها ان
وحدة الجوهر مساوية لوحدة العرض في مفهومه كونها اصل في ذلك
للمفهوم ان كان جوهر السطح اصله في العرض لان الجوهر لا يوجد
في العرض وان كان عصبه لم يتبع حصوله في الجوهر فيجب ان يكون
الوحدة عصباً وظاهر الوحدة وان كانت عصباً للعرض ومفوضه
فليس بعدد ولا كم اذ التعريف لها لا يصح عليها بل اقل العدد
اشان وهو الزوج الاول ونسبته الى الوحدة ليست كنسبة
المقطعة الى الخط لان الوحدة جبر العدد والمقطعة مفاتيح للخط وليست
بجزمه ولا اتم مركب الخط من النقطة والسطح من الخط والجسم
من السطح وهذا هو معنى مركب الجسم من الجسم اذ لا بد من تعلم
ذلك وامتناعه وكل نوع من انواع العدد له وحدة ما باعتبارها
يكون له لوازم وخصائص مثل الزوجية والفرديّة والمنطقية
والجسمية وغير ذلك مما لا بد من تعلمه لا بما يطبق وهذه الخصائص
ممتنع الزوال وله اعتبار كثر وخصوصية تلك الكثرة هي في
التي هو هاهنا هو طبع العدد ما لا يصدق له مطلقا وكيف يكون لما لا
حقيقته لا في الخارج ولا في الذهن من خواص ولوازم ومناسبات
بحسبته فان لم يعلم وفزع منه فروع فهو ما لا حقيقة في الاعتبار

الذهن

اللاهقي وان لم يكن له حقيقة ثابتة في الوجود الخارج كما يستدل بكل
نوع من انواع العدد فانما يقوم بالوحدات التي صلح حملها ذلك
النوع ويكون كل الوحدة من تلك الوحدات جزءا من ماهيتها فان
ما الاعداد التي فيه فليست مقومة له مثال العشرة ليست مقومة
بالخمس فان لم يقم بها ذلك او لم يقم بها ستة واربعه
او سبعة وثلاثة او ثمانية واثنين ولو كان احد هذه مقومها لكان
لها في ما في قويمها من المحال ان يكون للشيء امور كل واحد منها
كافي في قويمه فكون العرض من فستة واحدا ومن خمسين من العدد
انما هو من خواصها ولولا انهما الخارجيتان عن ماهيتها ما اذا عرفت
بانها عدد مركب من عدد كذا وعدد فهو رسم وتنبية لاحد حال
النوع من العدد في وحدته باعتبار وكثرته باعتبار اخر كحال المقدار
في وحدة من جهته الاتصال وكثرته من جهة الاجزاء التي فيه بالفرقة
العنصر الثاني في التسمية غير القارة وهو الزمان
اذا فرضنا ثلثة اجسام متحركة على خط مسافات متساوية كذا كانت
مساوية متحركة كما ملئت تلك الاجسام من مختلفات احدى بالسرعة والاخرى
ابطا والثالثة متوسطا بينهما وامداد بالحركة معا فخركت
الاربعة مثلا وورثت السطبة ودوره واحد واسمها معا والتمت

كثرت على الحركة قبلها وطرقت ذروة واحدة فالبيعة والبطيئة كشما
في الأبدان والآنهما معا وانما في المسافة والمتوسطة ساكنة المطيعة
في المسافة ولم يبق في الحركة فيكون في البيعة خالف البطيئة والمتوسطة
في المسافة وساكنة البطيئة في موضع مختلف للمتوسطة وذلك ان السكون ليس
بالحركة ولا الخلق ولا الحركة ولا ما يعاقبها المسافة والسكن والخلق
لان تلك كل واحدة غير حركة الاخرى والحركة غير الخلق والخلق غير
غير حركة الاخرى ولا متعلقة بها وسبب ما عرفت تساوي في البعض
وهي مائة وما اليه ونحو ذلك الكثرة في شيئين في المدة والزمان في
الدلالة في قطعتهما واثنان في الكثرة في المدة والزمان اذ كانت
مطلوبة بالزمن والى ما يجرى حالها في سائر المقدمات فان الكثرة في
لا يمكن ان يخلق في تلك المدة تلك الشئ الثوب الذي يترى ولا اقل
ولا البطيئة في المدة المتوسطة يمكن ان يخلق مثل ذلك في الكثرة في
الزمان طاهر بهذا التنبية لكن ما هي حقيقته وما يثبت على التنبية
وما هيته ايضا انما قبله التي لا يتحقق مع الجدية وهي السابقة على
الحادث ليست قبل العدم فان العدم قد يكون بعد كذا قبل ولا يحرزات
الفاعل فانه قد يكون قبل ومع وجوده في شئ اخر لا يزال فيه محد
وقصره على الاتصال في متصلاته ذاته غير قار الذات فانها لو فرضنا

مقطع فيقطع مسافة يكون حدوث حادث ما مع انقطاع حركة فيكون استدار
حركة قبل هذا الحادث ويكون من ابداء الحركة وحدوث الحادث قبلها
بعد ان تضرعه ومحدوده مطابقة لاجل المسافة والحركة فيكون حدوث
الاضلياء والبدن بان تضرعه اتصال المسافة والحركة فالتسوية فيكون
قال ان السكون على الحادث المتصل اتصال المقادير هو الزمان وليس هو
غير اتصال الانقضاء والتجدد واذ لم يفرض الزمن في هذا الاتصال
تكون بالفعل فلا يقدم فيه ولا تاخر ولا اجر للموضوع فيه لا يجرى
تقدم وتأخر ولا تضرع وعدم استقرارها المستلزم لحدوث تقدم وتأخر
هو حقيقة الزمان فالتقدم والتاخر لا يختصان له لذاته ولا يختصان بغيره
وذلك لانهم هو كل ما له حقيقة غير عدم الاستقرار انما هو عدم الاستقرار
كالحركة وغيرها فلا يحتاج ان يقول البرهان متاخر عن امر لان نفس
مفهومها يثبت على محضه هذا التاخر بخلاف العدم والوجود وغيرهما
ولو كان ما ذكرناه تدبر ما حدثا او رسميا للزمان لكان في احد الزمان
في حد ذاته لا يجمع تصور البيعة والعلية والتجديد اجمع تصور الزمان
فلا يوجدان في تعريفه ولا الحركة والبيعة والبطيئة المذكوران في التنبية
المذكور ولا يمكن احصا في تعريفه لانه لا يجمع في قطع مسافة
في زمان مساو واقل وقصر وقطع مسافة مساوية في زمان اقصر و

على خلاف من ذلك فالزمان ما هو في نفسه فيما يليه اقل من انفسه
بحر من التنبيهات على حقيقة الزمان والقبليته والبعديته اذ احدا
موجب تنوعان في زمان معين كما حكمها ما هو في بحر قبليته
لغيره يعتبرها الزمان به ولا ينقطع ذلك الا بانقطاع الاعشار
الذهني وهما اضافان بحر وجوده وصيهما في العقل معا لا في الواقع
لذلك وهما في تصور الاعتبار لا في الحقيقة ولا يختصان بزمان
زمان بل يحتمل عقلا في جميع الازمنة واذ قلنا ان قبلا قد يكون
من قبل واقرب منه فالقبليان هما مقدار وهو غير ما استعارت
فالقبليان مقدار لغيره او هو تصور ثباتها فهو مقدار له لا يتصور
ثباتها وهي الحركة فاهية الزمان انه مقدار الحركة لا من جهة المسافة
بل من جهة التقدم والمتأخر اللذين لا يجتمعان وانما يعلم من تأخير
لا يراه الذي لا يفرق ما يتغير تقدمه ان امره اذ قال ذلك وذلك
الغايب هو الزمان ويعلم انه مقدار حركة بما يرى التفاوت وعد الثبات
والظفر السليم يستغني بهذا في اثبات الزمان وبيان ماهيته عن جميع
ما من التنبيهات عليها ومن لا يستغني به فلا بد من التنبيهات
السابقة وقد مر عن الزمان ايضا انه اعتبار التقدم والتأخر والقبليته
والبعديته في الامر المتحركة والمقدرة في الوجود يعتبر القبليته والبعديته

الزمن

بالنسبة الى الان الوجودي الذي هو الزمان الذي هو اليه فالأثر
من اجل الماضي للبعد ولا بعد قبل والمستقبل على هذا ولا بعد
زمان في الزمان والا لكان له قبل لا يتج مع بعد وليس ذلك القبلي
نفس العدم ولا امر ما يستج مع معد ما هو من نوعا قبليته زمانا قد يكون
قبل جميع الزمان زمان وهو ما هو السوء برب من هذا من ان لا ينقطع
زمان في له اذ يلزم ان يكون له بعد وبعد ليس به اذ قد يكون العدم
قبل الاشياء ما استجاب فيلزم ان يكون بعد جميع الزمان شيئا من هذا
ينقطع ما هو في ذلك لا ينقطع هذا خلف ولا يلزم من هذا كون الزمان
لانه انما كان في زمان ذلك لولم من فرض عدمه لما لا يكون انما
لزم الحاضر فرض عدمه قبل ثبوته وبعده من لا مطلقا لم يفرق
بما انه والآن في الزمان كالنقط في الخط وهو ظرف وهو من الماضي
وال مستقبل به يتصل اجزاء الزمان بعضها ببعض والذليل للزمان
ظرف فلا وجود لهذا الان في الزمان وكان النقطة ليست بمقومة
للخط لذلك لان مقومة الزمان وسحق من ذلك ما بعد فهم
حالة الزمان هو حركته بين ما مضيه ومستقبله والماضي ليس
بعدم مطلقا بل هو عدم في المستقبل والمستقبل معدوم في الماضي
وكان هو معدوم في الان ولست المسافة وحدها هي السبب لعدم

والناظر للذين في الزمان ولا لما كانت المسافة في الوحدة تقع فيها
حركة متقدمة ومتأخرة بالتعداد وبالمسافة مدخولاً في ذلك
وهو ظاهر وقد قسم الزمان إلى جزئين السنين والشهور والأيام
والساعات وغير ذلك وجزء الزمان الذي هو جزء من الزمان المطلق
ولا يقدمه جزء من الزمان على جزء منه فمقدار ما يماثل ما
عليه بالطبع والسابق منها شرط معدل الحق لا ما تعلم الحركات
هي تلك التي كانت والحركة وكلها حادثا على حد من الحركات بالحركة
كذلك تقدم جزء من الحركة على جزء من الزمان وليس بعض جزئها
أولاً بالعلية من بعض حركاتها بل الأولوية بحسب ما يخرج
فأما حركته وقابلها جزئ المسافة فبعض الزمان بالقدم الطبيعي
بالبقاء على جزئ المسافة والحق ليس كذلك بل هو ليس
المسافة والحركة في الزمان غير متعينة ما هو في الزمان غير متعينة
سبباً فيعاني في زمان واحد لأن الأولى تنقسم في نسبة واحدة
لشيء غير الزمان إلى الزمان هي من ذلك الشيء والآخر في بعض سببين
نفسه كان في منقسم إليه واحد بالعدد هو زمان ما وكان مقدار الحركة
بالزمان كذلك بقدر الزمان بالحركة كما يدل على الكمال بآراء
والمدى على الكمال بالآخر وكذا المسافة على الحركة والحركة على المسافة

وبما

ويكون في حق الزمان حركة واحدة ولا أي حركة بالحركة التي لا يماثلها
لأنها لا يمكن أن تكون حافظة له وكان المقدار المتحرك في حركته
وبقدر ما يجاوز به ويؤاخره مقدار مسطره كذلك مقدار الحركة
الواحدة وهي الحركة التي يقدر بها الزمان يقدر به سائر الحركات
وبما لا يكون ذلك المقدار في المسطر متعلقاً بالمقدار المقدر
كذلك في المقدار يبقى في تقديره سائر الحركات أن يكون مقدار الحركة
ولكن الزمان غير قابل للزمن فلا يكون شيء منه حاصل لكل ما هو عليه
الزمان فانه كانت واقعة فلا يكون في الزمان ولا معه المقدم
الأول فيهم حيث يقدر الزمان هذه الأشياء إلى الزمانيات وإذا قيل
السكون في الزمان أو مقداره فهو نحو بعض الزمان كان السكون بحركته
لأن مقدار حركته كذلك المسافة إذا قيل في الزمان فاما هو من جهة
حركته ونسبة الزمان إلى الحركات كنسبة الذراع إلى المذراع وعرفت وكذا
مقدار الحركة ليس بمرزاً من الحركة في الأعيان فاما ما يماثلها من زائد
بحسب اعتبارها في من حيث لا يحيط بالذات من الحركات متساوية في كمالها
حركته وتختلف في مقاديرها التي هي من منها وكان المقادير القفا
الذات سائر في المقادير وزاد بعضها على بعض ولم يزد من ذلك
أن يربط بعض المقادير على بعض بمرزاً بالمقدار وكذا الحال في الزمان

الخارجة اليه منها متساوية ونحو الدائرة من مماسات احد طرفي الخط
للتسليم مع اذارة الطريق الاخر الى ان يعود الى وضعه الاول والنقطة
الساكنة هي مركز الدائرة والخط المار بالمركز المحيطة بالخط هو
قطرها والكرة تصور من مماسات قطر الدائرة مع اذارة نصفها
الى ان يعود الى وضعه الاول والخط الذي يمر بمركز الكرة من محيطها
المحيطة هاجب قطر الكرة واذا افترضنا مركز الكرة مع ماسات قطري
افطارها فذلك القطر هو دها وطر فاه قطعاها والدائرة التي بعد
من قطبي الكرة بعد واحد هي منطقة الكرة والمحروطين في الشكل
من مركزها هو خط قائما في السمات خارجا عن مركز الدائرة عن ماس
الجانبين الخارجين مع المماسات من محيط الدائرة تحط في الطريق للخط
القائم حتى تشكل مثل وهو مماسات للخط القائم مع اذارة للشئ
واسطوية الشئ تصور هاهنا من خطين قائمين في السمات
خارجين احدهما من مركز الدائرة والاخر من محيطها مع كونها متصلين
كل واحد من طرفيها بخط يستقيم حتى يرد بطول ماسات المحيط
من المركز مع اذارة هذا السطح الى ان يعود الى وضعه الاول والشئ
ليس بصلب اللحم او حردا بل هو هيئة بلن اللحم المحذو من جسمه
محذو وهو حاصل جميع ذلك المحذو ودون كان مسكة من الخلد

دمر زائدة

ومرطانة وليست الدائرة في الخط ولا الكرة في السطح وان كانت الدائرة
لا يميز الا بافتقان خط والكرة لا يميز الا بقدر سطح ولو كانت الدائرة
في غير الخط الحاصل استداره او تقوسا ولو كانت الكرة في السطح لكان
اما تقعرها بحيث يميل الى الخارج بقاها قريبا بحيث يميل الى الداخل الخارج
فانحنى الكرة جسم لا سطح والدائرة سطح لا خط والروية هيئة لا
لغز أو من حيث هو ودون ذلك من واحد يتبع عند حد من الخلق
شكل من حيث انه في جسم طبيعي او صناعي يخصه ما يماثل ما يصار
ففي جاله يحصل من اجتماع اللون والشكل وباعشارها وصف الشئ
بالحسن والقبح وما يتعلق من الكيفيات بالكم للتفصيل فوضو علم
الامر ما يطبق وهو غير متناهي سبيل عرض هذا الكتاب وقد اهلته ذكر كثير
ما يتعلق بالكم للتفصيل البعض منه لهذا السبب والبعض لوضوحه
كالتي يعم والتقليد واشياءها وما عرفته هاهنا من الكميات
انما هي الكيفيات المتعلقة به لا تقارون بعلمها اليد والاكيفية
الاستعدادية منها انما هو لقبول اثرها له وله اوسعة وهو هي
طبيعي كالمريضه واللين وليس الملاقاة في نهايتها للمقاومة وطول
الافعال كالمصلحية والصلابة وذلك هو الهيئة التي بها صار
الجسم لا يقبل اللين ويتأخر عن الافعال لانه لا همز ولا همز ولا همز ولا همز

وسمى اقسام هذه القوى والافعال كونه استعدادا في صورتي النفس
 بالقياس الى كالات وهي ان كانت في انفسها كالات فليعتبرها هاهنا
 كالاتها بل كونه استعدادا الكمال غير هاهنا ولا يراد بالكمال هاهنا ما
 فصله الله او ملائكة بل معناه كونه نهاية استعدادها لا غير
 يضاف الى هذا النوع من الكيفيات كمن الكالات المحسوسة وغير المحسوسة
 لا باعتبار كالاتها بل باعتبار اعدادها الكالات لا فرق في الانفعال
 فيكون مفعول الله هو كونه في احد القوى العنك على قبل الحركة
 دون السكون وقد يكون التهيؤ كاشا ردي على واحد القوى الحيات
 على الحركة والسكون ولكن باعتبار كاشا سبق وقد يكون القابل قايلا
 للشدة وحفظه كونه قبل الما السكل وقد يكون قايلا رجا فظا
 معكوبو المحلوله والقوى الشديده اذا استدعاها من هاهنا لمناعتها
 عن التماسر وكما تار بعض من حيث ما روعت في مابور فيه والقوى
 قد يكون محسوسا فيحصل ليق صادفها له سقى القوى بعد وقد يكون
 محسوسا فينبها الى الذي واحد كان من الاخصا لا انها اذا صادفت
 واحدا من الحلة تحو را ولا يبقى بعد والقوى اذا احدثت تحسوسة بشي
 واحد ليس كحسبها به في الغرض وفي الاعيان فاذا رفع ذلك التحسوس
 بطلت القوة عليه لا ان القوة بطلت عن جلتها بل عن كونها في محال

فوق

التحسوس حيث هو ذلك العن وان كانت اقيه في نفسها

الفصل الرابع في

الكيفيات المحسوسة بالحواس الظاهرة

للمحسوس الكيفيات بل الحس الظاهر عن تعريف الحدا والرسام
 لا تظهر من الكيفيات المحسوسات لكن بها الحسوس التي تسمى على مبنوم
 اسم بعضها وتسمى على اقسام الحواس التي يحس بها في اقسام
 الاول الحواسات واذ كونهما القوي عشر وهي الحرارة والبرودة والبطون
 والسوسة والظافة والكثافة والروحة والمناشة والحفاف
 والبله والبقول والحقة والحرارة من شأنها تغير في مختلفات جميع
 المشاكلات لا تافيد للبله بعد بواسطة التحسوس فيما يتركب
 من اجسام مختلفة في اللطافة والكثافة والطيفه اصل الحقة من الحرارة
 كالحرا الذي هو واسع قبول لذلك من الماء الذي هو واسع قبول من
 الارض فاذا عملت الحرارة في التركيب نادر لا قبل لها الى التمدد قبل
 مبارزه الانطواء والانطواء والعاصي في تفرق الاجسام المختلفة
 الطبايع التي تحصل منها للتركيب فيحصل منها عند تغير تلك الاجزا
 اجتماع للمشاكلات في بعض طبايعها اذ لم يكن في طبايع التركيب
 الاتهام اما اذا كان اتهاما شديدا وكان للطبقة والكثافة

من التفتل فيحدث له في الحرارة حركة دورية كما في الذهب فان
اللطيف اذا ما الى التفتل بعد جزيه الكيف الى اسفل فاستدارت
حينها فان كان مع شدة الاتهام اللطيفه الجايدا صعد
واستقر الكيف ولا اثر في النار في سبيله ان يعلو الكيف حينا
وان لم يجد له ماصي يند على سبيله هذا كله اذا لم يفتل
صورته يمنع من ذلك او يقتضي خلافه وذلك التجويز على ان
من جبال الحرارة الاستفاه ولم يكمه ومجاورة النار اذا كان القابل
لشي من ذلك قابلا للحرارة اما اذا لم يكن قابلا فلا والبرودة ليست
للحرارة لانه محسوسه بالذات ولا شيء من العدم كذلك بل القابل
بينهما قابلا للعتاد واما ما على خلاف ما يرمقها والوطنة هي
الكيفية التي بها يكون الجسم في الشكل شكل الفاي سهل التركية
والسوسة هي الكيفية التي بها يصير الجسم قايلا لذلك الشكل وركه
بعض واللطافة في القوام والكثافة غلظة والزوجية هي سهولة
قبول الجسم للشكل اي شكله يرمع غير تفرقه واذا قصد تفرقه
استعملت والمناشدة هي كونها يرمع تفرقه ويصير شكله
هو المادة التي للجسم بسبب كونه لا يقتضي طبيعة نوعه الرطوبة ولا
هو الماص للجسم طيب والبقيل هو ما يتحرك به الجسم الى جهة السفل و

لذي رطوبة والبلية في الحالة التي
للجسم ان مع كونه يفتقر للرطوبة
من الماص

الحرارة

البرودة والحقه ما يتحرك به الى جهة العلو ونوجب الحرارة وكلها
عرف بالجوهر فانما جزيه ان صعود الجسم بسبب شدة حرارته في
ضعفها وان زواله بسبب ضعفه بحال برودته في الشدة
ولما ان الحرارة يفتقر الى التفتل والبرودة يفتقر خلافه لما كان
الامر كذلك والقدر الثاني من الكيفيات المحسوسة هو اللدورات
والذي يعرف من بساطها تسعة هي الحرارة والموترة و
الغضنة والموترة والقصر والدموية والحلاق والفاهة
وبما كان الشئ طعم في نفسه لكنه شدة كانه لا يحل منه شئ في
اللسان حتى يتركه ثم اذا احتيل في لطيف اجزائه احسن منه بطعم
كما في المديد النحاس وفان يجمع طعمان في جسم واحد كالمرق والقصر
في الخضر وتسمى بياضه وكالموترة والمرة في السعد ولبني زينة
وبما اجتمع من الكيفية الطعمية والثابته للشيء لا يحل في
كالطعم والقرق مع الامحان فانه قد يحصل منها حلا فاما مع كونه
وقد يوجب حقيقته وكالطعم مع الكيفية اللدورية بما او جاعل
وبما كان ذلك هو السبب لكثر ما يحسن بطعم الطعم او من جملة اسباب
ولم اجزى من الطعم في عدد لا في نفس الامر ولا يحسب ما كان في حق
الاحساس به والقسم الثاني من الشئيات والموترة الساكنة في الامن

للواقعة والخالقة بان يقال لها القوة طسه او مستنة وتختلف
 ذلك باختلاف الجواهر التي يحسبون بها فان المواقف التي قد يكون
 منها الاخر ومن جهة ما تقدم في هذا يقال ان جهة حلق او حاضه
 ولا تعرف لها وجوه والقسم الرابع للمواقف وهي الامارات والمخروفي
 والالتفات من جهة بالها من جهة الجبل الى الاطراف كالماء والهوا والبرق والراد
 من التوجه من جهة استمالته من الماء او هو او احد بعينه بل هو امر محض
 يصدم بعد صدمه ويكون بعد كون وسبب التوجه اما من عتيف
 هو التوجه او تفرق عتيف هو التعلق اما التفرق فانه يخرج الماء والهوا
 الى ان يتصلب في الساقه التي يسلطها الخارج لاجل سببها بعد تفرق
 وكذا التعلق ويلزم منها جميعا التقياد للبناء عن تمام الشكل والتوجه
 الواقع من هنال ويتوقف لخصا سنا بالشيء في ما جرت به وان جاز ان لا
 يكون شرا طه اطلاقا على وصول الهوا الى الما الى التماسخ لانه يميل
 من جاز بعينه هو الدراج ومن اخذ اسو به طوله ووضع له طوله
 على قبه وطرها الاخر على صياح الشان ويكلم فيها بصوت عال سمعه
 ذلك لانسان دونها صري ولذا راينا انسانا طاهرا بعد مضرب
 بالفاخر على الحشيه راينا الصبر يقبل لملح الصبر وليس الصبر يفرغ
 او التعلق لا ينافي سببها مختلفا في معانها فلهذا الصبر دور الحاجة

لا عقل

الى عقل قطع او فرج لوان لها من خلافه فاما ما ذكر كان بالبرق
 وهو لا يدركه الا بالجمع والاعتناء فانه من بعد ان انما ليس محض
 من هذه المواقف التي هي الحركة والتوجه ولو كان الصبر طاهرا لا يحصل
 الا في الصبر لما كانا اذا سمعنا من جهة سمعنا من قريب او بعيد
 يخرج السماع من الصبر التوجه او الاستدلال بجهته وخفايته
 على قبه ويعد فاذا هو حادث في جهته خارج لذن وانما الصدا
 فانه يحصل من التعلق بالهوا التوجه من صادم على الجبل او حائط
 نحو طافه فقطعان المعروف ان كانت فيه حاصلة ولا يبعد
 يكون لكل صوت صدام عند كل صادم ولكن في الصوت يتحرك ان لا
 يقع الصوت في الاذن كما في لحن الحماقة فلا يحس بها وتزاد في الصوت
 ونكسه ولهذا يكون صوت المغني في البيت اقوى مما في القصر
 للوجه للصدا ان كان ذملا لانه ثبت الصدا ما ما في الصدا في الاذن
 بتعاقب الاندفاع والهوا ان كان يتشكل في مقاطع المعروف فليس ذلك
 له من حيث هو هو مطلقا وكيف كان فان الهوا لا يحفظ الشكل
 سريع الا لثماو والسرور في سبب ان كان يتشكل في مقاطع
 فانما ذلك السبب في عينا وجوه فقطع تلك المقطعات فان لم يكن
 لم يكن متشكلا يتشكل في المقاطع ولا يكون متشكلا بها سوطا في حده

حرارة صوت ومن الجار ان لا يكون تخرج السيل ولا في سطر
 في جسد الصوت والحرف على كمال الارتفاع ووجهه كمال التلق
 النفس لا بد من على الوجه الذي يري عليه الان وان حاد ان لا يكون على
 على وجه الحروف من اخرى ويجوز ان يحصل بعض الاصوات بعلة
 وبعضها بعلة اخرى بل ان في احد المنوع حال ان يكون له علل
 مختلفة والحرف هبة عاصدة للصوت يغيرها من تارة وتارة في
 ولا تقل في في المنوع والحرف في له صوتة وهي التي لا يمكن الانباء
 بها ولا طامسة وهي ما عداها وفي كون في هذه ما لا يمكن عدده
 كالبا والفاء والظا والذال وسبعة عروضا للصوت السبعة عروضا
 الشقطة للحظ اذا تحقق الا في اول ملان ارسال التفسير واخر ملان
 حيسه وحصله وفي في نفس الامر ويجوز ان يكون ما لا احد
 سبيل الى وجهه والفساد في الصوت وهي لا توار ولا ضوا
 اما لا توار في جسد صوتها في عود والساد والبايع منها ما
 صدى في غاية البناء ولا يعدل ان يكون كل ما عداها او بعض ما
 من لا توار من تركها على وجه مخصوص ولا شك ان السواد والبايع
 والحمر والصفرة والخضرة اذا اجتمعت في خلطة فانه يظهر
 بحيث لا يتقارر الخلل في الوان مختلفة من الخلل ان يكون في

حاصل

حاصل على هذا الوجه او يكون كل واحد منها او بعضها بالوان مفردة
 في الحقيقة لا شك في الحقيقة من الجار ان يكون لوان غير متناهية
 في نفس الامر وانما يصير لوانا اختلافا بالشد والضعف اختلافا
 نوعيا اما اذا اعتبرنا ذلك في الالوان فانه لا يمكن حار مع ذلك
 ان لا يحصل منها الا الشاهي ومن لا لوان ما هي مشرق قد سمع
 من طباع الصوت كالاجوانية والغير ورجية والظرة الناصعة
 والحرة الصافية ومنها ما هي ظلمة كالعرة والكعبة والعروقة
 والسواد واما ما لا يتصل بالصدر من اللون ان لم يكن مانع احدا
 داخل في فهو اللون مقوم له في حصول الشيء من لا لوان في
 لا ما في الظلمة لا لها وليس ذلك لان الهواء العظيم على من الاصاها
 ان ليس فيه كيفية عاصدة عن الابصار والاما كان من بعد في غار
 مظلم وفي غار جرم مستدير يرى ذلك الجسد فيكون له عدم
 حصر له في الظلمة ان اذ على ذلك التقدير واما انما اذا حدة للشد
 الانفعال مقوم له وجرم من مفعول فلا يلزم من ذلك اكثر من الضئ
 شرط في صحة وهو الخارج عنه في الكيفية ومعها والحداد والطيب
 والحداد والبايع والحداد والطيب والحداد والبايع فالتميز بين العين المعتبر
 لا يخرج عن هذه الاقسام الثمانية والحداد والحداد فجميع فحصل

فانما في الالوان من غير ان يكون لها
 في الالوان من غير ان يكون لها

كونه شيا
 في الالوان من غير ان يكون لها
 عند تلك الحالة

انتمزاج بان وربما اصبحت لطيفة في ذلك وما زاد كالسكر من
 السكر والعسل فان لكل منهما مزاجا وليس ثباتا ولا جلا ولا عدم
 لثباتهما شيئا في المزاج وقد يكون الفرق فيما مقدار ضعفه في قوت
 الفرق فيما مقدار الكبر في قوته في الارض قوتها لا دونه وغيره فان
 انفعاله لا يحصل من الحرارة والبارد والاطا واليابس في شيء كالنفخ
 والطحين والاذابة والحل والعقد والتعفين والتكسح والافهار
 ولا نظرا ولا التبدد وغير ذلك مما هو مذکور في الطبقات والارباب
 من غير ان يميز من الغناء بكمياتها وكيفيةها الغنى الذي يلق
 يسمى عند المزاج وان كان في نفسه غير معتدل حقيقيا وان لم يميز
 عليه في خارجي اعتدال ولو كان في نفسه معتدلا حقيقيا
 والمعتدل بهذا المعنى اما ان يحاوي صفات الخلق وعصية وكل واحد
 اما بالنسبة الى الخارج عنه او الى الداخل فيه واللبس يختلف في
 في سائط العرشات لا سبل الى الخصر فما ولو اكثر مما كان
 نفسها من اذخ الكائنات وخصاها وانما هي على هذه الكثرة
 المشاهدة التي تقود الحسنا كثره وبسببته المزاج لهذه الكثرة
 كما استحقاقها من طريق تحصيل الاستعداد لوجودها لا طريق
 انها السبب في اعلية لها **الفصل الرابع**

ن

في الكائنات التي تدور في العناصر بعين ترتيبها
 ما يكون من العناصر من غير ان يكون احدها جلا منه يتسمر الى
 يحدث فرق الارض واليهما يحدث فيهما ما يحدث في الارض
 مناسبه اسفل الشمس على المياه والارض الرطبة فانها يحلل
 من الاطباء بخار او من اليابس خانا فانما بعد البخار في ما لطيف
 وضار هو امور بما بلغ الطبقة الباردة من الجو فثابتا وضع
 محابا وتقاطط طرا وقد يكون البخار عن كائنه الهواء بالبرد
 الشديد وربما كان البرد اقوى من ذلك فيجذب البخار في شكله
 شكل القطرات في شكلها او يجذب بعد شكله بهذا الشكل برذا
 وان لم يبلغ تلك الطبقة فان كان كثرا صار ضبابا وان كان
 في كثرة ببرد الليل فان لم يجذب لطا وانما يجذب في صقيعا
 واذ جعلت الارض تحتها مع البخار وارتفع معها الهواء البارد
 وانعد البخار سخاا والجدل الى الجان فيه فان هذا بخار على الارض
 قصدا للهجوم وان برد قصدا لنزول وكيف كان فانه في
 البخار عرقا عنيقا في روي منه العدا فانما استعملت النار لشد
 الحما حدث منه البرق والاضاغة او هما معا باخلا في سرائر
 كحماها واذ وصل الزكرة النار وانقطع اتصالها بالارض واصل

ن

وسرى في الانشقاق الذي كان كوكبا فيكون في دوران لم يستعمل الاخر
 ودام فيه الاخر اقل كان في صورة ذواته او ذنبه او جبهه او ظهره
 له قرون وقد يكون فيه علاما عليه ثم وسود وقد يفتتح كوكب
 ويدور مع النار ويدور ان الفلك با ما اذ لم ينقطع اتصال الفلك
 من الارض الى ان يصل الى الكواكب فيشعل وينزل الشعل الى
 واذا انكسر الى اذ حنة يبرد الهواء عما تكاثفت وقصدت
 فيفتح بها الحار فيجذب الريح واما ان كان حار فها هو كوكب الحركة
 الفلكية تزداد اذ حنة عند وصولها الى الكواكب النار من واحد
 من تحطل الهواء وحركته من جانب الى جانب وقد يلحق بها قوتان
 مختلفة الوجه فيستديران فيجذب الريح والجار الصقيل يرس على
 مناسبا للرياح فيسبح نور الشمس والقمر وتلك المناسبا على
 الانفصال فيعلم من علم المناظر والدرابا فاذا حدث في الهواء من
 والشمس فيكون لطيف لا يبرق من الابصار فيعكس نور
 من اجزاء ذلك النعم في القمر لان الضوء اذ وقع على صقيل انعكس
 الى الجبل الذي وضعه من الشا صقيل كوضع المني منه اذ لم يكن
 بجمته مخالفة لجمته المني فيرى من القمر ولا يرى شكله لان المنة
 اذا كانت صغيرة لا يدرى شكل المري بل نوره ولون ان كان ملونا

قوتان

فيكون في كل واحد من تلك الاجزاء من القمر فيرى اربعة مضيقه
 وهي الحالة التي يودي القمر وشجده جميعا ومودي السبح بحال لا يكون
 على الاستقامة من المناظر والمناظر اليد فان ذلك يودي في السبح
 لا يسجد وماسوى المودي من اجزاء النعم بحال القمر يرى مظلما كما
 يجتاز نغم وقوتان في وجه القمر فلا يرى فاذا تجاوز مظهره وقد يكون
 حاله كحال القمر وقد يكون للشمس حاله وهو اقوى للوقوع ومضى
 في حاله في جهة القمر لانه مسافة صافية وكان وزاها جسم
 كمنه في جبل الى جانب فلم يكن كمال البؤ الذي وزاها حتى
 ملون لم يكن في السبح وكانت الشمس في يمينه لاقى هذا وجهنا
 تلك الاجزاء المائنة ونظنا اليها لخاصة الشمس بخلاف وجهه
 فانكشع الخ البصر من تلك الاجزاء الى الشمس لكونها صافية فاذا
 كل واحد منها لكون صغيرا من الشمس ومن شكلها ويكون ذلك
 مركبا بحيث يكسب الضوء مع كون المنة مع السحاب فيكون ذلك قوس
 قوس واستتارة هذه القوس كون الشمس جعلت مركزا يبرق
 ليج ان يكون القوس في موضع من تلك الدائرة فوق الارض على ان
 الاجزاء ولون الدائرة لكان تمامها على الارض وكلها كانا ارتفاع
 الشكل كان القمر باصغر ولهذا اذا كانت الشمس وسط السماء لم

حدث القوس المذكور والثبات والقياسات هي من استباح الدين
 أيضا ولا يحصل بقوى الشمس كيف فصل فصل الشمس
 ذبابة كما فصل القمر والزرقعة التي ترى كأنها لون السماء سببها أن
 الأجسام الفلكية شفافة فلا ترى وما لا يرى في ظلم الليل والحيات
 والشمس الحاصلة في الجو مريضة فكانت ترى شي ولا يرى شي فيقول
 لون من السواد والبياض هو الرقعة وهو من أوفى الألوان والأوصاف
 وذلك هو ثابت واستقامته لغيرها في الجبال البنية في الجو والسموات
 نفسه وهذا الجبال طهرها لا يحرق الهواء وينزل ولو كانت
 مألوفة لكون قايلا للضوء لما رشت الكواكب في الليل لأن الأرض
 من الشمس بخلاف ضلعة كما شهد في مباحث علم الهيئة فلا يكون
 حادثة بين الشمس وبين ما شاهد من السماء في الليل وليس ذلك إلا لأن
 السماء لا تقبل الضياء لعدم تلوينها وتكونها لا شاهد للكواكب لأنها
 هوان من البصر إذ السطوع وتوهض في فاته لا يرى ما ضعف عنه
 كثير كما إذا كان بين من سأل كثير في الليل فلا يرى الكواكب ومن
 عن تلك الحيل التي لا يراها في الجو لعدم تلوينها على رقبته لا يرى شي
 بخلافه لونه وقد حلت من بقية مادة الشهية التي لم يمتنع أن يكون
 أبيض من عبور الرياح على أرض عليها السحب وأما ما يحكى في الأرض فيقول

أعلى وجهها وتحتها من ذلك ارتفاع الجبال والتملال وسببه
 أن الجو إذا صلب فطسا كسر النجا المرفعة أو على رؤس الأبنام
 حجر عظيم وهذا الطين بعد تجرده يختلف لجزأه في الصلابة
 والرخاوة واللبية القوية الجري والرياح العاصفة كحجر الخفرة
 فيبقى الصلابة من رقبته لكون الرياح والسيل لا تزال تعصف في تلك
 الخفرة وقد يكون الجبال من تراكمات تخرب في أزمده متطاولة
 ومن غير ذلك ومنافع الجبال كثيرة فإن كثير من العيون والصح
 والمعادن يكون فيها وفيما يقرب منها فانه الصلابة لا ينصل
 الآخر عنها لم يحسن فيها فيصير هذا اللون كما تعرف ولبيته
 أن يكون مستقر الجبال أيضا وقد شبهت الجبال بالأساطير والآلات
 التي تحتها بالفرج والعيون بالآذان والحداد والآدمية بها
 القابل وفي أطراف الجبال من السداوان مألوف في سائر الأراضي وهي
 تسلة تقامها البر فيبقى على ظهرها النداء والنداء ما لا يبقى
 على غيرهما والآخر للتصاعد وتجبر فيها فلا يفرق ولا يحلل
 وكل ذلك مما يجب أن يكون للحداد ويكون مواد المعادن وهي الآخر
 الباقية ممددة في موضع واحد توجد فيها كثيرا كانت المعادن
 فيها كثيرة وسبب ارتفاع القدر المكشوف من الأرض هو ما يحصل

جوانها من الجبال والسهول وفي غير من الأغوار والوهاد لا سبارح
 يطعم على ما قيل الماء بالطبع إلى الأرض العتيقة وسكنف
 المواضع الشقية وتحتل المواضع المسكونة من الأرض للحر والبرد
 والرطوبة واليبوسة وغير ذلك من خواصها بسبب اختلافها من
 السماوات على حسب طبيعة الشمس والقمر وبها وبغيرها من سائر
 وتسبب بخار وروائح الجبال والنباتات بها وبسبب أخرى لا يمكن
 ينضبط لكثرة قدر كمل عرفها في كتب الطب ولا يتوكد
 هاهنا وبها تختلف لك وتبدل بحسب تبدل الأسباب الموسمية
 من السنة وغير ما قلنا بسبب جبال الموضع الواحد في جميع الأوقات
 والأدوار والحركة التي تعرض بحسب جبال الأرض وهي الزلزلة فشيء
 ما يتحرك تحته فيقول ما وقع فانه إذا تزلزلت الأرض مع الجبال أو
 دخان أو ما يابس لك وكان وجه الأرض كأنها عديم المساح أو
 جبالها وذاك الخروج ولم تكن كحافة الأرض تتحرك في ذواتها
 وبما تسوق الأرض بقوة وقد يفصل منها ما حرقه أو صولها عليه
 وقد يكون تحت الأرض بعب واسعة وموضع ميل الغبار فانه قد
 وانهد ما قبلها من الجبال والبلاد وقد يكون الزلزال في موضع
 فلهذا قيل في كتاب من سئل الزلزال في ناحية أخرى فلهذا قيل
 الزلزال

في الصنف والكبر فانه كما كانت سببا للزلزال فلهذا قيل في الكتاب
 عن الشعاع رعدة وحصول البرق للماضي للرياح في جبال الأرض
 بعثة والبرق الذي يعض عنه مفعول ما لا يفصل العارض للندى
 التي تحت الأرض كان كثره واحدا فلهذا قيل في كتابها
 فان كان لها من رعدة منها العيون الجارية في جبال الأرض
 عدم الظلال في الجبال والرياح في جبالها فانه كما يقال
 ما في كمال الأرض من الأهوية والنجرة والخبث ما بسبب جبالها
 من شداء البرق فلهذا قيل في كتابها من الجبال فلهذا قيل
 هو ما يتحرك في جبالها من الجبال فلهذا قيل في كتابها
 الهواء أو البخار أو ما يابس لك فلهذا قيل في كتابها
 هو ما يتحرك في جبالها من الجبال فلهذا قيل في كتابها
 تذبذبها أو رعدة وهي لو كانت تلك النجرة في الأهوية من جبال
 منها العيون الكثرة والنجرة كثره والرياح في جبالها
 صاوفة منفردا وانفذت اليه فان كان لها من رعدة منها القوت
 الجارية والظلال وقد يكون سبب العيون والقوت وما يحركها
 ما يسيل من الجبال ومياه الأمطار لا تخرجها من رعدة منها
 وينقص نقصانها ولو كان سببها هو الزلزال فلهذا قيل في كتابها

في الضيق لا بد من امتنع في الشئ الموجد يكون هذه في الضيق لا بد
وفي الشئ المقتصر بالوقت قد دل على خلاف هذه الأمور التي حكم بانها
اسباب الحوادث من العمل بالغير فكيف يتم ما لا بد من كونه سببا للوقت
ولا بد من وقوعه في الشئ المقتصر كما في قوله الماه من قضاة الشجرة
والضيق لها في قولها وما لا بد من كونه ما يخرج من الاضيق البز
الشئ المقتصر وكرويه سبب الزوال من خروج في قوله كانه لا بد من
مخرجها في الكائنات من غير علم ان كونه كانه في الشئ المقتصر
وعنه ذلك من اجل العلم بما يرى في قوله المقتصر والاولان وهذا
كله وانما لم يجرى في قوله انما السباب وانما يتم تحقق ذلك فيتم
من القرآن والاحوال التي في جسد الجسد في الضيق وفي قوله فيجب
اختلاف احوال الناس فيحصل التيقن بذلك في بعضهم دون بعض وما
ذكره في السباب في قوله التي لا بد من كونه مانع ان يكون في فعل الامر لها
اسباب غير المقتصر ان يوجد المقتصر بالوقت على متعدد من جاز ان
حار و ذلك لان في بعضها اكثر ما وقع بعضها العليا وقد يكون
في جملة ما ذكر من اسباب ما هو صالح للسببية فقط وان لم يكن سببا
في الواقع ويجوز ان يعلم في اسباب المذكورة هذه ما يحكم الحدس بما قد
غيرت السببية فيحتاج الى انصاف في رويانية لولها لما كانت

كافية

كافية في احوالها سبابه فان من الملاح وان وقع ما يقع لا يتبادر
فقط من ذلك من الجوار ومن القولون ما يزيل المعنى في قوله ما يميز
بالمعنى انما في قوله ما وقع على وجهه ذلك كما قد يكون في قوله
وقد قام من الضيق في قطع ما يصادف من اسبابها الضيق
بعضه فيكون مقدار الانقراض الاقل من هذا مع ان ما ذكره في قوله
انما تكون لطيفة حادثة في قولها والاطراف في جسد الانسان
لا في الفعل لا سيما من هذه الاعمال العظيمة وقد قد في قوله
والاسباب الحرة ونصدم بالاسباب الصلبة كالموت والانه في قوله
حتى في قوله في ذلك في ذلك في قوله في ذلك في قوله في ذلك في قوله
السير من الكوكب وان لا اناب ما يتقرب من راعيه وقد قد
فيها ما لا بد من طلبة وعرضه والاسباب الحرة والفاعلية التي
ذكرتها في قوله وهذه وامثالها بل لا بد من القوى الروحية حتى يتم
هذه الأمور وما يجري مجراها وليس في قوله من شهادته او سمعها
من البشر انهم في العمل التامة لكل واحد واحد من هذه المكتوبات
على التفصيل بل لا ان يحصرها في ذلك بل يجعلها كل واحد منها
واذا لا سبيل لنا الى استقصاء ذلك فالأقرب ان يكون هذا القول
هو احرى واولى به **الفصل في التام**

في بيان كيف لا يكون العلم بغيره

المعروف والنيات والخيالات كل كبر في العناصر ذي صورة فاعلمنا
ان لا يتحقق لنا كونه صورة من هذا العلم والحرية لا رادية او يتحقق لنا
ذلك ولا لا لاننا نتحقق في صورته مبداه العبريه والتفويض
من الكبر المعرفي وان يتحقق لنا ذلك من الكبر المتناسق والنيات هي
لكبر الخيال في فهمها ووضوحها في الالتماس وانما قلنا ان لا يتحقق
لها ذلك لا يتحقق علم العقل ان لا يكون كذا او يكون لغيره حصل في كبر
ارادته والنيات او عقده ونحوه وتوليد المعرفه وان لم يعلم ذلك
ولا يتحقق من العقل ان يكون لكل متكون من الاجسام شعور وان كان
الطبيعه لم يتحقق لنا انها سببا كما في مثال المعركه الجسمانيه
فقد انما امر ثابت في العلم وجود ذلك الشيء بالحق قبل وجوده
بالفعل واما ان يكون ذلك كوجود الله في الذي يتناهي كونه
شعور ما يدرك الشيء ويكون هو العلة الغائبه لفعليها وكونه قد
شاهد بعض الناس من الخيال يتحرك الى جهة بعض الزواجر منها دون
بعض حاله يكون اليهم فيها الخلاف تلك الجهله وكذا ميل عروقها
الى القوي والقي في الماء في انهم لا يتحرك فيها فيعود هاهنا الى الجدار
وهماءها وهو ما يوجب ان الخيال من انبياء شعور اما وادراكا

وان كان لا موجب لهم بذلك في الدنيا القريب بالله في السبل البعيده
للمعرفه كان العقل مكتسبا كان او واجبا وسياتيك تحقيقه
وكل واحد من المعادن والنبات والحيوان حين لا يولد لا يتصور
بعضها فرق بعض ويتعلم كل نوع منها على الصافي وكل صنف على انما
الاسهل اليها المعرفه والاربع المعركه كل منهن معرض عن خبر من لا
يتجاوزها ويتعلمه في نفسه على امره في نوعيه كل منهن خبر لا يتجاوز
النوع وكذا لا يتعلم المراتج النوعي على امره في صنفه والصنف على
امرجه في صنفه ولكل واحد من المواليد صورته في نوعيه معقوده في كبره
الاولى في نوعيه في كبره في كبره وعبرها من كبره في كبره في كبره
للعاد من من امره في كبره في كبره في كبره في كبره في كبره
والاخر من امره في كبره في كبره في كبره في كبره في كبره
والمراد فان في بعض الانبياء في مولاة لعاد في كبره في كبره
لا يتولد تلك في نوعيه في كبره في كبره في كبره في كبره في كبره
الشمس والظلال في كبره في كبره في كبره في كبره في كبره في كبره
البحار على الارض في كبره في كبره في كبره في كبره في كبره في كبره
غيره من كبره في كبره في كبره في كبره في كبره في كبره في كبره
وتحرفها والكبر يتحصل من كبره في كبره في كبره في كبره في كبره في كبره

حتى يصل فيه دهنية والريش من بخار متجمد مع دخان كبير يخرج من السكاك
لم يفصل عنه وقد شبهه بكونه يقطر من الماء التي يغشاها الجراترانية
كالغلاز لها فاذا انقضى قطرة منها انقضى الخرق الغلاز فان صابرين
غلازا واحد لها لادن من مائة خالطة بينه لطيفة كبريتية خالطة
شديدة حتى ان كبريتية منها تصعد في من السكاك وتكون كالماء جليدة
لذلك الجليد الميز وسبب ما في الريش هو صفا ما عليه وبما في ريشية
اللطيفة وما فيه هو انية له واذا امتزج البخار والدخان امتزجا
اقرب الى الاعداد لان منها الاختلاف للطرق الصادرة على التنازل
بها وهذا هو الذهب والفضة والقاس والبريد والاصا من الكبريت
والاشرب والغاز صيني ومن هذه ما قبل الذوب بجمولة كالاصا
ومنهما ما لا يقبل الا بالحمية كالخربون ولعل هذا السبعين كبريت
الريش والكبريت ولهذا ما ترى من الريش متعلق بها ومصدرها
ادب منها ونسبه ان يكون اخلا هذه بسبب ان الريش والكبريت
اذا كانا صافين وكان انطباع الكبريت انطباعا تاما فان
كان الكبريت احمر وفيه قصباعة لطيفة غير محروقة تولد الذهب
ولان الكبريت لا يمتزج بالفضة واما ان كانا نقيين وكان
الكبريت قو صباعة لكن قبل السكاك النصح وصل اليه بردها قد

الغاز صيني

للغاز صيني وان كان الريش نقياً والكبريت ردياً فان كان في الكبريت قو
احمر اقل من القاس وان كان الريش ردياً غير جيد الخالطة للكبريت
ولم الرضا من الريش وان كان الريش والكبريت رديين فان كان
مختلطين ارضيا وكان الكبريت مع ردياً غير قو للمزيد وان كانا
مع ردياً مختلطين الكبريت ولذا الرضا من الريش وهو ردياً
مزيد من المهادن ولا يترك كالتي يحتاج لطيفة مائة وقلة
واخبره وما لا يدرك ولا يترك ويصعد في السكاك لطيفة
فيه وقلة الماينة والذهنية كالبريت والاطاق وما يترك
ويترك في السكاك لطيفة الحصة لطيفة القامة الاعتماد والماتة الحارة
وما يشع في النار فيصعد عليه ما يريه او نارية وكل ما يعتقد
بالخبر منه البرد كالمخيم وما يعتقد بالبرد من البرد كالمخيم والبخار
يتكون من طر يطعم الحرارة واذا غلب الدخان على البخار تولد جواهر
غير منقورة ولا زايمة بالنار وجرها مثل النورس والبرد والبرد
قد يتخذ النورس من سخام الاقون بالتحديد الحار والبرد والبرد
بان يطعم في الماء ويصعد في السكاك لطيفة الحارة والنورس يكون
من البرد الا ان النار فيه الكبريت ولا يترك في السكاك لطيفة الحارة
اسفل وتضيق هذا في السكاك لطيفة الحارة والكبريت في السكاك لطيفة الحارة

فما ذكرنا العلم للمعدنية اما مستفزة كما لا يخفى بالسماء او غير مستفزة
وهي اما ان يكون عدم قبولها للنظر لغاية صلاتها كالبابور والكتا
او لغاية ليها كالزينة لغاية الصلابة اما ان يخيل الماء كالمطبخ و
المؤشاد واما ان لا يخيل به كالكتير والزوج وفي بعض المعدنات
توربه مفعول كما في الباقوت والذهب والكنز احكام هذه المعادن
في تركيبها وغيره محققا للحدس والحقبة بل هي امر في الاما الحقيقه
والسلبية وتكون البناء من غير مزاج للمعادن اعم من الامتزاج
الواقع في المعدنيات واقرب الى الاخذ بالحدس والحدس بقا التصاد
في الكيفيات المتزجه فلهذا يستعمل في صورته امر في صورها
حتى يحصل فيه امر النار ما لا يحصل في التراب واما في العلم بما فيها
كالغذيه والنمو والتولد التي ذكرها الحكماء لعند الكلام في النفس
ولما احتاج الى الغذيه ليحفظ اذا كان كاملا واحتاج الى النمو
لحمله مع ذلك اذا كان ناقصا او كراهي التخصيص واحتاج الى
التولد بحسب النوع ليس يتولد منه مثله وينقسم الشيات بهيما
كثيره وفيه لان يجري تجري الانجيلي كالنور وفتاديه القذا
وكالتور والجارته يجري الجسد والشراب والسلي الخاري يجري
الفرق والحال الذي هو كالسلي الخاري يدفع به بعض الافات

للقايرة

الخارجية واصلا الذي لا يدرى من يجري الجوى والحد اذا قطع
بطلت قواه والكلام في اقسام طويل وقد اورد له كذا في هذا
ما وقف عليه ارجحاه وفي علم الطبيب ذكر كبر من قواه وافعاله في
الانسان والكلام هذا الكتاب ذكر شي من ذلك وتكون الجوى من
مزاج اقرب الى الاخذ بالحدس وان من الافترجة البنيانية ولهذا
تسئل بقول كذا في اهل من الكمال الشباني والاجل في الكمال في افعال
النفس والحيثية وزيادته افعال اخرى كالمركب الارادية والادراك
التي ليس البنيانية لها البنية وان كان له شيء منها لم ينفك عن الجوى ان
واضح بحسب من المعاني كان اصل الوجود في الكيفية كالمركب وان كان
الزاج الاصل في الكا اللطيفة ولان الكا ايضا والكيفيات في استعمالها
على كيفية مستوحدة وهما انية ونسبة ما لها الى مبداءها الواحد
وليس بها حتى لان عطفها بها صورة او نفس حفظها كلها كان لا
ان كانت النسبة لكل والاشكال الفاضلة مبداءها اشبه ولهذا كانت لادراج
التي هي من اجز القليلة والخصية فيها من الشاوي هي التي تعلق
النفس وهي التي قبل القوى الغشائية والحيوانية والطبيعية ولا
كان اذا وقعت سنة في موضع من البدن تنبع من نفوذ الروح المذكور
المعصية من ذلك الصلة الحركية الارادية التي يمكن ان يكون من

النفوس

القول اليه واطلاق لفظ الروح على هذه وعلى النفس الناطقة بالامر
ومن وضع على علم اليقين بالحدس ان الاختلاف المواجه تاييها
قويا وان زاد الحكم الفاضل على المولد العنصرية من المبدأ الفاعل
له وتقسيمه الى الناطق والعم فانطق بما يتحقق له اذراك كلي كما
لا تان في الجسم ما لا يتحقق له ذلك وان جازي كونه في نفس الامر
لكن لم يتحقق له ذلك ونحن قلنا ان هذا من الناطق الا في بعض اقسامه
لكنه ما بان في غيره كغيره واما المولد انا الجسم فانه في بعض
كثيره من اقسامه تحت الناطق احصاف ونحوها انما هو وقد حكم
في هذا الاقسام كلاما طويلا في الكتب المختصة به وكذلك في اقسامها
منه فمعرفة بعض اقسامها لا ينافي معرفة الاقسام في كتب الطب
وسمى في علم النفس بيان حكمه الباري في علم الله في مخلوقاته كلاما
يتعلق بمعرفة بعض اقسامه لكون ذكره هناك انبى وانفع من
الفصل الثاني في اقسام الجواهر الطبيعية وذكر
الاوراق وجود الاجسام السليمة التي كحركة مستقيمة ذلك من حسب
 مسافة حركتها على شئ يتجه من محدودتين مختلفتين بالطبع ولو لا
 اختلافها بالطبع لما كان كون بعض الاجسام متوجهة الى احداهما و
 بعضها متوجهة الى الاخرى كالسائر في كونها متساوية في العكس ولو كان

كلام طويل

صلا

حلا فقط او لبعاد من روضة او جسم واحد فقط غير متناه لما يمكن
ان يكون للجواهر المختلفة النوع وجود البتة فلا يكون فرق واسفل
وبين وبينها وخطف قدام ولا يمكن ان يكون للجواهر واحد غير النهاية
لان كل جهة موجودة فالها اشارة ولانها اختصا عن وانقراد عن
اخرى وداهما لا يتحلا واما ان يكون متوجهة وغير متوجهة فان كانت
فلا بعد من جهة على المير هو الجبهة فلا يكون للجبهة بكنية متوجهة بل
بعضها للجبهة ويلزم ان يكون لها امتداد في جهة فلا يكون نفسها
جهة وان كانت غير متوجهة فلها وضع لا محالة والام يكن لها اشارة
وكل ما له وضع وهو غير منقسم فهو وحدانية فلا يكون ما واه منه
ظلمات محدودة باطراف وما لا يتناهى في احد فيه بالطبع بل عسى
يكون فيه ذلك اذ له بالعرض وكل جهة عرض فيه فلا محالة الاخر
الا بالحد لان كل الحدود والاطراف للمفروضة فيه هي طبيعة واحدة
فليس بعضها بالفوقية وبعضها بالسفلية او الى من العكس واذا فرضت
الجواهر المتقابلة في جسم واحد متناه على انها في سطحه او في عمقه
فذلك غير جائز ايضا لان سطحه ان كان كالملم يكن متغيرا في مختلفا
بالنوع وان كان مصلعا فليس ذلك بطبيعي له فانه قد بين في ذلك
الطبيعي البسيط هو الكوة والظلمات الطبيعية لا يلزم الامر الفارجه

عن الطبع ويرد فيه زيادة بيان ومع ذلك قال في اختلاف الجهات فيه
بحسب اعتبار السطح واصلاتها فاختلافها بالعدد لا بالقياس وان
اختلفت جهة السطح على النقطة بخلاف ما على الخط والذي على الخط
يختلف على السطح فلا يقع نسبة غاية الاختلاف الواقعة في مثل العلو
والسفل ولكن لو فرض المدور في عمقه وان كان صدى في سطح واحد
في عمقه فالذي في العمق لا يكون على نقطة انقست من العمق الى السطح
في غاية البعد عن السطح وذلك الى المركز لانه ان كان الشكل طبيعيا
وهو المستدير فلا يتحد وجه العلو والسفل الجسري الا بالاحتياط
والترك فاما اذا كانت الاجسام كبر فالتقوى في علم يحصل انسيها
الجهة تلتصادة وان اختلف نوعها ووجهها لا يكون عدد الجهات بعدد
الجهة لان يكون على ذلك الاختلاف والاختلاف في جهة معين
ولا جاز ان يكون ذلك في جهة السطح والاختلاف في جهة معين
الوجهين والاختلاف في جهة السطح لا يتحد وجهها اذا تعينت
تعيينه الاخرى وكانت على بعد محدود ولم يكن ان يتوهم زواياها
ولو لم يعب بالاختلاف في جهة السطح لكان التصادم يقع بين الجهتين كيف كانت
وضوح احداهما من الاخر ويعد منه فكانت الجهته في نقل انتقال الحد
وليس كذلك اذا تعينت وجه الجهتين في جهة اخرى فوجهها ويعد منها

ولم يتقبل البتة فلا بد من اختلاف طبيعي للوجهين في موضع محدود ويعد
مقدور ولا يمكن ان يكون هذا ايضا الا على سبيل مركز محيط ولا اذا
احدهما بجانبين الاخر لم يكن اختصاصا بذلك الجانب لطبيعته ولا
لكان ذلك الجانب مباننا الى الجانب الايسر في الجسم لولا ان
نسبته لكان جيبا كونها له كماله مع هذا الوضع بعينه
ولم يكن طبيعته في جهة ذلك الاختصاص بل اقتضى بعد كان مما
هو مساو لهذا البعد فان كان ذلك الجسم محيطا كان هذا محيطا
ومكانه محيطا لا للسطح وعلى قياس مركزه اذ معنى المركز مباننا
كل محيط لا نقطه بعينه وان كان غير محيط فالبعد مساوي منه
كيف كان هو متحد ولا محالة بحيث يبلد الجسم في الخلا لا محذور
وقد فرض هذا غير محيط وعلم ان اختصاصه بذلك من جهة ماله
ان يحصل فيه فهو عن سبب خارج ويجوز مفارقة لذلك الموضع
فهو حاصل فيه قبل حصول هذا الجسم فلا يكون سبب
وقد كان فرضه ان يتحد له هذا محال ومضى كان الجسم المحدود محيطا
كفي لتحديد الجهتين لان الخطاطة تنبئ للمركز فثبتت غاية البعد
منه وغاية القرب من غير حاجة الى جسر اخر ولو فرض المحدود محيطا
محدودا القرب ولم يتحد البعد لم يكن التحديد للجهتين والاختلاف

جهة البعد وحد بالكلال لا بد من جسم محيط للحركة بل هي بالجهة الأخرى
واما هذا الكلام هو ان يقال ان الحد يد اعم يكون جسم متحرك او
اجسام مستديرة لان الحد داخل يكون جسما طبيعيا ولو كان الحد
جسمين او اكثر لم يكن الحد قد تحددت بالجهة من قبل الجسمين او الاجسام
وان يكون تلك الاجسام يتحرك عليها فارق امكنتها ومحداتها
كما ستعرف ولا يصح على فارق مكانه ولو كان الحد جسما واحدا مستديرا
متحركا نحو واحد من جهة من سطح القرب و سطح البعد لم يكن الحد
نقطة واحدة بل هو من جهة واحدة فيكون الحد الجسم المستدير بالحد
محيط به من كونه هاهنا وبهنا في اثبات محدود الجهات متحركا في
الابعاد وتقر بان الاشارة للحسية تكون الاجزاء لا بد وان يكون
متناهية كغيره من كونه هاهنا الى الاثبات له وكذا الحق للفتا
جسمه والجهة للثبات والجهة بالحق لا بد وان يكون موجودا
في نفسها والوجه تلك الاشارة والفتنة فانه لا يتحرك بحركة
مكانية كحال المتحرك من كونه الكيفية مثلا فان الكيفية المتحركة
اليها متصلة بالحركة وليس ملزمة للحركة الاسمية كذا لت
ولو كنا الاشارة اليها احسية وجب ان يكون ذات وضع وكل ذي وضع
فاما اجساما جسماني فالجهة اما اجساما جسمانية ولا حازن يكون

جسمانية لا شيء للجهة مقابل للجسم وكل جسم قابل لها فلا شيء من
جسم وبها لا يصح في الاوضاع للجهة في امتداد واحد للاشارة والحركة
ولو كان وضعها بطاوعا عن ذلك لما كانا اليها فاقبقت ذلك
الامتداد فالحق ان الامتداد يصل الى ما يميزها او الى ما يميز من امتداد وقف
فما وصل اليه هو الجهة لا ما وراه وان لم يقف فاما ان يكون متحركا
في الجهة او عنها او فيها وهذا الثالث يرجع الى الاولين فان الحركة
في المتحرك لا بد وان يكون اما الى جهة او عن جهة ولا كانا تلكا
القطعة بالحركة هو الجهة وهو ظاهر البطلان وان كان متحركا
اليها او عنها فعلى التقديرين يكون جهة للجهة هو كذا وذلك متسع
فالجهة جسمانية وهي حادثة في الامتداد المذكور عن متسع الفعل لا
بالفعل او كجسمه تشمل على ما حدت من جهة الجسد لها لا مجرد
بتركيب من اجزاء مختلفة لكون تلك الاجزاء متحركة في اجزاء مختلفة للجهات
وجماها متقدمة عليها بالامثلة وهي متقدمة على الجسم المركب منها
والتقدم على المتقدم متقدم فبقدم الجهات على حد ما هذا خلاف
فان الحد يكون بسيطا في نفسه ويكون شكله ككرة اذ هو في
لكل جسم بسيط كما عرف ولولم يكن كروي الشكل لا يمكن عوده الى عند
زوال القاسم وبغير الشكل لا فاولا من كونه كائنه من جهة للجهة

الطبيعي
في
مكون

الجهة قبل حركتها فيكون المبدأ والوجه فالوجه كذا كان
بعض اجزاء العلم بعض مع انه لا يلزم فيه في غير بعض اجزاء العلم
وبعضها بالثبوت وهذا العلم لا يمكن ان يتحد ما هو خارج عنه
لاحيث ان العلم بما هو خارج عنه لا يمكن ان يكون متقدما عليه
وهو محال فلا يتحد ما هو داخل فيه ولا يقع القيد بما هو داخل فيه
بل العلم بالذات والمحمول فيجوز به جهتان هما احدا المستلذ واحد
لا غير ومن تأمل ما قلنا من اجل ان العلم بالذات في وجوده هو
متنوع الاشياء التي لا يمكن ان يكون كل اجسام غير مركب وغير متحرك
بالحركة المستقيمة ولا ان كان حركته جهة مفردة الى جهة واحدة
لذلك لا يتصور وجود العلم بتعيينه لوضع الجسم ولما كانا متقدمين
على جميع الحركات والسكان الطبيعية والغيرية بالطبع وان كان
وضع تعيينه متحتم لا يمكن ان يتعين وضع كل واحد منهما غير
وضع الآخر والارزاق لا يمكن ان يتعين وضع لآخر او وضع كل
واحد منهما بوجود الآخر وبذلك لا يتعين وضعه والحركة لا يتصور
احرازها للفرصة فيه اذ لا جرم له بالفعل كالجسم او كالجسم في العلم
والحداد من غيرهما وكل وضع معين له في العلم كالحركة المستقيمة
وكل علم الحق يمكن التبدل باعتبار ذاته وان جاز ان يتغير

ببدا امر خارج في وضع الحد يمكن التبدل ولا يتأقيد له الا بالحرارة
ولا يتصور حركته لا يتبدل نسبتها اما الى داخل فيها او الى خارج عنها
واذا خارج عنه والاك ان يتحد بالجهة متاوقفة فلا يكون محمدا
لكل الجهات كالعلم انما هو في الحد لكها فيصير تبدلها النسبة
الى الداخل وهذه النسبة لا يتبدل على تقدير ان يكون هو جميع ما فيه
معتركا لانه يلزم ان لا يغير تلك الحركة صوب ولا يصور علمه
الا اذا وصل للفرق من جركته متساوية في تحققة في تنسبيل ولا
متناهية ان يكون العلم شيئا على الاطلاق لاجاز ان يكون ذلك على ما
ذكر في تاربط حدود الصوت وعلى حصوله في يوم في الاوقات
انما جازم وهو خطأ متساوي نحو من مقارعة علمها وقيامها
بذاتها وهي علم على الوجه المتسبغ في متساوية الاعراض بسبب تلك المتساوية
لا يمكن استقامة امتناعها في علمه والذي يدل على عدم جواز
هو ان السواد مثلا اذا فارق الحلا فاما ما في فيه ان يحصل او لا ما في فيه
ذلك فان ما في وفيه انما احسن فاسم اشارته وهو مع مقدار العلم من
من المقدار على العلم من السواد ليعقل المقدار دون السواد واذا كان مع
مقدار فهو في نفسه مقدرا جسيما في وقته فوضعت هو هذا داخله وانما
سألت فيه ان يحصل فليس في نفسه سوادا وهو محال وان تعلم ان الشيء

فان كان العلم بالذات والمحمول في العلم كالحركة المستقيمة

الوجه متاوقفة

علم الكلام انما هو بعد ذلك ما راع
وقلت في قوله عند هذه العلوم

الاسود مثلا اذا ابيضت ومثله وضعه وجميع احواله
بعد كما كانت الاسود فالسواد ابيض على الجميع وليس لشيء محض فان
الاشياء لا يفعل عنده حاسه وقد يتفق الاجسام في اشكالها
في اللون ولو كان اللون نفس الشكل لما كان كذا وكان للون
لون محض لو كان له شكل وعمل هذا يظهر الفرق بين كونه من الاعراض
واما الاصول الحقيقية فالظهور البصير يقابلها المطلق وهو
والضيق يختلف باتباع الشدة والضعف بحسب مراتب القرب والبعد
من الطرفين وقد يظن ان الاسعة اجسام سفا فمتمصلة عن
المضي ومتمصلة بالمستضي وهو باطلا والا فكان اذا شدت الكون بغيره
ما كان حبيب ولو ظهر ما اجزاء هذا العنصر ما بقيت
مظلة لو كان يكون جسميتها غير ضوئها ولو كانت اجزاء ما
الاجسام دونها واختلفت عند جنوب الرياح وركودها ولا تحسب
الاقلال من ذواتها ولما اختلفت مع الهواء او اذا اضعه دفعا
عظيما يظهر لما تحركت بطبعها الا لوجهه واحدة وليس ارض
كبيرة حتم ارضه اثنان والحديث كبره في ميثاقها على ان يكون
الشعاع جسم هو غير اللون ايضا لان اللون ان احدهما روعه نفس
الظهور البصر مطلقا بطل بطل الشغل الظاهر للبصر والفتور اذا غلب

على مثل الشغل فعلم ان لونهم ان ظهوره محقق بغيره وان احوال اللون على
انه ظهور للبصر على وجه محض فاما ان يكون نسبة الظهور الى
السواد والبياض كنسبة اللونية اليهما فان الظهور لا يمد في الاعمال
على فضل السواد كالاريد اللونية على عساقا الظهور محمول على ظهور
البياض في الخارج هو البياض فالآدم باصا سوا ان يكون اعظم ولا
وكذا لا تم سوادا وليس كذا فاما اذا اضعنا العلاج في الشعاع في
في الظل بدلا من المشاهدة ان يبيض الشد وانه من يبيض العالم
وان العلاج انما هو نقيضه من التلويح فالايضية غير الانور فيه
واللون غير النور وكذا لا تم سوادا اذا اضعنا في الظل ولا انقص
في الشعاع كذا لا شد سوادا انقص نور فيه ولا انقص نور الشد
سوا لونه ولو علم انما هو في الشعاع في الظل وهو في الظل في الشعاع
لما لا تم سوادا مع لقا الشد فيه فالظهور للبصر غير اللون وانما
اللون دونه والظهور منه اول ومنه ثان فالضيق الماص للضيق
لذا يبيض نور اول الماص ومنه في اخر يبيض ثانيا واذا اقلت
معدلا ويري في كذا لا تفرق من كذا الكندي فذلك كله مجازي
حصول الضيق من المضي الى المستضي دفعة من غير حركة لا يستفاد
العرض والاشغال الماص ولا افعال من المضي وهو يبين على وجوه

لا يجد الاضطرار لها بحيث يتكلم بها فاذا انقضت تلك المحصلة
يحصل لنا القدر المشترك فاما العلم في تعريفها فهو من هذا
القبيل واذا عرفت هذا فاعلم ان الكيفيات التي ليس من شأنها
الان يحسن المحاسن الظاهرة كثيرة لا يمكن حصرها او تعدادها والذي
هو الاكثر هو انها واهم ذلك هو الادراك والذي نعم
سائر الادراكات منه وبشكل كل ما فيه ان يكون حقيقة
شيء ما حاضر بنفسها او يتألف من الشيء الذي يقال انه معد
يشاهد ما ما بعيدا كسواء كان ما يدركه ذلك هو هذا ما والته
وسواء كان ذلك من غير علم من غير علم من غير علم وسواء كان
منطوقا في ذات المدرك او الله او كان حاصلا من غير انطباع
في شيء بل لان يكون بعض الادراكات بالانطباع على ما يمكن ان
يحكم على معدوم ما في الاعيان باحكام وجودية مثل كبر الميزان
الهندسية وغيرها مما لا يقع ممكنا كان او مستعيا فان كل ما
يحكم عليه بذلك فله وجود ما واذا ليس الاعيان في النفس
ولو لا ان بعضها ليس بالانطباع لكان علم الباري بذاة ويا لاشيا
كلها وعلما بذاة ما يكون بالانطباع ايضا وهذا ما سنفهم بطلا
في مواضعه والضابط في الادراك الذي يحل في كون بعض الصورة

للمدرك

المدرك في المدرك هو ان يكون ادراكا غير واهم الذات المدركة
ما دام متواجدا وان يكون المدرك مع ذلك عاسا على المدرك
غير حاصره عند حصر المصبرات عند البصر وما جرى مجرى
وذلك ان ذلك هو انه اذا حصل فما علمت عاين عاين بعد ان لم يكن ذلك
خلصا لثان فان لم يحصل شيئا في علم بزل عاينه فسيان عاين قبل ان
يعلم ومعه ذلك ليس ولا ما ران اول عاينه لحيين احدهما العلم
باليدية ان العلم للصورة يحصل لا ار الوانها انما ان الازمان كان
صوره ادراكا هو حادثة لا عاينه صورة ان النفس قد كانت في صدارة
فقط ما خالته عن العلم فحصلت لها ويعود الكلام في تلك الصورة
الادراكية ولا بد من انما الادراك لا يكون عبارة عن صورة
وان لم يكن الازمان صورة ادراكية ففوقتنا لا عاينه ادراك ما لانها
لعمري المدركات كالاعداد والاشكال الهندسية ولا بد وان يكون
الازمان عند ادراك كل واحد منها غير الازمان عند ادراك الاخر لئلا يفسد
حالاتها عند الادراك وقبله يكون ادراكها لاحدهما هو ادراكها للآخر
واذا كان كذلك وجب ان يكون فيها امور غير متناهية بحيث لا
قوتها ادراكها للمدركات ويكون موجدة معا اذ لا حصر لالوانها
الا وممكن ادراك اي واحد كان مما في قوتها ادراكها من التي لا نهاية

ولو ان الامر الذي يزواله من ادراك ذلك المدرك حاصلة فينا في تلك
الوقت لما لمكننا ان نذكره لان مجرد عدم حصوله فينا لو كان كافيا في ادراك
لما كان ادراك ذلك المدرك متجذرا في ذلك الحال بل كان يكون قبله
ايضا فاذن لا يكون في الادراك الا بالبعد حصوله فواجب ان
يكون حصولا في كل وقت يكون في وقت ادراك ذلك المدرك
ليحصل ادراكه بزواله وكذلك جميع الموجودات في زمانها يكون ادراكها
لما لنا ادراكه فلا بد من وجودها فينا بمجرد ما في كل وقت يمكن ان
اي مدرك كان فانا ان يدركه وتلك الامور لا بد وان يكون مرتبة
فيها ترتيبا يدرك بزوالها من الاعداد واما اكلها اتماله ترتيب
طبيعي فانه وقد علمت ان وجودها لا يفتقر له دفعة واحدة وهو
مرتب بحال فبطل ان يكون ادراك ذلك بزمانه فينا في وقت
محصل فينا وفي ذلك ان لم يكن مطلقا لمدركه لم يكن كونه
ادراكا لما لم يكن كونه ادراكا لغيره فلا بد من المطابقة بينهما
لكل مدرك ان في النفس ما سببه يحصل لا يكون الا في الذي هو ادراك
هنا في عينه الا في الذي هو ادراك ذاك وكذلك غيرهما من
النفس ادراكه وذلك هو الادراك حصول الصورة في المدرك وهذا
يعني ان الادراك ليس هو مجرد اضافة بين المدرك والمدرك

فان اضافة يستدعي وجود المضافين فليدرك ان كان بعد
فلا اضافة اليه وان كان موجودا في نفسه او في غيره عايناه
ان يكون ادراكا له قبل ادراكه الا ان الهم ان لا يجد في نفسه وفي
ذلك ان في الغالب احاطه الاله كما باستعداد يحصل في الغالب
الى القوي والالات ولا شأن في ذلك يكون استعداد الله بغير ادراك
معدوم فاما يكون الادراك الاله في المدرك وذلك ما يتحقق
من انفسنا بالادراك فلا سبيل الى انكاره بل ان وقع نزاع في الادراك
لا في مجرد حصوله لمدرك وان كان موجودا فينا فقد يتحقق
الانطباع فضا لنخرج من الحضور فعلى كل التقدير ليس ادراك
مجرد اضافة المذكورة وان كان حضوره فيه ولو استدعي الادراك
وجود المدرك في الخارج لما كان بعض ادراكات حلالا في العلم
هو كونه الصورة الذهنية لتحقيق الخارجية غير مطابقة باها
وحصول الشيء المشي يقال على ما في متعددة فان حصوله في الحضور
غير حصوله في العرض وغير حصوله في العرض والحضور وكذلك حصول
كل واحد من الصور والمادة والجسم والارض وكذلك حصول كل واحد من
والجسم وكونه صاحبه والحصول الادراك في معلومه لنا با
لوجدان وممكن كونه حصولا لنا وان جرحا عن التعبد عن حصة

يعبر كونه اركا او عموما ان الشيء خاطئ بكونه او ما يجري
 هذه العبارات في كل لغة ولو كان المراد به مطلقا لكان كذا
 لكان كل جمل لا شيء مدركا له حتى لا يدار لكونه وليكن من علمنا
 حيزا شئ في حيزنا بانه مدرك له وليس كذا او ما من شئ المدرك
 ان يكون مغايرا للمدرك ولا كما كان ذلك وانما ذلك على خلاف
 الاستحسان فانه يوجد الشئ لئلا يكون مغايرا لذلك الشئ وسحق
 ان علمنا بانه هذا انما وكن ذلك علمنا بانه هذا واما علمنا وان
 للعلم بغيره من الاعتبار وهو كافي في حصول الشئ للشيء واضافة
 اليه والشيء ليس بالادراك هو لانه المدرك فقط من دون المدرك
 نفسه بل ما يدرك باله قصوره للمدرك حاصلة لم يحصل لانه
 وكون الموصوف مدركا غير كونه ما هو صورة مدركا بانه غير ضابطا
 يكون ادراكا ان يكون مدركا باخلافا واعتبار العلم بغيره عند
 تغير العلوم لانه مطابق له وكل ما مطابق شيئا على وجه لا يمكن ان يطابق
 ما يخالفه ويعد العلم ان العلم بان الشئ سيجوز العلم بغيره
 اذا وجد وانزده بانه لو كان كذلك لكان من علم انه اذا العذر
 خل في الدار علم لا محالة دخوله الدار عند مجي العذر علم على العلم
 يعلم ولذا العلم بان الشئ سيجوز لا يتوقف كونه لذلك على وجود الشئ

موقوف

ويوقف كونه لما هو موجود على وجوده والحاصل في كل حصول
 الشئ غير الموقوف على حصوله واذا كان الادراك غير استنباط
 سيجوز ان يحصل الوقوف على تمام المعنى قبل ان يتصور فاذن
 بحسب الاول استرجاع بعد دهايه يجمع قبل ان يخطأ وذلك
 الطول في الذكر والذكر انما هو الجوانب الذكر واذا ادرك المدرك شيئا
 وانحطت اوه في نفسه ثم ادركه ما يباين ادراكه معه انه هو الذي
 ادركه او لا حصل انه معرفة واذا انشأ المعنى من لفظ الخاطب في المعنى
 والغير والافهم والسان اتصال المعنى للفظ الى فهم السامع والاصح
 من ان يكون حيزا شئ على شئ اثباتا ونسبها مطابقا لما في نفس المر
 والتقدير هو انما هو ان في هذه المطابقة والعلم هو اعتقاد ان الشئ
 كذا وانه لا يمكن ان لا يكون كذا اذا كان ذلك الاعتقاد هو حقيقة
 له وكان الشئ في نفسه كذلك وقد يقال ان تصور الماهية بالحدس بالثبات
 وقد يقال لا ذلك كيف كان والعقل هو اعتقاد بان الشئ كذا مع اعتقاد
 لا يمكن ان لا يكون كذا اعلم بالاسطة كاعتقاد الباري الاول للماهية
 وقد يقال ان تصور الماهية بغيرها من غير تصور الباري الاول
 للحدس ويقال على معان اخرى لاحاطة بالثبات لها هيئاتا وسيرد ذكر بعضها
 ولا يخرج من النفس فكونه لا تسلب الادراك كسند العلم الذي هيئته

وقد صنفه المنطق شرح امور متعلق شرحها بهذا الموضع ايضاً كما
 الفكر والحس والظن وغيرها فالخاطبة المتكررة في هذا الموضع
 وتقسيمها لان كانت بحسب ما فيها في الخبر يبين للمادة الى اربعة اقسام
 احسان وتخيّل وتفهّم وتعقل فالاحسان هو واحد الحس عن المادة
 ولكن مع التعلق بالمادة ومع وفق غيبته بينها وبين المادة اذا
 زالت تلك الغيبه بطلانها لا احد كاصار زيدا فان الحس لا يباله
 الا هو ولا يعالج من شيء عن غيبته لولا ان ذلك عنه لم يورث كونه
 التامه مثل ان يوضع وكيف ومقدار عينه لم يورث من ذلك غيره
 لكن ذلك الانسان ولا يباله الا بعلاقة وضعه من حيث هو مادة
 ولان ذلك لو زال لم يتركه من شرط وجود المادة واكتفاء في الحيات
 ويكون المذكور حريماً واعا التخيّل هو بقرينة الصورة المتروكة عن
 بقرينة تلك الحيات ما هو من الماده بحسب ما يحتاج الى وجود
 بالادخال للمادة او عار فان الصورة يكون ما فيه وفيه ولكن غير
 عن الاما الحادثة ولهذا كانت الصورة في الحيات على الصور الحسية
 من غير ما لو كسفت ما ووضعت ما والفرق بينهما الا انهما في الحيات
 الى الصور المادية لا غير وهذا كونه صورة زيدا الذي كتب اسمه فيه
 من ان اذا غاب عنك واما انهم في قول المعاني التي ليست هي في ذاتها

مادة

بما دته وان عرض لها ان يكون في مادة كالخبر والشروط في الواقع
 وما اشبه ذلك ولو كانت هذه في ذاتها ما لزم للموضوع الا
 والهم وان ادرك هذه الا انه لا يدركها الا بالخيال بالتي هي
 لا يوجد في المادة وبالقياس اليها وانما ذلك الحيات انها وهو كما ذكر
 الشاة عداده الذهب وصداقة الولد واما التعقل فهو واحد الحس
 مبراهة في المادة وعن جميع علاقاتها بقرينة من كل وجهه فان كان
 متخذاً من المادة على المادة اخذته كما هو عليه في نفسه وان كان موجوداً
 للمادة لم يكن وجوده مادياً ولا يدركه عن تلك ان غيبته عن المادة
 وعن احوالها بما بالكلية كما في احوالها التي لا يتصور
 كل كنه وكيف واين ووضع ما في محض صحتها الى بقا على
 ماله شيء من ذلك واذا تعقلنا صورة ووجودها على الحيات او
 التعقل الاعلى واذا اخذنا الصورة من الموجودات الخارجيه من
 الانفعال والاعلم من تفصيله ومنه اجمالي لما التفصيل فيكون
 الاشياء متمازاة في العقل منفصلة بعضها عن البعض في الوجود
 فيكون علمه من تفصيله في عقلها في عقلها فانه يحضر الحيات
 في ذهنه وليس ذلك بالقوة الحسية فانه قد حصل عنده حالة بسيطة
 هي مبدأ تفصيل تلك الحيات فليكن علماً بالقوة من كل وجه

بالعلم فوجب والفق من اجز وكانها قوة هي اقرب الى الفعل من
القوة التي يكون معها انما الحالة ومن يكون حقيقته قواما او عقدا
فيسهل ما فتحه ان يقال انه هل يعلم ان انكار الحقائق باطل او ان
شاك في ذلك فان حكمه بان يعلم ان انكاره حق فقد عثر بحقيقته
عليها وكذا ان عثر على انكاره باطل وان قال اما شاك
فيقال انه هل يعلم انك شاك ومنكر من فهمه الى الاقوال شيئا
معينا ولا يعلم ذلك فان وافق انه يعلم صدقته وعلم ما وان لم
على ذلك وادعى انه لا يفهم بعض شيئا ولا يعلم انه يشاك ويتكلم
ولا انه موجود ومعدوم سقط الاحتجاج معه وان سئل
ما لا يعلم هذه العزلة فليس لان ان يوم بدخل بارا وصوب
او غير ذلك مما يلزم فان النار واللا نار عنده واحد والشم واللا
واحد مثل هذا ان كان شاك في نفسه كما نزع فيما هتدي به
القول وهذا الفعل وان كان عاندا فيهما الغاية لا امر الى الاعتراض
بالحق ولعله لا يوجد من هو على هذا الرأي لان الحقيقة على طريقها
وواقع لا دورا على الصفا والادراك اما هو بالسكينة فانه قال
لشك والضعف لا تروى الا الادراك بالبصر اقوى من الادراك
بالخيال ولا كسادك تفصيل المذكور بالحال كادراكها بال

فان في الشاهد من يدركها في الخيال ولهذا ليس كمال العقل
كاجسادهم وبعض الخيال اقوى من بعض وكذا العقل يتفاوت درجات
وضعه وهو اقوى كيفية من الادراك الحسي لان الادراك العقلي خاص
عن الشوب الى الكثرة فانه يدرك الحقائق المكسدة بالعارض كما هي
والادراك الى العقل والحق شوب كماله لا يدرك الا
كيفيات متوحد بطوحي اجسام التي تحصر فقط والعقل انما كسر
كسبه منه فان عدد تفصيل العقل لا يكاد يتناهى فان احاد الخيال
واقوالها وانما تفهمها ما يقع بينها وبينها استبانة لاسهل الاجزاء
والحسية محسوسة في عدد قليل وذلك العدد لا يكاد في الاستد
والضعف لا غير كالحالات والسن احادها اشدهم في العدم
يسهل على الانعام بانه او غير لانه يتعلق بالسياسة لا بحالة
وهو طاهر ولا يلزم يتعلق بالسياسة بالمركان ولا خلاف
معلوم اصلا والعلم بالمركان متوقف على العلم باجزاءها البسيطة
فيكون قد يتعلق بالسياسة وفيه ان يتغير متعلقها هذا خلعت
واذ قد ثبت انه لا بد من تعلقه ببسيطة فلو انقسم كان جزو
اما ان يتعلق بكمات متعلقه كذا وبعضه الثاني منه فان يتعلق
بكمه كان جزو العلم هو العلم فساوي الكل والجزء الذي به الكل

كل واحد من هذه الأقسام وان تعلق ببعضه كان معلوم البسيط كما و
هو خلو لا يمتد وان لم يتعلق بشيء منه فهو ظاهر اضراد اذ لا يتصور تعلق
الكل بشيء مع حلو كل واحد من اجزائه التعلق به او ببعضه عند
ذلك يقال ان حلو كل شيء في الآخر لا يعلق بالجميع لا على اقل من
الجميع من العلم فان لم يحصل العلم عند اجتماع الاجزاء لم يكن هناك
علم وهو خلاف الموضع وان حصل عند اجتماعها علم فان انقسمت تلك
العلم الحاصل الى اقسام فبذلك لم ينقسم التعلق التام وان لم ينقسم
حصل الظاهر على انه معلوم بالبداهة ان الصورة لها وتوابعها
من حيث ان واحد يتبع انقسامها واذ التعلق بين المتغيرين
يكون على وجه لا يتغير وقد يكون على وجه متغير صغير مما مثل
كيفية ذلك بهذا المثال وهو انك اذا كنت في اقطار القوس من
وحيث انك في هذه تلك دفعة كما هو مكتوب بين يدينا وكل دفعة
اخرى لها مجموع تفاصيلها على وجه لا يتغير واذ اقلها اقلها بعد
كل دفعة يتغير من غير ان تتغير تلك التفاصيل كلها انها وانما
دفعة واحدة فهو ذلك التلك التفاصيل المدركة بعينها
اولا ولكن على وجه متغير متغير المدركات وعلى استحضار
مشار اليه كما يقول وهو الذي في مدينة كذا الواسع الشرح يكون

وتن

من ان الذي في مدينة كذا الواسع الشرح يكون
محمودا ويكون العلم به متغيرا جزئيا متى لم يستند الى الحقائق
بوجه من الوجوه بل على وجه ساطع كما اذا علمت مقدارها
بالاستبانة في غير العلم به سوا كان هو مجردا او معدوما وكان ذلك
تعلقا كلياً في الادراك من حيث ان هذا شيئاً في هذا شيئاً
اخرى مستقبلة من هذه الكميات اللذة واللام فاللذة ادراك
وتدليل على كمالها عند المدرك كمال وغيره من حيث هو كمال
واللام هو كماله والنبيل البصر ولكن لو لم يكن ما هو من المدركات
آفة وشي من حيث هو كماله او النبيل البصر كماله والوجهان اللذان الشيء
لا الصورة ليسا به فقط فان ادراك اللذة لا يكون لذة الا اذا
وصوله الى اللذة وحصوله له مع اعتقاد كماله وحيث سواها
في نفس كماله وحيث اولى كماله والكمال هو ما من شأنه ان يكون الشيء
والغيره ما يكونه وشره عند ذلك ويكون الشيء كماله غير ما اعتبره
يا عينه كماله والاشياء والاشياء بالكمال والغيره خفي الحسنة
التي هي من كماله وحيث من هذا يعرف في هذا العنصر المدركة في
الاشياء وهذا ان اشياءها القدر المستند اليه من كماله
من الحقائق اللذة والمصلحة وهذا ما يتم اليها من الخصائص

لا يعرف ماهيتها فانما هي ما يحدها عند الحالات المذكورة من
 انفسها مستعينا بالعرف واذا كانت اللذة واللامعة
 للمحور فاذا فقد فقدوا اذا ضاعت شعاعها من الكيفيات المذمومة
 للحيوة والارادة والقدره طبعه هي كون الدائم يستع على ما
 ان يعلم ويعمل ولا ارادة هي كون الفاعل علما يفعل اذا كان ذلك
 العمل سببا لصدوره عنه مع كون غير مقلوب ولا مستكمل للقدره
 هو كون المحيوس بهم منه الفعل والتميز بين الطرفين المختلفين في
 القوة الاختيارية واذا التزم من الارادة واقرن بها ما ينبغي ان
 بها في حصول الفعل واسمها لا ينبغي وجود حصول الشيء ما هو حيث
 المحيوس يكون قوة على شيء واحد ولا تقدم على الفعل وما كان
 وان لم يحصل هذه شيئا داخله في معناه ما هي مقدمة بالارادة
 على الفعل فان الذبالة فطرة سليمة لا يتركها في حاله القيام قادر
 على القعود وقد يكون القدره هي العلم بعينه وذلك اذا كان العلم
 بالشئ كافيا في ضرورة عمل العالم كما يصور سبحانه في القدره
 هو كنه بعض الاضواء او يتصور ان يقيده تغيير وجهه في استعماله
 آلة او يفسد منك شهوة وشوقا والاختلاف من جملة هذه الكيفيات
 اليه والمعلوم ان كنهه مناعا في الفعل في السبيل لانه من غير مقدمه

صدوره

وغيره

واصول الفصول المتعلقة بخلق السماوات والارض والحيوان والنبات
 هو العمل بالذات لكل واحد من تلك المراتب والارادة في كل واحد من تلك
 فالجمل من خمسة من وجوده والحيوان والنبات والارض والحيوان والنبات
 بالحيوة والعناية وتوزيع من هذه في كنهه وكونها انما كانت
 كله مستوف في كنهه لاختلاف ولا يلبس ما هنا الكنه من هذا القدر
 والحق والمؤمن من قبل ان يكون من الكيفيات والاضواء
 عن الكيفية التي بها يكون من المحيوس به من هذه الاعمال والآثار
 بمسئله والمؤمن ما يقابلها ومن هذا القليل في الفرج والعزم
 والفرج والحزن والهم والحمل والحقد وهو طاهر لكونها وحدانية
 والسبيل في العمل هو ان يكون علمه الذي هو الروح الحيواني
 للشر في العمل على اتصال الحواس الخمس والكيفيات في كنهه فلا يذبح
 للمحور في المقدار وجب ان يكون القوة لا تار اذا كان كنهه في قسط واف
 في السبيل وقسط واف لا يلبس الذي يكون عند الفرج لان العمل في
 به الطبيعة من كنهه عند السبيل فلا يفسد واما في الكيفيات فان يكون
 مع كنهه في الطاقة والاعطاء وسد بابها من هذا ان المبدء
 للعلم اما قلة الروح كما في الشاقيين واليتيم والفقير كمن بالارض
 والمشاع واما غلظه كالسواد من واما سيبه القاع في الفاضل

فيه تحلل التكاليف والكمالات ليعبر الى العلم والقدرة وتبين فيها الكيفية
 بالتحصيلات واللازمة والتفكير من تحصيل الدار والاشغال في الغير
 والخروج عن النظم وذكر اللذان ومن هذا يعلم السبيل الى العلم
 وينبع الفهم ان العلم هو القوة الطبيعية وتبين هذا العلم ارجح
 الروح وحفظ عن التحلل وكثرة تولد بدل التحلل وكما يتبعه
 تحلل الروح يستعد للانساط للطف قوامه والثاني التحلل
 اليه طريقه بالانساط الى غير جهة القدر والتم بيده عند ذلك ^{الغضب}
 يحسبه حركة الروح الى خارج دفعة الروح يحسبه حركة الى الداخل
 دفعة اليه والذين يدفع معه الروح الى داخل تدبرها والتم يدفع
 معه الى الجحيم في وقت واحد كونه وجوده عند تحلل في التحلل
 يتبين به الروح الى الانباط في تحللها بالخاصة انه ليس في
 محلها كغيره في نفسية باساقها ذكر من حول الروح المتعلقة
 بهذه الامور فانه في غير طريق التحلل والتم في التحلل يعتبر في تحلل
 غيبات والتم في صورة الموردي في القدر والتم في القدر
 الى القدر وان لا يكون لا مقام في غاية السهولة والكان كالحا
 فلا يستد التوفيق الى تحصيله ولذلك لا في القدر مع الضعفاء وان
 في غاية الصعوبة وان كان كالمستعد في القدر والتم في القدر

مع اللواتي لا تقع على هذه القوة من الحكم وفيه الكيفية
 وبها انما يتبين انما في العلم اذكره في هذا الموضع ^م
الفصل السادس في الكيفية
 معرفة المصالح البسيطة من حيث هو مضافا لبيدها معرفة فطرية
 لا يتصلح الا الى ذكر وتبينه والفريق بينه وبين المركب في المركب
 فيه من حسن احكامه الا في فانه جوهر في نفسه حقيقة لا يورث
 وكما يكون الموافق فانه فرق بين ان يقال كيف موافق وكيف ^{التم}
 ان يقال موافقه كيف فانه لا اول اسير فيه الى الكيفية المركب مع
 اصنافه هي الموافقة والثاني في فيه الى اصنافه هي الموافقة مختصة
 بالكيفية وهي المشاهدة المتأخرة بذلك التحصيل عن السبيل
 التي هي موافقه في القيمة لا يصح ان رفع عن الموافقة في الكيفية
 مثل اختصاصها بها بحيث يبقى في الموافقة ويقين بها القصة
 بالقيمة غير ما هو في عينها فليس الى اصنافه جعل في القصة
 بما يخصت به جعل آخر هذا التحصيل في الموضع فيتم كل اصنافه
 على اصنافه اخرى وليس معنى هذا التحصيل ان يكون في اصنافه
 عبارة عن الجميع من الغرض والا حقه بحيث يكون نفس الغرض
 هو الميزان في الميزان هو تحصيلها به ومعنى هذا التحصيل على

التي هي واما انما اليه فيمنه الاضافة لانه في قولها من
 الاختيار انما هي من هذا العمل كما سبق والاضافة الى مختصر
 لا يقتضي فيحصل الاضافة كقولنا زيد اذا لم ينع من العمل على كثير من
 الفعل فهو من ثلثه يعين ما يعكس ان راسا راسا اخره فان
 كل واحد منهما اخ لاخر وليست لخره واحدة هي قائمة بها جميعا
 بل لكل واحد لخره اخرى وليست لآلوه والبسوة كذا فان احدهما
 ابل لآخر والآخر ليس ابل لآخر انما والاضافة لم ينع كذا
 الطريق والتكافؤ كذا لا كذا في الحد الطرفان على التعادل فالجواب
 ابل لان ابلان ابلان والاضافة لسان السفينة والراس ليس
 الحيوان لا يحتمل ان يقال السفينة سفينة السكان والحيوان حيوان
 الراس والاضافة للتعادل اذا قيل الراس الذي الراس والسكان
 الذي السكان وما عمل تعادلهما ان يوجد لهما بالفضل والآخر للآلوه
 فان العلم على ما في التثنية هو على ما في التثنية في قوله
 العلوي ولكن لا يخرج من عالمه وقد يكون الاضافة بين اثنين
 ذهنيين فيلخصهما الذي خاض من يحصل الاضافة بينهما
 في الذهن وهو كالمقدم والمشاخر متى كان احدهما فقط خاضل
 في الخارج فلا بد من حصول صورة في الذهن حتى يحكم بينهما

وحيث

والاضافة للطلقة بارائها اضافة مطلقة كالآلوه والآلوه للطلقة
 واذا حصلت في غيرهما لم يحصل الاضافة لانه لا بد من اضافة
 وان كانا اعتبارا فان الآلوه مثلا لو كانت نفس الانسانية ونفس
 الذي يقال له ابل كان ذلك الشخص واجبه وجوده أصلا وهو ابل
 صار ابا بعد ان لم يكن فالآلوه ليست اياه ولا انسانية كيف وانما
 لا تفعل الامع سوة والانسانية والنفس الانسانية تفعل دونها
 الآلوه وابن وقد يحد محمدا في جسم محمدا وكذا نفس في النفس
 وليس للامحدا اية بينهما امر يحصل حتى يكون المحمدا سلبها
 والاضافة قد يحد من الجوهر كالأب والابن ولكم كالطفل والقصير
 والعتيل والكبر والكيف كالآخر والآخر والاضافة اخرى كالأق
 والابعد والاضافة والاضافة والاضافة والاضافة والاضافة
 والاضافة والاضافة والاضافة والاضافة والاضافة والاضافة
 تبرد او من اهتمام التقايف السالي والسافع والمارس والمثال
 والاضافة والاضافة والاضافة والاضافة والاضافة والاضافة
 سياتي ولا حاجة الى استغناء جميعها فليست ابلان هما امران
 من اولها وانما هي من جنسها سواها كانا متفقين في تمام النوع
 كسب وسنن مختلفين كصفه ونحوها يحصل السالي

بالجنين اللذين هما بهذه الصفة والنسبة انهما اللذان لا يتساوى
 وليس بينهما وبينها وبينها ما بينهما من غيرهما كقطة وقطة والنسبة
 هما اللذان يختلفان ما هما في الوضع ويحيطانها فيه واما الحد
 داتهاما في الوضع مع ذلك كما تستطعن والمتصلان هما اللذان
 يتلائم طرفاهما كالخطين المحيطين بالزاوية وقدره على الاتصال
 على معان امر لاحاقية الى ذكرها هي هنا والمتصلان هما اللذان يماس
 احدهما الآخر بحيث يتصلان اتصالا ومن الاضافة ما يسمى بالان
 والوضع والحد فالان هو ان الشيء في المكان وليس هو كونه في
 في محله كعرفت والحقيقة في هذه هي ان الشيء في مكانه الخاص لا يجمع
 ان يكون مع غيره غير هو في الحقيقة في نفسه فيكون ان الشيء في
 والعام منه كالكون في المكان مطلقا والخاص كالكون في المكان الشخصي
 كالكون في هذا المكان لا في مكانه وفيه متصا او كونه في اسفل وفيه شدة
 وضعف كالان في قديم غيره ولا في هو كونه الشيء في الزمان وحاله
 في انقسام حاله ما قبله ويقال ان الامور الواقعة دفعة متوالية لكن الماتقا
 لوقوعها في امر متوالية ما زمان في ذلك لا استراك والوضع هو كونه الشيء
 بحيث يكون لاجل بعضه البعض في تلك المراتب المختلفة كالقائم ^{الغرض}
 وهذا قد يكون القوة كما قد يكون في دائرة قطرها من القطب

وتبينها

ونسبتها الى الطريق ولا دائرة بالفعل ولا وضع الا بالتم وقد يكون
 بالفعل اما بالطبع كوضع الارض من الفلك وليس بالطبع كمال ساكن
 البيت من البيت وفيه ايضا تضاد كاتزان قائم وجهه الى الارض
 ورأيه الى السماء او رأسه الى الارض وجهه الى السماء وكما لا شتقا
 والانبساط وفيه شدة وضعف كالان استقامة وانحناء والجودة
 وقدرتها بالملك ولعمري كون الجسم في محله كذا او بعضه بحيث
 يتصل الجرم بانفعال الحائط به وهو بالطبع كالحائط بالان بالنسبة
 الى انما لا غير طبيعي كالشمس والقمر في الجسم وما هو كونه القوي
 للنفس والارض من الزبد والطين كونه هذه الامور بعضها طالع غير
 هذا وقد عرفت هذه الاشياء اعني ان الشيء بعد انقسامها خارجة
 عن الاضافة بان يجعل الموردة في النسبة بل في النسبة وهو خلاف
 لفظي وتلك كونه احد رها ناعا على ثورتها ولو نسبت كانت هيئات
 من انقسام الكيف وان عرفت ان الاضافة في فعلها اخذت تحت الاضافة ^{او في ما تحت}

الفصل السابع في الحركة

اجود ما عرفت به ماهية الحركة انها خروج الشيء من القوة الى الفعل
 لادفعه وايضا انها ممتدة بزمانها فانها لا تدفعه بزمان
 حتى يكون قوتها بالزمان المعرف بها فيكون دورها بالزمان بل زمانه

الزمان وقصور الازمنة والادفعه بلزيم من ان لا يخرج الفعل
دفعه من تسليع ساقها انها لا يكون كون الحرك بين المبدأ الذي
الحركة والشيء الذي الحركه حتى لا يفرض ذلك الوسط لا يكون
الحركه قبله ولا بعده فيه والتوسط بهذه القوة لا يكون هو صورة الحركة
وليس كون الحركه متوسطا لانها محدودة من حيث ان لا على الصفة المذكورة
ولا يجوز ان يورد هذا القول بغير ما للحركة لانه لا حد في التغير والتعدد
للعرفان بالزمان واحده في الحركة والحرك واستعمال اللفظ المستعمل
وهو للبداء والنتهي فانه قد يكون بالقوة كما في الحركة المستديرة والفعل
كما في السنتيق فيه وجوه من الخط الواقع في التغيرات واليك الام
الحول الجسم في كماله كونه ينفارق غيره هاهنا كما لا ينفارقه لا
ها الا انما في العبر ولو كانت مطلوبة لانها كره فقط لما اختلفت
حركات اجسام في المراتب وغير هاهنا لا ترجع من غير مخرج فضاء كملت
مما لم يحصل لمتباين البر وما دام ذلك التوسط في حيزه بالقياس فان
الحرك انما يكون تحركا اذ لم يصل اليه مقصوده فالحرك اذا كان على حالة
ويمكن له حالة اخرى فحينئذ ما كان انما كان الصل على تلك الحالة وامكن
التوحيد اليها هاهنا لان التوسط في ما تقدم على القول ولا كان التوسط
دفعه لا يرد على ذلك كماله لما بالقوة لا من كل وجه بل بالوجه الذي هو

المتبادر

باعتبارها بالقوة ولا يرد بالكمال هاهنا ما يلزم الشيء فالحركة
قد يكون المتغير ملام بالما يمكن الشيء كيف كان والاراد بالكمال الذي
هو فعل التوجه ولو جعل هذا تعريفها لما يلزم ان يكون تعريف
الشيء بنفسه او بما لا يعرف له او بما هو احسن منه وهو انما قيل
اصحاح الوجود لان كان التعريف تعريفه بغيره غير هاهنا ما
لا هو وما هيته فان كل واحد يفرق بين كون الجسم ساكنا وبين كونه
متحركا ولو لم يكن غير ذلك لكانت هاهنا ما له بالضرورة لما كان
كذلك والهندسة على صور ما هيته باحد الوجهين المذكورين او لا
كافي في تعريف الحركة بنسبة لشيء ما متده وهو مبدأ لها والبر هو
منها هاهنا ما في حيزه والحرك والحرك والزمان وليس في تعريف الحركة
التي منها الزمان وهي التي هو تابع لها ومعلوم انما يتعلق سائر الحركات
به فانها واقعة فيه ومقدرة به وربما كانت بعضها لا تتبعها
لا متبوعة وانقسام هذا الكون في الوسط الى اكون انما هو انقسام
بحسب فرض وقوم وهو نفسه شيء واحد متصل على سائر المساحة
والزمان في غاية فرضها على الحد ودليله ان كل حركة من اجزاء
لا يتجزى وهو محال وما يدعى على طول ان لا يكون الحركة جزا
يتجزى لكانت لا غير البطلان على السكات والنتائج باطلان

مثله وجعل الزوم انه لا يتحرك سريع ويبطي وقطع السبع جزا البقي
 ان تقطع مثله هكذا اذا ما تشاؤا او اكثر منه ان قطع كوطا اسرع
 او اقل التقسم لا يتقسم فلم يتق لان البطي ليسكن وهذا هو جزي نسبة
 السكون الى الحركة كنسبة البطي الى السرعة واما بيان بطلان الثاني فلا
 لو كان كذلك كان السكون في بعض الجوز كانت اضعاف الحركة فيها فيكون سكون
 محسوسا مع اننا لا نرى كذلك هذا طرف في السهم اذ لم يكن له ما يمنع في
 اجزاء الهواء فيلزم منسابة على ذلك ما ناول ويقف ما ناول ويقف
 في الحق لما اراد نفسه لا زوقه يكون لبطلان انفس الموجب لمركبة
 فيكون سكونه طبيعيا حيث هو فلا يتغيره الا تقاسير الجسم الثقيل
 اذا تحرك في غير فيتحلل سكتات فكلما كان اقل كان تحللها
 اقل ويؤيد العقل حتى في زوال السكون فاذا اعيد صار السكون الى ما
 هو اقل منه حلت سرعة ويطول التحلل سكتات ويتبع هذا التقطع
 حركة بعض القطع لمحرك وهي الحركة المتصلة المعقولة من اليد الى
 والاصول لها في الجوان لان الجوز كما دام لم يصل الى السكون فالحركة
 لا توجد تمامها واذا وصل اليه فقد انقضت ولما هذا التوسط لمحرك
 التي لا يجمع متقدمة مع متاخره في نفس كذا وان كانت
 المتصلة لاحصولها الا في العقل ويهتدي مطابقة للزمان واما

انما بين القوة والفعل قلبت عاجزة مع مقدار اتصالها بطا بقدر الزمان
 بل انما يطابقه من حيث انه بل اتصاله وقطع ويوقع هذا التقطع
 لعضل لم يلزم فكون التقصير والاختصار من الجسد يكون الحركة غير متصلة
 مطلقا من غير تقصير والتقصر في الحق يلزم حصوله اما ان التقصير ما كان وقتا
 والاختصار ما هو لصمد الكون ومن ادعى الجسم السكون في حينه لم يحل
 في امر من غير حركة فذلك القطر يات والحركة ينقسم الى اقسامها اربعة
 للجسد الخارج عن الجسم وقوله لا اول ما ان ليس طيفا كذا بال
 ولا لارادة وهي الارادة به كحركة الجوز ان لا يتغير طيفا ذلك وفي الطبيعة
 سوا اقسامها الفرق على وتيرة واحدة كحركة الجوز الى اسفل واقصياها
 على وتيرة مختلفة كحركة النبات والثانية هي التسمية ان لم يكن التحرك
 لجوز الحرك او كان التحرك مكانا كحركة الدودة الا في قول لا في الحقيقة
 كحركة الجارية السيفينة بحركتها والحركة قد يصور على ان كان ارتفاعا
 من مكان الى اخر وفي الواقع كحركة جرة وارس على كرت نفسه لا على ما
 منه فلان كحركة كرت لم يخرج الكل عن مكانه وجميع اركانه والحقية
 انما انتقالها بالمتصلة الى امر خارج عن الجسم وهما وفي الكون اما
 مقدار الزمان هو كرمته وهو العوان كان بور ودرمادة والتخلل ان
 بدون ذلك واما الزمان هو صفر منه وهو الذي لا يكون ان كان انفسا

والألفاظ بدوا منها واحداً وهو جسمنا كالألفاظ التي قبل
 زوالها معارض ولما كانت الحركة مختلفة بالشدة والبطء والاسطوانة
 والاستدارة ويكون فهم المركز واليد واليد واليد واليد في
 الجسم وما كان مقتضيه غير مختلف في الحركة واليد واليد والجسم
 من حيث هو جسم هو انت لا تمنع مقتضى الحركة الغير الشائنة
 فلا تمنع الجسم من جسمه في الحركة واليد الجسم من حيث هي
 متناهية في الازل الذي هو مقتضى الحركة فانه يقطعها ويقطعها شيئا
 فشيئا في وقتها في الجسم واليد في الحركة واليد واليد واليد
 الذي بعد ذلك في الحركة غير حركة هذا فلهذا اذا كان مع الجسم
 جميع ما يلزم فلا يتحرك فان الحركة لطيفة الحرام وما لا يلزم فلا يتحرك
 ويجوز بالشيء في الحركة الماهية الجارية على عدمه فلا يتحرك طبعاً
 اليه فالحركة لا تقتضيها طبيعة الجسم من حيث هي تلك الطبيعة كمن
 والطبيعة مائة والحركة ليست مائة وما حوت طبيعته ابتداء
 على فارق غير طبيعة فالطبيعة في الجسم لا يتحرك في الزمان واليد
 هو الحركة في طبيعة فلهذا الحركة التي هي طبيعة من حيث هي
 واجه غير مائة في الحركة واليد واليد واليد واليد على
 السبيل والجهد وان كانت المسافة في وقتها في الحركة الطبيعية

مبينة

مبينة على الفترة ولا يصعد الحركة عن مجرد القوة المعنوية والاشارة
 عنها بل لا بد من ربح ربح جاب الحركة على جاب السكون ليس ذلك في الحركة
 وذلك في الزمان واليد واليد واليد واليد في الجسم في الحركة
 ليس في الزمان وفيه لا يتفق اليه فيما وجد في الحركة في الزمان
 حذوا من الحركة واليد واليد واليد واليد في الحركة واليد
 الجسم من حيث هو واحد كالطبيعة الواحدة لا يقطعها فاليه هو صدور
 حركة من مقتضىها في غير ما الايام في الزمان في الحركة واليد
 في الحركة في الزمان في غير ما في الزمان في الحركة واليد
 انها في الحركة في الجسم في غير ما في الزمان في الحركة واليد
 وفي قولنا في الحركة في الزمان في غير ما في الزمان في الحركة
 التسليم المسكن في الحركة في الزمان في غير ما في الزمان في الحركة
 وهو في الحركة في الجسم في غير ما في الزمان في الحركة واليد
 نفسانيا كما يجهل في الزمان في غير ما في الزمان في الحركة واليد
 في الزمان في الجسم في غير ما في الزمان في الحركة واليد
 اليه في الزمان في الجسم في غير ما في الزمان في الحركة واليد
 ولا يتجمع اليه في الجسم في غير ما في الزمان في الحركة واليد
 لان احدها مائة في الجسم في غير ما في الزمان في الحركة واليد

الى التمتع المدافعة عنه لا يمتنع ان يكون اجزاء اجتماع مبدئية لان الحزن
 للموتين الموقوتين من يد واحدة بقوة واحدة فيجوز ان في الموضع الموقوت
 عند اختلافهما في الجحيم ولو لم يكن هذا الميل الطبيعي للمعاورين في كل
 موجود او اقرب اليه من الاختلاف المذكور لكانت توجها بالفرج وقد
 يجتمع الميل الطبيعي مع الميل القوي الى جهة واحدة كما اذا دعسا
 الحجر الى اسفل ما اذا كان يحترق كالميل به ضغط ويحركه حركتين
 الى جهة واحدة بالاذان والآخرى بالعرضين وكذلك يجوز في
 الجحيم ان تلتصق كما لا يجتمع في المرحلة وبروزها يكون فيه
 كيفية متوسطة بينهما اما مع الميل الى جهة واحدة او مع التعارض بينهما
 كذلك الميل الطبيعي القوي والقوي الى جهة واحدة وكلما كان الميل
 اقوي كان شحج جرح قبول الميل القوي وكانت الحركة بالميل القوي
 اقوى وابطأ واكثر كلما كان ابعده عن قبول الميل القوي كان ميله
 الطبيعي اقوي فان ذلك قد يكون لا الميل الطبيعي كالتيه الصفة
 وما يجرح بها فانها تعلق بها بتيه مستعدة لقبوله ذلك وما
 لا ميل طبيعي فيه فانه لا يجرح لا طعنا ولا قساما اذا فرض حركته
 طبعها هذه من ميل طبيعي وان فرض حركته عن قسما فالقاسم يارادة
 او غير ارادة اما ان يطاوع على الجحيم المستقيم والمستدير

بقوة شديدة فان حركته
 يكون اسرع

اولا طاع

او لا طاع وقد فاضل طاع فلا تثنى ان يتخلف عليه اسير القوي ولا
 مع الشاوي في القوي الخارجية ولو لا ان دعاءوا والصغير فعاقب
 ما لا كان ما من القوي فيه كاس من صفة من غير تقاوت
 وليست المعاوقة للحسن ما هي جسم بل هي لا حيد بطاوع القاع على حاله
 من المكان الطبيعي والضعف وهذا هو الميل الذي يحزن في ساهه وان لم
 يطاوع القاسم فيه صفة طاع ما فيه مبدئية والميل الى جهة واحدة
 فالقوي القوي في حركته طاع الميل القوي والبطاوع المحض في الجحيم
 واختلاف الاذاني في طاع الميل القوي مع معاوقها المتفاوتة من خارج
 الجسم كقوة قرام ما يجرك فيه وعاطفه ولا يكون من داخل
 لانها لا تقضي التي وتقضي معاوقه وكما انفتحت الخارجية
 تعيشت المعاوقة الى طاع الميل وكلما انفتحت الامور الى جهة
 تعيشت المعاوقة من خارج ولا يحصل في حركته من حركته زمانا
 لذاتها فانها لا يوجد الا على حال السعة والبطاوع في مفرقة عنها
 غير موجودة وما ليس بوجوده لا تقضي ما هو معين في الميل القوي
 غير ما هو الميل ان كان داخلها او غير ان كان خارجا واذا اطل
 الميل القوي فليس طاعه ذاتة والاما وجوده لا يبطئه القوي ولا
 كل هيئة قارة فيه ولا لما استقر بها ولا الحركة القوي التي هي طاعه

ضعف

لنفسها فانه معلوم له الكيل والمعلوم لا يحل عليه فالتأمل امر خارج
اعماله فله دفعه كصادم ببقية او من كذا كذا واما ما يتحرك
فيه ويحركه فله دفعه وقدر ذلك وغايته وحجته تلك زمان
سات السيل وكذا فلا يزال احواله وسياخيا وينقصه حتى
الطبيعة وتكون مقتضاها واذ كان الميل يحسن باقاعه السكين
فلينظر تلك وان لم يتوصل الى جسم الجبره الطبيعي مع ان
الجبره عند ايقاعه غير الطبيعة ولا يتصور وقوعه في الحركة وان
وذا الحال السكون عار عن عدم الحركة عما يشاهد ان يكون متحركا
فالتجسس في الان لا يكون متحركا ولا ساكنا ولا يعلم من ذلك
ان لا يكون متحركا ولا ساكنا في نفسه كما انه لا يمكن ان يكون متحركا
في السماء ولا ساكنا فيها ان يتحول على الحركة والسكون مطلقا وان المتحرك
في جميع حركته اين واحد في الخارج يتغير الى ايه في اليوم متغير
والا لقتل فيه فيبقى كما سمع في ذلك في الجسم وبما في الحركة
الطائفة سكون مطلق ومقابل الحركة الخاصة سكون خاص وليس
السكون هو لا وجود اي حركه كانت فاما من يتحرك الا في نفسه
في حال حركته حركه اخرى كسره ولا يتصور وجود حركه لاساق في ان
يتصور ارجع عنها فانه جند في زمان لا يجري والا كانت

واذا

الافق

الافق في اقل من ذلك الزمان هي ارجع من التي فرض ان الله ما يته
في هذه هذه الخلق على ما يتصور العقل والما في الايمان فالتس
والطريقه ان يكون في المراتب عليهم ان في نفس الامر وكما في الطبيعة
فهي هي والطريقه عن حال الاشياء اما انما في ملامه ولا بد ان
يكون ذلك على ان الطريقه يكون على خط مستقيم لانه ان لم يكن
كان الجبره في مصداق في كانه الطبيعي لا في ملامه من حيث هو طالع
فلا يكون النفس المليه فكل حركه ليس بمتغيره فليس بطبيعيه طائفة
المستديره التي لا يكون غير متغيره عن الطبيعة ويدل على ذلك
ايضا انه قد ثبت ان كل حركه بالطبيعة فانها هي بالطبيعة عن
غير طبيعيه والطبيعة قد بين انما ما في ملامه انما لا يفعل الا
بالانما يفعل في المصدر والحركه مستقيمة فلا تتغير حركتها فانها هي
فلا يتغير في الكون في وضع والهرج عنه معا فلو فرضنا الحركة
الوضعية بالطبيعة لكان سببها الارجع عن الوضع غير الطبيعي
والهرج عنه غير مطلوب فانه لو كان مطلوبا لما كان مهورا
عنه لكون الحركة المستديرة موجبة الارجع كان منه الهرج في اذن عن
اختياره وازاده واذا كانت غير مستقيمة فلا تعلم لاختلاف
الديني والاذات ولو كان المقصود بالحركه المستديرة حصول شئ

متعين قبل الوضع اما بالفعل ولا بالفعل والذو بالفعل
 وجه لا يحد عنه ما ينفرد بالفعل ولا يحد عنه فهو اذا بالفعل
 وذلك بالفعل لا بالجوهر بل بالجوهر والذو لا بالجوهر ولو كان كجيب
 لوجه بالفعل بعد ذلك لانها لا تملكه لغيره فبعضها بالذو والآخر يخرج
 الى الفعل من بعض فبعضه مستندة لوجه لو كانت تلك لا وضع
 موجودة بالفعل لما كانت مطلوبة فلو كان كجيب فبعضها بالذو
 وذلك التوهم اما موثرا وغير موثرا فان موثرا فاضوا كان اقل
 يكن بل يكون سبيله سبيل الحاذي ان الخلقة التي لا يخلو عليها
 ان يخلو من نفسها بالفعل بل التوهم اضعف من ذلك فهو توهم
 موثرا لوجه فلو ان توهم المحرك وهو المطلوب ويحتاج هذا الى
 اليمعاصد حذر وكثير يصح عذري في فطره سليمة ان يوجه كذا
 دورته مع انه لا وضع او من وضع الذو كذا السبب مرجح
 لوجود احد لا وضع من دون اخر مثله وليس لا التوهم اوله وقود
 ولوجه المستند وان كان الجسم لا ينفرد بها فبعضها بالذو والآخر
 فربما من هذا الى اخر فليس توجه اليه هو نفس توجهه عن بخلاف
 الحالة المستندة وايضا فان الخلق بالاشفاة معبرين لما الى التوهم
 في الحركة الطبيعية والضعف والغير على الاشفاة كذا يكون

قوله

كل منهما غير متعين اخر وقدر في حال مثل هذه الطبيعة
 تقدير الساقات وليس كذلك حال الحركة المستندة فهذا ما رتب
 اذ كذا من الاعراض ومن هاهنا الشرح في ذلك الجواهر وما يخص كل
 منها من هذه الاعراض وغيرها ان شاء الله تعالى

الباب الرابع في انقسام

الطبيعية ومقوماتها واحكامها **الفصل في قول**
 في مقومات الجسم الطبيعي واحكامه العامة ودونها من جسم
 وجود الجسم الطبيعي معلوم من جهة الخلق وهو المركب من اجسام
 الطبيعية كبدن الانسان وغير مركب كالحوا وكذا في بقا بل
 الانقسام والافقسام الممكنة لما حصلت بالفعل او غير جائلة
 كذلك وعلى كل التقديرين امامتنا ههنا وغير متناهية هذا
 بحقيقة العقول لكن كون الجسم الخارج مركبا من اجزاء كل واحد
 لا يقبل الانقسام لا بالفعل ولا بالعرض هو حال سائر اجسام
 وكذا كون الجسم المتناهي في الخارج مركبا من اجزاء غير متناهية
 سواء قل كل واحد منهما الانقسام الفعلي والعرضي اقل مقبلين
 بطلان الاول من وجوه كثيرة اذكر منها ثلثة احدها انما لا تقسم
 ذواتها لقوا من منها فاما ان يتداخل ولا يتداخل فان تداخلت

لم يلق منها مقدار وان لم يتحرك فكل وسط منها بين اثنين بل هو واحد
غير من نفسه بطرفه الآخر فالنفس حركتها هذه لا يكون كونها
لجملة اجزاء الدائرة بل لكل اقلها من الدائرة وحينئذ ما يتعلق به
تلك الحركات المتكثرة واحد وما يتعلق به المتكثرة غير واحد وان
تعلق ما يسميه من جهة تقع على موضع تعلق ما يسميه من جهة اخرى
وتأثيرها لا يخرج عن الحركة وكان فيها الجزء لا يتحرك فالحركة خرجت من
حيث لا يقع في حيزها ووجهها فالحركة من دائرة واحدة يخرج ما ان
لا يخرج من دائرة القطب كما يخرج من مركزها او من طرفها فان
لم يتحرك من القطبية شيء من انطوائيه قد يكون وضعها في مركزها
وحيزها في مركزها دائرة القطب ووجهها من دونه حركتها وليس كذلك
فانما رايها مستقر في الحركة من غير ان يحركها ساكنة اصلها وان تحركت
منها الكثرة وما وصله من القطبية قبل انطوائيه فلا بد وان تحرك
من دائرة القطب اقل من حيزه فيقسم ما لا يقسم والنهاية للثقل المربع
بحيث يكون قطع وهو الذي يقطعه بتساويين طول
من كل واحد من الصلابة ولو كان مركزها من اجزاء الاجزاء لم حيزها يكون
القطب مساويا للصلب وهو متمنع وظهر حجة ذلك عند اننا صلي
والاعتبار انما اطلاق الثاني وهو مركز الجسم المتناهي من اجزاء

بالفعل

بالفعل فبالله انما الظاهر من تلك الاجزاء عدد متناهيا فان لم يعد
تألفه كل الجزيئات عددا لا يتناهي منه وان افاد فقد حصل
جسم له نسبة الى الذي في حيزها او غير متناهية ونسبة العدد الى
العدد كنسبة الجسم الى الجسم اذ ما زاد بالعدد ورد الجسم وهو
له لكن نسبة الجسم الى الجسم نسبة متناهية الى متناهية فنسبة العدد الى العدد
كذلك كالجسم الذي في حيزها او غير متناهية بالفعل هي متناهية
وهي الظاهر في عين هذا ان حيز الجسم وزمان حركته لا يتناهيان
من اجزاء لا يتحرك ولا الذي يعرض منها متناهيا بالهنا والجزء لا يتحرك
بالفعل لظاهرها السافر ولو قطع بالاجزاء من الحركة قد حيزها
فان لم يتحرك ذلك العدد فقد تركت السافة مما لا يتحرك وان تحركت فبالله
يقطع به نصفه من نصفه ما تقطع به كله فيقسم بالحركة ما وقصر
انتهى من قسمه وان انتهت الى ان الحركة فان زمانها منقسم نصف
زمان كلها كان الحركة الى نصف السافة فيقسم بالحركة الى كلها فكل
واحد من الثلثة ينقسم بحيزها بالزمانين وتظهر تماثلها للجسم
اذا كان متساويا بالفعل فلا بد وان انتهى قسمته الى حيزها لم يتناهي
بالفعل لم يكون قابلا للنسبة الفرضية والاهمية الى غير النهاية بالقوة
من غير ان يخرج تلك الانقسامات الى الفعل البته فكل جسم فهو قابل

حقاً الثاني وهو ان كان قول القائل ان هذا الفاعل هو
 من جنس طبعه انما هو الجواب على السؤال على الامتدادات
 والعصر على اختلاف اقسامها بمعنى واحد في اعتبارها
 متصلة بل انها قبله لا تفصل ولا يحجب بعضها ولاها لا تتوقف
 الامتدادية عند وجود الانفصال لا في الخارج ولا في الداخل وهذا القدر
 معلوم ومستلزم في مقتضى الحكم بالاجتماع الى القابل مع جميع
 ما عداها مما يعبر وما لا يعبر وهو غير مانع من انفصال الفاعل
 من جنس طبعه كما في قول القائل لا يوجد من جنس صوره
 ولا ما انما يصح انشارة اليها الا في حقها فانها انما انما قبل الفاعل
 او قبلها فان لم قبلها في نقطة حاله في غيرها ولا كما تجزأ
 لا يجرى فاما انما لا يجرى من انما في الاخرى فانها قد كانت
 حاله في غيرها وهو حاله في موضع في الخط او سطح او جسم
 وكذا كان في ذلك لم يكن مجردة عن الصفة الجسمية الخط والسطح
 لا بد من وجودها في الجسد وان قبل الفاعل في جهة واحدة فيكون
 او في جهة فيكون خطا او في وجهان فيكون جسما او في جهتين
 وفي مقارنته للصورة انما يصح انشارة اليها وجان لانها دارها الصورة
 لانها لو قاربتها ما انما يقارنها في جزا ولا في جز و قول محال

والا كما انما يقارن في جزا فيكون قابله انشارة اليها وقد مر خلافه
 والى محال ولا تقارنها الصفة الجسمية لا في جزا فيحصل الجبر في
 حين ثم نقل الى الجز وهو الجدل ولان الصفة الجسمية لو قارنتها
 فاما ان يقارنها صورة اخرى فيوجهية او لاهاها فان كان ذلك
 كان فيجب بالاجماع وان كانا في جزا فيجب ان لا يحصل في جزا
 ولا ان يحصل في كل الاحاد في حالة واحدة وما ظهر البطلان فليس
 الا ان يحصل في بعض اخبار دون بعض ويحتمل ان يكون اختصاصه
 بذلك الخبر من غير اختصاص لانه لا يكتفي في اختصاصه بالجزا فيحصل
 بما لا يقع في الجزا لان نسبتها مع تلك الاوصاف والجميع في
 واحدة وما يقع في الجزا فيكون في صفة انشاء لكل الخصم من غير
 محض اطل واذا بطلت اقسامها لم يبق على تقدير وجودها على الصفة
 فيجزأها عنها باطل ولو جرد هي لاشياء جزئية من الصفة ان كانت
 مميزة في محال وان اتحادها باتصالها امتزاج وتكليف في الصفة
 للصفة ولا اتحاد على غير هذا الوجه باطل وليس انعام احد الحيوان
 او في الاخر فلا بد من انما معاً في انما بعض الجزا فيكون دون
 كانت بنفسه متمايزة الاخر دون الصفة في الجبال لانها اصل
 البعض وانفصل عنه وهذا ما قبله فلا بد ان الصفة في الاخر

عن الصغر مطلقا وكيف كان بل الأول منهما يدل على ان الحيوان المصورة
بالصور لم يكن مجرد معرضه اصله والى ان يدل على انها لا يفرج بعد
حصول الصورة فيها ولا بعد ان يحد من ذلك عدم تجرد هاهنا
مطلقا والى ان لا يفرج عن الحيوان لان انفسه لا يفرج عن
لو كان تسمية اياته بما يقو في مطلق تلك الاستعداد مصادقة وقد
انفصل كذا وانما هو الحيوان اية من صور اخرى مختلفة على الاجسام
انما كان الصورة لا يفرج عنه والحيوانية والفلكية وذلك لان كل
مختلف في القوانين فاما ان يقال ان تلك كانت والاشياء و
التكليفية كالأجسام الطرية والعسرة كالأشياء القابلة لها
اصلا كالحجر على سائر في اختلاف في المواضع بقصد الاختلاف
في المراتب وان هذه الصور لا تقتضيها الحسية للشاركة في جميع
اذ لو اقتضت لكان كل جسم كذلك وليس كذلك ولا يقتضيها
ايضا الحيوان لانها قابلة لها والقابل لا يكون قابلا لما يقبله فلهذا
علة غيرهما فان لم يكن تلك العلاقة غائبة عن الجسم كانت نسبتها
الى جميع الاشياء القابلة عنها منسباً وتوحيدها من حيث ما اضعفه
معينة دون بعض من غير استحقاق ذلك البعض لم يكون
من غير مخصوص بها

الفرق

للقبول وعدم القبول الا بافادتها يقتضيها فان الاستعداد لها انما
هو ليس استعدادا له لاجل ما عمل وان كانت العلة العينية لذل استحقاق
للمجسم كانت الصورة والنوعية المذكورة وانما وجه تسميتها بالحيوانية
تعلقها بالاشياء لانها لا تكون الا في تلك الحالة كون الحيوان لا بد لها من
استحقاق كونها صرا او وضع خاص وكون الجسم بحيث يستحق
او كفا او غيرهما من حصوله في ذلك الا ان وعلى ذلك لا يكون ذلك
مميزا لكونه على تلك الصفة ولا يزال استحقاقه لان يكون عليها كل
واحد من الحيوانية والصور لا يحد ان يكون علة مطلقة لوجود اخرى
ولا واسطة مطلقة في وجودها والاشياء لا يكون مقدار وجوده وتخصه
عليه ولا يجوز استحقاق كل واحد منهما على اخرى مطلقا ولا امتنع
التركيب بينهما بل يحتاج كل واحد منهما الى الآخر من الوجه الذي
لا يحتاج الى اخرى الى ما فيه لئلا يلزم الدور ووجوده من سبب
غيرهما وكون الحيوانية صرا ذاتها لا مقدار ولا قبول قسمها الا في
حلول المقدار والصور الجسم فيها وانما كان يستحق ذلك لان كانت
توجد ولا حال فيما يوجد وجوده في ذاتها ذلك حلول الشبان فانه
لا يحل شيئا وطول وعرض على الوجه المذكور في نفسه لا طول ولا عرض
كله فانه اذا كان محل وجوده حال استعداد الحل من ذلك الحالت

صفة فاذا امر الجاهل الى العقل او جدها راعى الصفة لم تغادره
 في حد ذاته كالاسود اذا نظر في محل السواد فان يكون في حد ذاته ليس
 لانه ذو لون عباد السواد وهكذا القوي في قوتها بقدر المقدار
 القوي من القوة فاذا احذر في العقل من جسد هو في الامور
 متصورة بصور او غير متصورة لا يكون لها في حد ذاتها مقدار ولا قول
 قتي لا يستفيد هاهنا الصور وهكذا الوحدة والذات وغير هاهنا
 المعنى للظواهر والاعيان على كل حال على الوجه المتقدم وكل علم بسيط
 وهو الذي ليس فيه تركيب قوي وطابع بالبيعة كد وطبيعة حرة
 غير واحد وامر كد وهو على حال ذلك وكلها الشرائع على
 احدها وطابع غير قاسر فلا بد له والحالة هذه من وضع وكل
 ومقدار كل منها معين والفتن في الشرائع خارج عن الجسد او غير
 خارج وهو ما شتر في جميع اجسام وهو باطل والا لا يشك
 الجميع في ذلك المعين من هذه الامور وليس كذا وغير مشترك بل هي امور
 مختلفة يختص كل واحد منها بجسم من الاجسام وذلك هو طبيعة الجسد
 الذي اختصت به واقفا هذه الطابع بالبيعة بقضية هذه الامور
 المعينة لما ان يكون اقضا لا يربطه مع وجودها قاسرا ولا يكون ذلك
 ولاول باطل لما ان هذه من الالفاسها وتعود للجسم المعينة

جده

طباعه منها عند الفتن فحين الثاني وهو ان لا يكون موجبها
 بل بقضية لا يتجها بها ولا يلزم من كون كل جسمه وضع ان يكون لكل
 جسم مكان فاما معنى المكان السطح الباطن من الجسم الخاوي بالسطح
 الطاهر من الجسم الخاوي وعلى هذا فالجسم الذي يرضى اجزاء الاجسام له وضع
 وليس مكان وكل جسم له مكان فكان واحد اما ان كان بسيطاً فان
 الطبيعة الواحدة تقتضي من كل اجزاء الجسم ان يكون له واجداً مشتركاً
 بالذات والاقوال الا ان استعاضاها عن فاذا اقتضى المانع يقتضي من
 جسد مما يلزم من اجزاء شيا واصداً على نهج واحد ولما ان كانت
 مركبة فان غلبت اجزاءه فكان مكان الغالب وان لم يغلب فان كان فيه
 اجزاء امكنتها في جهة واحدة هي الغالبة على الباقية فكان هو مقتضيه
 الغالب وفيه كبريات اذا لا غالبة فيه مطلقاً وان لم يكن فيه لم يجر هذا
 الصفة فكان هو الذي تقوى بعده فيه عند تساوي الجاذبات
 فاعلم ان كل واحد امكنته للتساوي وبه بالفتن ان كان ذلك تخصيصاً
 من غير تخصص في المكان ان طبيعة الجسد واحد في اقتضاه
 في واحد منها ان ظلال الاخر تطاير هو الطبيعي دون ما هو فيه وان لم
 يطاير ما هو فيه هو الطبيعي له وعنده خارجة لهما ان لم يطاير احداً
 منها فليس شئ منها طبيعي له وان ظلالها معا استمع وجهها

دفعه واستمع وجهه إلى الولد منهما دون الآخر لأنه ترجح عن
مربع وإن طلب أحدهما فقد ومنه قد لا هو القسيم في غيره
واليسيطر في طبيعة الواحد من شك لا كالأحد هو الكوة
والاختلاف في طبعه في واحدة وفي مادة واحدة في قول الوتر
الواحد من غير هو واحد في القابل إلى أحد ذلك ليس يختلف
ظاهر فيمكن أسناد الشكل إلى السوط إلى جميعه الشك لأن
ذلك الشكل لا بد أن يكون متعينا بالمقادير المختلفة فتخرج
تعيه عنها فيستند من غير هو ذلك المعنى الفرد المتكرر في جميعه
والأصل في السوط من زعمه مع قيام سوجه في ذلك السوط
لأنه لا يقتضي له في الجعة إلى العلة الأعلى له إلى العلة الأعلى
أو لأنها معاً وجميع من مشاءه إلى الجاهل مجموعها لأنها لة
وإن كان كل واحدة منها شيئاً محالاً ولا كان لثاناً في غير
أو في واحد من جها من مبدأ واحد كس في مثل لا يزال البعد
بينهما بتزايد بحيث تباين في نفسه ما لو كان البعدان المذكوران
متمدين إلى اللانهاية لكان ما بينهما البعد إلى اللانهاية لأن فرضنا
تزايداً في السوط والزيادة فكان ما لاختلافه في محصورين حاصرين
ومن محال وهذا الفرض واقع في نفس أمرنا إذا قسمنا محالاً

1000

من داخل الجسمين بقدر صيرورة واحد مما في الآخر لا البعد الذي يختص
بالحرارة وذاك ما لا يختص به جاذبة بالجم والاضمح كالمادة
ما بين الجسمين من جهة على ان لا يقع الجسم الذي في غير من
ابعاد تلك نقطة على زوايا قائمه في هربته هي كونه قائما بذاته
واصله كونه شاملا ان يقول تلك الابعاد هي صورته والابعاد
عرض فيه في الجسمين والذات في الجسم الواحد في ذلك كله صادقا
عليه ثا من حاله جسم الله ان لا يكون ما ذكر في تعريف الجسم
صحيحا لا لفظيا ولا في الخارج عن كل الاجسام لاجاز جوده لما كان
عدم تناهيه بل هو ما في امتناع عدم تناهي الاجسام ولما امكن ايضا
كونه متناهيما ولا كان حصول العالم الجاهلي في جرح من عدمه وانه
من جرحه مع انه في نفسه مسامحا لاختلاف فيه في جرحه من جرح
الاشياء في امور الدائمة على الاتفاقات والفاعلات المتساوية والنسبة
الى مسامحة لا يخص بعض اجزاءه بل في بعض ووقوع الاجسام
المتعادلة في النماذج وفي المواد ونحو ذلك في الجسمين في المبنية
على امتناع الحلا وقد ذكر في امتناع لانها في الابعاد وفي امتناع
الخلاص كثره غير الذي ذكره مولانا غير لايمة لفصل الاختصاص
وقد ظهر ما يعرف لكل جسم مادة وموت وطبيعة واعراضا فادته

في

في المعنى لما في الصورة وصورة هي هيبته التي عاينها في طبيعة
هي القوة التي تصدر عنها تغيره او سكونه الذي يكون عن ذاته وتوكل
هي الامور التي اذا صورت مادته صورته وموت في عينه ان
لو عرضت له من خارج ع ع ع

الفصل الثاني في الغنى والاعراض
الان في الجسم الذي من شأنه ان يتحرك حركة مستقيمة ينقسم الى كيف
وهو الذي يحرك ابعاده انما هو اصدار القوة الكلية والى لطيف
وهو الذي لا يحرك ابعاده البتة والى مقصد وهو الذي يحرك
عن ذلك يحرك ابعاده في الامور التي في ذلك الحرك ينقسم الجسم
للكوثر بوجه اخر الى ارجح في باريد يصل وقد سبق بان ذلك
وهذا الجسم اذا احرار انفسه من كونه نوعه هو قابل للحرق وقوله
ذلك وان لم يكن ان كان سهوله هو الطيب وان كان صعبه فهو
اليابس ونحو ذلك اما في اعيان اجسام التي عند ما في عالم الكون
والفساد لم يحارها حار من ربيعة الارض ولم يعلم من التفسير في
الكثافة من الثاني البرودة والنقل من افعال التفسير والمادة
يل من القياس الثلاثة الاقصاد والبرودة مع النقل والبطون
والهوا في البرودة الثلاثة اللطافة والحارة مع الخفة والوطية

ويلزمها من اللطافة والحرارة مع الحقيقة وفي يوسنها الورطونتها
 شتت اما هو بحسب التقسيم ^{التي} اول فطهرتها في روضها والماء والحقا
 وحقها في النار وويل عليه فيها اما في النار كما ان النار في روضها
 اقل فان كبر الحار في النار في النار فيه ذهبها وحول
 العمل بحسب النار في روضها من الاحالة الشاة للجزء الارضية
 هي شفاقة لا يقع لها ظل والاحكام في الخاتبة اذا صعدت الى قرب
 احرق فلو لم يكن هناك طبيعة محرقه في النار والاما المكان
 دائما او اكثر او اقل لم يكن تلك الشاة التي عند تلك الطبيعة في روضها
 يكون سائر النار والكواكب فبذلك النار التي عند النار كما
 سائر النار والاما المانع الطاهر من الاجزاء الارضية ولهذا كثر
 الاجزاء الارضية منها في روضها وكما قلت تلك الاجزاء اصنف النار
 والساقي السفاقة فبذلك النار البسيطة شفاقة كما هو في
 ما هو بحسب التقسيم الذي في روضها من روضها لكونها في روضها
 هي بالقياس الى النار والاما النار في روضها في النار في روضها
 ولطف ولوم يكن اعرض النار لم يكن احرق الطوفان واذ ^{حسنا}
 في الهواء الحار ولا يلدناب روده فذلك لانه مخرج بانحساره
 اختلطت به من الماء الحار ووله ولو لان روضها في النار في روضها

بصورة بخارا

هوا

الحواير لها مكان ابرد من هذا ولكنه يحسب الحواير والارض الى
 حوايرها من البرودة فيكون ما في قبابها من روضها من روضها
 ولا كاتار وحق روده الارض فيها اذا لم ينفع بالرياح الحارة
 ولا بسعة الشمس الكواكب ولا بعرض الشمس فيها روضها
 وكونها ابرد من الماء والماء ابرد منها فبذلك يكون روضها ابرد من
 الماء فيها القليلة وليس يقطع على ان يكون الاحساس بروده
 الماء اكثر لا يدل على انه في روضها كذا في روضها كذا في روضها
 وصل الى السام فان النار في روضها في روضها مع ان الاحساس
 بجوئته اشده من الاحساس بجوئته النار والاما الذي بحسب التقسيم الثاني
 فهو في روضها في روضها وفي يوسنها النار ورطوبتها روضها
 يوسنها فاستدرك عليها فان الحرارة الشديدة في روضها في روضها
 وليس يدل على الحقيقة فان الزلزلة الرطوبتها في روضها في روضها
 لانها باسنة في روضها في روضها في روضها في روضها في روضها
 مما كان ولشد ما فعل في هذا كما ان يكون رطبه واما رطوبتها
 فاستدرك عليها بانها سهلة القبول للسهلة الترات
 له وهو خفيف ايم لان الذي يحرقها كذا في روضها في روضها في روضها
 لا يكون ذلك لها الطه لاجزاء هوائية ويجعل ان يكون النار البسيطة

لا يزداد رطوبتها
غير من البرد وكون

بعض اذا اقتبس الى الهواء والماء وان لم يكن يالسه تقاسمها الى الارض
والنار هي الباقية في الحرارة والارض يسهل السد من بردها والماء
السد من طوبته بل لو ترك وطبعه كما جوده ان لم يستبدل جسم
الا ليدل جوده كمن في الارض فهو بطريق القياس اليها لا مطلقا
ولو كان رد الهواء هو الذي يجد مكان الهواء البرد من الماء وقد بين
ويذكر على خطه انما هو ان يرفع هو انما اما حصة او يقبله وكل
واحدة منها اما مطلقا وغير مطلق فالخفيف المطلق هو الذي في طباعه
ان يتحرك الى الغاية البعد الذي يمكن ان يصل اليه هذه الاجسام مما
جهة الماء وهو النار وطبقه الغير المطلق هو الذي في طباعه ان
في ذلك البعد في تلك الجهة ولكن لا الى غايته وهو الهواء الثقيل
المطلق هو الذي في طباعه ان يتحرك الى الغاية البعد الذي يمكن ان
اليه مما على جهة الثقيل وهو الارض والثقل الغير المطلق هو الذي
في طباعه الحركة الى تلك الجهة لا الى غايته وهو الماء وقد بان ان
الاجسام لم يحل عن الكيفيتين الفعليتين على المبدأين للبارد
وهما الحرارة والبرودة عن الكيفيتين الانفصائيتين على
القبول والتأني عندها الرطوبة واليبوسة ولا يوجد فيها ما هي
فقط او بارد فقط لان التفسير لا يرتفع على طوبته او يوسه وكما

كقوله

لان جودها بطريق او ياتس فقط واجتماع اربعة اولئك من هذه
الكيفيات في سبط واحد منها طاهر لا يمنع والها الغير العانة
جميع الاجسام التي عندنا كاللون والطعم والرائحة كقولنا كذا
هذه الاجسام فاما لا تجد الهواء لونا ولا طعما ولا رائحة لانها
غير موجبان كون هذه الاجسام بعض ذلك او كله ولا يحس به
لضعفه فيها والعدم شرط الحواس به وحركات العناصر الى ان
لو كان في الماء كان الاكبر من اجزاء المتحرك لا يمكن ان يكون
ما يتحرك اليه الا صغر منها فان جعل القاسم الصغر قوي من فعله
في ذلك كثر الممانعة فيه وهذه فيستحيل بعضها الا كثر في بعض
ويقل بعض اجزاءها الى بعض اجزاء الا حرام الاستقامة فيسبها فيها
يعلم وان اصله غير ما يقبله هو مجاوره ومماسه او مقابله
او حركة كما يتضح في النار او يماسها او يقابلها
او يتحرك بالخصخصة وليس يتخذ لان اجزاءه تفتت فيه
ولا لكان يتحرك في كون حركاته من تحريك ما في قعره كما على
في اجسامها ومماسها اذا كان رأسه لا يتبدل مسدودا وهي على ما في
للفا شيه كان للدخلة حتى داخل الماء بالكلية فلا يتبدل فيه
الاجزاء ولم يطفئ ما تلك الاجزاء شيئا ولو خالط المتبرد

اجزاء من الماء بطريق ما فوقه اذ ليس طبع الجوز للماء الصعود
والتخصص والحركة تنجس بالحركة لا بارهاك حتى تنشوقه ولا يكره
ان يقال كانت كائنه فاطمها الحالتان المتضمنة فان الماء ينجس
بالنجاسة مع ان ظاهره وباطنه كما باري من قوصا خارجا ولو كان
هناك حرارة باطنة لا حرس بها فلو نجسها فكيف تصدق بالثبات
للتخصص على ما لا يقيه فيه بعد تجزئته كائنه ولم نجس بها
عند الكسوف والحق وكذا النجاسة في الخارج لما يبرهن ان لا ينجس بها
في باطنه وكان هذا مما لا يحتاج الى البيان في قوله وسعد هذه
بمقابلة النجاسة ليقول النجس من البعد البعيد له ويستدرك ان ما سنده
للقاطعة ونجسها وضعها وهذا كان الحرف في الصفات وليس ان
النجس ينجس بها ما والا لكان الماء الا بعد عن روي النجس كائنه اقرب
اليها وليس كذا فان الحال والاشياء التي تلجج بارده في الصيف
بعد هاتين طرحت العلم واذا وضع في النجس قاروره فيها ماء
انعكس في هاتين النجس ما بالحر وقطنا او نحو اذا قربت ما ولو كان
خاليا لما فعلت ذلك لان الماء لا يصل الدور والاعجب ما ومن
الافوار الساكنة وتباعد ما يفصله الجدار وما يجري مجراه مع ان طبع الماء
الذي يريه لا النجس وكذا الدرة المحرقة ذات الصغير التي يعكس الاشعة

من سطح الماء سطحها ينحرف لاستعداد الاضواء ساكنها واما انقار
بعضها عن بعض البعض فيظهر ذلك ان انقار المتصله عن
لو بقيت بالارتباط او لخرقته فاقابلها على بعض الجوانب كما لو كانت
في حيزها فاذا انقلبها وانعكس فيها صيرورة الهواء بالانقار
والطاس للكبوس على الجدار يظهر عليه قطرات ماء مع انه ليس من الرشح
اذ ليس طبع الماء الصعود ولو كان رشح الكائن من الماء الخارجا ولو لم
ولا لانه كان موجودا في الهواء قبل ان في الصيف لم يحصلت
اجزاء الماء في الهواء لتباعدت لفرط حرارته هوانه فلان في مجاورته
لا الا ولو بقيت الرشح عاذا تهابت واتصلت بالذي بعد بحجته كائنه
فيقطع مع كونها بالجملة او تناقضها كائنه عما قبلها او يراى النجس
ارمنه حصة لها لتباعد ما على انما وهذا كله على انما يقع ولا
يلزم ان يحل في الماء هو الحركي كذا في النجس على الماء جريا لان
الماء اللطيف يسرع انفعالها عن الهواء فيكسر برودته ولا كذا ذلك
الا ان الذي يحرقه وله كيفة عريسة ويسد كفته بها في حفظها
عند حركتها ولو كان رشح القطرات على انما يكون رشح الماء
للشدة في الهواء المحل ساكنه لكان احدها الى الجاهل عندهم بقرب
الانما ولو كان ذلك لان الاجزاء المتجارية في الهواء عند الاحتكاك

والمستغاثات أكثر لكان لا يتساوى الخال في ذلك عند قريب وفيما
 وعكس لا في ما وقد شهد في قل الجبال أن الهواء السعة البرد يجرد
 سحابا لم يسبق من موضع آخر ولا يعتقد من بخار مستعد ثم يرى
 ذلك السحاب يسطط على البحر حتى يبرود واذ لم يحصل ذلك مع شدة
 البرد والجول للهوائية فلو جرد ما منع أو فقد ان شط لم يطبع عليه حتى يركب
 للهواء شاهد من عمل الأخرى بحيث يطف بالكلية ويؤول
 الأتمة أو يكون الماء صلبا شواهد ما في بعض المواضع وليس
 ذلك لأن الماء كان من عناصر الأربعة فيكون وانفصل الماء واعتقد
 فانه قد يرى الماء في بعض عقد في زمان سريع بحيث يعلم ان ليس فيه من
 الأجزاء الأربعة بقدر الجبل الحاصل منه وان لم يحصل الأجزاء الأربعة في
 ذلك الزمان السمع ولو كانت الأجزاء من الأرض فيه على تلك الكثرة
 لشهدت وليس كذلك وهذه الأقليات دلت على ان العناصر هي على
 متساوية كمال صغر وبلد لا يرى ذلك لكان في فضلها لا فاق
 الحيوة فهو به ارضي من الامتناع وذلك كصبر ورواها ايضا لا إلا
 ابيض بان يزول عن الشئ سواد ويحصل فيه بياض وهذه العناصر
 يتخلل الحرارة وتكاف بالبرودة وذلك معلوم بالضرورة والتخلل
 اما بعد اجزاء الجسد بعضها على بعض مع ان تتخللها اجسام ارق منها

الكل

لا يكون مناسبة لها كل المناسبة واما زيادة مقدار الجسد بالاضاف
 مادة اخرى اليه بل ان المادة لا مقدار لها في حدتها فاعلم ان يكون
 وقفا على مقدار واحد من خواصه في شئها الى المقدار الكبير والصغير
 سواء والتكافؤ في مقدار التخلل احدى هذه والتخلل قد يكون طبيعيا
 كما يحصل عند انقلاب الماء هواءه وقد يكون قسريا كما يفعل الخواص
 وينقسم التكا في بعض الطبيعى وقسريا واذا زال قاسر كان
 منها ما دلى ما يقتضيه طبيعة وهذه العناصر لا يفرق على هذا
 الترتيب الا من وفوقها الماء وهما بمنزلة كرة واحدة ولذا ذكر قطر
 الأرض قائما باربع قطري مجموعها محيط بها الهواء وتحتيط بها
 وليست كلها موجودة على محضتها وذلك لان قوى الارض والسماء
 تنفذ فيها فحدت النار وحرر الخاطفة فيصير الثلج حاشية
 وبحارها ويحتيط بها نارها وهو ما يتفق على قوله في البحر
 وادخلة ارضيته فخلطها به فيكون جميع المياه وما حاورها
 من الاخرى مخلطة من حرة وليست ان يكون الأرض تلك طبقات
 طبقة ما يله الى المحضة وطبقة مختلطة من الارضيه والمائية
 وطبقة منكشفة عن الماء جفف وجهها الشمس وهي البر والبحر
 وكان الماء الكلي هو البحر والهواء ايضا طبقات فان ما يلى الارض

متدنية تحت مجاوره الارض المنخفضة بالشماع وما يبعد عنها يبرد
فيكون طبقه الهواء الساخلة تجاريه حاره ويلها طبقه بخاره
باردة وتلها هواءا قريبا الى المحيطة او محض ودخان لان الارض ان
اخف واقرى ينفود من البخار ويجعل طبقات الهواء طبقه النار
لا وجودها هناك والا لما كانت اجسام الدخانية اذا تصاعدت
احترقت ولعلها يكون حرقه لسرعة حالته الماخاطها اليها
وقد بين في علم الهمة ان غاية ما يمكن ان يكون الاسطوانات
مرتفعة عن مركز الارض هو اقرب الى مركزه وذلك بما فيه نصف
قطر الارض واحد هو ثلثه وثلثون مرة ويرجع مرة بالقرين قد بين
بعض فضل علم الهمة ان نسبة الاجزء العظيمة القابلة للضوء هي
الرياح وارتفاع العين من ارتفاعها من الارض يكون ارتفاعه
عن سطح الارض احدى وعشرين ميلا وخمسة عشر درجة تقريبا في
مقدار الميل وهذه الكرية يسمى كره البخار وهذه الاربع هي اسطوانات
الرياح لانها اوضحها للرياح والرياح هي اصلها من جوه
اصغر وما يرمي وما والى الارض اذا الخلط اقل ابد من حرارة طبقة
لها والمجهر الطابع هو النار وقاية الطير واليابس ان يختر الطير
باليابس فيحصل للركب بواسطة الطير في قول الاسكالوب بواسطة الياس

صفحة

حفظها وقاية لها الارض اوضح وقاية النار ان كانت لها اقل الهمة
والركب وكان النار الجارية للفلان تحت كبريته ويؤكد ان
حركة الشب وذوات الازنان على ما واقعها فلان كبريتهم وكرة
الهواء ليست صحيحة الاستدارة فغير المناسبة لما وارض في ذلك
في الرهاد والاعوار ويدخل فيه الجبال وغيرهما من المرتفعات
وجميع الماد وكذا في قول الاستدارة وان لم يكن استدارته
حقيقه ولو لم يكن كذلك لكانت اما مستقيمة من الشرق والغرب
او مقعرة او محدبة ولاول باطل والا لكان طابع الكوكب على
جميع البلدان المنخفضة على ذلك السطح ونحوها عن في زمان
واحد فاما تحتل اوقات الحركات في ثوب من البلدان والاشياء
ايضا باطل والا لكان طابعها على البلدان الغربية قبل الشرقية
من اذن محدبة من المشرق الى المغرب وكذا من الشمال الى الجنوب
فانها لكانت مستقيمة في المظهر اذ ياد ارتفاع الكوكب
القريبة من احد القطبين والبعيدة اذ ياد انخفاضها منجب
سكن السالكين الى الشمال والجنوب ولو كانت مقعرة فيها لاذ
حقا ما اقرب من القطب الشمالي كلما ازداد السكون في الشمال
فالمسكون من الارض محدب من جميع الجوانب ويحد من منه ان

كلها

كذا لا سيما عند اعتبار استدارتها على الأرض فان كل ما كان تحتها
 القمر مستديرا وهو ظل الأرض ولو لا كونه المثلثا كان السيار في البحر
 من أي النواحي والمياه ساوا اذا في عين المرءى والاعم وجعل الماء
 دويرا على الجبال والسهول كلها قريب من تفع لمستها شئ في كمالها
 كانت غارقة في البحر فظهرت قليلا قليلا ولو كان سطح الماء مستويا
 لرأيت جميعها دفعة واحدة والأرض في وسط السماء فان الشمس
 وغيرهما من الكواكب اذا غربت لم ترجع الى مركزها الا انهم حركة دورية
 وليس حصة قبل تمامها انطلق من مركزها وليس كذلك لو تجاوزت
 الأرض الى مركزها في جانب فرض كانت قاصدة العالم وهو في مركزها
 ولو كانت الى موضع من السما او في مكان من بين كواكب جباله للث
 الموضع يرى من السما اقل من نصفها ومن بين كواكب الجبال انما يرى
 اكثر منه ولا قدرها محض عند السما والا لكان جميع من على الأرض
 لا يرون من السما ابدا الا اقل من نصفها بقدر تفاوتها من مركز
 الأرض ومحيطها ونحن المذري يظهر لنا من السما في نصفها لا يصاد ذلك
 شيئا محسوسا ولو لا ذلك لما كان الكوكب من الباشة يرى النقطة
 في السما مع ان ارباب علم الفلك يتوكلون اكثر من روض باضعاف
 كبره والأرض ليست بحركة دورية والا لكان من حولها يرى

انقضا

انقضا من مقام واحد بقوة واحدة جدارا ومنها ما يحيط بالبحر من
 المستقيمين في مسافة البحر مختلفين لكنها من جدران مستوية بين
 والتصار من التي تسمى سطح الأرض مسطح الجبال والوهاد هي غير مستوية
 في ظاهر بعض الكرات التي يقسمها ما من مسافة لا يقدح في ان يكون شكل
 عملها كالمحيط للبحر وان لم يكن كذلك على الحقيقة ودور الكواكب التي
 هي مجموع الأرض والماء على ما اتفق عليه من ان الأرض مستوية حتى ظهر
 من جهة السير من جهة من الفلك وحضي من مقابلها مثلها وكانت
 الدورية من أرض سنة وستين ميلا وثلثي ميل هو اربعة وعشرون
 الف ميل كل ميل اربعة الاف ذراع كل ذراع اربعة وعشرون
 كل اصبع ست شعيرات بطول بعضها الى ظهر بعض وذلك انما
 هو على وجه التقريب ومنه يعلم مقدار قطرها ومساحتها تقريبا

الفصل الثالث

في حال هذا الغضا عند امتزاجها وتكثيرها
 اذا اجتمع الغضا من الاربعه وبعضها بحيث يتفاعل تلك الغضا
 للجمعة بكمياتها المتفاوتة حتى يحصل منها كمية متوسطة
 متشابهة في جميع الأجزاء فذلك هو ما تسمى الكمية المتوسطة
 هي المزاج والعنق من المزاج والفساد ان الفساد تبدل الكمية

والراجح في جملة هذه الاشياء وان كان لها تامة لا بالماسته
 كسفن الشمس بالمقابلة وكجندب الغناطيس للمجندب لان ما يفعل
 منها بالماسته كلها اكثر فيه الماسته من غير السطح التي حجب
 تلكها من غير السطح من كان فعله اقوى وهذا كما كان في
 اجزاء العناصر الكون انما رايها اقوى واذا فاعلت فكل واحد منها
 يفعل صورته وينفعل بما فيه اذ الفعل والافعال مختلفان لا
 يتصوران من جنس واحد متشابه وهذا هو كالحق والاشغال
 فان الحق كادته والحركة صورته النوعية واذ لم يمتد التفاعل
 بين الحقين لاجل التماثل في جميع الاجزاء في كيان الامتداد
 والركب من المخرج واذا اجتمع للادوار في كل واحد من الطرفين
 والبروز في كل واحد من الطرفين في كل واحد من الطرفين
 فان اجتمعا في محل واحد هما لا يطل كقوته كل منهما فيحصل
 له كقوته اخرى متوسطة في غير الطرفين بالقياس من المبدأ القيا
 طاعنة استعداد الفاعل في ذلك الاجتماع كصورها ومعنى استعداد
 الكيفيات وضعها ان يطل كقوته ويحذر لئلا تضعف
 من باعها ولو كان استعداد الكيفية انضمام اخرى منها اليها في المحل
 لاجتماع لان في محل واحد من غير فارق وهو محال ولو لا بقا العنصر

مفاتيح

في المخرج لما يميزه عن غيره في الفروع والافئق والمخرج قد يميز
 بنفس المخرج ليدبره ما عليه الكبر وتخص ما عليه الكبر والافئق
 ذلك التماثل الكيفية وقد يميز ببقوة سبع المخرج كما يميز السطح
 في البدن فان السطح منه يوشم الا يوشم الكبر التام الكيفية
 كما ان القليل من الاقوى يوشم التبريد ما لا يوشم الكبر في الارض
 والماء وما سعة المخرج من الكيفيات هو اللون والطعم والحرارة
 والريح والاشكال ولو كانت هذه تسمى المخرج لكانت ملبسة
 اذ المخرج توسط كيفيات ملوثة فيكون ملوثة في نفسه من هذه
 بعلوم المخرج ان كانت مقادير القوى المتعارفة في مساوئيه
 من المعتد للحقيقة والافئق الخارج عن المعتد والاعتد بالحقيقة
 انما يوجد ما يميزه من فرق باطل لا يحصل لان الباطن بالحقيقة
 ليقاوت فيه مقاديرها لكان ان مال الى احد الجانبين الباطن
 كان تخيصا بالاختصاص وان لم يكن كان البطل الذي لكل واحد منها
 الحيرة الطبيعي مما لا يعوقه عن اقترابي فيعود كل واحد منها
 الحيرة الطبيعي والا لكان المطلوب بالطبع متر وكم غير قاسم
 وهو محال وان وجد فمما لا يملكه كقوى الفرق في الافئق
 وما انما البتة هذا لو كان لم يكن غير وكان احديها باطل اما اذا

يكون له مكان خارج عن امكانه ما فلا يمكن وجوده اصلا لانه لو كان
 موجودا لكان له ميل طبيعي الى مكان ما اذ لا جرم معدم الميل ولا
 يتصور فيه ميل الى مكان اخر باسطة فانه يترجم من غير من حرج
 ولا حرج من كل بين جميع الميالات حتى يكون مكانه ميل اليه الطبع
 واذا لم يكن له ميل على تقدير وجوده ولا ميل له على ذلك التقدير
 فلا يمكن وجوده فالجواب عن الارجح خارج عن الاعتدال
 الحقيقي وهو اما مفرد اعني الذي خرج عن الاعتدال في كيفية واحد
 وهو الحار والبارد والرطب واليابس واما مركبا لاجل حار وقوي
 لم يكن في ذاته ما هو ساكن لم يكن ذلك الاسم لم وحر كان له
 تساو ولم يتصور سد النسبة ولو فصل واحد منهما على الاخر في الذي
 فصله حركة متحرك والآخر في حكم الساكن فاذا تحرك المحيط فيحرك
 منه ما في جوده فان تحركه بتبدل نسبة كل واحد الى الآخر ولو كان
 الجسم الذي يتحرك تساو اجزائه متحركا بازان فخلد يسير للجسم
 السائل والجسم لا قول مع سكون من قول فليس يكون لاحد هما اخفا
 باختلاف النسب من دون الآخر فلا يكون هناك حركة خاصة باحد
 الجسمين واما الساكن فلا يتحرك النسب فيه الا الى المحرك فلا يد مع
 وجود الحركة التي هي من وجود جسم ساكن فانه ما لم يكن وضع لم

فان كان الجسم ساكنا في مكانه لم يكن له ميل الى مكان اخر
 فلو كان له ميل الى مكان اخر لكان له ميل الى مكان اخر
 فلو كان له ميل الى مكان اخر لكان له ميل الى مكان اخر
 فلو كان له ميل الى مكان اخر لكان له ميل الى مكان اخر

يحي

يكون حركته وضعيه كما انه اذا لم يكن ان لم يكن حركته في الارض لا تكون
 فيه ولا يمكن حركاته لو كان وضع مختلفا مع تلك الحركات
 وكما ان الارض من وجود جسم ساكن حتى يوجد الحركة النسبية فكل ذلك
 لا بد من وجود جسم ساكن حتى يوجد الحركة النسبية والوضع والحركة
 النسبية متعلقة على مجرد ذلك المبدأ اذ لو تحركت لكانت لكان له
 حيز طبيعي من ثمانية ارباعه وبعاء وده فيكون وضعه الطبيعي
 الجهة لاجله لا به لانه قد يفارق موضعه ويرجع اليه وهو في الجانب
 ذو جهة فيكون جهة متغيرة عند وجوده فده عند وجوده
 فيكون مجرد جهة من جهة الطبيعي جسم جماعة به وما لم توجد الجهة
 لا يقع الحركة حتى عاقل تلك الجهة لما مقدرة عليها او معد وكيف كان
 لم يكن هو مجرد عاقل كونه مجرد الكليات وفرض مجرد لها هذا
 وايضا فانهم على انتقال الحركة النسبية لكان لا فلو اما ان يتغير
 طباعه الكون في تلك الجهة او لا يتغير فان لم يتغير فكيف يتغير في الجهة
 مع جواز ان لا يكون هناك وان اقتضت طباعه الكون فيها وهو عاقل
 لها وطا الى الطبع وحيزي يكون حاصلة حتى يطلبها بأكسبه اجزاء
 فان يكون تلكه متحدة للذات به طبعه لم يعلم على انك تعلم انك تحركت
 حركة مستقيمة في تلك الحركة في الارض وهو حال وهذا ما لا بد ان يكون

ان يركب من اجسام مختلفة الطباع وان كان قد سبق بيان ذلك
 توجها اخر فانه لو تركب منها كانت بساطة ما لم يلل صانع فيقع
 عليها الاتقان من جهة الوجهة ويظهر من كونها لا تقبل الحركة السقيمة
 ان لا تقبل الحركة ولا التباين فانها لا تتصور ان الالهة لا تقبل التحلل
 والتكاثف لهذا جسه وان هو لا يتحرك الى فوق ولا الى اسفل فهو
 ولا حصف ولا حاد ولا بارد ولا لا يقبل الانفصال الا بالابدية
 ولا يعرفه ولا طيب ولا راس ولا يقبل للكون والفساد اي لا يصح ما
 صورته ويظهره اخر يطلبه احد اذ لو كان قابلا لهما
 الكاينة لاجتنب في حيزه الغريب ويحبها ووقف فيه كان حيزه
 الغريب طبيعيا له وهذا محال وان كان يتحرك عنه بالطبع فهو
 حركته مستقيمة وان كان في حيزه الطبيعي كصورة المتكونة
 فان يكون فيه وهو حاله لا يكون له متغيرا وقد ابطالناه وان
 فيه وليس محال فانه يدفع ذلك الى غير ذلك الخ لانه اذا حبل
 الجبين وهو محال ولان دفعه فالدفع والمدفع كلاهما قابل للحركة
 السقيمة والكون هل يعلم صورته ويلتصق في حاله نفس ذلك
 الجبين وهل يحبل اسفالة لا يورث جوهره فذلك مما عساه على
 فيه ما ورد في السنن وكذا ان يكونه هل يتغير عنه او لا يتغير

فانما

ان كان فيه ميل مستدير في ميل الادي لا يغير حركته بالطبيعة
 لبعض الجبال او من حركته الى غير ذلك او على وضاعه واليهيات
 الغير الطبيعية لانها لا لها ولكن يجب كالميل الى سمات جهات
 فان الذي اليها او حركتها السوية في فوق وما يقابلها في اذ اعنى
 بالفوق والى الى اسفل انسان والسفل ما يليه من غير ما يتبدل بمدد
 الوضع في ان الارض كره والجانب الذي على اس الاقصى على وضعها
 على اقصى الاقصى على الجانب الاخر منها في مقابله وبالعكس ولا كذلك
 للفوق اعنى الغريب من الفلك والسفل اعنى البعد عنه فان ذلك
 لا يختلف باختلاف الالهة والامكنة واما الجين وهو الذي بينه
 مبدئ الحركة والياء وهو مقابلة القدم وهو الذي يليه الحركة
 طبعها والمقدور هو المقابلة وطاهر انما يتجلى في اجسامه لا في اوضاع
 ولا في جوهره وجودا ليس لا يكون احد هما محيطا بالآخر فانما لا يترا
 بل يكون بينهما فجة فان لم تال غير موقعه فلا محال وان لم يكن
 فهو جرم مستقيم لا محالة وله طرفان فاستدري فيهما فكل منهما
 محدود لكل الجهات وهو على خلاف ما في ص ٥٥

الفصل السابع

في بيان ان الكواكب والكواكب وذكر جملة من اجرامها

ن

كل ما يحرك من اجزاء السواوي على الاستدارة فليس مستديرا لاجل هذه
وجوهر الحركة بدو النكس وليس هو قاسر ولا كاسر حركتها على واقع
القاسر فيلزم استواءها في السعة والطول وهو خلاف الواقع وليست
حركتها بطبيعة لان الحركة المستديرة لا يكون بالطبيعة كما عرف في الارادة
وبما يظن هذه اذا كان في طباعها ما يعلل مستديرا من ان يكون في طباعها
ايضا على منتهى لان الطبيعة الواحدة لا تتصرف في مختلفين فلا يتغير
وجهها الى جهة بل هو السليم وصر قلعة بالآخر والآخر في ذلك كما حكم
في افعال الطبيعة للحركة والسكون فلهما انما اقتضت مستديرا المكان
الطبيعي فقط فاذا خرج الجسم عنه بالضرورة عادته اليه بالحركة واذا كان
فيه حفظه بالسكون فاقضاه في حاله بالحركة والسكون واحد
ولا كذلك اقتضا السكون المذكورين فان اقتضاه بالحركة المستديرة
معاير الاستدعاء المكان الطبيعي في امكنته مكان طبيعي يطلبه
للحركة على الاستقامة وليس الاوضاع وضع طبيعي يطلبه على الاستدانة
ولذلك استندت الحركة الى الطبيعة دون الاخرى في هذا الحكم
بسيطتها وبله ومنه لا لا يجوز ولا يتخلل ان لا يتكافؤ وان لا يكون
مقبولا ولا خفيا ولا جارا ولا باردا ولا طبيا ولا شيا ولا اما لا يكون
والشاذ على ما عرف في الجود ولما هو ذلك كونها في سائر الاماكن

مكرر

مركبا وان كان في هذا ذلك فليس كذلك في اشتغال اجزاء السكون وغيره مما يلزم
هذه الحكم الذي هو باطل فليس فيه نظر والذي يجب ان يتحققه ههنا
ان لو كانت السما والارض متساوية في اجزائها وكان شئ من اجزائها
القارة او شئ من اجزاءها غير ثابت لا في شئ من اجزائها او افلا في اجزائها
على الدوام كدورته لا يتغير في شئ من ذلك لما استعمل ان كان
الاولى ومنه على الحركة الدورانية ولما لا يتغير الاضافية والتي
ليست تقاربه في ذلك لاجل انها فان حركتها تختلف بحسب اسبابها
لهذا الخلاف اضافات كالتسليق والتبريع والتدبير والمقارنات
والقابلية واصناف من الاختلافات في مطارج شعاعاتها وابعادها
يقع بينها القوة البصرية لشيء ما يستلزم حصول الاستدانة
المتغيرة في المناهضة والكون المشاهدة في السما من حركاتها
لا يثبت نسبة اوضاع بعضها لبعض وعندها يثبت اوضاع بعضها
الحضرة على هذه الترتيبات الجسدية في الامان المتفاوتة ولا في
من الترتيبات التي قبلها ووجه هذا التماثل في حركاتها بطبيعة نظائرها
القبل في السنين الطويلة وهو على ما وجد للناظر في كل مائة
سنة فربما يصدق ونصف من دوامها الذي يخرج دوره مقسوم
سليما بين اثنين درجته وخمسة السبعة بالمخيرة وهو في عظامه

والنقطة الزهراء والبرج والمشرق وفضل والباقي مع بيت الكواكب
وهي كبره نفوس كحصار ويحتمل ان يكون المجر منها الكواكب
مقارن بالوضع فثبت كاطم واحد وكل واحد من المجرة وسامت
الثوابت ويحرك منها نحو المشرق واما الثوابت فلا يكون كالمجرة
ملازمة كجاستها في ناحية المغرب فعاد اليه في هذه معلومة
ومضت على يد منطاوله وحدت مسامته له في الجانب المشرق
من ذلك الموضع فدل على ان الثوابت يحرك نحو المشرق في كل واحد من
المجرة والكر الثوابت المسماة تحرك من المشرق الى المغرب في كل يوم
طيلة قمره واحدة وهو ذال على وجود ذلك محيط بكواكبها
فلك الحركه ولو كانت الكواكب كلها مكره في فلك واحد يحرك كبحر
الى المغرب ويحركها الفلك المحيطة به الى المشرق فتساوت حركتها الى
جهة المغرب في السرعة والبطء ولم يحد الاثر في ان في هذه الفلك يحيط
بعضها ببعض وقد وجد في كاسف العطار والمشرق وعطار
كاسف الزهرة فعلم ان فلك القمر تحت فلك عطار والمشرق فلك
تحت فلك الزهرة ولما كانت الزهرة كاسف للبرج والبرج كاسف للمشرق
والمشرق كاسف للحر وفضل كاسف لبعض الثوابت علم ان فلك الكواكب
تحت فلك الكواكب واحتمل كون الثوابت فلك واحد وفي فلان بعد

منه

مسا وتلك الفلك للمشرق والكل مني منقطع مع الفلك الزهراء
محور العالم وقطباه قطب العالم وحركته بالنسبة الى الافاق اعني الدور
للهيئة التي يفصل في كل موضع بين الظاهر والباطن والباطن منقطع
مع الفلك الزهراء على قطبين متقابلين في كل واحد من قبة والآخر في غيبة
هي على ثلثه اقسام امار ولاسه وهي خط الاستواء واما حركته وهي
في الموضع المسماة فلك العالم واما حركته وهي في الموضع
ووجدت الحركه للساكن الذي هو الفلك في مداره لا يمايله الى الشمال تارة
والجنوب اخرى في قوسين بصفة السمت في احد الجانبين وقوس
نصفها في الجانب الاخر فانها حركتها يخرج من مركز الارض وينتهي الى
سطح الفلك العظيم ما راى البحر والشمس ودار الشمس يحركها القاصه بهلاك
نامه فانه يرمى في سطح ذلك الفلك دائرة عظيمة مقاطع مع الفلك
يعني فلك البروج ونقطة التقاطع بينهما التي اذا حاورتها انحصرت
في الشمال في نقطة الاعتدال الربيع ونقطة التقاطع المقابلة لها التي
اذا حاورتها حصلت للجنوب في نقطة الاعتدال الخريف ومنصف
ما بين نقطتي التقاطع والجهة الشمالية هي نقطة الاعتدال الصيفي
وفي الجهة الجنوبية هي نقطة الاعتدال الشتوي واذا قسم اقسامها
كل قطبين من القطب الاربع ثلثة اقسام متساوية وثلاثين

منها واحد منها على قطبة من القطب لا في غير قطبها
 الاظم باثنى عشر قسما كل قسمها يسمى برجا واذا كانت الشمس في نقطه
 البرج في انقلاب الصيف كان اليمان برجا واذا كانت في البرج الذي عليه
 من الجهة الشمالية كان صيفا واذا كانت في البرج الشمالي من جهة الشمال
 كانت في البرج الرابع كان شتاء والمساكن المسماة بعد النهار يصل
 الشمس الى تحت رؤسهم في قطب الارتفاع البرج في كل واحد
 من الاقطاب هو عند صيف وبعد كل صيف خريف وشتاء وريبع
 ربيعان وصيفان وخريفان وشتان وان كانت في هذه قسمة من
 الشياخ عند محسباته الشمس واقا هذه التي جمع من كل ما على
 العالم وقطع معدل النهار والدوران للداره فاما القطب القطب
 بعين متساوية من على الارض فاقامة يكون لكل كوكب هناك طلوع وغروب
 ومتساوي زمان الكسوف والارض وحدها مساوي النهار والليل
 هناك البداءة قطع لا فاق معدل النهار في المواضع المماثلة عنه اقل او ايا
 قايمة قدر تقع هناك احد قطب العالم عن الاقطاب ويحيط الارض عند
 بعض الكواكب احدى الاقطاب وبعضها ابيد الغضا ويكون الاقطاب قاطعا
 للدوران للداره معدل النهار وتسمى متساوية واذا كان القطب
 السماوي طاهرا كانت القطب بالظاهرة من الدور الشمالي فوق الارض اعظم

من النجفها من البرج يتبعها فلا فلك ويكون النهار طويلا في الليل
 اذا كانت الشمس هنا في البروج الشمالية واقصر اذا كانت
 في الجنوبية والموضع الذي فيها من دائرة البروج ومعدل النهار
 ينهي الشمس الى تحت رؤسها في كل دورة شمسية وخصهين والتي
 في مسامتة انقلاب الصيف ينهي الى تحت رؤسها رابعة واحدا
 فقط وما يحاوي ذلك على ان ينهي الى تحت الارض والمواضع التي يكون
 من نقطة انقلاب الصيف في احدى الاقطاب والشمس في الدائرة
 الواحدة فوق الارض عند وصولها الى تلك النقطة ويظهر لها بعد
 ذلك طلوع وغروب واذا انتمت نقطة الانقلاب السويدي
 سقى في الدورة الواحدة تحت الارض والمواضع التي ينطبق فيها
 فلك البروج على معدل الارض ينطبق فيها فلك البروج على الاقطاب
 فاذا مال القطب نحو الجنوب ارتفع نصف فلك البروج عن الاقطاب
 وانخفض النصف الاخر فمعدل المواضع التي ينطبق فيها قاطع نحو
 العالم على معدل الارض ينطبق الاقطاب معدل النهار ويكون محور العالم
 قائما على سطح الاقطاب ويدور الكرة حوله دورة جوية ويتغير نصف
 فلك البروج طاهرا ابدا ونصفه خفيا ابدا ويكون السنة كلها
 يوما وليلة ومنت نصفها ياكل النهار ومنت نصفها ياكل الليل

والاكان في ايمان النصف لا النصف حقيقة بسبب ظهور من طوله حركة
 الشمس بعض الفلك وسرعته في بعض وجهه حركة الشمس على محيط فلك
 مركزه مركز العالم والا لما اختلفت بعد هذا من جميع المواضع السماوية
 لفلك البروج لما كانت مختلفا في تلك المواضع ولما وجدت
 انما هي التي من مقتضيات تعلوها كشمس الارض وقمرها فيكون في
 ناحية الجوى اكثر وقوى من وجودها في ناحية الشمال وذلك طريق
 الحد من ضاها الى واحد البعد من اختلاف حركتها في نصف منطقة
 البروج بالسرعة والبطيء من كونهم في الكسوف في واسطتها
 للبطيء في تلك المنطقة واسطتها من السرعة على كونها في البطيء ان بعد
 من مركز العالم وفي السرعة اقرب اليه فيكون سرعتها في الاكبر من سرعتها في الفلك
 اما على كره صغير غير شاملة الارض فيكون سرعتها في محيطها فلك
 اخر مركزه مركز العالم وبني تلك الكره فلكا تدور ولما على محيط
 كره شاملة الارض من مركزها خارج عن مركز الارض فمركزها من
 الارض وسعد اخرى واحد بعد هذا في الارض وقوى في بعض المواضع
 وذلك المشاهدة على ان القمر في مركزه من الفلك في السرعة تارة في على
 اخرى من غير ان يتحرك في ذلك موضع من الفلك فيكون في جميع مواضعه
 وهذا لا بد من حركته البسيطة لاختلاف الارض في حركته فلكا

فهو دليل على انه يتحرك على فلك تدور ويحركه مارة الى المغرب وتارة
 الى المشرق فسرعة السرعة والبطيء ولما صار تارة الى المشرق والآخر
 جنوبا على ان ذلك حصل ان فلكا تدور لا يتحرك فسميته فلكا
 بل على محيطه مارة مائلة عنه قطعة للدائرة المارة على كره الفلك
 لفلك البروج على نقطتين متقابلتين يقال احداهما الرأس وهي التي
 اذا جاورها الفلك حصل الشمال والآخر الذنب وهي التي اذا
 جاورها حصل الجنوب ولما وجدنا ان اذا سامت الفلك الشمس احد
 القطبين وقام هناك كسوف عادت الشمس في مكانها الخاص
 الى تلك النقطة ووقع فيها كسوف اخر لم يكن الكسوف الثاني في ذلك
 من الفلك بعينه بل كان في موضع اخر فليعلم عنه الوجهة المارة بسبب
 ذلك على ان فلكا اخر فليعلم الرأس والذنب الوجهة المارة بسبب ذلك
 فلك الجوى من مركزه كما قريب من جميع الشمس وكان بين جميع السنين
 فان ازدياد سرعته يكون اشد من ازديادها في موضع اخر وهو دليل
 على انه اذا قريب من التبرع كان اقرب من الارض مما اذا كان في موضع اخر
 وذلك دليل على ان فلكا تدور ويتحرك على محيط فلك خارج للكره
 ليس بين من دور تارة وسعد اخرى وقيل استدلالا بوجود فلك اخر
 يحركه من الابعد بسبب جوارها فكل واحد من الارض والخصيص

من وكل ذلك على تقدير عدم اختلاف الظل في البسطة وعدم انحراف
 الفلك واختلاف هذه السكك في الزوايا في اختلاف مواضع الشمس
 دلت على ان الارض لم تقسم وانما من الشمس فاذا كان وجهها للظلم
 مواجها فلا يرى واذا صار البعد بينهما وبين الشمس مقدار ربع دائرة
 يرى نصفه وصيلا واذا صار مقابلا لها كان وجهها للشمس في تمام النور
 واذا انصرف عن المقابلة انصرف نوره واذا وقع ظلمته الى ان يجمع بالشمس
 فلا يقابلها من نوره واذا حصل القمر على مقابلة الشمس وقع في ظل
 الارض فحجب عن الشمس عن الارض فيبقى على ظلمته الاصل في ان لم يكن انحراف
 عن مسامتة الشمس خفف كله وان كان له ميل اقل من مجموع نصف
 قطر القمر والظل انخفض بعضه لما اذا كان الميل مساويا لجمع نصف القطرين
 او اكثر لم يبق الظل الا كدور ولم يخف وهذا دليل على ان وجه الشمس اعظم
 من وجه الارض ولو ذلك لوجب انحسار القمر في استقبالات كلها
 ونحو ذلك لو انما خطوطا يخرج من طرفي قطر الشمس الى طرفي قطر الارض
 خارجا لكانت الاستقامة فانها ابتداء على نقطة ويكون الارض
 جزءا كسيفا ما عدا من هذه الشعاع وجان يقع لها ظل محض في ما بين
 الخطوط على كل مخروطي ومتى ما وصل القمر في نقطة التقاطع بين منطقة
 الفلك والارض وبين ذلك البروج وكانت الشمس مسامتة لنقطة التقاطع

مستويا واما ان كان وجهها
 للشمس في تمام النور

انها

ايضا ولم يكن للقوس اعرض مسامتة الشمس في حال انقضاءها من بين
 كانه سوادا على سطحها وذلك هو كسوف الشمس الكلي وان كان الميل من
 مسامتة الشمس كان الميل اقل من مجموع نصف قطر الشمس والقمر انكشف بعض
 الشمس وان كان الميل اعظم او مساويا لم تنكشف والكل الى مسامتة من الجبهة
 وهي التي هي عن الشمس والقمر ليس لها ان تترك بصيرة وجهها للشمس في موضع
 الا انهم يستقيم في موضع ذلك بموضع معين فيبقى في جميع الفلك
 البروج فيكون ان لم يعرف البسطة منها اختلاف في ظل ونحو ذلك
 هي على محيط فلك تدور وما ترى حركتها في موضع مواضع الفلك
 اسرع وفي بعضها البطا فلك تدور به فترى من الارض في بعد
 عنها انها فلك خارج للركر حرك فلك التدور وركزا اما ترى بعدا
 من الشمس فلك التدور في مواضع الفلك فانه قربه يوجب رؤيته
 البعد اعظم ويعد بوجوه ابعده اصغر والذي يرى بعد المذكور
 هو عطار والزهرة وقد استدل على انهما اوج عطار وحضيض
 قمر من رؤيته وسعدوه من حجب الخارج مركزا له وجميع
 الكواكب كان لهم في الحقين المذكورة ويحتاج الى اتمام السابقة
 الى انك لا تستدل بالعلم انهم من ذلك ما وتذكر بعضها في الكتب المطبوعة
 وكلما ذكره من انما حجب الفلك خففه كما انما اعني بذلك احبها

التي لا يقع مقامه ولا كان ذلك التلقا بمقامه او الكبر والاف
فلك التراتيب غار ذلك فلكها او افلاكها فان لم يتحقق كونها في فلكات
واحدة صفة ما في حصول احوال هذه الاجسام السماوية ان هذا افلاكها
سماوية ونها كالكيفية والافلاك كحركة منها لم تكن في كون
الارض تحيها وتغير ما فيها امام كونها خارج عن مركزها وهي في المحيط
بها وهي التي في الخارج المركز او غير محيط بها وهي فلك التندوير واما
الكواكب فالتنوير في كوني والذي عرف بها بالصدسبع نجوم في الف
وتيف وعشرون كواكب واما هذه البسائر التي هي ما تبقى على ان السماوات
لا يعرف لها اختلاف في موضعها ولا في الغرق والقيام ولا في اختلافها في
الاجرام والاضاف ووقتها لا خروج من حصرها بل في ذلك ان الكواكب
لا تتغير في احوالها بل في حركتها الجرام افلاكها في السماوات بحركة
الافلاك الكروية فيها وان يكون الحركات المختلفة في الزوايا مستندة
الى ما في حركتها في تلك المختلفة لا يمكن ان يكون حركتها بسيطة بل
يجب في مقام جملة بسايط كل واحد منها متساوية في حركتها تختلف
زواياها ووقتها في الزوايا المتساوية وفي كوني وليس كل كوني
كذلك فان كانت هذه الاصول واجبة في حركتها في الارض والافلاك
من غير افلاك حركتها السائدة وان لم يكن واجبة فالحكم من حكم

ووقتها

موقعها في السماوات في الخطيب وبذلك افلاك كل كوكب وبصدق
الكثر ما ذكرته الارض كيف يحسن النفس من موافقة مركز تدوير النفس
وعطارد اوجها في كل دور فتميز ولا احصيه بها ان فلك التندوير
لها لا يقطع لها في حركتها بل هو حركتها في فلكها في حركتها
وكيف يتحد من كونها في كل ما كان الكبر بعد ان الارض كان حركتها
اقامتها على ان الطول تدور كلها بعد عنها وعلى ان الشمس كبر منها
وربما يختلف في اختلافها من ذلك على ما في نجوم الفلك
العلية والاعتبار من احوال الفلكات وغيرها وان تعلم ان الجرم
من هذه من غيرها لا يحرك حركتين في حركتها من حيثها حركتان
بل تحرك حركتها واحدة في مركزها واذا تركت حركتها وكانت في حركتها
واحدة احد حركتها تساوي مجموعها وان كانت الحركتين متساويتين
احد حركتها متساوية فلكها في بعض الفلكات وسكونا ان لم يكن فضل
وان كانت في حركتها مختلفة احد حركتها في حركتها في حركتها
الجهات على نسبتها فلكها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها
بالزوايا والمخارجها بالعرض ولا يكون جميعها بالقياس الى حركتها في حركتها
بالزوايا ولا يلزم من كون الجرم حركتها في حركتها في حركتها في حركتها
وعبرنا فلكها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها في حركتها

كالجزء الذي اقتطع مع قطب وسائر الجبل بحركة مشددة ساكنة
 السفينة بحركة السفينة فلو اندفع ذلك الجبل بنفسه حركت السفينة
 كذلك السفينة اذا ردت فيها الى وجهه مشافها كذا الجبل في حال
 وقوعه في ايام السماة المختلفة التي يخرجها كالجبل ومنها والكل
 في الاجزاء العلوية وما يخرج بعمل السفينة من حيث هي انما وكيف انما
 واضاءها كجبلها كالماء الذي لها طول والعلم المختص به هو علم الهيئة
 ومباحثه كقوة ومقتضيه وهو العلم بالسفينة الدالة على علمه
 للبدن جلا ولا يرد حق فيه الفاضل موبد الذي العزيم محمد الله
 عالم الحقيقة من قبله من جفنا بغير ان اصغر الكواكب التي تترك السما
 هي طاروس ونسبة جرمه الى الجبل من كسبة الجبل الى ثلثي ثلث السما
 وتلك ما يقو تسعة عشر وان الكواكب ما تترك السما الكواكب ما تترك
 ونسبة جرمه الى الجبل من كسبة السما وتلك ما يقو تسعة
 وتلك الى الاصدوين الى القوس من ثلثي ثلث السما الى ثلثي ثلث السما
 قوسه من ثلثي ثلث السما وسبع وستين درجة كذا روض وان الزمر على اربعة
 عشر من ثلثي ثلث السما وان الزمر على ثلثي ثلث السما وسبع وستين
 درجة وان نسبة جرمه الى الجبل من كسبة السما وتلك ما يقو تسعة
 وتلك على الاصدوين الى القوس وان نسبة جرمه الى السما تسعة

[illegible]

وغيره من الفيلوسوفين وسبع مائة ومائة عشر بالقرن
 بوجه يتبينه الناس والحساب والله اعلم بما فوق ذلك من الالال
 وعجايبها ومن اراد تحقيق ذلك على اصول الهيئة فعليه مطالعة
 كتابه في الفصول في هذا الفن وانما ذكرت هذا القدر منه لما فيه
 من الامر العجيب الذي على عظم هذه الاجرام وحكمها صانعها عظيم قدرته
 التي تهيئ العقول ويعبدت في فهمها في
 الكلام في الجودات وما يتعلق بها من الاله الهيات والتوفيق

الباب في النفس
 في النفس صفاتها واثارها
الفصل في القول

في بيان وجود النفس وبيان ان معقولها لا يمكن حصولها في آلة
 بديهة وانها مستقيمة في العقل الذي هو كمالها الذي عن الذين
 قد سبق ان الاله النفس هو جوهر ليس بجسم ولا جزء ولا حال فيه
 وله تعلق بالجسم من جهة التدبير له والقصر فيه والاستكمال
 به فحتاج الى ان تبين وجوده وجودا هائلا سائما في ذلك
 بما يجد صانعها عن الانسان من الادراك والخبر كفايته لو كان
 لجسمه لكان كماله الجسم متحركا بالازادة ومدركا مثل تحركه

ولا دراهم

واحد كره وكما ان العناصر والحجرات كذلك وهو على خلاف الجوان
 ولو كان ذلك لما جاز جسمه او يتجلى له او يخرج عنه مع اتحد
 المزاج والتم التبدل وتبدله بتبدل العناصر وجملة البدن
 لما كان الانسان بشرا بانايته شعور اسمي وهو يتحقق انه
 هو الذي كان منذ سبعين سنة او اكثر والتبدل غير ما يتبدل
 فالله ان متغير هذه الاشياء في المزاج كهيئة واحدة لا يصعد عنها
 افعل ولا يختلفه وانايته الانسان ليست كذا ونرى المزاج يافع
 الانسان كمال حال كنهه في حركة كماله الى موضع عال فان
 مزاج بدنه اعطيه العصور الطيس فيه يقضي حركته الى اسفل
 وفيما يافع في نفس الحركه كماله على ان يرض فان مزاجه يقضي التكون
 عليها ولو كان مزاجه هو الحركه لما تفرقت البتة الا الى اسفل ولو كان
 المذرك منه هو مزاجها لوزك بالثبات به لانه لا يتغير عنه
 ولا يفر في الادراك من الافعال ولا ما يصاده لانه لا يتغير عند لقاء
 صفة فلا يتغير مع وجوده وكيفية ليس به وهو معدوم وكيفية ليس
 بالمزاج الحيوان ونحوه يعلم ان اللامس والاهو الا سواها والعناصر
 بطبيعتها متدخلة الى الافكار والذو يحيط بها على الاقتيام
 والاضباع هو غير ما يتغيرها ولا شك ان المزاج مانع لها ولا راسا

ما فيه من الشيء الحاصل فلا يبعد عن ذلك من ذلك مع الوجود
 للعدم لا يمكن ان يبعد نفسه ومثله وليالي مع العناصر في المولد
 والا لا يمكن في بعض الوجودات ان يتولد من والد كالفرد ولو كان مجموع
 العناصر من الوجودات ومجموع العناصر هو النفس التي اشعر
 بقاءه مع قدران حضور ونحو من انفسنا اننا لو كنا قد خلقنا دقة
 على حاله في عوالمنا غير ان استعمالنا في سائر عوالمنا وفي غير ما
 كذلك خطه ما في هو اعز في كبرية شعوره ما وعنا وانما في حجة
 لا يمكن ان يكون مثل هذه الحالة فغفل عن كل شيء سوى انفسنا
 ان اجسامنا في عرض التي لم تحصلها بعد لا مدخل لها في ذواتنا التي غفلنا
 دون تلك الاشياء فالذات التي لم تغفل عنها مع هذا الفرض من غير
 احساننا الظاهر والباطنة وغير جميع اجسامنا والمواضع القوي
 ورواها في القارة عنا وانما فغفلت ذاك في حال من الامور
 مع غفلتنا عن هذه الاشياء كما في ذلك في الوجود ان ذاك معارة
 لها ولهذا في الذات انما يات في الوجود من عرض فيه من ذلك
 وعندها هو في تلك الوجودات في صدق عليه في قول في نفس
 الوجود هو في فاذا ابتداء من غير هذا النفس المعرفه في نفس وجودها
 ويدل على حريتها انه لو كان عرضا لكان موضوعا اما اجساما وغير

فان كان

فان كان جسما كان الحاصل في نفسه بانفسه لكن المدرك من انفسه لا
 قبل الانقسام والالتفات العلم به على العلم بحده لكن العلم بحده
 يتوقف على العلم به لا نال العلم شيئا من الاشياء التي علم اننا علم به
 فيعلم ذاتنا مع العلم به بالضرورة فلو علم ذلك فانه لم يزد
 وان كان عين جسم فهو اما جرم او غير جرم فان كان جرم فاما ان
 لم يصر في الوجود بذاته لا عرض فيه ولا يكون فان كان زوايا فهو
 النفس وان كانا شيئا في هو ان يصر في في الوجود مع غيره في النفس
 ايضا فان عرضا في عرضا في ذاتنا فيجب صدور اتصال عنها
 كالقدرة والارادة وسائر الدواعي لانفسها في الوجود بل هي منسوبة
 الى ذاتنا التي يفعل بها وان كان عرضا في الوجود من انفسنا في الوجود
 ويعود الكلام فيه وهذا الجرم هو محل الصور العقلية متساو لا يتغير
 تلك الصور في وضع ولا يمكن ستر كبر في ذواتها في وضع مختلفة
 وكما حال الجسم لو في وضع فهو في وضع فبغير من هذا ايضا في ذلك
 ما ليس بجسم ولا حال فيه ويدل على ذلك ايضا ان ادراك الكلام في المنطقة
 على كل واحد من انما كايده في الحيوانية المطلقة التي تسمى كبريا
 البقية والميل فلو كانت في جرم او في شيء خارج الجرم وكان لها في
 الجرمها بالحق في ان لا يصدق عليها الانطباع فيه لزمها على جميع

هذه القادر ووضع خاص ومقدار خاص في كل مطابقة للخصائص
 وهذه اذا طبقت في الشئ لها ليس مقدار ولا في وضع كيف كان
 لذا واذا اعتدنا معهم لا احد المطلق البرزخ من خصم مقدار ووضع وكذلك
 معقول السببية فانها لو انقضت بالتمام محالها وكل من اجزائها
 ان كان شئيه حجب لم يكن فوق من الكل والجزء وان كان شئيه
 مع ذلك خصم مقدار وغيره فقد انجز على الكل وان كان لا هذا
 او لا هذا فليس تجزؤا هو لا شئ وكل هذا محال ومن المعقول ان محل
 الغير ليس هو محلها بالمعقولات ولا الذي يحصره مقدار غير ذي
 وضع هو الذي يحصره سائر الذوات فليكن هذا الذي وضع وغير
 ذي وضع هو غير جسيم والاصناف في ذاته ومن تامل الملكات التي
 لا يتجزأ بالحرمة الاصلية كالتجاعة والحزن والبهمة وملازمة
 والعلم انها لا يحصل للجسم ولا العرض بار ولا انفسه بالاصالة
 ولا يحصل الصياح من الجسيم ولو جازكونه في ذاته تجزؤا اخرى والاكاف
 هذه الاشياء لها ذات اوضاع وادراكا لذاتها لا يفضل على انما
 فان لكل لا يقع الشعور مدون الشعور باجزائه وكما استقر شعور
 بذاته مع العقل عن اجزاءه من العقل بلذاته وغيره فكل ذلك
 استقر شعور بذاته مع عقله عما به من فصل النفس من الجسد ولو كان

شعور

شعور بذاته لا يحصل في ذاته من ذاته كان مشا واليهما هو لا
 فليس ادراكا لذاته بل من ايد صوره كان او غيرها من جرد او غير جرد
 ونحو ما عدها بالبرهان انما عنده ما سطر اليها لا يحذر في ذاته الا
 امر اي ان ذاته وما به من سلب وضع وعمل او اضافة دين او
 امر اخر في شئ كان من غير خارج عنها ولو كان لها فصل محض مع اجزاءها
 مدركا لذاتها بغير صورة وذاتها كما هي غير غايبة عنها فكانت
 له فليكن محضها طيف فلا يحذر في ذاتها في ذلك مفهوم انما لا يقع
 التي هو جرد في شئ عن نفسه في مفهوم انادون ما واهل جرد يا
 كان او عدتها لا رتبا او معارفا ولا لغير ان يكون لغير حاصله لئلا
 لا يقع في شئ من ذاته كالأجسام فانه لو كان جردا هو بعينه
 كونهما بحيث يصدر عنها افعال الحية كان مفهوم الجسيم مفهوم
 الحية والاصالة وكان كل جسيم حيا بل الحية وان كان لها
 ذلك لانها اجسام ما قد خصصت بامر وما ليس يحسم فلا يمنع
 ان يكون وجوده بعينه كونه بهذه الصفة والحية ليست بالبرهان
 حيا بل جواهر الشئ حية على قياس ما قبل في الجرد والافضل انما
 ليس لها من الحية الادراك ذاتها او ادراك غيرها وافضلها
 فالحق المبدئية ونقطة العقل فارتجى تاسر دون ذلك

حيوة ما قصد من لها الكفاية ونقد آخر في مختلف النفوس
في مراتب الكمال والنقصان بحسب الترتيب في مراتب الفضل منه من ك
ذاتها بمعنى ان يكون اذ الكمال لها صفة هي غير صفاتها في ذاتها
على ان كان كماله محمولاً وهو محال واذا لم يزد ان كمالها لذاتها
على ان كمالها لا يتصور ان يخل عن ذاتها البتة واذا قد بدت في جود
المقوس من ايضا انه لا يجوز ان يحول معقولاتها في جود وفي غير
بالبدل ولا يحول العالم الحيواني ولا منفصلة عنه بمعنى الانفصال
الذي يقابل الاتصال بمقابلة العدم للملكة ولكن ليس يخرج الملك
ولا ان الجواهر بعضها ما يتب به ذلك بمعنى عن كماله ولكن لما كان
بعض النفوس تصح له النتيجة من برهان وبعضها لا تصح له من ذلك
البرهان بل انما تصح له من غيره لاختلاف النفوس في الاستعداد
لقبول القبيات وغيرها الاجرام كان مكثراً الادلة على مطلوب
واحد ظاهر لتمامه وله فائدة اخرى هي ان لا يستبعد النفس القوية
اليقين من دليل زعم الاستعداد لقبولها من مجموع ادلة كذا كرفي
الافعالات ومن حصل اليقين برهان واحد استثنى به عما سواه

الفصل الثاني

فيما يظهر من النفس القوية للناس وفي التي لا يشك في انية

من الفضول واما في سائر اعضاها فلا اختلاف الا في القوة التي هي الدرة
الصغرى والبلغ والسر والاختلاف في الكبد وتبين كل واحد منها في نصيب
الجزء معين فالأجزاء العضو حازب لذلك الخلط بعينه لما اختص
كل عضو بخلافه ومنها الماسكة للجزء في فعلها في المعدة والاختصاص
على الغذاء ولو كان رطبا فلا يذوق في الفم حتى يتم هضمه وفعلها
في الدم الاضمار على الشيء منع من النزول وان كان بطيعة يسلا
وكذا سائر الاغذية فيها الخاصه وهي التحميل للغذاء وبعد القبول
اربع عادات في حالته الى ما يليق بحجم الحيوان او الثبات ويظهر
احالتها في ذلك عند المضغ او لا وهذا كانت الحظوة للمسرعة
مفعول الصالح الى ما يصل في ما يفعله الطبيعة في المعدة ما ساء
وهو ان يصير الغذاء كما الكسل الخبيث وهو الكيلوس في الكبد والثبات
وهو ان يصير بحيث يحصل منه الخلط الاربعه في العروق اربعا
وهو ضروري بحيث يصل ان يكون جزء من العضو ومنها الدافعة للقل
ولهذا العادة في المعدة البرزخات تنقسم من موضعها الى موضعها فيها
الى السفلى ويرى الاحاسان في الاصل وقد يربط الفضل القبول
فعلها فيه بقوى اخرى اعلاها الهاضمة ايضا كتلطف الغليظ
وكشف الرقيق وامثال ذلك واثبات العادات في الاحالة والتشبيه

وهي

والاصاق القوة الدامسة الدامسة وهي التي يجب الزيادة في امر الغذاء
على نفسه طبيعة محتملة في رطوبة السمع الى تمام النفس في هذه
القبول صرنا الى اوقات الصانعة وما هو كالورم والسر وبقية
رأسها مع سقى النفس كما في السخ وقد وجد المرء مع العروق كما
القبول وقد يكون الدامسة هي العازية فان كانها يفعل تحصيل
الغذاء والاصاق ونسبها فان كانت هذه الاصاق على قدر ما تحلل
منها لا اعتدلا وان كان زائدا من الغذاء ان في انما يكون قوا جدا
والمادة مطيعة فيكون افياءا بالمثل والزيادة ويجعل ذلك
يصعب فلا يقوى الا في ابد الشا فخط القوة الدامسة للمعدة وهي
تفيد تحليق البرزخ وطبيعته وقادة اجزاءها انما هي بالسياسة
لمبدأه تحلل اجزاء نوعه او من جنسه وهي في الانسان وكثير من
حزب الدم الى الانس من الاعضاء فيقبل الاثارة المتعلقة بالبرزخ
فيغير تغير بعد الحاصل صورة النطفة فيه ثم تحقده عقوبة هذه
التركيبية تخلق صورة وليل خري واذا تعلقت النفس بها من اجزاء
غير الذي كان في المادة معد القبول اثار النفس في جسم المولود الى
نوعين ما يفسد اجزاء الغذاء بعد الهضم التام لم يبق الا الحظا من
او جنسه وما يفسد اجزاء حالته الصغرى والقوى وهرقها الى حالته

النقي الذي انفصل عنه البرزخ والحسن في تلك النقي والمادة التي
فيها الدولة في الحيز انما التي هي ههنا النقي وهو فصل المضم الاخير
وذلك انما يكون عند حصوله في العروق جبهة ورتة مستعدا
تماما ان يصير له من حيزه الاخصا اول ذلك فان الضعف الذي يحصل
من استغناء غلظته من الدم لان ذلك يورث الضعف في جواهر
الاصلبة ومجموع القوى التي في النبات يقال لها القوى الطبيعية
وبالكيفية اربع تتم هذه القوى فان الحرارة يطفئ ويحرك اللد
والبرودة تسكن وتعتد الرطوبة توافي ليعمل الشكل والخلق
واليبوسة يحفظ الشكل وغيره وتفيد التماسك وطقس الحرارة
في الحيوانات وفي بعضها اكثر من الرطوبة لئلا يمكن بها القوى من
الرطوبة وعمل العظام والعصا ريف وما شاكلها منها فاذا صلبت
على الرطوبة وكانت الحرارة باقية على عملها فتمتع في افعالها في الطرا
الان في كل شيء ما هي في ذلك الحيز ولونه اسباب اخرى مذكورة
في كتب الطب والعارفة بحجج النامية ويجوز ان جميعها المولد
وفي الانسان العارفة والنامية وسعى العارفة والمولدة النامية
وقد يكون هذه القوى في الحيز انما والنباتات تتجاذر على استعدادات
تابعة لها انما والنبات من امور سماوية وليجوز في حيزها او بها كما

بمنها

مبدأها المبدأ في الحيز والنباتات معا وبما انما السماوية على
حليتها والاشياء الحقيقية وبصرفه الى فعل علمها يتم بدني
او تحضه وبطلان التباين في القوى وبما يعمل في بعض الاشياء ولا
بطلان استعدادها في حيزها في تلك الاستعدادات وتختلف في حيزها
الاشياء اختلافا بوجوب الاستعدادات في حيزها وتختلف في حيزها واحد
ويطلق تلك القوى وبعضها للبداية ويكون البطلان راجعا
الى بطلان استعدادها بل ويجوز ان يكون ذلك للبداية في حيزها
ان يكون غير هذا لكن لا يحصل الا عند تعللها بالبدن كما ان القوى
في الانسان وغيره وبهذا الاعتبار نسبت هذه القوى الى النفس وحلت
من اثارها وبذلك على الرضا هذه القوى النفسانية في حيزها
من سقوط الشوق وقسا المضم والعجز عن كثير من افعال الطبيعة
ولهذا اذا انصرف النفس الى الكتابة في الامر فبها العلم واعادة النقا
الى عشق وتقد الافعال الطبيعية المذكورة او ضعفت وكبر
من هذه القوى في حيزها افعالها في الامر في شعور وادراك
وكيف يسيل التركيب الجيد الذي في ابدان الحيوانات وجملة من هذا
الفرق عديمة الشعور والادراك حاله في جسم متشابه في الحيز
للقوى ولو كان للبداية في حيزها الاخصا وحيثما في حيزها في

لنطقه متوهمه لكانت الخلقة اما متشابهة في الحقيقة كما هو متشابهة
 في الشكل والملمس فان كانت متشابهة في الحقيقة وجب ان يكون الشكل
 المتأثر من تلك القوة في تلك المادة الكثرة لأن القوة التي يفعل
 بلا شعور اذا كانت بارية في المادة وكانت المادة متشابهة لم يكن
 الاثر الا واحدا متشابهها وان لم يكن الخلقة متشابهة مع انهما
 سيالهما طبيعة وقوة لزم ان لا ينفط فيهما ترتيب الجمل والانسبة
 بعضها لبعض فكان ينبغي ان لا يبقى ترتيبا لعضو واحد منها على نسبة
 والحد في الكثرة وليس الامر كذلك بل في القوم من ورود مادة في جسد
 حلق في اللورود وعلمهم وكان الوارد ليست له جهة واحدة بل في جميعها
 مختلفه بحسب الأعضاء وهي في كل عضو الى الصواب الطول والعرض
 والعق فليس هذه الحركات مما يصدر من رها عن قوة واحدة متشابهة
 الحال وكذلك ان القوة عند سد ما يحلل والاضا والغدا لا يكون
 المختلفه وبدون الادراك لا يصح هذه الحركات المختلفة والاضا
 ونحن نعلم قطعا ان هذا الادراك المذكور ليس لنفس الانسان فان افعل
 هذه القوى ائمة في البدن والتعلق فله عنها ويخرج من جسمها
 لليقين ان المولى انما يعلم ايضا لا بد ان افعل هذه القوى ابرارها فاد
 هو ادراك وجوده من غير هذه الانواع في العلمنا وقد التجت فيه

سباني

سباني في الوضع لا يقع **الفصل الثالث**
 في قوى الحس والحركة الارادية وهي التي يصدر عن نفس الانسان لا يشك
 في انها حاصلة لها في الحركات ما يصدر عن الارادة من الحركات الهوائية
 اربعة مرتبة اولها الادراك وهو اجدها عن تلك القوة فانما اذا احسنا
 او تحيدنا او توجسنا او تعقلنا في بعض الاشياء الله نافع او ضار سوا
 ذلك مطابقا لما في نفس الامر او غير مطابق له انبعث من ذلك الادراكات
 سواها الى الطلب ان كان ادراك نافع او اما الى الهرب عنه او دفعه
 ان كان ادراك ضار وهذا الشوق هو الرتبة الثانية ويدل على معارضة
 للادراك انه قد ينزل ما لا تستاق اليه في الارادة وهو الهرب منه
 وقد يتم رد ذلك في جملة ما يتخلف الشوق منه في الاستباق الى
 حلقنا بعددنا نفعنا او لنزولنا في قوة سلبية والرفع للكروه
 والجوزي في قوة تعصبية ويتبع هذا الشوق اجماع على الطلب في
 الهرب وهو الرتبة الثالثة والذال على معارضة الشوق كان الشوق
 قد يكون فاصلا لا اجماع وقد ورد سواها في الاستبصار ونسبها
 لا يريد تناولها وكانه كمال الشوق وادراكه فان الشوق قد يكون ضعيفا
 ثم قوي حتى يصير اجاعا وهذا المراتب الثلاث هي السابعة في الحركة
 واما الفاعلة المباشرة لها فهي الرتبة الرابعة وهي قوة تدعى

الاصحاب والعسل من شأنها ان تشبع العضلات بحرك الاواد
والرطبات وارتخائها وتهدئتها وتغذيها على ما غار فيها من الحياتي
كون المشاق للجمع قد لا يقدر على التحريك وتكون الاستاق قد يقدر
عليه وهذه هي الحركة على الحقيقة وغيرها يقال ان الحركة للجواهر
الثلاثة الاولى ثم الاخر المندوم وحكم هذا حكم المأمور بالقيام لتلك
والاحساس الموجود في الانسان وغيره من الحيوان اما اجزاء الجسم
الظاهرة واما احاسيس الجسم والباطنة والظاهر على حسب
ما وجدناه في الاعمال والحوادث لا يمكن غيرها او لم نجد على الحقيقة
الاولى للشيء وهو لها الحيوان اذ لا يحتمل ان يتغيره ويكون حيا فمجد
وذلك لان الحيوان الذي نشاهد ما تركبها الاول من ذوات الكيفيات
الملموسة وما تركبها من افساده باختلافها في الطبيعة والقدرة
يكون الطبيعة قد تكون قوة بل على ما يدفع به الفساد ويحفظ
به الصلاح وذلك لانه لا يمكن ان يكون حيوان له احس ليس
ولا قوة محركة فيه لانه اذا احس بالواقع عليه وان احس بالواقع
منه ومن كانه في الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والملا
طبخينة والخفة والثقيل وما يتبع هذه الصلاحيات واللبز والبرق
والخشاش وغير ذلك وجاز ان يكون قوي للشيء كثيرة فقد وكل

صديق

صديق من هذه القوة وجاز ان يكون اذ لا تقبل في الحس والصلب
وعبرها في جسم من تفرق ايقاع الالوان والاعمال الله لكن اذ الحرارة و
البرودة لا يجوز ان يكون كذلك والاما وضع الاحاسيس ما احسا
يتشابه جميع موافق الحس بل كان يقصر على موضع التفرق ولا يتم
التفرق عن واحد على التشابه وهذه القوة موجودة في جميع اجزاء
الجسم لانه لا حاجة اليها ولا يتم الا بالاحساس والموتور له اليها
هو العصب كما شهد به المباحث الطبية والبرص على ما العصب
والاكتان للسان فيلستش كما لا يلف له هو قابل ويبدو وما كان من
اخرجه للامساك في الموضع الذي كان الطحال حساسا ولا يشعر
كيفية مثل كيفية العض والمضغ فان الالوان لا تقع عن افعال
والافعال لا تقع الا عن حركات الشيء لا يقع عن ذاته او عن مساوي
الحاسة لانه الذوق والبرق في الانسان وما يعرفه من الحيوان
هو العصب الملتصق في سطح الانسان وهو الالوان لا يقع عن تشابه
في الاحاسيس الى الامساك ويقارقه في ان حس الالوان لا يوردي
الطعم بل اللذيذ في ما يجده في الانسان هو رطوبة عذبة عديمة
للطعم وفيها سبعة من الالوان السبعة الملموسة في قوى الطعم
لكن في ما بها لانها الطماطم كما في بعض الارض وان تعلم انه

فدبر كبر الخلق والاشياء والحد لا ينفرد في الخلق من ذلك لظلم محض كما
فانهما قد يتخفى ويغفل عن ساطع الانعام لضعف البصيرة ولها انزوت
ولا ينفرد بها كلها التي والادنى الخامسة ان الله لم يخلق ارجاس
ضعيفة ونسبه رسول الريح في مثل الانسان اذ رايك خيفة الجبر
شبحا من بعد وكسبه من الحيوان الاخر في احواله اذ كان لا يدرى شيئا
وان الله اطلع حله من افياء الريح الخامسة ونحوها لضعف البصيرة
مخالفا الى تعال الخلق ولا يكتفي على الجار وذي الراجحة فان ذلك
الذي يستحال ان يتخفى عن احد من رعيته منسرفا في ان يكتفي ان ينسرف
منها في مواضع كثيرة وروايح كل واحد منها مما لا يدرى احد من رعيته
فالخلق المأمور بالتسوية كيف رايحة ذي الراجحة ويؤيد بها الى الله
وتأمل هذه القصة في الانسان هو الان لا يولد التباين في مقدمه الراجحة
الشبهات بحملتي الذي وليست الراجحة في العلم فظن من دون ان يكون
في الجسد الذي يخفى الى الله على الفعل السليم بعد ما لم يكن في العبر
مثلا لراجحة ما كانت تريد ان يتخفى ولما كان الانسان محال في صون
العار وضبط من السدد ويعتدل في ضبط العسل الشام وهذا
فيلعل الى التجبر مدخلا ما في اكرار الراجحة كناية الراجحة لعم وهي
قوة مرتبة في الانسان وجوانبها في العسل في قوتها الصالح غير

صورة ما يلي الذي يجمع الهواء المضغوط بين قاع ومقعر مع مقاومة له
اضغطا بعدد محركات منسوبة وحرف فينادي مقعر الهواء
المصور لا الذي تحيط بالهواء ويحرك بشكل كروني وبما هو ارجح تلك
الحركة تلك العصبية وقد سبق الكلام في كيفية ادراك العين والحرف
الحاسة الخامسة البصر وهو مرتبة في الانسان في العصب البصري الذي
لا العين يدرك بها الصور والالوان باطلع من صورة المذكورة
في اطراف طليد ومن العين التي تسمى البؤرة ويظهر فانما مثل صورة فاذا
قابلها مستوية على انطبع من صورته على ما يطبع صورة الانسان في
الان ينصهر في اللونين في وقتئذ العين بل ان يحصل مثل صورته
وفي عين النمل ويكون استدار حصوله بالمقابل المحض من قسط
السفوف والوسط وري في الزاوية ولما توسط اتفاقا لعدم الخلال
وليس لا يحصل الصور في العين وفي المرآة ولا انطباعها فيهما الصور
والانطباع الحقيقي بل على ان يكون المنطبع على قدره ولا يلزم انطباع
العظيم في الصغير عند ادراك الصغار كما ذكرنا في ارجل العقول شرط
فيكون تلك الصور على وجه لا علم بمتى ولا مكانا وهو في المرآة
رؤيتك في المرآة ابتداء من ضعف والاولى بالعلم المتعلق
من غيرهما والاعين اوضح من الصور في الاختلاف من غيرهما باختلاف
الاعتقالات

الناظر في حتمية الانطباع حقيقة لكن لا يطبع صور العظم
 بل يطبع اوصافه فتبين ان الشئ على غير ما يكون عليه في تقديره
 الانعكاسي الذي هو الذي كان شقيل الصور على الطرح على وجهه بل ان
 الناظر في انطباق تلك الاجسام وانعكاسها في عينه من شأن الاضواء
 والاولى للشفرة الانعكاسية على قلوبها هي انما اذا قابلته العين فلا
 من كنهها بالصور واللون ولهذا تجد الحور ان عينه تنعكس ما يقابلها
 وتكون بوضوح كاحمر اللؤلؤ واحمر اده من ابيض الجص والحرير وتعتبر
 في الانعكاس اذ يخرج شعاع العين على شكل مخروطي فاعده عند
 رأسه عند العين وعلى هذا السمع الناظر ويدركه كونه الخواص التي
 تنعكسها كونه هي التي ترى عيناها في الظل انما هي من النبل الملمس
 ومن قوي فوعينه في انبساطه ومن فاعله ونور العين محسوس
 فالضوء في عينه فيما يقابله استضاء وليس المراد يخرج الشعاع
 من العين الخارج الحقيقة بل يقال له خرج بالمحاذ كما يقال الصخر يخرج
 من الصخر مع انه قد سبق قبل ان يتعمق ان يخرج منها شئ على تقديره
 الشعاع جسم وان كان ذلك باطلاً وعلى تقديره كونه عرضاً وهو الحق
 ثم كيف يصور ان يخرج من الحد فانه ما يبسط على صفحته العالم
 وشبهه ما بين الحما والارض والكلام في الانعكاس بطول العلم المتكفل

هو علم الناظر والمراد ان الانطباع يخرج شعاع العين
 المقدم ذكرها كما انما معتبر ان فيه مع شريط اخر يكون المراد ان عينه
 القرب والافاقية البعد والافاقية الصغر وان يكون مهيأ بمقابلها
 او في حكم المقابل كونه لوجه مسيل للآلة وان لا يكون بينه وبين
 حجاب وهذا كله جاز ان يكون شطرا في الانعكاس عند تعامل النفس
 بالبدن هذا التعامل الجسمي لا مطلقا وجزا ان يكون مطلقا شطرا
 لذلك ويمكن ان يكون بعض هذه الشرائط بالادوات بل بالعرض في ذلك
 كالفردية فانه من العقل ان يكون منعه للعرض في استنارة
 او الفردية شريط في حقيقة ان نور من نور واحد ونور واحد والمخض
 اذا تعقبت فلا يستبين بالانوار الخارجية وليس نور العين في الفردية
 ما ينوره فلا يرى لعدم الاستنارة لا كونه في باو كذا كذا في العين
 والبعد للعرض في حكم المحاذ للعرض المقابلة ولهذه كلها كان السمع
 كان اولي المشاهدة ما يقوون استنباط كالمشروع كاستنارة القرب
 مثل المخض وفي المرات ما هو في العرض كالفردية والشكل والتفرق
 والاتصال والعدد والعدد والملازمة والحسنة والحركة والكون
 والصفحة والظلمة والكثافة والطلاقة والعين وغير ذلك
 فان كل ذلك ما يدركه انسان يشارك البصر في الحيز وفي احوال عدم

والصحيح والحسن والاشغال
 والصح واليكما

الاضداد كما في الطلقة فيكون مرتباً بالجار والمجرور الباطنة والاشارة
 على وجودها وان اختلف المكان غير هالم يحده من النفس اخر اصب
 بعد ان طاهر اولها الطلقة والاشارة الحرف الاول من الهمزة
 وهو يدل على جميع الصور التي تدركها الحواس الظاهرة متناهية اليها
 واليه يرجع احوالها فيها يتجمع وكانها راضعة هذه القوة ولو لاها
 ما امكن لنا ان نذكر ان هذا المسمى هو هذا المسمى الحرف من الحرف
 الظاهر فيكون بعد هذا الحرف لا يدل على صورته حتى يحكم
 بجمع او غير ذلك منها وبما في الصورة وليس في اللفظ ويتجمع فيها
 من جميع الحركات بعد صحتها عن الحواس الظاهرة وهو حركته تلك
 القوة وهو ذلك الحرف وجاز انما في موضع اخر منه ويدل على
 تغايرهما ان القبول بقوة غير القوة التي باللفظ واعتبر ذلك
 من اللام فان له قوة قبول النفس وليس له قوة تحفظه وكان انفسه لا
 يقدر على الحكم في جميع الاقوة مدركه للجميع فكذلك لا يقدر عليه
 الا يقوى حافظه للجميع ولا في جميع صور كل واحد من مدركات
 القوة عند ادراكها الاخر والبقاها اليه وبما في القوة من صفة
 النار لخطا متبعا والنقطة الدائرة في خطا مستديرا على ذلك
 لا على سبيل عمل وتذكر والبصر لا يدرك الا اللغاب وهو قطع او نقطة

في قوى الانسان قوة يورثها اليها البصر فتأهلها الى ما في غيبوبة
 تلك الصورة اذ في الهمزة التي في موضع الحرف وكذا في صفة مجموع
 الهمزة التي في خط او ابرة ولذلك التباين يرى في نوع احوالها
 لا على ما يكون على الحرف وكذا في الحرف من الحرف وغيره في شاهد
 مع تعطلها هو اسهل الطاهر صورته المسمى الحرف من الحرف
 وبما كانت تحت لم يوجد في الاعيان شيئا منها والصور التي تحتها
 من الانسان في عايد اوقاته ليس فيها شاهد وبما ذلك لانها لا
 تملك في القوة في القوة فيكون شاهد ويكون صفة في الحرف
 فيكون تحتها في القوة فيكون شاهد ويكون صفة في الحرف
 الانسان فيكون شاهد في القوة فيكون شاهد ويكون صفة في الحرف
 الحواس الظاهرة فيكون شاهد في القوة فيكون شاهد ويكون صفة في الحرف
 الذئب وادراك الكلب معنى في الحرف فيكون شاهد ويكون صفة في الحرف
 وليس ذلك العيون بل بقوة اخرى وهذا لبعض الجوانب التي لا يحسن العقل
 الانسان وادراكها الحسية وهي في الحرف فيكون شاهد ويكون صفة في الحرف
 لا يكون محله او محل التي قبلها منه واحدا من شأنها ان يكون الصور
 بعضها مع بعض وكذا المعاني وتكون بعض الصور مع بعض المعاني وكذا ذلك
 اتصال الصور من الصور والمعاني والمعاني وعرض الصور في صورته
 الانسان فيكون شاهد في القوة فيكون شاهد ويكون صفة في الحرف

صديقاً وهو الله الفاعل في الإنسان وكما هيئات الأسباب التي بها يتحرك
العين في المحرك المحرك حتى يتبدل ذلك البصر والتمتع من العواطف
وكذلك هيئات الأسباب التي تأتي بها التفتيش عن الصور والمقاس
المحسوسة في حركاتها وهذا يتجسد استعمال الهم دون تصرف
مخيلة ولا انما مجردة في كثير من الحيوان لما كان يرى فيها
ما يرى من آثار كيمياء وتفصيلات عجيبه وخاصة الذاكرة هي
قوة مرتبة في الإنسان في الحروف الأخيرة من دماغ من شأنها ان يحفظ
احكام الهم وجميع تصرفات الخيلة وتثبتها الى الهم كمنه الى الهم
الى النفس السرك وهي بريرة الطاعة للنفس المتدبر بها ساق
ان تسخر عن امور معروفة امور امسية كانت معها وانما هي
الحافظ للذكريات والمتفرقة فيها مذكورة لا عائدة على الذرات
ولان المدرك والحافظ والمتفرقة في شئ واحد ويصدر عنه كل فعل
باعتبار آلة او وقع متعلقة بها وانما هذه الناس الى القصص
بما انها وظيف المذكورة هي الآلات في الإنسان ان الفساد ان اختص
مخيلته ووراثته في كماله على التحارر والطه والغير وهذا
الشأن موضع المدرك من موضع الحافظة لا يتبين به ايضاً موضع
القوة الهمية فان الخطا تعرضوا الالهي الى الذي اليه النظر
المعتمد الى الدماغ والفكر الذي اليه النظر الاوسط للسوي والدودة والذكر

التي اليه البطل الأخير وحامل جميع القوى النباتية والحيوانية هو الروح
وقد سبق ذكره وعلم انه غير النفس الناطقة وان سميت روحاً ايضاً هي
جسم لطيف يتولد من القلب يحصل له لطافة الاطوار وحواسها
فما يرى منها الى الكبد يتم به الافعال النباتية وما يصعد الى الدماغ
ويتبدل بتبدل تدويرها الى النفس المحركة الارادية وكما وصل الى
هو الهم الفعل الكسب من رائج ذلك الشاهد من اجاب عنه به لقبول
قوة تفرز ذلك الفعل واذا وقعت سنة من شأنه الى الحضور بطول
فعل ذلك الحضور والذخيرة الى باطن البدن كما في الزمعة والخطا
الظاهرة وفيها الباطنة وافعال القوى الطبيعية ولو لا انما
ما يحسب من ان في شأنها الاعصاب والعظام وكل ذلك ذلك انما
الطه على الكلام في كون هذه القوى استعدت لتعمل اعضائها
او غير ذلك وفي كونها مأمورة وتو في كون مبدؤها وحدا
او اكثر هو على قياس فيل في القوى النباتية وانطباع الصور الخيالية
على ما هي عليه المقدار العظيم في جرم من الدماغ تسجيل الذرات
تلك الصور هو على مثل اقل في البصر والاعمال الهامة لل
وكثير من الحركات التي تصدى اندى وامتناسه وتبعض العين
عنها يقصد الانهبع وكحسان الطائر للبيض وتعدية الفرائح

بالرؤى كجذب كثير من الوديان والحقائق إلى أكثر من النافعات إلى
 على هذه الأشياء، مما هو من أمور عادية عندنا من النفس للعقلية
 هذه الأبدان فانا نعلم قطعاً ان الانسان كما هو العقل والوجدان
 على كماله هذا هو العقل في تلك الحالة الدنيا والاشياء ولا
 الاكثر من اعمال الجبر والحرمان واذ لم يكن العقل انما في الاهداء
 هذه وامثلها فكم من امور ونه وما يدعى على افكار النفس في
 ملاحظتها الصور والمباني التي الى ان يكون مرتبة في امر مادي
 يلحظ الصور فيه ويكون له النفس اذ كان تلك الصور وكالاته
 لها في ذلك هو انما يتجلى كبراً وصغيراً من نوع واحد وليس تفاوت
 للنوع فانه واحد ولا لا ما هو من تلك الصورة فقد يكون متماخوفاً
 لا غير خارج طبعه لا محال مستقد ونحن اذا تخيلنا شكله صليبياً
 على مقدار ما نعلمه من ما على العين واليسار طبعه ليس في
 باعتبار ما منه فقد لا يكون ذلك الشكل اخر من امر في الخارج
 عينه وديار عينه ودياره ولا اختلاف النوع فان نوعاً واحداً
 ولا يتبين في الخارج انما نعرفه من شأونه واما في التماثل
 والتماثل وليس لوضع عين وديار كل من فان المبدأ كالتماثل في
 متشابهاً فليس الا في نوع حامله ولا يحصل صورة كتمثيل العين الذي

لا بد

لا يوجد له في الايمان في مجرد عن الماد ما اجتمع ما في غير له
 في محل واحد لا يلقى تلك الاكثر من ترتيبهم فلا بد من تعدد وجد
 مجرد هذا حاله ويكون الصور العينية لا بد ان في صورته حسيته
 او خياليته افقر من النفس اذ اكلها ايضاً الى الجسمانية ولا يقدح
 ذلك كونها في المقدار لها في حد ذاتها مع ان الجسمانية والقدح
 فيها فان الجسم لا يحصل من مجرد الا انها في حد ذاتها لا في حد
 بخلاف النفس وكل مجرد فانه لا يجوز ان يكون ذات وضع البتة ٢

الفصل الرابع

في القوى التي لا تملكها حاصله في الانسان
 من الحركات كآخرة

النفس في منطقة الانسانية تنقسم قواها الى قسمين
 وكل واحد من القسمين ينقسم الى اقسام فاعلم ان النفس هي
 حركية من الانسان الى افعالها في الحركات الخاصة بالروية على مقتضى
 محصلها في حركتها وانما نسبة الى القوة الزمنية ومنها يتولد
 والحمل والذكاء ونحوها ونسبة الى الحواس الباطنة وهي تستعملها في
 استخراج امور عقلية وصناعات ونحوها ونسبة الى القوى
 ومنها يحصل المفاهيم الثابتة وهذه القوى هي التي يحسن تباينها

على ما روي في البدن على ما هو حياكم القوة الاخرى حتى لا يفعل
 عنها البتة بل يفعل هو عنه ويكون مقهورا دون ذلك لا يحدث
 فيها عن البدن هياتا اعماديه مستفاد من القوة الطبيعية
 هي التي لا يخلو اقله بل يكون غير منفعة البتة وغير
 مستفاد بل مستطاعة فيكون لها اخلاق فصلية والنفس قوى البدن
 كل ثمانية يفعل عن الآخر ولو لا ذلك لما كان بعض الناس كسبا
 ونحوه من الملكات في بعض الماكان من تفكر في غلة الله تعالى في
 يفعل من غير ذلك والنفس جوهر واحد له ستة قياسات
 جنبه هي حبه وحبه في نفسه وله حجب كل جنبه قوة بها ينظم
 العلاقة بينهما فمعرفة القوة هي التي لها بالقياس للجنبه التي فيها
 لتفعل وتنفذ منه وقيل عنه كما تبين لك ذلك فيما بعد
 ويجوز ان يكون هذا الوجه داء القبول اعلمنا ان الدار منه
 ولهذا في اذات النظر ان من العقول ان لا يلبس وذلالت
 الشئ الذي من شأنه ان يميل شيا قد يكون بالقوة قاطلا له وقد يكون
 بالفعل والقوة قد يكون قسمة وقد يكون هجدة فالعلم بالمراتب
 هو لا يستعدا للطلو الذي يخرج الى الفعل منه شئ ولا ايضا
 حصل ما يخرج الى الفعل كقوة الطفل على الكتابة فاذا كان حال

ابدا
عنها

بالقياس للجنبه التي فيها
 وهي البدن وسياسته
 والقوة التي هي القوة التي

النفس

النفس بالنسبة الى قبول المعقولات هذه لها السمت بالعلم الحيواني
 قيسها له بالهوس والاولى التي ليست بذاك صورة وهي صورة لكل
 صورة وثاني هذه المراتب ان لا يحصل الشئ الا ما يمكنه ان يصل
 الى اكساب الفعل بلا واسطة كقوة الصبي الذي يمدح وعرف القلم
 والرواة وسياططه وفوق على ان يكتب ويظهر ذلك في النفس القياس
 للمعقولات في الكسبية بالنظر ان يحصل فيها من المعقولات اولية
 ما يمكنها ان يتوصل منها الى المعقولات الثانية ويحتمل فلا
 بالملكة وان كانت القياس الى ما قبلها بالفعل والاشغال
 من الاوامر التي توافي قد يكون بالفكر وقد يكون بالحدس بل تحصل للحدس
 الاوسط في الذهب دفعة اما عقيب طلب وشوق من جهة واما من غير
 استيقان وحرارة وتقبل هو المطلوب وما يلزمه فلا فرق بين الفكر
 والحدس الا وجودا لمركبة في الفكر وعدمها في الحدس وكلاهما مختلف
 فيه الناس فقلته وكثرته ويطون وغيره وكما يحذر ان يقتضيان
 ينفي الاعمى الحدس وغير مستمع بالفكر فاقتران الحدس الذي بالحدس
 يمكن انتهاء العلم في اكثر الحواله عن العلم والتفكر وثالث المراتب
 المذكورة هو ان يكون له ان يفعل شئ من غير حاجته الى اكساب
 بل يكفي ان يقصد فقط كقوة الكاتب المستكمل للصناعة اذا كان عينا

كاتب

بالفعل ونظيره في العقل فيحصل لها الصور المعقولة المكتسبة بعد
 الأولية الا انه ليس طالعها ورجع اليها بالفعل بل كان لها عند ذلك
 في قوتها طالعها فحصلها وعقلها ان عقلها ليس عيلا بالفعل وان كان
 بالقوة لا بفعل لم يعد الا انه قوة فيه الى الفعل جبا ورايع تلك
 للرب هو ان يحصل بالفعل ما كان الاستعداد استعدادا لها كما
 المستعمل لستاد الكابة في حالها شرته لها وهذه هي العقل الطاق
 وحصل للفعل ان كانت الصورة للمعقولة حاضرة لها وهي طالعها
 لها بالفعل وعامله بالفعل بانها عامله لها كذلك في جميع
 عقل الاستعداد او ما يسمى مستقار الماسم في حصوله اما يخرج
 الى العقل بسبب هذه الية اذا انفصل به نوعا من الاتصال فلهذه هي
 العقل النظري والاطلاق فلفظ العقل عليها بالاشارة الى طبعه وعند
 العقل المستفاد منه الحدس والخيال والذوق والاشافي وهو الراسخ المطبق
 والفايزة القسوي وكل القوى خارجة له الستة وكيف يتجدد
 العقل بالفعل المحذور للعقل بالملكة المحذور للعقل الهبوط في الحرك
 كلها العقل العملي اذا العناية من العلاقة البدئية في حصول العقل النظري
 والعقل العملي هو الذي يرتبط بالعلاقة وهو محذور والوهم المحذور
 لقوة بعده في اللفظ والخيال في قلبه هي الخيلة وسائر القوى الحيوانية

فر

والخيلة محذور ما في ان يحصلها للمحذور فالقوى الموزعة في حيزها
 بالاشارة وانما سمعها على الحركات والقوى الحيوانية محذور ما في
 الصور المحذورة فيها المهيئات لقبول الاشياء في التفسير في هذا
 من حيث ان طاقاتها في القوة الحسية فانه محذور ما في المهيئات
 المحذورة في الحواس الطامحة واما القوة الموزعة في حيزها السهوية
 والغضب وهي محذورة وانما للقوى المحركة الى الفعل وهي الغضب
 الحيوانية والقوى الحيوانية بالجملة هي القوى البتائية والهاوار
 الدوائر هي البتائية محذور المولدة في العازة عن جميعها والقوى
 الاربع محذور هذا والهاوار محذور ما في التماسك ومنه المحذورة
 والدافعة محذور جميعها الكيفيات الاربع لكن الحرارة محذورها البز
 وتخدم كلها اليوسه والطوبه وجاز ان يكون النظرية والعملية
 محذور اعتبارا للتشغير وجاز ان يكون محذور في الاشياء هيئات
 ولا مانع ان يكون كذلك للقوتين ونفسها ما يستبعد ان يكون محذور
 البدئية وحوال الخيلة وكثرة المعاني النفس وقلته الى الحد الجانز
 اعني العالي والسافل والاحوال المزاج فيه محذور كما قد يكون بعض الناس
 مزاجه ينال الجسد الكثرة ويحضر له في السهوانية وهذا الفرق والغفم
 وغيرها ولا يضر ذلك النفس من حيث هي ههنا بل بعضه يعرض اليه

اذا نال قلة الشوائب الحسية من ذلك لظهورها في بطن العيب من مبدئ
وهذا علم ان اشياء النفس الحسية لا بد ان تاتيها من بطن العيبات
وانما تاتيها من العيب من الجوانب الاخرى وهذا قد بينه بعضهم في بطن
بعضهم في بطن العيب من الجوانب الاخرى وهذا قد بينه بعضهم في بطن
منه في بطن العيب من الجوانب الاخرى وهذا قد بينه بعضهم في بطن
الذي من الجوانب الاخرى وهذا قد بينه بعضهم في بطن
ببطن العيب من الجوانب الاخرى وهذا قد بينه بعضهم في بطن
او لا يكون اذ كان لها ذلك فان كان قول ذلك الاذ كانت
اما ان يكون عند الانسان نائما او عند كونه يقظا فاما الذي
عند النوم فيجب ان يكون بطن العيب من الجوانب الاخرى وهذا قد بينه
للمعنى ان النفس لا تزال شعوره بالتفكير في بطن العيب من الجوانب الاخرى
فلا اوصد فوضه العرق وان تقع عنها المانع لتعريف الاتصال
بالمواد الروحية فانه في بطن العيب من الجوانب الاخرى وهذا قد بينه
لا يسلطها في بطن العيب من الجوانب الاخرى وهذا قد بينه بعضهم في بطن
والولد والمادة يكون انطباع تلك الصور في النفس عند انقضاء
كان انطباع صورها في بطن العيب من الجوانب الاخرى وهذا قد بينه بعضهم في بطن
بينهما وقدره في المراتب الانطباع هم مننا وانده بطن العيب من الجوانب الاخرى

وهذا

وهذا دليل على ان تلك الجوانب من بطن العيب من الجوانب الاخرى وهذا قد بينه
اما الجوانب من بطن العيب من الجوانب الاخرى وهذا قد بينه بعضهم في بطن
يكون الصور لها واذ لم يكن احد العيبين فان الاتصال بها مبدؤا
بها وليست مما يحتاج انفسنا في اذ كانها التي هي من الانفس الا انها
فان تلك الصور اما ان يكون كلية او جزئية فان كانت كلية فاما ان
ثبت او ينطوي بها فان ثبتت فالتفصيل لما فيه من العيوب والاشياء
والمستقلة من شئ الا ان تترك ما الخلف وورد شبهة او صفة او
كما يعرض للقطر من ان ذنبها هذيان في عطف على القول لا سيما ان
تخصها ما اتصل به وجود حتى تنسب الشئ الذي ذكره او لا فيعود على
سبيل التصيل في الخبر اليه بان يأخذ الخاص ما قد ياتي الى الغاية
فينظر ان يخطئ لها انما لا يميز صورة هذيانه وتلك لا في اخرى و
لذلك حتى تنسب اليه ويذكر ما تنسب له ذلك وهو تحليل العكس
التفصيل حتى تنسب الى الشئ الذي يكون النفس هذيانا في اتصالها بذلك
العلم فانه في التحليل تنسب الى الشئ الاخرى فاذ احاك التحليل
تلك المعاني الكلية التي ذكرتها النفس بوجوه ثم انطبع تلك الصور
فيها او تنقل الى الشئ الذي تنسب له فانه شاهد فان كان الشئ
شدة والنسبة لما ذكرته النفس المعنى التي هي لا تهاون فيها

لاية

الاباطينية والخرجانية كانتا رافعتا عن التعبير وان لم تكن كذلك
فان هناك مناسبة لكل الرق في عليها والتعبير لها كما اذا صور
بصورة لا رقة او صفة اخرجت الى التعبير وفائدة التعبير هو التحليل
بالعكس الوجه المذكور حتى يرجع من الصور الى الالهة والاعمال النفسية
وان لم يكن هناك مناسبة قبل الصور وما بعد في صفات حلول
وان كانت الصور والافعال النفسية تلك الباري حتى قد ثبتت
تلك الصور وقد لا يثبت التي لا تحفظها الحافظة على
ولم يعرف الفرق الخيالية المأكية للاشياء بقبيلها فصدق هذه الارب
ولا يحتاج التعبير وان كانت الخيالية غالبية او اذ كانت النفس الصورية
صنعة فاسا عن الخيالية ببطء الالهة لما رأت النفس تال وراحت
ذلك التال اخر وهكذا الحيز اليقظة فاذ انت الى الحيز لم يكن بعد الاله
بصرف التحليل فهو دورا ينفرد الى التعبير والافعال من الصفات الحولية
ايضا هذا حال ما يتلقاه النفس تلك الباري عند النوم ولما ما
عند اليقظة فعلى وجهين احدهما ان يكون النفس قوية واقية للجانب
المتخاذه لافعالها الباري على اتصال الباري المذكور ويكون الخيالية
يقوى على اتصال الحيز المشترك عن الحيز المظاهرة فلا يجد ذلك يقع لمثل
هذه النفس اليقظة ما يقع للتأثير من غير تفاوت في شأنه ما هو

حيز لا يقظة في الارب ومنه ما قيل ان تلك حقيقة الباري لو كان شيئا بالمالا
التي هي شعاعا للحال ان معنى الخيالية في الانتقال للحال كما هو مشاهد
الخيال هو ان النفس الخيالية كالقوة بين قوتين متعديتين لها شأنا
وعالية فالساعة هي الحيز فانه دورا عليه من الحيز سدة شعاعها
والها ليه في العقل فانه شعاعها عن حيز الكايات التي لا مورد
للمشكلة او لافعالها العقل فانه اجتماع هاتين القوتين على شعاعها
تحول بينهما من الحيز من صلا لافعالها الخاصة بها على الحيز حتى
النفس التي بعد الحيز تحسبها بالحق المشتركة مشاهد فاذ العرض
عنها الحيز في ان بعد ان تفاوت في كنهين الارب في كنهين الارب في كنهين
عن فعالها تلك النعمة فانه تحصل من مجازة الحيز في كنهين الارب
العقل في كنهين فعالها الناصر غير متلف في معاندة العقل في
في حال الناصر عند احضارها الصور كالشاهد وتارة تحصل عن سبب
العقل عند فساد الاله التي تستعملها العقل في كنهين الارب في كنهين
على الحيز ولا يمكن من شعاعها بل عن في اثارها فاعمالها الحيز في كنهين الارب
فيما من الصور كالشاهد لانطباعه في الحيز على الوجه الذي في كنهين الارب
وقد عرفته وهذا في حال الحيز والمرص وقد عرف منه عند الحيز في كنهين الارب
منه عند النفس في كنهين الارب واستبدال النفس والنفس الارب العندين الحيز

على العقل وانما هما ان لا يكون النفس قوية على الوجه المذكور ذكره فحتاج
 الى اسماحة حال البقعة بما يدور من الحس والحواس كالسبح والثناء
 انما يكون ذلك في بعض احوال العقل ومن هو في حال الخلة الى الله
 والغيرة ما هو وقد يستعين بعض من سطوة الغيب بالعلم والبرهان
 فلا يزال اليقظة في حقيقته على ما يتصور طامعا في يدور بها
 استغناء بعضهم سائل في شيا من غرض البصر او مدركه ^{بشيء}
 او تعامل العلم من سواد براق او شئ مثلا لا اوضح ويعين على
 ايضاحهم مسهل لكن ولا يشهد في الكمال المحل والتركيبات
 مفرجة ويحذف هذا كله نقص وخلل بالقوى وافسادها و
 تعطيلها وليس يجوز عند العلماء وقد يجمع ضعف العقل وقوة
 النفس والطرب كما ذكره من له باصيص من اول الكمال والقصر ^{الضعف}
 وقد يراد بالرووس وما اشاكل ذلك ما يفعله بعض المتكلمين وان كان
 الثاني وهو ان لا يكون ادراك النفس للمدركات المذكورة بسبب
 بذلك العلم لما يحصل لها من الفروع عن البدن فهذا ان كان في حاله
 النور في الدنيا يقال له ضعفا في حاله وهو انما الكاذب وقد ذكر
 له اسباب ثلثة الاولى انما يدرك الانسان في حال البقعة من الحس
 تنقصه في الدنيا من العقل وقدرته في الدنيا الى الحس في الدنيا

اما هو

اما هو يعني انما يدرك في قوة الخيلة او ما يناسبه ان يتصور في السبب
 الثاني ان المفكرة اذا تصور صورة اشياء تلك الصورة منها عند
 الخيلة او من عند الحس والحواس السبب انما يتصور من ارجح الروح
 الحامل للقوة الخيلية غير انما لها حجب تلك التعريفات فمن غلب
 على ارجح الصور احواله بالاشياء الصغرى وان كانت فيه الحارة حاكته
 بالنار واللام الحار وان غلبت البرودة حاكته بالثلج والشتا وان
 غلبت السودة حاكته بالاشياء السوداء والامور الخفيفة والها
 حصلت هذه الاشياء في الخيلة عند غلبه ما يحجبها ان الكيفية
 التي في موضع رتبة العقل الى الجوارحه او المناسبات كما تعري نور الشمس
 الى الاجسام بمعنى انه يكون سببا لحدوثه انضبطت الاشياء في جوده
 وجودها فاحسن ما يمكنه على غيره في القوة الخيلية متعلقه بالجمود
 التكيف بتلك الكيفية هماريه باثر المتعلق بها وهي ليست
 بحس حقيقي نفس الكيفية المختصة بالاجسام فقبل انضباطها في
 على الوجه المذكور وان كان امثال هذه الاشياء طامعا في حال العقل
 في ناسبت له وراسي طامعة كاذبه وما يرى من القول في السطحين
 فقد يكون من اسبابا بطنة تخيلية ولينها كذا الاشياء في وجودها
 الخارج لان الخيال بها اطرها وان لم يكن منطبعة فيه كما ظهر في الامور

وان كانت غير مطبوعة في الماء وما سبق من المعيا في طالع النجوم
والبقطة قد رد على وجهه فانه قد رد بسماع حسن اما في غير البقطة
وقد رد مكوبا او محاطا به من انسان او ملكا وجوا او حيوانا
صناعيا او هائلا عليه وغير ذلك وقد يكون من ضمن الفن القوي
او اللين في الروع وقد شاهدته صورة الكائن بعينه وقد يكون على
وجه اخرى وما وراء النيام وفيها له هو ما وراء البقطة لكن
لوقوع في احكام البقطة بحكم ان من اشد واقعه والاخر غير واقعه والنيام
لعمول عن الاحساس بحال الواقع هو الذي يراه وفيه له وعمل
للتفنن عدم التيقن من الشيء وماله حال الذوق من الشيء وحكم
من به سنام او ما يجري مجراؤه حكم النيام وفي ذلك وقد يكون النفس
قوة فهو من اجسام عالم الكون والفساد عنه بها كمن هو في غشا
واذ لم يكن منطبعة فيه كان يحمل النفس الى الغم فغير مطبوع اما
المطبعة او لا يد كالمطبووع وان يورق في حد او لا ولا يد الا
ودفع من ذواته وانما ذلك مما لا احد في طريق السمع الصريح وبسب
ذلك ما علمت من الاجسام مطبوعة للنفس وان نفس الانسان حجب
للباير والعالية الروحانية والبهو الحاصل بينهما وان كان كجوف
من السراج والنمل او بعول ذلك كذا فاعني من الشبهة والبهو عالم

[illegible]

والشعاع والالوان قد يكونان كاسين للنفس ليعلم يكن شديفة
استعدادا كاملا لقبول الهداية الى وجه الصواب كالنكرة في
اذا نزل الاستعداد لقبول البقيل الفاعل للمعرفة ومن انوار النفوس
الاهل بالهوس والبدن فيها حالة تقاينة معية مؤثر في التحجيرة
منه اذ في طاهر خاصته فيها وامنال هذه الاشياء ان كسب تحقيقها
من نشأت او بالفساد مع المتواتر في الذنوب كبر في اسبابها
وان كسب تحقيق وقومها كرمع كرمع كرمع كرمع كرمع كرمع
استعدادها لها من غير انوار النفوس المحررة من التنازلات النفسا
اذا كانت النفس شديدة واستعملت هذه التنازلات في الشر واذا كانت
الغزابة للتحجيرة ما في النفوس فان كانت على سبيل الاستعداد بالفلكية
فهي معوية الكوكب وان كانت على سبيل تحجيرة القوى العامة بالاشية
فهي الطلمات وان كانت على سبيل الاستعداد بالحق المفسد فهي
علم الحواس وان كانت بغيرها التنازلات في الجبل القديسية
وان كانت على سبيل الاستعداد بالارواح السائرة فهي العرام وقد
يتكرر من هذه ما يحذر منه من الذنوب كرمع كرمع كرمع كرمع كرمع
والاشياء القاصنة والارواح السائرة هذه مستعان عليها في الحق الحاصر
الطبيعية والاراضية ونزول النفوس كثيرة ولعلها كلها يرجع

للمقابل وقد يظهر عن العار في الحوارقة للعارات عندهم لم يقف
على اسبابها وهذه الحوارق اذا فترت بها ذلك سميت كرامات
فالمحجرات هي كما يفعله الاجناب اصلوا الله عليهم اجمعين عن محمد
ودعواهم النبوة والكرامات هي كما يظهر عن اولياء الله الابرار والذين جبل
على ان النبي يحب وحوله في الوجود من ان الانسان لا يحصى عبيته لو افرغ
بالحق الى الارض من فروع يكون مكلفا به وذلك الاخر مكلفا بهذا وغيره
حازي الحق وكان من مستغفرا فيكون هذا مستغفرا في ذلك في ان محبس
لهذا وهذا الحجة لآخر والآخر بخلافه لانه لا تجميع الى اجتماعها
وعقد الدن فلا بد من المساركة التي لا يتم الا بعد امل لا بد من سنده على
وجهه هاستيان ويعدل اذ لو تركوا لارائهم لا تستعملوا ما يريد كل
واحد ما يحتاج اليه ويغضب على من يراهم عليه فلا يستعمل التعاون بينهم
ولا بالاشية من ضوابط وقوانين كالتسديد حراما منها فبالتسديد
بها الطيم ولا بد ان يكون هذا الانسان القاتل تلك العار التي انما
ليطال الناس ويترجمهم لانه لا بد من كرمع كرمع كرمع كرمع كرمع كرمع
حتى تستعمل الناس فيهم لا يجرى لهم بالابقع في وضع السنة ساذغ فيقع
للكود وانما يكون ذلك لاختصاصه بايات بل على السنة عن كرمع
وتلك الايات هي محجراته فلو لم يكن لها الحق الصالح بها فلو

يكون لها انحراف وهي لا يتم بدون القوة لضرورة الدعوى الى الخير جند
 ووجوب عدم التواضع على الطاعة وتوهم بالعقل على العصبية
 من عند هم الفقد على محاذاتهم الخبير ما يحقوه ويبدونه ولا يفر
 الامر ويحكمهم بغير حق احلال العدل للمنافع في امور معاشهم
 بجلبهم عند سبل الشوق عليهم الى ما يحتاجون اليه كالتجسس على
 مخالفة الشرع شعرة الحجازي والشارع ضروري ولا يحفظ هذه المعرفة
 بدون الحافظ الذي هو المذكور المعروف بالكرار ولهذا في العبادة
 المذكورة للعبود وكررت عليهم ليحفظوا الذكر بالكرار في الحكم العبادي
 دخل السنة والظن في الوجود اذ في القابيل للمذموم المذكور في العلم
 الحاجة اليها ما اشبهت الحاجة الى ما ياتى السمع على الاسفار والمخارجين
 وتقع الاخر من القدمين واشياء اخرى لا ضرورة اليها في بقا سبل
 هي افعلة في نظامها ولا يجوز ان يكون العناية بيقضي تلك المنافع في
 يقضي هذه التي هي منها وانفع والعقل السليم يحكم بذلك على طريق الحق
 واذا لم يكن ان عارفا اسلك عن القى قسمة غير معتادة فلا يشكر
 ذلك فقد يقع مثله في الامراض العادية التي تستعمل فيها القوى الطبيعية
 عن غير تلك المواد المحمودة بحضرة المواد الدينية تحفظ المحمودة ويقال عليها
 والعارف اذا جرت نفسه الى العالم العدمي استبعد القوى الطبيعية

وقد

وقد انفعال النباتية لم يقع من التحلل الا دون ما يقع في الارض
 اذ في الارض حرارة غريبة محله ومصدر للقوة وعدم التكون البدني الذي
 تقويه راتل القوى البدنية فاعملها عند سبلها في النفس كذلك
 لا يلغى ان عارفا الطاق قوته ما يخرج عن وسع مثله فان الغضب
 والانتشا للعدا والفرح للطرب ويد في القوة زيادة كبيرة والذين
 والحق في نقصها انما ناكرا فلا يحل لوارث العارفين ان يبالغوا في
 قوة سبله او غيبته عن عقله او حبه ويكون ذلك لظنهم
 عن طرب او غيبه لغير ذلك واول درجات حركات العارفين في الوجود
 وهو اول كمال النفس الى اشكال البصايل وقبلها التوبة وليست بحركة
 انما هي عبارة عن تالو النفس على الراكب في الوجود ابرام حرر القصد الى
 تكاملها وتلك العارفين بالطاقة في محتاج في نيل الكمال الحق في الوجود
 وهي منع النفس عن الانقراض الى ما سوى الحق واجباها على الوجه
 ليعمل لاقطاع عما دونه والقبال على كماله لما اول المناقاة بالانوار
 الخارجية فبعضه ما دون الحق من سبل الانوار والداخلية يعرف
 قوى التحلل والتركيب والانه هو ان سبلها في القارة من القوى التي هي
 للناس في الارض والنفوس في جهنم والذين هم في الارض والنفوس في جهنم
 واذا لم يكن في الوجود والارادة بالعارفين عما عدا سبل خلاص من

عَلَيْهِمَا وَاللَّهُ تَعَالَى غَفُورٌ رَحِيمٌ
لِيَجْعَلَ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ أَمْوَالِهِمْ

القصة السادسة

في امة النفس والحواس بعد ذلك القيد

ليس قول النفس البعد علة تقتضي فسادها بقاؤه لأن ذلك العلة
لما ان يكون تعالى لا يتغير عند وجودها والخاصة له في الوجود والعدم
له في الوجود ومعنى القدم ما ظهر منها ما هو بالذات لا بالزمان
ولا بالحادث والاختلاف بين تلك النفس وليس علة فاعلية لها
ما يسبب ولا علة قابلية لما ينزاعه من طبيعة غيره ولا علة
ولا غاية فان لا يكون ان يكون ثمرة الحق وذلك ظاهر ولا شرطاً
وسبباً بل لا في طاعت العلم والعلية التي في وهو ان يقول بالذات
تعلقه كان في الوجود محالاً بل في ذاته تعالى على الوجه المذكور ان كان
امر اذا ما لا عرضاً وكل احد منها متصفاً بالذات الصاحبة فلها
بحر من كم فاجهر ان هذا خلافه ان كان ذلك الامر صفة
لا ذاتاً في فسادها بل افعالها من انصافه ولم يصدق
بقوله بل انصافه لغيره فانه يقول تعالى من انصافه
الذات وصدق انصافه اليه دون غيره فذاتك وكما يكون

اصغر

اضغط أو فزع مقوماً للوجود الجوهري هذا إما لأفضله العقل ^{العلم}
والثالث وهو أن يكون تعالى النفس بالبدن ^{معلية} كالتفكير والوجود هو ^{حسب}
أن يكون بعد هذا لأقدم المتقدم بالذات عند فزع عدم المتأخر
بالجانبين عن السبيل لعدم فزع هو النفس فيقدم مع البدن وإن
لأقدم البدن بسبب محله لكن فساد البدن يكون ليس بمشعر
للإحراق والتركيب فحين أن غلب البدن لأقدم النفس فلو ^{مما}
كان لا يبرح كذلك فلو كانت ما بسطة وقاية بتأمل ما كان هو
فإن يكون هو وجوده العقل قابل لعدم مع وجوده ^{عند} العاقلية
فإن كل ما هو العقل وقابل لعدم فزع هو وجوده مع غيره
فإن التوحيدي هو العقل لا يكون نفسه بالقوة لنفسه وإن كان يجوز
أن يكون بالنفس محسوساً إلا أن قوة وجوده وجوده مع
وإذا جعلت على أن البدن ليس بمجال لقوة وجود النفس مع
بأن ما في قوة العقل ما هو مع تعلقها فانه معنى كون الشيء
لاشك في وجود شيء آخر هو عين الوجود فيه حتى يكون حال وجوده
مفترقاً به وكذلك في أن كان فساداً وهذا لا يمنع أن يكون الشيء
فساداً بنفسه بل البدن إنما كان مع هيئة محسوسة لا كان ذاتاً
بحدوث صورة عقابيه وتجهله في المحسوسات الشيء بهذا القرب

ثلاث الصورة في الوجود والعدم ووجوده ويزول ذلك
 الاستعداد والوجود محذوف ثلاث الصورة والما كان البرزخية
 محلا له كان ذلك وهو له في الحقيقة ووجوده في محلا له كان
 فساد الصورة المقارنة له ووالا ارتباط الذي حصل للنفس في ^{البدن}
 مع هذه الحقيقة شطآن وجود النفس من حيث هو وجود محذوف
 هي الصورة موصوفة بالنفس في هي بسيطة فليست بكمية من في قابلية
 للفساد مقدار القوة النباتية فانها كجفاف في الذات ^{الانسانية}
 محذوفين فيها والاراد بالقوة هي الاستعداد التام لا الاستعداد اللازم
 للماهيات فان ذلك لا يقتضي التركيب المكون امر وجوديا كما عرفت
 ولما يقتضي ذلك كان كل بسيط من الكميات وان لا قابلية لها بقوة
 بطلانها لا تكون في غيرها فان في قوة بطلانها بالركائس ما يبطلها
 اما في ذاتها وفي غير ^{تأثير} اخر لا يستحال قيامه بقاتمه واذا لم يجر في احد
 الاخر من حيث يبطلها اليته وكل ما يقبل الفساد في احوال له في نفسه في
 يقبل الفساد في غير نفسه مجرى مادة الجسم له وبقية بقية بالفعال في
 مجرى صور الجسم له فالنفس لو قبل الفساد لكانت هذه الشاة لكانت
 محذوفة فكون ما فيها انفس محذوفة فليست الفساد لغا والكلام فيها و
 تلك المادة تكون في العاقل المدركة لا عاقله اذ هي التي وجودها لذاتها

في الامور

دور الصورة او ما هو كصورة فيكون ما هو كالمادة للنفس هي النفس
 هذا خلف وينبغي ان لا يكون خلقا فالطلب وهو ثبات الشئ حاصل
 وكما ان لا يكون عاقل في نفسه فلا بد وان يكون بعض ما يبطله عن حال
 ان لم يكن كل واحد منها كذلك فيكون ذلك الجرم كوجود محذوف او قايما
 بذاته هو النفس لا من غير النفس الا في ذلك وهذا كله اما بدل
 على استبعاد عن النفس ان لو كانت عليها الفاعلية للعظمة لها الجرم
 لا يقدم اما ان يجازيها فلا يتصور بها النفس على تقدير وقوعه
 فان الوجود والبقاء لا يستفادان في ممكنات الجرم والامر العقل التي
 ليستند اليها فالنفس لا يقور عدمها عن الحاجز الابار رفاع عليها
 الفاعلية عنه واذ هي بسيطة وقائمة بنفسها فاعلمها الفاعلية
 كما علمت لا بد وان يكون كذلك فيمتنع عنها الوجود عليها التي
 كذلك وهكذا حتى ياتي الامر الى الجرم وجوده وهو متنع لعدم
 فالنفس متنع لعدم فهي ابدية الجرم وهو بالطلب ومن البصر
 على البنية الثقلان لو بطل في بطلانها الى شي غير هذا الذي
 اقتضوه من نفسه لما وجد اصله لان كان متنعاً ذلك الغير ويتبع
 ان يقارن وجوده وجود النفس ولا يمكن علة ثالثة لعدمها فان
 العلة اثباتا لا تنقضيها المعلوم وكل ما هذا شأنه فالنفس

مختلف وجودها فهو صحتها ان كان امر وجودها وشروطها ان كان
معدوماً ولكن النفس لا يحل لها عدمها عند اجتماعها فيه
واذا كانت العلة المعطية لوجودها باقية كانت كحلت ولا يحل لها
ليراعها شيء عليه وجوبها وبقاها ما هي مستفيدة الوجود منه
ولا يمنع من بقائها به وجود شيء آخر اليه وهو ظاهر من اصول
سبق تقريرها والمنطق الذي في غرضه انه معدوم لها ان كان
مبانيها فظاهر ان مع بقاها العلة التي تقتضي افاضة الوجود
لأنها لا تامة بعد ذلك المباني في ارتفاع ذلك الوجود الفاضل
منها وان لم يكن مبانيها للنفس فيجب ان يكون كمالها اذا لم يكن
بان يكون عدمه معدوماً لها هو الآخر حتى لا يخلو كالات لها ولو كان
عدمه معدوماً لها لكانت النفس العلة الكمال لا تسقى مع البدن
ولكانت الاغراض الضادة لكونها حادثة بان تطلوها كالاتها لا
عن البدن بل للملك فكان كالتفسير في لا ثبتت في حال تعلقيها
بالبدن ولا في حال عدم تعلقيها به فانه لا تأثير للعلاقة الاثنائية
لها مع البدن في ذلك الماهية ومن بعد النفس قد يتبين ان ماهيتها
ليست شيئاً مغايراً لادراكها ذاتها لا يتغير ولا يقتضي في ادراكها
ذاتها تغيراً عن ذاتها واختلافها في ما يكون لها او نقصانها في

افق لا لعدم اليقينية وانت تعلم ان افضل افاقا في البدن ولم يتحقق
ببديان آخر فانه يزول عنها الاسم حال بقوى البدن فخلص لها
اسمها بقاءها في شاهد ذاتها شاهد تامة وقدره في معنى
هذه الشهادة ولا شائتان الشعور بالوجود وسعادة واذا فارق
البدن كان شعور ما يذوقه لا لا شعور به واما مع العلاقة
اليقينية الاضطرارية بالشعور بالبدن ولهذا ان يكون معقولاً لما
ان يتحقق او ذلك لا لا العقل شيئاً ونحن من سنون الاوقات
به خيال او ما يشبه الخيال فاذا انقطع العلاقة بين النفس
والبدن من هذه السبب صار العقل لا للعقلية والشعور بالذات
مشاهدة وكان الذكاء النفساني تامة وافضل والنفس باعتبار كل
مقتضية له وخبر وادي وشيخ يتبين تلك القوة فلهذا السبب اليقينية
الملائمة ولذا الغض الطيف ولذا الهم الجار ولذا الحفظ في الامور
الماضية ولذا كل واحد منها ما يصاده وكل ما كماله افضل وانما وادى
والكبر في حال اليقينية فلهذا ما يبلغ وكذا الذي هو في نفسه اكل فضلاً
وافضل وسداداً كالحال الخاص بالنفس في الناطقة من جهة القوة
العقلية ان يصيرها للعقلية امرها في محض الكل والنظام للعقل
فيه والى العاقلية فيكون حرموا باللعالم الموجود كله مشاهداً

لما نحن بالخيار المطلقان وهذا من غير ان يكون
 الاخر في بل هو في مرتبة يصح معها ان يقال انه افضل وان لم اذ لا
 نسبة له اليه فصيلة وتاما وكثرة وسائر ما يتم به اذا المكنات
 مما ذكره كيف يقاسر وامر الاخرى بدوام الفلسفة المتغير وكيف
 يكون حال ما هو به بلا فاة الطرح الى ما هو متعلق وكذا
 والمذكر الى المذكور فان العقل الذي عدد مدرجاته في الحقيقة
 تفصيلا للمذكر وتجويد العمل الزايد وخوضا في باطنه وظاهره
 وشوغل البدن وهو اقله يمنع من الاستيقاظ الى الخلل في الاشياء
 فياصيله فان استغال النفس بالمحسوسات يمنعها من التفات
 الى المعقولات فلا يحسن فادقها فافهم بحسبها اليها اليها في كاهن
 الذي لا يتناول الى الخلق والاهم الذي لا يتناول الى الخلق والاهم
 استمرارية جوده لها عند كمال النفس وكذا ما تستعمله بعينها
 يمنعها من اذراك ما يتناولها في حيزها من انما فلا يتناول بحسبها
 لها كالمهر وكذا في العلم بحسبها من اذراكها من انما يصح مرادها والذي
 هو كبر النفس في اقل من صانعها من غير علمها من غير العلمين
 استخفاف بالتهوؤ والافضل العامية اليه فزودت العوامات والالام
 العلوحة بسبب الفاضل او شوق الى المعقولات واذا الفصلنا عن البدن

فانظر

وكذا النفس طامعت في هذه كلها الذي هو معشوقها وامر بحمله وهي
 يطعمها بارعة اليه الا ان استغلتها بالبدن انشأها ما كان ينبغي ان
 الاستعداد بالحواس في الالام والكروحات بالحقيقة ملئت بقدره فلما
 كثير لا كان شلهامثل الخلد الذي لم يحس به فلما لا راحة احسن به
 واذا كانت القوة العقلية ملقحة من النفس من الخلق العنصرية فافهم
 البدن ان يستكمل الاستكمال الذي له ان يبلغه وحصل اليه وحسب
 لسر ما كانت له كنهه ومهنته له في عطفه هي احسن من كل ذلك واشرف
 وهذه هي العادة الحقيقية واما النفس الصادقة التي لم يكتب
 الترقى الى هذه الحال ولم يكتب اليها رتبة من البدن لم يحصل لها
 التنازل فقد كمال العود رتبة ما وان كانت كسبة الهيئات البدنية
 الروية فيما استأق المعقولات تلك الهيئات فعدت عذابا شديدا
 بعد البدن ومقتضاها تمنع من ان يحصل المشاق اليه لان الله
 ذلك قد بطل خلق العقل بالبدن قد هو والتعد الذي يكون
 بهيئة الهيئات لا يتغير في اعمالها وهذه الهيئات هي التي شيا فنيا
 لا تقطع اسبابها التي حصلت منها ان لا وصفاة الذي لها هي
 تختلف شدة الرذاة وضعفها وفي رتبة الروال وطولها تختلف
 ما كبر من هذا التعذيب بالاجل لا فير ويجوز ان يعلم ان السعادة الحقيقية

لاية الامتياز التي العلية من النفس ان تستعمل المتوسط بين الحسنيين
 الصديق فيحصل النفس لجهة الاستعانة على البدن فان فعل عن
 لانا لا يفعل افعال المتوسط وان يحصل ملكة المتوسط التي هي
 النفس لاطقة من الهبات الاستعدادية وتيقنها على جليتها فالتوسط
 غيره صادف هو النفس لا ما يلزم به الوجه البدن بل من جهة انه يسلط
 عنه الطوفان دائما والى ساطة المذكورة هي العادة وقد عرفت
 انها عفة وتجلية وحكمة وان هذه هي اول الضابط للعقلية و
 العادة فالعفة منسوبة الى القوى الشهوانية والنجاسة الى القوى العصبية
 والحكمة الى القوى العقلية واعني بالحكمة ههنا الملكة التي تصدر
 عنها الافعال المتوسطة بين الجبروت والعتاة واعني ملكة توسط
 استعمال القوى العقلية فيما تدبر به الحيوان وما لا يدرك ان الشجاعة
 ملكة توسط بين المهور والجبن والعفة ملكة توسط بين الجور
 والفجور وهذه الاطر او كلها اذا لم يخلج جنبها وبالحكمة فكل
 النفس لاطقة من جهة علاقة البدن ان تستولى على القوى التي
 ولا تستولى هي عليها وان يكون شهيق الانسان ونخسه وفكره
 في تدبير الجورة وغيرهما على الاعمال وعلى ان يقضي الرأي
 الصحيح ومن هذا مع الحكمة بهذا المعنى العظم والبيان في اياته

الى

الرأي والجزم والصدق والوفاء والرحمة والحياء وعظم الحس
 والتواضع في هذا احد عشر فضيلة تختص بالحكمة ومقابل لكل واحد
 منها هو ذميلة ومن هذا مع الشهوانية القناعة والسخاء وهما
 تكشف كل واحد منهما رذيلتان ومن هذا مع العصبية الصبر
 وسعة الصدر وكتمان السر والامانة ومقابل هذه الجور والبدل
 بان من مجموع ما ذكر ان كمال النفس لاطقة ان تقي مجرته عن المادة
 من جميع الوجوه منسقة هذه الوجود ولا يتم الجود بالملكة لا
 ترك البدن ولا انقطاع عنه انقطاعا كلياً وعلاقة البدن هي التي
 تعقل النفس عن الشوق الذي يخصها وعن طلب الكمال الذي لها من
 بلادة الكمال ان حصل لها والشعور بالصوره عنه وليس ذلك
 لان النفس تطعم في البدن او منغمسة فيه ولكن للعلاقة بينهما
 وهي الشوق الجلي الذي يديره والاستعمال بآثاره وما يورده عليها
 من غير رضه وما تقر فيها من ملكات هو صيادها فاذا فارقت
 وفيها الملكة الفاصلة بسبب علوية كانت قريبة الشبه من حالها
 وهي منعلقة به ثوران الهمة البدنية مضادة لغير النفس وذميلة
 وانما كان يجهلها عن ذلك البدن وتام انعاسها فافارقت
 النفس لبدن احتسب تلك المصادرة واذت بها وتلك الهمة يسطر

قليل لا قليل مع ترك الأفعال المبقية لها يتكرر ما حتى كثر النفس و
 منع العادة التي تخصها وهذا كله على تقدير أن يتكرر النفس العلق
 بالحيث طلقا أما إذا علق بعد الموت ليس من الأجسام فذلك غير مانع
 من أن يحصل لها لذات والألم عقبة مع اللذات والألم الحسية لها
 بالبعث والجسم وهذا العلق فيمكن وقوعه على وجهين أحدهما هو
 من الوجود لا سبيل لنا إلى سانه الأمر طريق الشبهة وتصديق خبر
 النبوة وذلك هو الذي لا بد من اعتنا به وهو المعاد البديهي في خبر
 البدن ومثوره معلومة ولا حجة فيها في الخبرات والشهور
 العقلية ومنها أن عقل النفس بعد مفارقة البدن ببعض الأجسام
 السماوية أو ما يجري مجراها ويكون تلك الأجسام الملتصقات بالنفس
 قبل ههنا بالخرات والألم الحسية فإن الصور للحالة لا تضعف
 عن الحسية بل يتردد عليها آثارها وصفتها كما يشاهد في المنام
 كان الحكماء يرفعون شأنها في بابهم للحسوس ولعل ذلك لاحتلال الأمر
 بفضيها في الخبر بالكيفية والاستعداد للوصول إلى غاية الحكماء
 النفسية ولا يستبعد أن يكون الكثير من النفوس جرم واحد يشاهد
 كل منها فيه الصور وليس لها حتى إن ذلك الخبر ليس مانع باختلاف
 الرذات ولا بعد أن يكون لأن شمس جرم واحد جرم آخر وكذلك

محمدة

يخيلون بأصغر الذرات التي توضع لها وأنها وعندها يمكن ذلك إنما
 هو من طريق الاتصال والخبر لا من طريق القطع واليقين ومنها السامع
 في دليل من حيث كانت فيه إمام الدين الشافعي وأبو إسحاق وسعد
 بن عيسى كان يكون الاتصال البدنية التي يصلح لعلق النفس بها ارتباطا
 النفس الإنسانية قدية كان هذا واحدا لاستحالة وجود ما لا نهاية
 له من النفوس جرمي العقل ونهاية الخبيات التي باعتبارها مسكن
 وجود للعلاقات وإذا ساهت ولم ينتبه يكون الاتصال لا بد من يكون
 حصول الاتصال بالبدن وهو كان واحدا من غير من غير حاصل في
 ثم لم يبق لك الله لا من جهة ارتباطها بالعلماء إلى أن نفس الإنسان
 من حيث وجودها وبنائها لا يكون حادثة من حيث وجودها فيها
 أنسية ما كانت في ذاتها وعينها لها فإنا نعلمه القدية إذا
 اقتضت لها من الصور وأمرها فلا ينفك البتة عن عقولها لئلا لا يراها
 ولا ينفك ذلك العلق بها على شرط فلا يعدم تعلقها بالمعالم العقلية
 أصلا ولا يجوز انفردا بعلقه بعلة المعاملة إن كان له قابل كما في
 من عرض وقد سبق تقرير ذلك ويحتاج إلى فصل كامل وذهن باق
 ومن هذا يظهر أيضا أن النفس لا يعدم جرمها الجرماني فانه لا يعدم لها
 سبب عدم إمام وجود أم أو عدم أم فإن كان وجود أم فلا بد أن

محمدة
 لما عرفت في صاحب السطوح
 بل إنما يكون حادثة في

والا فمقتضى السبب محقق بغيره ولا يكون مقتضى موجبات
الحركة المعينة الا ترى ان اذا حكمنا بان البدل العاقل لا يقتضي ان يقصد
لاكتفي فيه بمجرد حكمنا بان مقتضى قصد بلا مطلقا بل لا بد منه من التصديق
بالبدل المحقق من الحركة فان تلكه حصة فاذن قصد غير تصور محقق
يخرج بها التصديق من القوة الى الفعل في امر ما هو غير الحركة فان الحركة
لا يطل بها بل انما يطلب بعينها كالمقتضى وليس فيها من الحركة امرا
شخصيا ينفرد به الا انما يوجد او قسقت لوقفت على المقدر بمرتبة
حركتها وسبق من على اتمام حركتها فلما ارادته كونه وتصوكل
ايضا في الحركة السابقة ليست علة مطلقا فلو كانت متاخرة بل كل فذلك
له ارادة كلية مائة حركة كلية تلك الارادة الكلية مع الوجود
النقطة وجعل ارادة حركته الحركة من تلك النقطة الى نقطة اخرى
وهكذا اذا ما يكون الوجود الى كل نقطة مع الارادة الكلية على الارادة
وحركة حركته فلو ان الارادة الكلية ما وجب حركتها الارادة انما حركتها
الحركة على الوجود والارادة لكونها في حد ما من المسافة ما لم توجد
الحركة بالعلم الله واذا وجد امتنع ان يكون الحركته حال وجوده
في ذلك الحد الذي يريد ان ارادته لا يحاد لا يتعلق بالوجود بل كان
في حده قبله وامتنع ان يحصل الحد الذي يريد عن وجود الارادة

لا

لا يوجع الحد الذي هو العاقل الى الارادة التي هي العلة ومع ذلك
الحد الذي يريد مقتضى تلك الارادة ويجوز غير ما في تفسير كل
الحد سببا لوجود الارادة تحدد مع ذلك الوجود ووجود كل الارادة سببا
لوجودها فمقتضى تلك الارادة انما هو انما ارادته انما ارادته غير قابل على
صدم ويجوز والسبب لا يكون باقرا دالة لا يقتضي بالضرورة ما يتم
العلم بانفسه اليها ولو طالت تلك الحركة وصفا معينا لم يوجد
لكان ذلك تحصيل الحاصل بل يطلب به ما هو ضابطه وجهه اليه
بالحركة وليس هو فضايل ينفرد به والاولى في الحركة وهو محال
لما سبق في الاول وان يطلب به ما معينا فضايل كليا او امنا فانه
كونه معينا وبين كونه كليا فان الكلي مع كليتته معين مما ربه من
سائر الكليات وقصده بالحركة في الواحد لا يضر كليتته وقد عرفت
ذلك فيما مر فلا بد ان تلك من ارادة كليتته عقلية فله نفس علمه كذا
وان كانت في حركته او في مرتبة علم الوجود افضلها لا يمكن ان
على قدر التقاوت فيه بل الاشبه ان نسبة مقوسها الى مقوسها
في النسبة كسبته ابدانها الى ابدانها في ذلك وليس حالها ان كانا
في الحركة فان لنا خطوات وما يجري مجراها تعين ارادتنا للحركة
من حد الوجود ما والصلوات فواضعه متساوية وما ينفرد فيه انتهى

حركته من نقطه السكون في نقطة اخرى وانما يختلف جود
 حركته بقياسه الى غيره كما يمتد في نفسه وتسمى غير ذلك
 من المناحيات الكونية وهذا القدر في اختلاف اراته الحزينة
 وتبين جودها كانه وليست حركتها الجوزا^{التي} من القوم الى الفعل
 فانه لو كان كذا ما دام دورها على قطبين ماسين فانه في مع سيات
 حركتها على القطبين اوضاع من قبل ما في القطبين والقوم اما في
 حركتها في الذات روحانية فيبعث عنها الحركات والحركات
 معدة فحصل تلك المرات وكثيرا ما يفعل الاله بانها بالحركة عن هيا
 تحصل في نفوسنا كما يحرك البدن بالروح في التصديق وما يشبهها من
 طوب ولا يباح حصول النفس فكذلك يبعث حركاته في تلك الاعيان
 من لافي الاعلى

الباب الثاني في العقل والادراك في العالم البشري والرواني
القول

في ان العقل هو صدر وجود النفس كلها
 اذا نظرت في خواص الحاجات والممكن من حيث هو واجزى ممكن
 فلا شك وان النفس من الارضية والسمائية ممكنة الوجود لا واجبه
 الوجود سواء كانت قديمة او جادة وكل ممكن الوجود فيستدعي علوه

نفس

النفس القريبة اما الواجب الوجود او غير واجبا ان يكون في الواجب الوجود لان
 النفس مركبة والواجب الوجود واحد حقيقة لا يصدر عنه كغيره بل هو
 اكثر من معلول واحد فلا بد ان يكون له نفس واحدة في نفسه غير الواجب
 لان النفس من حيث هي نفس لا في هذا المعنى كغيره فلا يتقدم وجودها
 على وجودها بل لا يصدر عنها الا واحد لا يصدر النفس عن غيره معا
 من حيث هي نفس عليها القوية غير الواجب الوجود لذاته وذلك لان الممكن
 لا يخالو اما ان يكون جملا او غير جميم وغير الجسيم ام لمع هو عرضي
 اما بفعل واسطة الجوهر فانه كالايقان بقوامه لا يتصل بفاعليته
 فان الفاعل لما اراد من ذاته ويتلخص بفعل الوجود غيره فلا يتلخص
 الا بالما لا يصلح لفعل الابدل على الحقيقة بل لفعل الالهي هو وان كان
 بفعل لغيره او غيره من العرض فالفعل متلبي اليه لا الى العرض الذي
 في هذا العرض ان كان محله جساما فتوابعه فما يصدر عنه بعد قيامه اما
 يصدر بواسطة الجسم فيكون متلبي اليه من التي هي فان التي اذا صار عرضا
 توسط المادة صار ما يصدر عن قوامه محصيا توسطها وانما يتوسط
 بما يقتضيه الخاصة للمادة من التي هي وادخل الجسم من اجسام اخرى
 غير متلبي اليه ولذلك لا يختلف ما بين الاجسام كالتقريب والبعدي
 توسط التي هي من التي هي وبين ما لا وضع له التي هي من التي هي

عما لا يراه معقول له على وجود القوة ان رضاء الوارد الوضع وليس
 للوضع ان يكون له فعل وضع هو النسبة مطلقا بل نسبة ما يفعل ^{سط}
 موضوعا للمادة وهذه النسبة لا توجد من القوة ومنها لا وضع له ان
 وجوده سبيل يفرق الشيء الذي لا وجود له من جهة الفعل في الجسم فليس
 له الجسم بل النسبة له ما لا انها ليست مختلفة ولا تحتاج الى تخصيص
 حال الحق فعل به بل كبقية وجوده في الفعل اليه المستندات
 فلذلك اذا حصلت المستندات لم يبق في النسبة التي هي في نفسها
 ولا تحتاج الى اجسام في نفسها لا في الوسط من موادها لان المادة هي
 المتفعلة لا الوسطية بين الفعل وغيره وطريق توسط الوضع في
 افعال القوى الحسية وحيث لا ينفصل لنا شيئا في الفعل بل ما كان
 ملاقا لجسمها او ما كان يجرى معها اجالها ولا يتغير الجسم لما كان
 مقبلا لها وما لا يفعل الاشارة الى وضع لا يمكن ان يكون عاجلا لا
 وضع له ولا لم يكن فعله بمشاركه الوضع والفعل الوضع لها فلا يكون
 فاعلم امر اجسامنا واذا رجعت الى نفسك علمت قسطا اذا اختلفت
 الصور القائمة بالمادة فيجب ان يفعل وجود ذات قائمة بذاتها لا في مادة
 وجود وجوده وطول كيف كان فان الهيئة يجب ان يكون في انما القوى من
 واشرف والعرض ضعف وجود امر للجسم وكيف يكون ما ليس له من الوجود

حفظ القوام بنفسه بنا غيره منه ذلك فان المعلوم يجب ان يكون
 الدور وجود الفعل بل لا يصح ان يضافها واذا قد من ذلك الجرم اعتباري
 فالماضي بنفسها الفاعل وهي كماله ولا يمكن ان يكون الطراكم والتم
 من ذي الطل والعرض سواكما فعمله جما او غير جسم لا يجوز ان يكون ^{علة}
 فاعلمه النفس سبيل وجوده لضعفه من وجودها فانها العلة ^{الفاعلية}
 لوجودها جرمها اجسام او غير جرمها عقل وعمالا ان يكون جما لا ان
 كان فاعلمها لا ان جسم وحيث يكون كل جسم فاعلم النفس من جسم ^{التي}
 الاجسام في الطبيعة الحسية وان كان كذلك لا جسم ما يخص جسم ^{حسه}
 فذلك الشخص حبه هو المودة في وجود النفس الجسم وجوده ^{عقلية}
 للجسم الحاصل الجسم والمقصود به فان النفس بسيطة فلا يكون عليها ^{عقلية}
 كونهما عرضا ولا الجسم لا وجود الفعل لا في مادة وجوده فلا
 بفعل البسيط ولا يمكن ان يفعل بما دس فقط لان كونهما متجوزا بالقوة
 ومن حيث هو كذلك فلا يصدق عنه فعل ولا بصوره فقط اذ ليس لها
 حظ القوام بنفسها وايضا فان النفس في الجسم لا وجودها امر مشترك مع
 هذا المعنى بل على ان لا يفعل الا بمشاركه الوضع فالقوة في النفس ^{التي}
 لا وضع لها ومحال ان يكون فاعل النفس انما هي غيرها لانها ان
 تشاء اعني النفس التي هي علة والنفس التي هي معلولها في الطبيعة ^{التي} العنيفة

من غير ان يكون احدهما اقوى ذاتا من الاخرى لم يكن كون هذه موجودة
لثلاث باولهم ان يكون تلك موجودة لهذا فان اقترن باحد ما يخصر
كان ذلك لخصصهما على الاخر فيكون القيام بذاته معطولا لما لا قيام
له بذاته واما هو وجوبه فانه يكون على البسط كما وكلهما قد سبق ابطال
وان لم يتساويا في الكمال والعقل لذاتين فيمتنع انهما ان يصل احدهما
الاخر في وجوده فاعلم ان العقل ان كان قواما بذاته لا يقراد
الاجسام وهي من حيث هي نفوس لما يفعلها بسطة الجسم فانها لما جعلت
خاصة بغيرها في فعلها وجب اختصاصها بذاته لا للخصم لا يتم الا في
والاكتفاء من هذه الحقيقة معارفة الذات في الفعل مما له فلم يكن
نفسا بالقياس اليه من حيث تفعل لا بمساركة في عقل النفس بل
النفس كيف كان فالله لا انما العقل يكون عليه القيمة نفسا
ولا غير نفسا بسبب ابطال كونه على فاعلم ان كونها على
الفعلية من غير بسطة العقل وكل النفوس يستند في وجودها
الى العقل اما بغيره وبسطة بذاته وبغيره واما بسطة في نفس كل نفس
تأثيرها في وجود النفس معلوم لها فانها من تلك الحقيقة العقل الاستغناء
في تلك الفعلية ذاتها وفي فاعلم ان النفس قد تقرر وهو ليس بمنع
ان يكون شيئا اعتبرا واعتبرا العقل باعتباره ونفسا في ذاتها وعقلا

معارف

في زمان آخر فان مجرد الذي يفعل فعلا باعتبار تعلقه ببعض الاجسام
ويعمل فعلا آخر باعتبار تجرد عن تلك العلاقة في وقت اخر هو العقل
والنفوس الناطقة بعد من البدان ان لم يتوحد بحسب الجسم وهو عقول
في تلك الحالة لا نفوس وقد كانت في ذلك نفوسا لا عقولا لهذا
لا يمتنع مع العقل بغيره بل ان كان مستغنا فاحتاج في زمان متناه
الى ان يمتنع العقل فيحصل من جميع هذا ان النفس ليس عليها الفاعلية
القيمة هي الراجح الوجود والاعتراض لا الجسم والاعتراض في العلم بالذات
والنفس لا يري من حيث هي نفس فيكون العقل اما مطلقا وبعض الاعتبارات
ولا بد ان يتبين العلم بسطة العقل فيستند كل النفوس اليه وهو المعلوم

الفصل الثاني

في ان العقل لا يخرج النفس عن عقلها نفسا القوة

والفعل وان لم يستند كالمذاق

لاشئ الا شئ يخرج ذاته من الفعل الى الفعل واما من القول فان ذاته
الى نفس الخارج الى الفعل كما كانت بالقول اصلا وكل من يخرج ذاته من القوة
الى الفعل باعتبار كونها بالفعل الشئ من اعتبار كونها بالقول فيجب ان يكون
لوقيل عن نفسها كما ان الشئ من ذاته وهو محال في البسط الواحد
هو بسط واحد لا يصح ان يفعل ما كان قابلا له والاكتفاء فعله

بجته وقوله باخرى فكان فيه تركيبها هذا خلف واذا ثبت هذا
فانفس التي كانت عاقله بالقوة قد صار عاقله بالفعل لا بد لها من خروج
في ذلك الفعل هو اما عقل او مستند العقل ويرها ان انفسا في انما
عنها بصيرة وعقلية فتارة يتقرب استعادتها الى كبدية وتارة
لا يتقرب استعادتها الى ذلك والصورة المدركة اذا كانت حاضرة عند
المدركة لم يتغيرتها القوة بل كانت مدركة لها بالفعل اذ رايته القوة
ان غابت عنها فورا ودتها والنفست اليها هل يكون مدركها هناك
غير تلكها لها في ان يكون الصورة المعينة لها قد زالت عن القوة
المدركة زوالها فان زالت لم يخط في وقت اخرى يكون تلك القوة
المدركة كالخبر انه اقرب من القوة المدركة في استعادتها الى الجسم كسب
مثل جسم الكسبي الذي كان في ادراك تلك الصورة او لا وانما حفظت
في وقت اخرى كالخبر انه اقرب من القوة المدركة في استعادتها الى الجسم من
مطالعة الخبر انه لا انفسا تلكها من غير احتياج الى ان يكتب كما
اكتسبت في الالام ولو اقررت الى الجسم كسب ود كان الدهر
والنفسا واحدا والصورة العقلية اذا غابت وانفسا استرجاعها
الى كبدية لا بد وان يكون محضه في شيء والام يستغن عن جسم
الكبدية كورود ذلك الشيء لا يجوز ان يكون جسميا واجساديا لاستحالة

حصول المعقولات المجردة فيهما بل ان مجرد وهذا الخبر طما انفسا المدركة
تلك الصورة او غيرها لا جاز ان يكون هو انفسا لا يمكن ان يكون عاقله عن تلك
الصورة لما هو لا جاز ان يكون هو جبرها ان لا جاز انفسا عاقله فلا بد
وان يكون جبرها عقليا او ينهي الجسم عقليا اما ان جبرها فلا بد ان
عوضا كان محلها جبرها والا كانا العوض جبرها وهو ما لم يزل ذلك
الجبر هو الجسم الذي كان فيه واما ان عقل او يتقرب المدركة ان كان
نفسا كانت لتعقلا لا في بالوقت وخبر انفسا بالفعل اقرب الى محل وعنده
لا بد ان يكونها ادعاء للتسلل والذود والخالص الى ان يكون المعقولات
فيه بالوقت بل يكون في الفعل بطريق ذلك هو الى الجسم المجردة فانه يستبين
لك امتناع كسبها لطبيات هو ان عقل عاقله او ينهي الى ما هو كذلك
واعني بقوله عاقله انفسا من جميع الاعبادات لم يتغيرت باعتمادها
باعتمادها عن وهذا هو الجسم المجردة الذي يعقل انفسا كمالها ونفسا الى
البشرية كنسبة انفسا الى انفسا بل انما هو كمالها المعقولات اذا انفسا
عليه فلتا عنه واذا استعدت عنه بجبرها انفسا للصورة العقلية
فالاقتبال الذي يعبر به من سنان وبغيره الذي رسم فيها الصورة
التي تخصر بسببها انفسا فلتا تخصر بها احكام خاصة من الادراكات
لجبرها السابقة للعدول الى الحليات او الادراكات الكلية المناسبة

المتأخرين بالمدرك الكلي والامكان المحض فان كان ادراك النفس
 الصور دون مباديها تحصيلها من غير محضها بل بالبداهة متى
 انقطعت المصلحة بين النفس وبين ذلك الجلي هو العقلي على انها غير المتأخر
 بل العلم الحاصل في النفس النفس الصورة اخرى انما كان متماثلا
 في النفس لا ونظير النفس ذلك من الجوانب المدة فانه اذا جرد في
 به الصورة متمثلة في فاعاذا العرض فاعاها زال ذلك العقل وما تمثل
 فيها من تلك الصورة على حسب ما يجازي بها والذات حال النفس العرض
 بهما عن جانب القدس والجانب العقل واليها من امور القدس وهذا
 اوضح فلا يكون للنفس الا اذا نسبت ملكة الاتصال بذلك الجلي العقلي
 والبيان في الصور والقياس اليه لما كان له في المعاني الخرافية وهذا الجلي هو
 ان لا يغنى عن الاحتياج الى مخرج اخر يخرج من القوة العقل ويعود
 الكلام فيه واذا كانت النفس ان هي تتكون من اتصال الجلي العقلي
 فهو لها من الصور المعقولة لا يخرجها الى سبيل ان كانت في ملكة
 الهية هي ملكة الاتصال به واذا زالت ملكة الملكة عنها فاعاها ملكة
 الزوال والبيان من الخصائص تلك الملكة من المعقولات الحاصلة ^{للفكر}
 وبصر النفس الصور الحياتية والمعاني الاحكام التي لها فاعاها
 بتوسط القوة الفكرية فيبصرها استعداد الاتصال بالعقل الخارق

دهون

وهو استعدادها سب ذلك الاستعداد وتخصص الصور الفكرية ^{تخصص}
 صورة وتخصص استعداد النفس صورة من العقلية ^{استعداد} وقد حصل
 صورة عقلية من صور عقلية على ان الصورة العقلية لا يتخللها ^{كانت}
 لها من قبيل العقل بالبطون والعز الجوانب الستة في الفكرية ^{تخصص}
 الجوانب من العقلية في الصور الكلية للمساواة لتلك الجوانب
 كالصورة الانسانية للكتب من التصرف في حال جوارها ^{الصدق}
 الجوانب من العقلية من الماديات من التصرف في هذه الصدقات ^{الصدق}
 وهذه التصرفات في الجوانب هي الخصائص والاستعدادات ^{صور}
 من الكليات وقد يفيد هذا التخصيص معنى عقلي المعنى عقلي ^{صور}
 من تلك الماديات من الزمان واللام من الماديات والتفصيل من القياس
 ولا يظن ان المقدس يحصل من النتيجة بان تصدق وجودها ^{تخصص}
 للنفس استعداد في سبيل صور النتيجة في علم المبادي ^{تخصص}
 وكان الاوقات لا يتوقف الحكم بها على غير تصور الطيفين ^{تخصص}
 عينية طالبة للتصديق فلا كذا الاحتلقات ^{تخصص}
 حق الاكفان يحصل النتيجة منه واذا اطلت اليه التصديق ^{تخصص}
 يحتاج ^{تخصص} من شخص بغير علمه ولا يفيد علم البتة ^{تخصص}
 بتبينها وطائفة روحانية وكل هذه وسائط العلم ^{تخصص}

غيرها حتى يخرج من النفس الأطفال الخالصة كل صورة عقلية ومجرد
 لها العقل لا البدنية من غير تعلم ولا رتبة وليس لها في بحر النفس
 والنجاسة أن لا يفيد أن يخرجها كما كليا أن لا يكون وجود شيء مما ألفت
 لما ألفت فحكمة الكل العظيم من غير مثال إلا بالحسنة لكل هذا
 حاله وكذا القول في تصديقنا بالبرهان الذي كان اعتقادنا
 صحها لا يصح تعلمها ولا هذا لتجاري لها لا يتأخر ولا ذلك
 من أجل أن لا يفيد الحكم الكلي هذه الأشياء أن من نفس التي تصير النفس
 العقلية وتصل به فحصل فيها هذه الصور العقلية والتي فاض
 منه ذلك لا بد وأن يكون هذه العقول لا تحصله فيه لما مر من
 كونه كالمزاج لها وإذا كان كذلك لم يكن جسما وأجساما إذا العقول
 لا تحصل فحسبها جسماني ولا بد وأن لا يكون فيه بالحق والاحتاج
 إلى كل آخر يخرج له فيها إلى الفعل فلا يكون مستكملا في ما له شبهة
 فهو من هذه الطبيعة ليس نفس وليس هو الجسم الذي لم يتعلم أنه
 لا يكون عملا في نفسه إذ هو غير عقلية بل هي النفس الناطقة مقام القوة
 ليس إلا أن النفس بعيدا بطرفه على المذكور فقط لا الصق المذكور
 وهذا الحق يفيد بانه لو ذات القوة الناطقة القوة على الأذكار
 ويحصلها الصق المذكور أيها والاستغال البدنية تعوق النفس عن

الانفصال

عن الانفصال فلا تقبل هذا الأمر في القوى البدنية وتخليتها عما
 رفضها بالكلية وكان غير ممكن ولا تقبل من البدن أو وضادون
 وليس شيئا يمنع من ذلك وهو الانفصال به لا البدن والنجاسة والنجس
 لأن على ذلك فإذا أفرقت البدن ولم يتبق فيها شيء من الهيئات المنسوبة
 منه التي تجعلها عند مفارقة كائنها لم تفارق ولم تر اتصالها بغيرها
 ومعلقة به وقد عرفنا أن اللذات الحقيقية هي اللذات العقلية وهي
 الحقيقة للنفس والعقل هو العقل النفس من على الانفصال به وقد عرفت
 في العقل الجبري في وسطه هي العقل الملكة وفيه هي العقل والفعل
 إلا أن العقل الجبري في بعد النفس للانفصال وحصوله لا أمل لا يتوسط
 فكيف من النفس والنفس من الآخرين قد كان مع قصد ما ع

الفصل الثالث

في بيان استناد ما لا يتأخر من المراتب على ذلك العقل
 القوة إذا كانت غير متناهية من جهة إعطاء المدة لا يمكن أن يكون قاطبة
 للحرية يخرج من الجبري ولا بالعز لا ذلك في تحركات فان كل واحد من
 قوى على شيء والطبقة تقوى على مجموع تلك الأشياء وإذا كان كذلك
 كان كالجبر أضعف وأقل قوة بل هي من الطبقة فان قوى كل واحد من هذه
 الآخر أو بعضها على ما لا يتأخر من وقوعه من قوى الطبقة أزيد منه

ولا زيادة على المتناهي الطرف الذي يتناهي اليه فيقول ان كل واحد منهما قوي من ذلك الوقت العن متناه فيكون الجمله ان متناهية
 وفرضت غير متناهية من جهة القوة هذا خلاف ذلك لانه اذا كانت القوة
 غير متناهية من جهة القوة فان القوة اذا كانت قاطبة لم يكن ان يكون
 التي وقع فيها العود العن المتناهي غير متناهية ويعود الطرف المذكور
 وان لم يكن العود متعاقبا فظلاله من شأه مظهره من انهم ايضا
 امتناع عود متناهي القوة باعتبار العود على كل واحد من المقدارين
 بانها الى احد الطرفين في كل واحد من تلك العود اما ان لا يقبل الشدة
 والضعف مثل عقلنا ان الى احد نصفه لا يمتد او يقبلها الكل واحد
 من عدد الطرفين فان كان ذلك فلا بد وان قوي البعض على من ذلك
 ومحال ان يقوى على واحد ابقوى عليه الكل وهي غير متناهية والاول
 يتوقف بين الكل جزوه ومحال ان يقوى على واحد من ذلك وهو
 متناهية والاول كما الجمله ان يقوى على متناه فلو قيل ان يقوى البعض
 على احادها ولا ينفذها على احادها كما ان متناهية او غير متناهية
 وكيف كان فهو مرجح ان يكون الاحاد قبله لا قبله ولا يدور هذا
 الفرض وان كان الثاني فالبعض من القوة ان لم يقوى على واحد فاحركة الكل
 فلا يمكنه تقوى على واحد كما هو صرح منه في الكل يمكنه تحريكه في ذلك

لغير

الافضل حركتها في شئ لغيره مثل زمان تحريك الحركي كما مر عدد
 فيكون العود طليبا لمن وقع من ان صدر من الحركي كان اقل منه لو
 صدر عن الكل اذ هو باطنا فيكون هو بعض الصادر عن الكل وابتداءهما
 واحد فيجب ان يصح القول في ذلك لا من جهة المتناهي وان نقص من جهة
 فهو متناه منها فالصادر عن الحركي متناهي من الجهات صرحت بها في ذلك
 وبهذا يظهر استحالة استكمالها في الفعل ويكون الخلاف في ان فعل الكل
 استند بفعل الحركي وكل قوة في جبرها فاعلم ان القوة في ذلك من القوي
 غير المتناهية موجود في الجبر ولا قوة من القوي الجبرية غير متناهية
 الحركي سوادا في فعلها بالجبر تعاقبها في كل او تعاقبها على وجه
 اخر لان القوة الغير المتناهية لو حركت جسم ساذج ما انزلت قوتها لا
 يفتنه احد لا يكون لا اذنية منها ساذج من شدة الحركية ليس في
 كمالها الى دوام الحركية وحركت ذلك الجبر بعينه في تلك المسافة
 بعينها اخرى متناهية فكلها متناهي في زمانها لا محالة ولزما
 بالضرورة وبه وكذا الشرح حركتها وبطورها وان كان قطع
 الجبر في تلك المسافة بالقوة الغير المتناهية انما هو في زمان اقصر
 من الزمان الذي يقطعها بالقوة المتناهية واللام يظهر التقاوت
 بين القويين والتي زمانها اقصر من الزمان الذي زمانها اطول ونسبة

ن
نشر في كمالها

الى القوة كسبة الزمان الى الزمان لكن خبثه الزمان الى الزمان فثبته
 الى متناه فثبته القوة الى القوة هي كذلك فالثبوت في القوة التي هي متناه
 غير متناهية هي متناهية ههنا ولا يصور في محركات غير
 متناهية في القوة ولا كان يحركها الا في زمان اذا كان في زمان
 مع ان كل زمان فهو قابل للمقابلة كما عرفنا ان في بعض تلك
 الزمان يتصور كونها اشد من التي في كل فالكون الحركي في كل زمان
 لها في القوة وهو على خلاف ما فرضنا واذ قد قدر ان كل قوة حادثة في الجسم
 او متعلقة به كغيره كان لا يجوز ان يكون غير متناهية في زمانها اي لا يكون
 محسودا منها ما لا يتناهى في الزمان او في العدة او في الشدة من الجبر
 ان كان كاشف من حركات غير متناهية او حركية واحدة لكن لا يلايد
 من استنادها الى العقل واحدا فزاد لكن المقدم حتى قلنا في القوة اما ان
 صدق المتصلة قلنا ان العقل الجسم متعلق به او الجسم ولا
 لكل الجسم وما يتعلق به لا يصدق منها ما لا يتناهى فالصادق عنه ذلك هو
 ما ليس بجسم ولا متعلق به وهذا ان كان هو الجبر في جسمه ان لا
 يكون بينه وبين الحركية في واسطة كما علم سوا ذلك فاما الحركية
 يقينا او غير يقين في الكلام في الواسطة وان كان متعلقا فله هو
 لا غير والا لم يكن يرتفع اليه من الجسم وان كان غير هذا فله هو العقل

او لا عقل بالعقل الا للجبر الذي هو بهذه الشبهة ولم يباين في المقدم فلا
 في الوجود حركية غير متقطعة لما حدثت في الحادث لا في وجوده بل
 دائمة الا ان في بعض الحوادث على حادثة اخرى والا كان وجوده في بعض
 الاحوال دون بعض فيجوز ان يخرج فلا بد من توقفه على حادث
 وذلك الحادث سبقه على اخر وهكذا الى غير المتناهية وهذه الحركات
 لا يجوز اجتماعها في الوجود لاسيما له وجودا مودعته بالطبع الى
 التباينة معها وكل حادث سبقه اخر الى الاول والسابق لا يجوز ان
 يكون علة تامه لوجوده الا في كونه غير موجود حالة وجوده فلا بد
 وان يكون العلة التامة لوجوده حركية من موجود دائم الوجود في
 سبوت حادث آخر في الحادث اذا حصل له علة ثابتة فثبته اليها لثبوت
 واللازم ولكن ما حادثة فله علة حدوث وسات ثم يعود الى
 النسبة النسبية في نسبتها الى العلة الثابتة وتيسر العلة التامة الى
 عين المتناهية فلا بد من وجود سبوتها على سبيل التغير والحدوث
 بمعنى ان ماهيته هي التغير والتجديد ولا ينفك عنه ولا ذلك قد دام
 هذه الماهية وبما تها من اوان النفس وبما تها ذلك التي هي الحركية
 الدائمة ولو فرض انقطاعها في حاله لاسيما لوجودها حدوثا وبقاءا
 فانه اذا لم يجد في حاله في الجبر يحدو متعديها فيقترن بالحادث
 وذلك الحادث فيقترن به في الشدة فلم يتصور الحركية وما فرض حركية

دائمة انقطاع الاستقامات بل لا بد وان يكون هذه الحركة دورية لا لزوم
انقطاعها بل ان الحركة ليست دائمة بل هي متقطعة في الزمان بل هي متقطعة في
الزمان وبالمعاد وكذا في الزمان لانقطاعها عن السكون في كل حركة
مستقيمة متعادتين ولا تتغير في كيف كانتا اذ الحركة المستقيمة لا
وان يكون متغيرا ولا بد وان يكون لها السكون في حركتها المتحركة
لأن الحركة المتحركة سواء كان هو دليل الطبيعة او اي شيء
كان يجب ان يكون متغيرا في الحركة من ذلك الحد الى جهة اخرى كما في
الاشياء المتحركة فيكون موجدا احوالها في الحركة
كونه على التوالي والتوالي في الوجود والسكون في الحركة من ذلك
الحد الى آخره في الحركة لا يجمع وجوده ويوجد السكون الى
الحد الاول في حركته بعد ان وصلته بعد لا يجمع السكون لا
كالبعدية الثانية وهذا الحد هو في الوجود ايضا في الحركة
الحد الاول والآخر في الحركة له وهو لان الذي في سبب
من ذلك الحد الى آخره في الحركة له في الحركة المتحركة اما ان يكون
نوعا او يكون فان لم يكن له الى الابد وان كان قد كان في
السكون في قطع الحركة فلا تحفظ الزمان فالحق يحفظه في الحركة
فان حركته في الحركة من ذلك الحد ليس في وجوده حركة مستقيمة
فان كانت مستقيمة لحد الكلام في حركتها مستقيمة سواء كان

بين الحركة المستقيمة وان يكون اولها في الحركه الا ان
عن الحركات الدورية السماوية وهذا في كانت السماويات او في حركتها
حادثا لا في حركتها في السماويات اخرى متحركة على الدوام حركته دورية
فيكون هي التي كانه في السماويات مستقيمة دائمة على حاله وحركته
في ذواتها او غير ذلك الفاعل لكن في الحركات المتحركة اختلاف
اضافات كما في الحركة المستقيمة في الحركة الدورية حادثة كونه في
ليس لها ابتداء زمان في وجودها باعتبار وجودها مستقيمة عن الحركة الحادثة
وحادثها باعتبار وجودها كانت مستقيمة الحركات فان لم يكن الحوادث
التي هي موضوع فكل حادثة حادثة حادثة في الحركة الحادثة
لها الحوادث والتجدي من حيث هو موضوع في الحركة الحادثة في الحركة
لذا في بعض انما هي حادثة في الحوادث التي هي حادثة في الحركة الحادثة
واللاشياء فاذا كان ذلك الحوادث في الحوادث والتجدي في حركتها
سست ان حركته دائمة بل يمكن مقابلة الى ان يكون حادثة حادثة
الا اذا عرض في حركته ومعلوم ان حركته حادثة حادثة في الحوادث
تختلف في الحركة الدورية التي هي حادثة حادثة في الحركة الحادثة
الكلية والحركية وحركتها في الحركة التي هي حادثة حادثة في الحركة الحادثة
ان يكون حادثة حادثة في الحركة الحادثة في الحركة الحادثة في الحركة الحادثة
ان كل واحد من الحركات في الحركة الحادثة في الحركة الحادثة في الحركة الحادثة

للعقود بانها مستعينة ساهما لذل انما تملكها بالملك على ما حادته ولكننا
نقلها من كونها على السعداء ولو لاها للزم من ذواتها انما لا يجب
لانها في معلقها لا على ما يستعمل دوام معلقها على ما لا يمتنع
الامر بالمعروف والنهي عن المنكر من وجوب حركته على كل
عصر في حلال على معلقها لا في حادته مجردا عن انما تملكها بالملك
من عدم اي شيء كان بعد وجوده عدم علمه وعدم علمه لذل انما لا
يتم في الامر الى واجب الوجود لذل انما تملكها على ما يستعمل عدمه وهذه الامور
كلها باطله ووجوبها في حادته من غير انما تملكها بالملك ووجوب
الحركة المستمرة لا يمتنع من هذه التمسعات على الوجود عقل الكثر
موجب للحركة لما وجد ولا يجوز ان يكون العقل باسرها هذه
الحركة والا لكان له تعالى الجسم من طريق التصرف في كل عقل الابل
معنى استناد هذه الحركة الى العقل اي ان لا يزل الامر الفرض على الضر
الحركة هذه الحركة كما انها بقية التي لا يتناهي ووجوبها من ذلك
الفرض ووجوبها من غير متناهي على سبيل الساطعة لا على سبيل السيلانية
التي من امتناعها فيما يتعلق بالحد لا يصدق منه ما لا يتناهي وانما
لكن يجوز ذلك لذل انما لا يزل مستعمل من بعد عقله وليس مستعمل في
العقل لافعال العقل المتناهي بل المستعمل على ما هو العقل الذي هو ذلك
على وجه الاستعداد من غير ان يستعمل من غير

النظر

في كيفية كون العقل صادقا للجسام لا بد

افتراق الجسام بالهيات والهيئات التي يفرق بها يستعمل في كون
معلقها نفس الجسمانية بما هو جيبته والالامت في الجسام في الهيئات
والقايير والاشكال لانها في الجسمانية واذ لم يمتنعها في الجسمانية
مع ان الجسام لا تملكها لانها لا تملكها ووجوبها في الجسمانية
دون اختصاصها ووجوبها في الجسمانية لانها في الجسمانية
عجز جسم فان بعض الجسام اذ لم يوجب تلك الخصائص من حيث
هو جسم لم يوجبها جيبته لانها في كل الجسام في الطبيعة
وعجز الجسم ان كان عرضا فلا يوجبها الجيبته في الجسمانية
امتناع افاده ما لا يوافق له نفسه ووجوبها له فام يشبه وان لم
عرضا فليس هو الى الجيبته لذل انما لا يصدق عنه في الجسمانية
تركيب الا اذا وجد حركته او لا وجد لا يوافق في الجسمانية
الجسم لا يصدق افاده لذل انما لا يصدق عنه في الجسمانية
وقد سبق بيان استعماله ان يكون له في الجسمانية واسطة معلقة
في وجود الامر وليس هو ايضا جيبته انما لا يوافق في الجسمانية
وكانت فاعلمت من حيث هو ذلك على اسطة الجيبته في الجسمانية

فجعل كل واحد منهما صدر عنه ذلك الجسد لا بد من انهما آخر الامر
الى عقل المصدر بعد الجبر والوجود للجسام وكيفية هذه
المصدرية هي ان البعد الفارق عن غنة وجود الجبر في اعانة الصورة
من حيث هي صورته لا من حيث هي هذه الصورة المعينة اذ لو كان عينها
فما كان يصيرها قبل الصور على صور واحد وكذا صورها ليس اولا
بالعد فلا يكون وجود الجبر في التي هي واحد بالعد ولهذا افترقت
في وجودها الى واحد بالعد دائم الوجود غير الصورة للفترة الى الحق
برجها ما سأل عليه بمعارفها ولم يجرى صافي الى ذلك الى حد
من حيث طبيعتها التي هي حقيقة تمامها على صورة الوجود
معها يكون ذلك السلب لا نظير حصل مستقي مع ما بدلت به حقيقة
زمن واحد وتقيم اخرى بدلها وتلك الاعانات هي في الصورة المتعاقبة
التي بها كان ذلك البعد الفارق مستقيما وجود الجبر في اجتماعها
ووجود الجبر في ذلك الصورة العاقبة من حيث هي تلك عينها في
العلية بالعرض وعند تمام وجود الحق في شخصتها الصورة من حيث
انها هذه الجبر في العينة لكن بها قابلية للتأخر والشكل اللذين بهما
يتحقق الحق وتخصت هي اية الصورة من حيث هي صورة مطلقة
لذلك التحصيل فلا يعقل وجود الصورة العينة الا في مادة معينة ولا

ذكر

لذلك لما دعه مع الصورة بهكذا يكون تصور كيفية صدور الجبر من العقل
وبذلك لا يعقل كونه علة الجسد كونه فصل شيئا كان انما يعقل
لانها ما وجد الفعل بها ولا يكون قاعلا الا اذا كان موجودا بالفعل
ولا يمكن ان يفعل بما دعه لانه يكون فيها وجود بالقوة ومن حيث هو كذلك
فلا يصدر عنه فعل والصورة النقية والحيوية انما يصدر عنها الفعل
من سطره في فهمها كغيره ولا في سطر الجبر من هذه الصورة ومن
ليس يحسم سواء كان هو في الصورة او غيرهما فلا وجود جبرية
جما آخر لجيلي بوجدان اخر منه اللذين هما المادة والصورة حتى
يخرج هذا الجبر واذا اتسع اتجاها بصدوره بصدوره لحد النسبة
التي هي من الجسم ومن كل واحد منهما وجب من ذلك ان يتبع اتحاد
انها تالين جبر الجسم ولا يسل في من حيث هي نفسا انما هي الحيوية
لا يفعل الا بواسطة الجسم كغيره في العقل اما عقله مطلقا في عقل
بعض الاعبارات ومن الاخر الدالة على ان الجبر لا يصد وجوده كغير
هو ان كان كذلك لعدم هو الجسم الذي هو العلة على حيوية
المعاني في تلك في النوع ليس في العلة وقرع القول على عينيها انما هو
بالنظر الى الاشياء كغيره في العلم ان يكون غير في المعاني في تقديره
على حيوية العلة فيقدم المعاني على العلة وهو محال ولولا وجد

صور او اعراض بعضها من اهل الصو والذى هو العقل وما يستند اليه
 وذلك كالنار التي يحرقها ما حادها ما يضيئها اياه مستعدا
 لقبول الصفة الهوائية من اهلها وكما ان الشمس بعد ان يخالطها القبول
 النقيض من اهلها ولهذا في الصفة موجد بعد ذلك والفاعل المقابلة
 والاجله ايضا حتى كثر من الاعراض موجد ابعاد بعد ما ينظر انه
 علة موحدة له ولو كانت هذه اقسامها لعل الموجد للصورة او كثر
 لما كان شقي من تلك المعلومات بعد ذلك وان فرض انه موجد له
 فخرجها اخر من الارضيات لانها ليست بالمتناهية **في** **الفصل الثاني**
 في ان النسبة العقلية هي غاية الحركات
 النهائية فبينت ان ما سلف ان السماوات نفسا محركة على الدوام
 وبينت ان افعال الحركة لا تطلب لانها حركة فقط بل لانها وسيلة الى
 فخرجت من غير ان يكون التحريك المذكور اما ان يكون غرضه ما مطبقا
 الشاء والمحرك او لا يكون فان لم يكن فلما ان الله لا اجل لا تحت الاقل
 او لا اجل لها او لا يبرهن انها فاما لا غرض وعشوق المحرك او عشوق
 من تلك العشرة اذ ان اوصفه وعلى التقديرين فلما ان يقال ولا يبرهن
 فان لم يبرهن فلما ان لا يبرهن ايضا وينال ما يليه ونيل النسبة
 اما دفعه اوله فبعدوا فلم يكن دفعه فالمقابلة به اما مكملة الحجة

او دبر

او واجب الجود ومكمل الجود اما جودا وعرضا وكل من لم يتعلم
 يكن تحت الاقل ان لا تعلم ان ذلك هو ما هو عليه في نفس فكر العقل
 او عرضا يتعلم باجدها الدلائل والاشياء كلها باطله لمعد العقل
 فيعين ان يكون هو الذي يطل الحركات النهائية النسبة به على كونه
 الى ابطال قسمه من هذا الذي هو الحق في نفس الامر ما كون عرضها
 مقنونا فاعلم ان هذا ان حركاتها واجبة الدوام فيجب ان يكون افعالها
 واجبة الدوام والظن في ذلك ان فاعلم ان حركاتها لا يخلو فانها
 بكيفية ان لا يكون ان يكون الظن في ذلك ان فاعلم ان حركاتها لا يخلو فانها
 في حركاتها لا يخلو فانها لا يخلو فانها لا يخلو فانها لا يخلو فانها لا يخلو
 هذا العالم ان يكون الفساد فالحال من الصحيح بحركاته احسن بالنسبة الى
 احكامها التي تقوم من ان يتحرك لاجله فانه قد بين انه ليس لموجبه
 بالنسبة الى اجرام النيران قد يحد من ذلك الى واحد من الاقل فضلا
 عن مجموعها وهي حسن بالنسبة الى تلك الاجرام النيران السماوية لانه
 من الفساد ولو كان غرضه ان يقع الساعات في ذلك الصالح في الارض في تلك
 ولما غرض تلك الكثرة والاهم الجاهلية ولما شئت ان تتقاربات
 والاهم الجاهلية في الساعات التي اجبت هذا مع ان تعلم الساعات لا يدوان
 يرجع منه اوله فبعدوا فلم يكن دفعه فالمقابلة به اما مكملة الحجة

يخرج كالشيء من القوت الى الفعل بما به خرج منها اليه واما كون حركتها
لا غير معروفة فهو لا يتصور في الحركه كذا في قايده لا بد وان يكون
لشيء يطلبه المرء ويحار حركته لا يحصى له وكل ما يطلب ويختار فهو
ودوام الحركه بل لا يفرط الطلب الا على غير الحركه والحركه لا بد من العشق
فالخبر الذي في هذا هو الحركه عشق واختار واما كون العشق ذاتا متال
فامتناعه بسبب ذلك ليس الا كما ان يكون لا دفعه ولو كان كذلك كانت
اذا نزلت الذات وحركتها كذا لا يتفق فلا تسمى الذات بها واما كون
العشق صفة متال فلا يتصور فيها بذاتها الا اذا انتقلت عن محلها الى
العاشق الطالبي بالحركه وقدر في نفسه الذات في امتناع انتقال العشق
لشخصه بمحلها واذا لم يتقبل هو بعينه بل حصل ما بها ما لها فاستلزم على
شبهه بالغير الذي ينزل واما كون العشق ذاتا متال فهو لا يشبهه فيجب حركه
دوام حركتها فانه لو كان كذلك لكان الحركه بما لا ارادة حركه دائمة
طالبها الى ما والعقل السليم لا يتصور ذلك في الوجود بل ارادة كلية يتصور
جوز مجزئ الغواش المادية واما كون الحركه متال شبيهة معروفة
دفعه فبطله وجوبه بانقطاع الحركه عند تلبه وكان على ما سبق من
واما كون المتشبه به حركيا فليكن ما ظهر له في ساد من ان الجرم الفلكي
لو تشبه بجرم آخر فلكي للزم ان يكون حركاته لا فلكا كالحركه متفق

الكلية

واذا تشبه بها الحركه والجهنم الى خلافه الكمال المستعقده في حركه
الحركه وليس ذلك لعدم مطاوعة الطبيعة فان الامتناع الحركي
الذي يتساو به من حيث انفسا الطبيعة والهيل المستدير والجم
حين هو جسم لا يتصور حركه الحركه معينه ولا متعامدين وليس
لان ذلك بل بالبعيد متفق ومتعامدين او لا لكان المتعلق به بالقدر
والحركه معينه بل هو كل من اجزاء الفلك المتحرك في حركه كل نسبة
محتمل في طبيعة الفلك المتحركة تشابه اخرى الله وتشابه ما يفرق
له من اجزاء واختلاف حركتها ليس هو في الاختلاف فهو لا بالمتساوي
اذا القابل لا يكون فاعلا لما قبله ولا ندو كان لهذا السبب كانت حركات
الافلاك الطبيعية وقد مضاه ولا يجوز ان يكون نفس لا فلك
يتفق في طبيعتها ان وجهه معينه او متعامدين الا ان يكون لها
عرض الحركه تختص بذلك فان الارادة مع العرض لان العرض مع
الارادة فالتختص لا يختص بها الحركه فما نحن فيه الا باختلاف العرض
الحركي والحركات واما كون التشبه بنفسا فليكن ما فيها بعينه
نظير بطلا فانه فان العنق الى الفلك لو تشبهت بنقل في حركته
لوجب تشابهها في المنهاج الذي للحركه وكانت موافقا في جهاتها
واقطابها وان وجدت حركتها فاما لو جبه متفق للتشبه من التشبه
التمام لاختلفه ونحو فلا يحسن اتفاق في ذلك في جميع السماوات

واما كونها في جرم فكلما وقفت على ما دل على بلانها ان يكون
 التسمية بحركتها فبما هو عينه والى بلانها ولما كون ذلك للتسمية
 به في الحقيقة لا يجب فعل امتناعه من هذا ايضا فان واجب الجرم
 كما تحقق هو واحد من كل وجه والمطلب في كل واحد كان الطلب
 لا محالة واحدا فلم يتصور من الاقسام الا ان يكون شيئا لا محالة
 في حركتها الا اذا تبادلتها في الزمان فيعمل ويجوز فيه وان كانت
 بعض فيه فالتسمية به ايضا في مضمونها وصفات فعل كل ^{التقدير}
 ليس شيئا الا بالعقل وذلك في مقتضى ما منه ولكن لا بالتمام ولا
 متى حصل او حصل انقطع للحركة بل لا يمكن حصولها الا بتجصيل
 اجزائها على التعاقب وشمل هذا الطلب لا يمنع ان يمتد في ما بالها في
 محض فيه والى ان يتم على ما تحقق قبل ويجوز ان يعلم ان حركتها
 الى الفعل امر كل لا يمكن ان يصير ما لم يكن في محال ان يكون عايات
 الحركات في الحقيقة امر واحد بل هي ما هذا المعنى وتلك الامور وان
 دلنا عليها اختلاف الحركات كما ليس لنا الى معرفة صفاتها المتماثلة
 سبيل وليس تلك الحركات الا ان يخرج اوضاع الفلك بالحركة من القوة
 الى الفعل اما هي كما ان بالقياس الى الجسم لا بالحركة انما كانت
 اللات في حركتها هي تسمية ببلانها في القوة في صيرورتها من القوة
 لكن الحركات والتسمية ببلانها بالتحريك على امور مختلفة الحقائق وجمع

التسمية بتجصيل كمال
 واحدا كالآلة كبرى

اللازم

اللازم فانها هي ما يحصل تحريك كل فلك بالحقائق هو كمال
 بالقياس الى الحركتين وتسمية بالقياس الى المبدأ المعارف والى ما يتبع
 حركات السماوات من تقع العالم السفلي وما ح في ان العايات من حركاتها
 ليست هي عينها فان ما هو من حركاتها العايات غير فضل العايات الحقيقية
 بل بانها كانت عايات بالعرض وهو على اقسام فبما يكون امر لا بد من
 حتى في حركاتها على ان تعلقها على اصلها بالحقائق لا يتم القطع منه
 ما هو كماله على انه لازم للعلة كالدلالة للحركة ومنه ما لازم
 للعايات كالمبدأ اللازم للعايات في المبروج وهو انما يناسل حركات
 الحركات العنصرية عن حركتها لا مالا كالحركات العايات مستفاد الكمال
 فانها هي عين هذا القبيل **الفصل الثاني**
 في بيان ان العقل لا يكون حيا من كماله ولغيره وفي
 ذلك لا أدراك في تحقيقه ان ادراك الشيء نفس حصوله عند
 المدرك كالمعرفة له فانه لو كان غير ادراك الشيء بتجصيل
 ومعناه وهو على خلاف ما سبق تقريره وليس للملاحظة الشيء حيا
 في المدرك او عند ثانيا بل في حصوله مرة واحدة فقط والا للزم
 التسلسل في المدرك المدرك كمن فكل من اكبته له والسؤال القائم
 بالجسم لو كان قار بما ياتيه لكان سواد الدائرة لا عين وكذا التمام

صوابه
 هي

بالحس الذي هو ظهور للحس فقام بنفسه لكان نور النفس في وجودها
 لنفسه وهكذا حال الصفة العقلية المجردة فانما كان حصصها
 لما يتعقلها من نفس عقلها فلو قامت بذاتها لكانت تعقلا لذاتها
 لا غير لها وكانت مدركة لذاتها وقد اتفق بهذا ان ما يكون وجوده لا غير
 لا يدرك ذاته فان مدركه لا يتجلى كمن يغيب جرحه او ادراكه لذاته ولهذا
 لا يحذر وجوده في ادراكه من انما الا لشيء الذي هو جرحه الذي عند نفسه
 ويعلم ان جميع ما وراء ذلك خارج عن وجوده ما كان او عدوا لا رما
 للتعقل فصار قاطعاً عن ذلك ما هو في المادة غير محي عن ذاته لكون
 وجوده لا غير لا لنفسه وكل ما لا يحصل بنفسه لا يكون يحصل له شيء
 اذ الحاصل لا يكون بالحقيقة بل يكون لما هو حاصل له ويتصل به من
 هذا يظهر ان الفيض الى الجسمية والصوت الى الاله فيها جميع المركبات
 ولا يخرج من شيء منها ما عقل ولا يحس على الاطلاق والعقل لما كان محسوساً
 قائماً بذاته وجلياً كد ذاته وان يكون ادراكه لذاته نفس ذاته لا زائداً
 عليها كما في قوله النفس بل الى صورته للطبيعة له ليجعل طامساً
 ان يدركه لكان مدركاً لها وكان نفساً لها هو ادراكها فاذ اقام
 بذاتها فمن الجبل ان يكون ادراكها لذاتها اذ قيامها بذاتها هي وجودها
 ككل واحد من احوالها لو قام بذاته وكل ما يدرك ذاته فمن شأنه ان يكون

غيره

غيره فان العلم بالمرتبة يتعقل العلم بالذات اذ كان ذلك للكون لذاته
 وجميع الماهيات لها لوازم ولو لم يكن الا لوازمها العاقل كل شيء
 والوجودات غير ما يفعل الذات وعقل الغير متعاكسان فان كل
 كل ما يعقل غير عقل ذاته وكل ما تعقل ذاته يعقل غيره وكل
 ما يصح ان يكون معقولا للغير فانه اذا قام بذاته كان ما قلنا
 معقولا لذاته وتلخص من هذه الدعوى بعد الاستعانة بما مر
 هو ان كل شيء عقل شيء فله ان يعقل ذاته وعقله وكل ما لذات
 فله ان يعقل ذاته وكل ما يعقل شيئاً فله ان يعقل ذاته وكل ما يعقل
 قائم بذاته فيمكن ان يعقل مع غيره ومعنى كونه معقولا مع غيره هو
 مقارنته للغير في القوة العاقله لها فصار مقارن للغير والقوة العاقله
 اية فلا يمتنع عليها اذ هو قائم بذاته ان يقارن للعقل المعقول
 ولذا امتنع عليه ذلك فطامع غيره ذاته فيمكن له من حيث ذاته ان
 يكون عاقل او لا اذ امكن عليه ذلك فهو مدرك ذاته واللوازمها
 وانما فان ادراكها ليس لغير ذاته حتى يصح ان يكون تارة
 مصنف به مدرك ذاته وتارة لا مصنف به فلا يدركها والصوت المجردة
 في العقل وان قارنا بالصوت العقلية فيه غير ما قلنا من جهة تلك
 الصوت بل التي هي بها هو العاقل لها جميعا وليس احد لها او لها ان يكون

بالهز من الأخرى فانهما وان اختلفا بالماهية فليست هما الى محلهما
غير متخلفة بل متساوية كتسوية الحركة والسكون الى محلهما الذي هو ^{المستقر}
لا كالحركة والبطالة في ههنا وفيها فان الصبي المذكور ^{حين} يتحرك
كل واحد منهما محلياً بهيته وبحركته معقول لا يدون الاخر فلا يكون
كونه ههنا وفيه ولا يكون الاخر ليس كل منهما نفسه وهو محال
فلا يحصل شي منهما الاخر فلا يعقله نقاديهما اذن في العاقل غير ^{مقارنة}
الصبي والمتحرك وليست هذه المقارنة ان كان لا ذماً لما هيتهما التي
فيهم غير متفككت عنهما سالت في قيام بالذات والقيام بالحق العاقل وان
لم يحصل الاخذ للقول في العقل فيكون اسعدا للمعارضة لم يحصل الاخذ
للقارئة او بعداها وهو ظاهر لا سيطرة ولا امارا ولا مازم من مقارئة
الصبي والعقولة لما يعقلها كنهها اذا كانت قائمة بذاتها ويجوز ان يكونا قائله
ومع هذا فالخبر في الذوق السليم هو الذي هو هذا البهتان واذا اراد
ما خلا السهل من هذا فيجوز ان يأخذه من علم النفس انها وبغيرها فان ذلك
يخرج من نفسنا وهو يتحقق في الانفس السامية بالسلف من الادلة واذا
النفس باسرها تستدبر عقلها كونه فاعليه لها الصابرة من شئ
النفس لا يتوسطها فاما يمكن ان يكون ذلك العقل انفسه مرتبة الى
منها والحق هو ان الكائنات العقلية لا تدرك على الذات بل هي الكائنات

من حيث هي والعلية الفاعلية لما له هذا الكمال الذاتي تنبع ان
يكون قاصر عنه فيه فان تلك الذات على امر عليه من الكمال
الغير الذي لا يدركها هي مستفادة من تلك العلية واما علمها في ذلك
الكمال فلا يحتمل ان يساويها في فضلها عن ان يكون اثرها فيها وقد
ان الذي من العلم هو نفس الماهية الخارجية وهي اطل له فلا يكون
اثره وان كان من كمال العلم والحق كمال في نفس الذات لا مع لها بحيث
يحتمل ان يكون مكتسب من غير فاعلها والاعا على البعيد في هذا الباع
من القرب وهذه الطريقة فلا تنسب الا في العقل الذي يستدبره
النفس في العلية او العقول التي هي كذلك ولا يصح استعمالها في كل
عقل بخلاف الطريقة ولا في كل واحد من عقول الموقوف على القول في العلية
بحكم ان العقل في الجملة افضل من النفس سواء انفسا له بالمهولة
او الخيب وذلك لتمامه واستغناءه عن العلاقة الجسمية فانها
لنفسه من غير النفس واذا كان اتم منها في ذاته وهي اتم منها في العلم
الذي هي نفس انها وهي علمها بذاتها وفي العلم لما راد انها الكائنات
لها وهي علمها بغيرها ولذلك القول في اعماق ذات
وعلم وحيث مع كون الكل شيئا واحدا لا يخلو في بينها من
الاعتبار وربما يتحقق كمالها في انفس العقل باسرها انما يختلف

في واثبات الكمال والنقص وجب قبل ذلك ان كما لا يها الذاتية لا تختلف
الا كذلك فيجب ان يكون كمالها معلومة وان كان علم بعضها البعض من علم
بعض والعقل لا يجوز ان يتغير علمه فانه لو تغير لافترق في تغيره الى
حركة دائمة دورية كما عرفت فيكون العقل خارج من الاضداد الداخلة
تحت الحركات ومستكلاً بالاجرام المحركة فيكون له حاله هذه معاً
عقله وهو خلف فيجب ان يكون على الجزئيات على وجه كلي لا يتغير ولا
يقع فيه الى الوجودية **القول الثاني**
في بيان كثرة العقول وسبب ذلك من ان اقسام المتعلقة بها من في
على ما سلف من الاصول يتحقق ان العقول في الوجود كثيرة وانه لا
يمكن ان يكون عقل واحد فقط هو المعلة العامة لجميع الوجودات الحسية
اعني الجباني والنفسا ويكون هو الذي يتسببه به النور المحركة للغير
السموية باسمها وهو عينه الذي يخرج قوسنا في عقولها من
الى الفعل ولو جاز ان يكون العقل بهذا الازالة العقل الواحد الى
ان يكون امام كبريا وما متصفا بصفات كثيرة اوله اعتبارا وان
وهذه التوالى اللازمة باطلة فلذا القدم ويتبين السطحية بما سبق
من ان الواحد من جبهته واحد لا يترافا واحداً وان هذه
الامار كثيرة فلا بد لها من كثرة يستدل بها لما في ان العقل بالان

القول الثاني

رجا

مركبا او اما في صفاته باعتبار ذاته والمطلوب ان هذه الالهام فقيس
وان تركيب العقل يقتضي ان لا يكون من مركباته لما علم ان كل ما ذكر
ذاته فلسفي مركب ويتقضي تركيبه ايضا ان لا يكون هو الصادر من
عن الجباني وجود لما سلف انه واحد حقيقة لا من شأله فلا يصدر عنه
من غير واسطة اكثر من واحد بسيط ولا يمكن فيه تلك الصفات واعتبارا
الاعتبارية الى ما قبله وهو الواجب الى الواجب وهو على ذاته اما
الى الواجب فلا يمكن ان يحصل منه من الصفات واعتبارا الى ان يبقى
بهذه الكثرة كلها اذ لا يظهر عند التأمل واما قياسه الى معلوم لا منه
فيكون ما هو من على ذاته فلا ينافي ان يحصل منه ما يكون شأنا في تلك
المعلولات لان الشرط متقدم على الشرط واذ كان كذلك هذه الكثرة
لا يحصل الا من عقول كثيرة العدد جدا والنور والاسم بهذا العدد
الاطلاع على القواعد التي يتقضي هذا الجمع عليها وكيف تصور في تلك الشا
او افلا كما معاً فيه ان فيهما من الكبر الى لا يحصل لك من سواد كانت
متفقة الا من مختلفه للواقع الميزة بعضها من بعض ومختلفها
بجميع ما يستلزم لحداد العقل والاصححة واحدة ان جها تليق حصلت
منه من نسبة الى الواجب في نفسه الواجب اليه فاختصاص كل كبري جمع
من الجباني بسيط ليس هو لذاته ولا ذات الجباني فانه تخصيص من غير تخصيص
بل الاختلاف جها في علمه بالاختلاف يحصل من مجموع الحركات وتلك الجباني

بحسب كونها متكررة على ما يتكرر ما حصل باعتبارها وتبين حصولها
في العقل لا في الوجود وكل ذلك كقولنا ان الكون اكبر المجره فيه
عده اقل من بعضه المحيط بالارض وبعضها غير محيط بها كما عرفت
فهذه وامثالها لا يحصل الا في العقل كونه او من حيث كونه في عقل
واحد لا يحصل في ذلك العقل الا في احد الانقياسات العقلية ايضا
وكيف كان فلا بد من تكرر العقل لسبب صدور هذه الاشياء المتكررة
التي قد بين انه لا يمكن استنادها من اقسام الموجودات الى العقل وتبين
مثل هذا بذكر التبيهات في النفس والملكيات المختلفة التي كانت
فانها ان كانت لا تختلف في العقل وهو المطلوب وان كانت لا تختلف
هيات في العقل لما قيل من انه ليس هو مجرد عقول متعددة فلا يصدر
هذه الا فلاك وكما انما ونفسها الحكم لها الابدان وجود كثره وان
من العقول ولا اختلاف الا فلاك في الترتيب في احوالها باعتبار العقل
في ذلك بل العقل يحصل منها بسبب على الترتيب العقل والمعلوم في العقل
البعض من البعض بهيات كثره حتى يكون وجودها قد وجد وما حصل
النفس من ان يحصل منه اجسام وان يحصل منه النفوس لا شرف
من كل جهه لا شرف في ما يحصل منه الا في وجهها فيكون لا شرف لا شرف
ومن انما انما لا شرف من النفس على النفس مع حاله ان يكون ذلك
الشرف وما يقابله في ذات العقل او في هيلها التي باعتبارها كانت

يحصل

بما

مبادي او متكررة وهذه العقول هي اشرف الموجودات وبهذا السبب
على ما يحصل منها في النفس والاجسام على ما لا يبعد عن العقل
متكافئة متكافئة النفس من انسانيته واما كذا انما يستدل على كثره العقول
بما عرفت من افتقار الحركات النفس الى القوى الانسانية والمعلومات
له عناية بافعال النباتات والحيوان وغير العقل في نفسه وما يجري
لعقول الانسان من موه وصدته ونورها ما ولد منه واذا انقبت له
من ذلك في الجملة فلا يعلم كنهه ولا يسهه ولا يفهم من الترتيب النفس
والنظام ولو كان العقل في النسخ فسا له متعلقاته تعالى نفوسنا
بابا اننا كان سلسله من الابدان فما كان زوال في ثم لا عناية
بمجموع ابدان نوعه لا بد من واحد فقط وليست هذه العنايه عناية
تعالى بحسب حصوله ومن البدن الذي ينصرف فيه حيوان واحد
من نوع واحد فالحديث يحكم من هذا وما جرى مجرله لانواع الحيوانية
ذواتا روحانية فيها هيات روحانية تكون النفس للحيوانية في النسخ
للحيوان في كطلها والمالم تحفظ ذلك النسخ في موضعين لصورة
الواقع تحت الكون والهاد حفظ النفس في تلك الالذات هي التي
الان اجسام لانها وتحفظها هياتا خاصتها مع كونها في متعلقة
بها فان زلة رتبة الابدان في كثره وعلاقة ذلك الجسم حتى يحصل
باعتبار صدور الفعل عنه الى توصله وليس من شرط الله في جسم

الوجود

للوجود كما يمكن الوجود وكل موجود مكن الوجود فبقية الوجود
 علة وجوده معه بوجه جليد وجوده على جانب من جهة فبقية الوجود
 المكنة بقية الوجود هذا شأنه وذلك الموجود لما انفصلت
 الجموع او اذا انفصل فيها او خارج عنه فان كان في الجموع ظاهرا ان بعض
 الاحاد باسرها مع عدم الانقسام الى التام فبقية الوجود لا يقع
 فان عني ما لا ينفصل فيه الى التام فيجعل كل واحد في واحد
 باسرها فانها ليست علة نفسها اذ العلول يجب ان يكون علة مغايرة
 والا لكان متقدما بالذات على نفسه ومقتضاها فيستبعد الوجود
 منها وهو بدوي بطلان ولا علة ما بعض تلك الافراد لا امتناع
 كون علة لنفسه ولعللة لان العلة التامة التي لا تقصر
 ذلك الشيء الى ما يحتاجه الكلي لو كان ذلك الشيء كليات
 واقترع بعض تلك المكنة الى ما خارج عن الشيء لان بقية الشيء الى
 الخارج اي لا ينفصل المحررة المقصر الى الخارج والمقصر الى المقصر
 مقصر اليه الى المقصر اليه فلا يكون علة تامة تامة هذا خلف
 فبعض افراد الجملة لو كان علة تامة للجملة لما اذنت بعض افرادها
 الى ما يخرج عنها فكان يعلم ان يكون علما معلوما لها وان يكون
 هو نفسها معلولة لنفسها وهذا مع كونها بين الامتناع فخر في حجب

ان يصدر

ان يصدر الواحد كثر واحد وقد علمت انه معتمد اية وليست لها
 امر خارج عنها لان تلك الاحاد ان كانت غير متناهية فبقية الوجود
 لما لم يكن كل واحد وكل جملة منها مستمدا الى علة تامة غير خارجة
 من السلسلة التي هي غير متناهية متقدمة على ذلك الواحد على
 تلك الجملة فلو كانت العلة التي لا اتحاد باسرها خارج عنها
 لاجتمع على بعضها علة مع العلة التامة وقدر في استحالته
 وان لم يكن تلك الاحاد غير متناهية وجايتها الى علة غير
 معلولة وتلك هي الجبروت واذا كانت الاحاد باسرها معلولة
 وعليها على تقدير ان يكون فيها الجبروت يتبع ان يكون نفسها
 او اذا خلا فيها او خارجا عنها وهي متقدمة على ذلك التقدير وان
 بالجموع اعتبارا يتبع فيه التام ليقع التام فيكون الشيء
 علة لنفسه وبطلان ظاهر وان كان ما هو علة الجموع المكنة اذا خلا
 في الجموع فكل علة ذلك لما بان له او مع سائر الاحاد لا حاسر
 ان يكون بان له ولا لكان علة لنفسه ولعلله بالقرير السابق
 ولا حاسر ان يكون علما مع باقي الاجزاء المكنة من ذلك ان يكون
 هي الجموع بالاعتناء بين المذكورين وقد عرفت ان ذلك محال
 فبقية الوجود المكنة الجبروت معلوم خارج عنها والخارج عن

لو كان يمكن ان يكون تلك الجملة لاحاداً كانت هي اذن والجميع لا يبد
الطريق الثاني لو كان موجوداً مع ان يكون له معنى فله موجود
معناه فان كانت تلك العلة ممكنة ايضاً فثبت ان العلة احدى ممكنة ^{هي}
فان كان في تلك العلة معنى فله معنى القسمة او البهية قد لا ^{هو الدور}
وان لم يكن فيها معنى فله معنى القسمة وكانها هي لان لتمام الطريق ^{سائر الدورات}
كل جملة كل واحد في المعول سواء كانت تلك الجملة متناهية وغير متناهية
فانما يتبين في الخارج من اجادها وجود معنى الا انها ان يقص
علة اصلها من واجبة غير معلولة وهذا وان كان نفس طوله يتأخر
مثال هذه الصورة هي ان كل مجموع يتكرر من اجادها في الجاد
لا بد ان يمتد في الجملة هي متناهية كالعشر فالحاصلة من اجادها
التي يحصل عند اجتماع اجادها هي من الاجتماع مثل هذه او وضع او
مخرج معدل من اعدادها المتجمعة فوفاً فان كانت هذه العلة معدلة
الاحاد باسرها لان يكون الشئ لنفسه وان كان معلوله بعض ^{الاحاد}
فليس بعض الاحاد او في ذلك من بعض الاعداد بعض واصل هذه الجملة
صلة اول منه من ذلك بخلاف الوفاة من جملة كبرية من واجب ممكن
فان زلوتيه لا يظلمه في حاله وان يكون معلوله ما هو خارج عن
الاحاد كلها والخارج عن كل الممكنة احاداً هو الصورة واجبة ^{الجميع}

الطريق

الطريق الرابع مجموع الممكنات الموجودة يمكن فله علة تامة موجودة
وهي الجوز ان يكون ضمن تلك المجموع علماً من لا داخله فيمكن وقفه
على كل واحد من اجادها فلا يكون معنى تامة فله معنى موجود
خارج عنها سواء كانت متناهية الاحاد او غير متناهية والجميع
الخارج عن جميع الممكنات الموجودة والجزئية الطريق الخامس ^{ضمنها}
مجموع الجميع فان ممكنات جملة واحاداً فلا بد من وجود سلسلة
غير متناهية محصلة تلك السلسلة ان لم يكن هي اجادها باسرها وهي
اما بعضها او خارج عنها وكانها على تقدير ان لا واجبة في الماضي
وان كانت هي اجادها باسرها فلكل الاحاد مقدمة في الماضي على ما ليس
هي نفسها ولا بعض اجادها ولا الخارج عنها وجميع ذلك قد سبق
تقريره واذا بطلت هذه الاقسام كلها لم يجد في السلسلة المذكورة
لوجود استنادها للعلة مع امتناع استنادها الى علة اخرى
انها السلسلة الى الابد في رتبة الطريق السادس الموجودات
خلصلة فان فرضت الخبيثة قد وقع الاختلاف بالاولى وان كانت
ممكنة ففحاج الى مجموع جميع الممكنات يمكن فالجميع ممكن لا
لحكم على كل واحد بل من ان يكون على الكل بل لان الجميع معاول ^{الاحاد}
واذا كانت العلة ممكنة فالمعول اولاً بالامكان واذا كانت ^{الجميع}

ممكن احتاج الى امر محقق فليس محققا بل لا يمكن ولا كان من تلك الجهة المقترنة
 الى ذلك المحقق فبقية الى نفسه فيكون يكون غير ممكن بل اما واجب او ممتنع
 واذا كان كذلك ففي معنى العلة ان كان له علة لكنا كما هو خلاف
 الفرض واذا هو موجود فليس ممتنع فغير ممكن واجبا وهو مطلوبنا
 الطريق السابع لو تسلسلت الممكنات المتعزلة المتناهية فاجله الممكنات
 السلسلة لا يوصلنا من علة بها الى جميع او بعضها وبما يبرهنها لانها
 وكل ممكن يحتاج الى علة هذا ما فيها والعلم به ضروري وتلك العلة
 لا يجوز ان يكون داخلها في الشيء لان العلة بهذا الغير لا يمكن ان يكون
 مسبوقه بعلة اخرى والا فكلا المحقق متفق الى العلة السابقة
 عليها فلا يكون الذي فرضناه علة بهذا المعنى هو علة بهذا المعنى
 واذا كل داخل في السلسلة الممكنة من احادها كما هي دقة علة اخرى
 فلا يخرج الا من فيها علة لها بهذا الغير وليس عليها في نفس الشيء
 لاحتالة تقدمه على نفسه في خارجة عنه والفاخر عن المحقق واما
 لذاته فيقطع به التمسك على تقدير وجوده الطريق الثاني وكل ممكن فانه
 محتاج الى امر محقق به يوجب وجوده على ما امر وذلك الى امر ممكن او واجب
 لكنه امر ممكن لانه لو كان ممكن لذاته لكان محتاجا الى علة فيكون
 الامر لا يحتاج اليه محتاجا الى علة لان المحتاج الى الشيء محتاج الى

ذكر

ذلك الشيء المحتاج الى علة الشيء لا يكون واجبا به فقط ومعنى ان يكون
 واجبا لذاته وكل ممكن فهو الجبري وجود واجبا لذاته وعلى هذا فلا
 من الممكنات محقق وجود شيء بل الذي محقق وجود كل ممكن هو الواجب
 بل الممكن الذي هو الذي يوجب وجوده معلول الواجب بعد وجوده واما
 يكون الممكن واجبا الى الجبري وجود لذاته بعد وجود ممكن اخر ولا يكون
 الثاني واجبا بالاول ولا يلزم من هذا ان يكون كل ممكن واجبا للوجود علم
 المحقق له وجوب وجوده واقعا يلزم ذلك ان لو لم يكن محققا بعد محقق
 بالعلة الجبرية هي الواجب لذاته كما في كل حادث ولا يخرج من وجوب كل
 ممكن هو الواجب وجود ان يكون للحركات اسمة لسان عليها فان بدأتها
 غير ممكن من حيث هي حركة فانها في نفسها لم يزلها من اللاتيات
 ولهذا جاز انعدام الممكن افعال اللسان كما في كانت الغنصية على الوجه
 الذي عرفت وذلك لان وجوبها هذا شأنا لها هي جارية الوجود
 ولكن بشرط عيني هو شرط المركب المعلوم له اسما له سببه فاذا ارتفع
 ارتفع المعلول لذلك بارتفاع ما اثره الشرط العيني الطريق التاسع
 انما سلم في الجبري وجود العاصات كالجبري الذي هو في الحقيقة والغير
 الحركة فلا فلا في الجبري والجبري هو الذي لا يكون لذاته في الاكسار وغير
 ولذا كل حادث ما ورا الحركة فاذا انحدت غير ان بطلانها بغير

الآن من زمان هو زمان ثباته وعلى ثباته حقيقة اذ لا يتغير مع زوال
 متبعضه وجميع الكمالات ثباته ممكن ما استحيينا نه غير ذلك لان
 ثباته ثباته يكون والحيث ان ثباته مع كونه ممكن لانه وهذا حال ذلك
 الغير لا بد وان يكون والحيث ان ثباته اذ لو كان ممكن لانه كان ثباته
 معلوما فيكون ثباته جميع الكمالات واحداً وهو معلوم فلا يكون ثباته
 واجبا به فقط وفرض انه كذلك هذا خلف الطريق لثباته جميع الكمالات
 امر ممكن لا يحتاج الى افارده حتى يثبت بغيره ولا لزم الحال السابق ذكره
 وذلك الغير لا بد وان يكون داخل في الجميع لانه موجود في نفسه وما
 يكون موجودا فلا يتصور كونه خارجا عن جملة الموجودات والاحالة
 يكون واجبا لذاته فانه لو كان ممكن لكان ثباته محتملا فلا يكون
 ثباته للجميع واجبا به وقد فرض واجبا به هذا خلف فمع ان يكون
 في الموجودات وجود واجبا لذاته وهو المطلوب وبعض هذه الطرق
 قد بين بعض مشاركتها في اكثر من مقدماته e e

الفصل الثاني

في احوال وجود واحد لا يقال على كونه وجودا كمالا هو والحيث وجود
 لذاته فان ثباته لا بد وان يخشع لخصه لحيث ستة احدها انه لا يحصل
 اثنان من نوع الواحد لا يشتركا في الباهية وامساك بالهوية فكان كل واحد

منها

منها والواحد منهما كمالا لا يشتركا ومما به الامتياز وكل كمال
 وهو منفرد بالحيث وهو سحره غيره فيكون لا احب متغيرا المعنى فلا
 يكون واجبا وليس محتملا التقدير المذكور ان يكون المميز لكل في ثباتها
 امر غير متباين لان المميز لا يوجب في الآخر فكل منهما مقادير ذلك المميز
 فينصف كل منهما بميز وجودي وقد فرض الامتياز بالامر المعينة
 هذا خلف وثباتها لا يوجد خصمان من النوع الواحد فاما ان يكون
 الامتياز بينهما الفصل والواحد والآخر ان يكون بالفصل
 لان الفصل يقوم بوجوده من النوع من الجنس فانه لا يوجد الجنس مطلقا
 غير مقيد بفصل الكمالين فاما في هذه هي المميز لذاته وهو
 فيه بين الاثنين فكان يعلم ان يكون وجوده معللا بغيره فلا يكون
 وجوده بذاته واجبا بان يكون بالحيث لانها ان كانت لازمة
 كانت متفردة بينهما فلا يقع بها الامتياز وان كانت مفارقة فليست
 من اقتضاها اذ ان الواحد منهما والا لكانا المفارقة لازما هذا خلف
 وهو ليس بفصل فالواجب ان لا يحتاج الى غيره وهو محال والنهاية
 ان ماهيته والحيث وجودا للتعين ان كان غيرهما اذ ان لهما الوجهية
 الوجهية فليست الوجهية واجبا لذاته الا ذلك المعنى وان كان لا يميز
 اخر فالواجب لذاته محتاج للمعينة وان كان لذاته ولا اخر

كان غير معلل البتة وكان اختصاص كل واحد منهما ماسعة ^ص
 تخصيصاً من غير تخصص وهو محال ولا يبعد أن الذي به واجب ^{الوجود}
 للغير هو وجوده لا يكون لا بداعياً على ماهيته الخارجية بل هو نفسها
 وكلها ما هو كذلك فوعده من خصوصية تخصه اما بما في الصغر
 فلا أن هو يتبدل لم يكن نفساً ماهيته كانت ذاتها لها ومحتاجه
 إليها فكانت ممكنة لذاته لها ما هو في ذلك الموتران كان نفساً ^{هههه}
 كانت ماهية متفصلة قتها وهذا محال وإن كان غير هالزم
 احتياج واحد الوجود في هو يتبدل إلى غيره وهو محال أيضاً ^{الكبرى}
 فظاهره وخاصة هو انه لا يصل واجب الوجود من غير واحد
 فحق واجب الوجود للغير ان كانت معللة لما هيته في الخارج ^{قال}
 لذاته معلول للغير فيكون ممكناً وان كانا معلولين ^{واحد}
 ايضاً وان كان الواجب لذاته معلولاً فهو منزه في نفسه ^{وقد مر}
 الاثنى عشر هذا خلف وسادسها ان هو يتبدل إلى غيره وان يكون
 وجوده تاماً وان كان كذلك كما ان يكون واجبه لذاته ^{أو}
 لذاته فان كان لا أول كان الواجب صفة عارضة للمتعققة
 اليه وهو ظاهر البطلان وان كان الثاني ففقرت اما إلى ماهية
 الواجب فبمعنى ان يكون شيئاً تاماً لها وجب يكون نوعه في نفسه

لا يخلو

واما الى غيره فقط او اليه والغير معاً وكذا كان للغيرين ان
 احتياج الواجب هو يتبدل للغير فلا يكون الواجب لها هذا خلف
 واذا قد ثبت ان الواجب لا يخلو تحت تخصيصاً فصاعداً فنقول
 الآن انه يتبع وجوده تخصيصاً عاماً واجباً للوجود سواً كما تفرع
 واحداً من أكثر ما ان كان نوعاً واحداً فظاهره وان كان نوعاً
 كل واحد منهما مغلزاً للنوع الآخر فيجب الوجود بجزءه ان لا يكون
 تفرعاً بينهما والا لكان نوعاً واحداً فان من هو واجب الوجود
 لا يختلف وان لا يكون داخل في حقيقتهما والا لكان الواجب
 مركباً اما من امرين وجوبين ان كان وجوب الوجود وجوداً
 او من وجودي وجودي لكان هو الواجب الآخر عدماً او شيئاً ^{مستبعد}
 والكل يقتضي ان لا يكون الواجب واجباً فان ما يقتضيه الآخر الذي
 هو غير قابل للوجوب الذي يقوم بامر غير قابل للوجود فضلاً عن
 ان يكون الواجب كاسماً اذا لم يكن واجباً ماهياً وجوبياً
 البتة فله وجوب واجب من غير ان كان وجوب الوجود ^ص
 لازماً لكل واحد منهما فيكون كل واحد منهما مشاركاً الآخر في وجوب
 الوجود ويمتنع عنه بتمام ماهيته وجب لا يكون معروضاً ^{وجوب}
 الوجود في ذاته واجباً لا يقتضي شيئاً كعدم الوجود الواجب بل يقتضي
 ان العقل يمكنه ان يدركه وجوده من غير الاخطأ ذلك الوجود

فلا يكون ماهية العرض في الموضع فيه اذا لم يكن لا يورث الا اذا كان في الموضع
فليس لان يتقدم وجوده على وجوده تقدمها بالذات وليس في العرض
لشرك بينهما واجبا في نفسه لانه لا يوجد في الخارج من غير تخصيص
يزيل الشك انه اذا لم يكن واجبا فهو ممكن مقتضى العلة في غير
معرضه فيقتضى الواجب الوجود في وجوده العلة خارجة عنه
فلا يكون الواجب واجبا هذا خلف وايضا لو كان في الوجود واجبا لكان
كل واحد منهما هو الوجود والواجب الوجود اذا لم يكن غير واجب ان يكون
مقتضاه والالم يكن واجبا وكل ما يقتضى الوجود فيجب ان يكون موجودا
في نفسه فيقدم الواجب بوجده على وجوده هذا خلف ولو كان الشا
من حيث هو علة الوجود للوجود في حاله بالذات في نفسه ولا لكان في مقام
للوجود فان قابل الوجود فيجب ان يكون موجودا والا فيحصل
له ماهية حاصل له وانما يمكن ان يكون الماهية من حيث هو علة
لصفة معقولة هي ان ماهية الاشياء علة لوجودها والما
اذا لم يتفكر في انما حالة الوجود فلا يتصور ما هو في الوجود
من غير ان يدعيها والوجود ان الموجد ان افتراض الكمال والنقص
فالتام فيهما لا يكون واجبا فان الكمال لا يمكن له علة فالتقص
في النوع لم يجمع ولم يمتد العلية والمعلولة فيكون التام في
وقد كان فرضا واجبا هذا خلف وانما يفترق فذلك فيتم

استدل

استدل كما من كل الوجود اذ لا بد مما يميز احداهما عن الآخر لا سيما في الاشياء
من غير مميزات فيجب ان افتراضهما من كل الوجود بعد استلزامها في الوجود
المجرد الواجب فيجب ان استلزامهما من وجه افتراضهما من امر لان
ما به الاشتراك في عصبية الوجود للوجود الذي هو تمام ماهية الواجب
فيكون ممكنا وما به الاشتراك كذلك لا يميز لافتقاره في كل واحد منهما
او في كل واحد منهما فقط الوجود مميزاتهما هاهنا برهان آخر على اليقين
وهو ان ماهية في الوجود للوجود فلا يكون ماديا في ذاته والاشياء
له ماهية وركا الوجود ولا عرضا ولا لكان مقتضى المعقولة فكذا
ممكنا لا واجبا في وجوده وفارق عن المادة ووجوده لذاته فيكون
مدر كذا لانه وان لم يكن ادراكه لذاته اذ يدعى انه كما في قبل
قد وجد واجبا لكانا من نوع واحد في الحقيقة الادراكية لا
الابال كمال والنقص ما هو خارجية فلا يختلف الا في مع اشتراكها
في الحقيقة الادراكية والكانات كبره فان كان كل واحد من اجابتهما
او من بينهما حقيقة ادراكية فلا يختلف بينهما بالنوع وان كان كل
واحدة منهما غير حقيقة ادراكية في نفسه فالجميع كذلك وان كانا
احدهما حقيقة ادراكية والاخر كمال فلا يمتد للآخر في حقيقة
الادراكية واذا كانت الحقائق الادراكية لا يختلف بالنوع فواجب

ثبوت

على غرضها بحيث مشاركة في النوع وعلى هذا لا يختلف الواجبان
في الحقيقة لما مضى ولا يمتاز احدهما عن الآخر بنفسه كقوله لا
بما لا يتم الحقيقة اذ ثبت كان فيه ايض ولا يواضع عن كماله
بذلك العارض اما الواجب المتخصص به او الواجب الاخر او غيرهما
ولا اول باطل والا لا كان متعيناً بل المتخصص لا المتخصص مع انه لا
العين والاشياء لا المتخصص والثاني باطل ايضا لهذا بعينه
فان الله لا يخصه هو في نفسه فلو خص كل واحد منهما الآخر
لزم ان يكون كل واحد منهما متخصصاً فلو كان كان متخصصاً هذا
والثالث بين البطلان فانهما لو كنهما واجبين لا يكون ورأهما ما
يخصهما واذ لا بد من التخصص على تقدير الانتمية مع التمتنع
ان يكون هناك تخصص في وجود واجبين فصاعداً متتمع وقد يتأ
ان يثبت من وجه العالم على وجه صانعه الواجبين بالحق
به العقل اكفاً شديداً فانه لو كان واجبان لوجب ان لا يقع
بينهما اختلاف في الحقيقة لما قبله من كل ما يصدر عن احدهما
يصدر عن الآخر فان كان هذا العالم صاعداً راعى واحدهما فقط
من غير مشاركة الآخر وجب ان يصدر عن الآخر عالم اخر مثل هذا العالم
وقد بين بطلانه واذا صدر هذا العالم عن الواجبين معاً فهو

مما لا يمتزج لاجل العالم من تعلق بعضها ببعض ارتباطاً
شديداً وهو كخص واحد من كبريات تلك الاجزاء واستحقاق هذا
الارتباط بما علمته من كون هذا العالم مركباً من اجزاء واما ان
للواحد منها متهمه ومنها مجردة وان الخيرة منها باسطة
مركبات والباسطة منها عنصريات ومنها فلكيات والمركبات منها
حيوان ومنها نباتات واما ان اعراضه مقفلة لاجل اهره عتبات
وان اجزائه مقفلة لاجل اعراضه باعتبار آخر وان متغيراته مجردة
في الاقفاً كذلك ايضاً كذا اعراضه واولا كذا في الاقفاً
الحيوان الى النباتات والنباتات الى الحيوان واقفاً هما معا الى العتبات
في تركبها والعنصرات محتاج بعضها البعض في كون هذه
المركبات وانواع الحيوانات واسفلها محتاج بعضها البعض الى البعض
كذلك وكذا الاعضاء الفخلة الواحد منها على ما يشهد به الباحث
الطبيعية والسبل انما الاستقصاء جميع وجوه الارتباط في اخر
وطاهر ان لغير التي بينها مثل هذا الارتباط وهو كونها بحيث
يستقيم بعضها ببعض وينفع بعضها ببعض انتفاعاً بعضها
مشاهد وبعضه معقول لا بد وان يكون مجموعها متصفاً واحداً
مركباً منها كالمركب في بدن الانسان للركب لاجل امتساخه

وغير مشابهة ذوات قوي وافعال مختلفة وغير متخلفة واذا امر
هذا العالم الذي هو بهذه الشبهة واجتمع على الشبهة فمؤثره
والجنان فضاء الكان لا يحيا والامر من اقسام كلها باطله لانه ان
استبدل الجوانب الجين باجاء العالم وتديره امتنع ان يكون للامر
تأثير فريد لا يتخالف اجتماع العلين المتباينين على معلول واحد
بالفعل كاعتاد ان لا يستبدل ذلك فان ما ان لا يستبدل شي
او يستبدل بعضه فان لا يستبدل شي منه كانت حقيقة مخالفة
لحقيقته الاخر اما بالكل والفقير وبغيرهما ان كان لا يستبدل
شي منه لانه الاختلاف في الاقسام يقتضي الاختلاف في القسوى
او كان العالم غير موجود اصلا ان لا يستبدل الاخر ايضا فشي
وكل الامر من محال ولنا استدلالهما ببعضه فان لا يستبدل
الاخر شي منه عاد المحال وان استبدل بعضه امر وجب ان يتساوى
البعضان لتساوي الموزون وحي لا يتصور الا رباطا والتعاون
بين البعضين في الوجود الذي باعتباره احتياج هذا الى ذلك
غير الوجه الذي باعتباره احتياج ذلك الى هذا والتساويان
نفس هذا استعداديهما الذي يفعل شيئا فتيقن وجوه حجب
اخر وتيقن به اخر فلا محالة له تأثيره السمين فلا يكون

الوجه

الوجه الثاني مستبدل بتدبير الله الذي فرض الاستعداد به وكان
الذهن السليم يتسبه من شدة ارتباط العالم ببعضه بعض على حد
خالقه اذ لم يكن واحدا للملك واحد صفة عن شئ غير متكافئ
ينقطع الارباط والتعاون بين اجزاء العالم فيفسد عمل النظام
على انه لما ثبت ان الوجود الجبر الذي لا اكمل منه حصل
الاستغناء في وحدانية الوجهين جميع هذا ما لم يتسبب من مجرد
وجود كون فريده محصور في نفسه انه لا يحيا في الوجود كغيره

الفصل الثالث

في تزيده ولجب الوجود عما يجتزئ منه عنه بجان لا يتساوى
حقيقته ولجب الوجود حقيقة شئ من الممكنات لكن التساويات
في حقيقة مساوية في اذم تلك الحقيقة فلو ساوت جميع حقيقة
ممكنة للزم استلزامها في الوجوب والامكان حتى يكون كل واحد منهما قادرا
ممكنا وهو محال ولا يتصور في ذلك كون ماهية الواجب
الوجود للفعل في الوجوب مع كون الوجود مشتركين جميع الموجودات
بالاشراك المعنى في الوجود الذي يميز في الوجود والاشراك
في المعنى هو الوجود العالم الذي في ذلك ليس ماهية ممكن ولا غير
من ماهية ممكن كما هو في الوجود لا شيئا في الخارج فلهذا

من حيث هي معلوله فيليب اولادنا وانما في حلقه
 ولا يفرق الفيلسوف انما ان يتصل عنه معنى فصل او غير فصل
 بذاته وليس هو مركبا ولا احتياجا الحرة ويجزى يكون مكننا وان
 اجزاءه ان كان كل واحد منها واجبا كان واجب الوجود كالمؤمن واحد وقد
 سبق بطلان ان كانت كلها ممكنة فما انفقر الى الحكم او ان يكون مكننا
 وان كان بعضها واجبا والبعض الآخر مكننا فالجواب ان كان لا يزيد
 من الواحد فمعه في شئ واحد وان كان في واحد فمعه في الباقي فمكن
 معلول مع احتياجا لمركب الذي فرض واجبا اليه ذلك محال ثم ان
 تلك الاجزاء ان لم تكن بينها ملازمة استقلال كل واحد منها بنفسه فلم
 يكن اجزا للمشي واحد وان كان بينهما ملازمة كان البعض معلولا
 للبعض فمعد الحالت واقعا زالوا اجبال الحكم ويدور من كون الواجب
 ليس مركبا كونه ليس بمركب لان كل شيء طبيعي فبذلك الحكم بالقيمة
 الكمية وبالقيمة المعنوية الى هو بولي وصورة كل عرف والقيمة
 فتحتاج الى الطبيعة فاولا ان يكون فليجاء انه مركب من مجموع عناصر
 فيكون عرضيا مركبا وايضا فهو كمالا واجبا ما كان في علمه محصورا
 في تخصصه وليكن اول هو مثل الصورة ولا مثل الهيولى الاحتياجا كل
 واحد منها الى الآخر وان لم يكن الواجب بما لا يمكن تخيلا ولا في جهة فان

عرضا

للتجوز

للتجزا ان قسم فهو جسم وان لم ينقسم فهو اما حاله في العلم او غير لا يتجزى
 وكل ذلك محال واذا عرفت ان الجوهر بالماهية التي هي في جوهره في الاعيان كما
 لا في موضوع فالواجب ان لا يتجزى هو بهذا الحق لانها ما بينا اولها وجزء
 غير حقيقة والواجب ان لا يوجد فليس كذلك وعلمهم عن مركبه ايضا
 متبعض عن ان يكون له اول لان الشئ له متباعدة عن ان يفصل عنه
 بعض من ابعاضه ثم يتجزى في قسمين والله في الذات والقيمة وفيها
 فلا يتصور في الذات التي هي غير مركبة ولا تجزى على الواجب ان لا يحل
 لان الجوهر لا يتصور الا اذا كان له الحاصل لا يتجزى الا في وسط الحاصل
 ولا يمكن ان يتجزى والواجب ان لا يكون في ذاته ان يتجزى المعزى وان لا يتجزى
 للواجب ان لا يتجزى على اصطلاح الخاصته وان لا يساوي له في القوة
 حمانه فالجواب على اصطلاح الخاصته وان لا يواجبه فان ذلك له
 ولا يتجزى من كماله على النفس التي تخصصها لها من افعالها فان قدرته
 تعالى اوسع وافعاله اعلم والكون ان يتخصصه من ان يصدر عنه وواجب
 الوجود كالجوهر ان يتجزى لانه لو انهم اصدروا عليه لكان الحاصل
 فليكن واجبا على انه لا حاجة له الى اجزاء فان الواجب ان لا يتجزى من منع عدم
 وانما تعلم ان الشئ لا يتخصصه من نفسه ولا لا يتخصصه في اجزاء
 وحداني لا يتجزى في ذاته وما سواه تابع له وان لا يتجزى في ذاته

فلا يطلو. ومنع ان يكون للوجه صفة متغيرة في ذاته فانه ان كان
 وليه الوجه لم يوجد وجوبه بل ان كان الوجه لا يتغير هو
 متغير لا يتغير به وان كان صفة الوجه في وجودها لها متغيرا
 هو وعلى تقديرين جهة الفعل فلو كانت ذاتها كان هو القابل
 والجهة الفاعلية بالضرورة غير الجهة القابلة. وقد بين ذلك قبل
 ويزيد ههنا ان الفعل لا يفعل في غيره والقبول المقابل يقع
 ان يكون في غيره والجهة القابلة لا تقتضي التخصيص بالفعل والجهة
 الفاعلية في المحضة الى التخصيص ولو كانت الجهة الفاعلية هي بعينها
 القابلة لفعل كل ما يقبل وقبل كل ما يفعل وليس كذلك
 فلا يصح ان واحدا ابدا لا ينفرد عن الاخر لانهما لا يجتمعان في
 كانهما لا اعتاد فلما ان يطلو او يطل احداهما على ما هو والى احد
 فلا يصح ان لا ينفصلوا كى او تفردوا لانهما في حال الالتماس
 ان ينفرد بعينه فاحدا ليس له وجود اخر وان لم ينفرد بعينه
 فقد يطلو في غيره واذا كانت جهة القبول غير جهة الفعل لم
 في الخارج الذي هو واحد من جميع الوجوه ان يكون مقتضاها ولا
 صح ان يكون الواجب محال للحوادث سواء كانت شأهية وغير شأهية
 وسواء جردت بصفة في ذاته او لم تجرد فان ذاتها كانت محالا

هذه

هذه الحوادث لجميع ما يلزم ان يكون في ذاته جهة فاعلية
 وقابلة للبرهان على امتناعها فيه ان يكون له متغير وحرك الى
 الاشياء وان لا يثبت فيه حادث زمانا فانه اذا كان ثابتا فبطل
 فلو انه على لا يتغير عن الحوادث والاطلاق على لا يتغير عن الاطلاق
 فلا يبدل في الحوادث من حدوثه عليه من غير متغيرين فيهما فلا
 يجد للحوادث عن ذاته زمانا اصلا ولا حادثا في غير زمانه في ذاتها
 فيجانب يكون في ذاته حوادث اخرى متغيرة مع بقاءه ولا يتغير
 ما في ذلك الثابت الى الاطلاق بل من ذلك الصواب من محالهم
 ان يكون الواجب ثابتا متحركا حركة وضعه على الزمان فيكون
 بين ذلك متغير في جهة وبما بينهما ان يكون متغيرا عن مكان الاول
 التي هي من معلولاته انفعالا او افعالا فيلزم قدم معلوله على رتبة
 وان يكون فيه معنى ما بالقرينة ولو عرض فيه عارض من غير انصار
 علاقة مع الغير فان وجوده على تلك الصفة يتغير في جرد ذلك
 الغير ووجوده طالبا عن تلك الصفة يتغير بتغير ذلك الغير
 اما ان يكون مصفاها او خاضعا عنها وكثيرا في كل حاليتها متعلقا
 والمتعلق بجرده بغيره غير معلول كان المتعلق بجرده غير
 كذلك لا يستغنى عنه عن ذلك لعدم حتى لو قدر تبدلها بالغير

لظلاله فيكون ذاته متعلقة بالغير والوجود فيكون واجب
 وجوده لا يتصور كسب من وجوده وجوب فان الوجوب هو تالك
 الوجود والشيء والظلال ليست ركن على الشيء الايمان ولو كان
 للوجود الذي يقال عليه وعلى غيره ذات محصلة والواجب لكان انما اقتضت
 القصص به فان كان غير مخصص بالوجود لم ان يكون كل وجود واحيا
 وان لم يقتض القصص به فخصه به كما خصه بالعلة ويخصر
 الوجود العام فيه بانه لا محلة له ان الوجود انما للعلة تخصر
 بمقتضى غايتها وعلتها ولو كانت لها هيئة لكان تعللها فكانت
 سببا لوجوده وان لم يكن الوجود الى الوجوب بذاته من لوازم ماهيته
 لكان معلولا لها وهى **الفصل الثاني** في الوجوب
 فيما ينفع به وجوده من غير الظلال والاكلام انتهاء العلة الى
 وكونه واحدا لا يشترك في آخره وجوب الوجود به بان ان جميع ما
 من الموجودات يرتقى اليه وانها باسرها مححدة بالحدوث والذات لا
 وجودها في ذاتها بل وجودها كلها متفردة متفصلة بالماهية
 صفو العقل الى اسسها التي هي بغير غير وهو مستغن في ذلك الغير
 لو كان المصنف قوام بذاته ولكنه تعار وجوده الى الوجوب فان الشيء يحتاج الى
 الوجود والواجب ليس له من وجوده وعرفنا ان الوجود للمادة غير

مجرد

مجرد عن ذاته متفصل وجوده اذن مقتضى تميز ذاته وعقليته لذاته
 في وجوده اذن عقله غافل ومعتزل واذا كان عقل ذاته متفصل ان
 لوازم ذاته ولا يتصور لذاته بالتمام وانما العقل اتمام بالعلم ذاته
 يتفصل العلم بالعلم ولو كانت ذات العلة تامة لمعلولها الاول هو
 يعلم ذاته علما تاما وجب ان يكون علم التام بذاته علة تامة لمعلولها التام
 بمعلولها القريب لان ذلك علمان علم كل ما يعلم ذاته مقتضى ذاته فيكون
 علما تاما بالذات والعلم بالعلم ذاته لا يتم غير العلم به واستلزامها
 لجميع ما يلزمها بالذات وهذا فيستلزم العلم بلوازمها القريب بالضرورة
 فيكون علم جميع ما بعد العلم بالذات وجوبه به وبانها في
 اليه في سلسلة المعلومات القريبة ومن اجل ذلك سلسلة المعلومات
 التي لا ان لها من جهة كونها جميعها ممكنة محاذية لاجزاءها في
 في جميع احادها وانما يتركب ذاته بذاته من غير افتقار الى غيره
 زايه فذلك لانه لما يصد عن ذاته هو بنفسه في ذلك الصادرة
 عنه التي هي حاضرة له من غير انقطاع وعلى هذا لا يتركب من غير
 وقد علمت انه ليس من شرط العقل انقطاع صورة المتفصل وذات
 على الاطلاق وانما يشترط فيه ذلك اذ لم يكن العقل غير محدود ولا
 المذكور خاص عند المذكور فلذا البرهان على وجوب وجوده ليس هو المذكور

فإن لم يتم لا فيما هو كذلك لا غير بل شرط العقل مطلقا هو مجرد
الحصول لا الحصر على ان لا يتطابق وفاعل الشيء قد حصل له ذلك
الشيء لا محالة وليس هو له ما دون مرجع له لما هو قائله فالحال
تعلق ذاته وتعلقها بالشيء بحسب ما هو ضرورة فاعلا له وإذا
عقل الجاهل لم يجد ما هو غير معلول لما يحسن له ضرورة فيها يجب
ان يكون الى جهة العقل فالتعلق هو ما فيها من الصور الخيالية حاصل
له وليس عقله لها صورة اخرى بل انما هي تلك التي هي وما فيها فلا
عنه شيء من صور الموجودات الكلية والجزئية من غير حصول صورة
فيه ولا انصافه بصفة حقيقة ويكون علمه بجميع ذلك على القوة
التي لا يتغير وقد عرف كيفية ادراك الجزئيات المتغيرة على وجه لا
يلحقه التغير وقد بان من هذا ان علمه لا يجوز ان يكون انصافا كما
يستفاد من البديع الثابت بل علمه انما هو فعله ان يفسر وجود الاشياء
عند نفس عقولها له وان تعلم ان علمه بعلومه العقل لا
هو عين صدور ما عنه كما ان علمه بعلومه ذاته هو نفس وجوده
وهكذا لما في علمنا بعلمنا بامرنا لان علمنا به هو وجوده في انفسنا
ولا يحسن ان يقال ان وجوده في انفسنا لا يجر فيه مرة اخرى حتى يكون
علمنا بعلمنا هو هذا الوجود السابق بل وجوده مرة واحدة هو علمنا به

في

وعلمنا بعلمنا به وعلى هذا ان ينقطع اعتبار المتغير وإذا كان كذلك
كانت نسبة العلميات الى نسبة صورة بيت بقصره فينبغي ان يتبعه
الا اننا نحتاج الى استعمال الان حتى يتوصل الى ما البيت وهناك
يكفي التصديق في صدور الفعل عنه بل انفسه مع صدور صور العلميات
عنه ولما كان علمنا بعلومه انما هو بسبب العلم باسبابه التي بها يجب
فمن ان يعرف وجوبه كان الاشياء في ذاتها او وجوب وجودها
باسبابها فعملها بالامور المتكاملة على هذا الوجه انما هي يقيني ولا يجوز
ان يكون علمنا بالشيء وإذا كان الخبير عن ادراك الفعل فالحال يجب
لذا تخرج وما يدل على علمه الواجب وجوبه ان الانسان انما علم نفسه
لان نفسه مجردة وهو ليس غايبا عن نفسه حتى يحتاج الى حصول
مثاله وصورة فيه لم يعلمه بنفسه حاصره لنفسه وذاته غير غريبة
عن ذاته وكان علمنا بنفسه وقد بان ان علمه بذاته هو نفس ذاته غير
زايد عليها وهي مكتملة محتاجة الى وجودها لا يمكن ان يكون اكمل
منها في العلم والوجود اذ العلم والوجود من الكمال التي هي غير زائدة
على الذات كما علمت وكذلك الكلام في مجرد الوجود ان يفتقر الى الذات
الذي له الكمال الا على وجه ان يكون علمه وجوبه امر اكمل من كل علم
وجوبه في الوجود ولست تعلم من كونه علمنا بفعاله من كونه علمنا

مع انه لا مكره له على الفعل انه مريد لكل افعاله فان الكل فاعل منه
 وفاعله منه غير مناهة حتى يكون كارهه له فاعله من غير مناهة
 منه وليس من شرط المريد ان لا يكون مريد وهو قادر على ان يما
 عنه انما يصدر بعينه ولو شاء ان لا يفعل او ما فعل لان صدق
 لا يتوقف على صدق معناه وانما اراد حاله في قوله واعية على
 قادر على الفعل لا لانه ساد ان لا يفعل ولم يفعل فان ذلك لا يصح
 مع صدق انه اراد الفعل وفعل بل لا يجهل لو شاء ان لا يفعل لما
 والواجب لانه وان استحال محققه شيئا ان لا يفعل لكنه يصدق
 عليه انه لو شاء ان لا يفعل لما فعل فلا يجهل مكانه قادرا وهو حكيم
 بعينه انه يعمل الاشياء على ما هي عليه تصور وتصديقاً بمعنى ان
 قريب بحكمه جامع لكل ما يحتاج اليه من كمال وزينة وهو قادر على
 انما فاعله من غير مناهة وقابلية ترجع اليه فاعله افاض
 الوجود على الممكنات كلها كما ينبغي وعلى ما ينبغي لا يضر ولا منفعة
 يعود الى ذاته بل ان ذاته ذات بفيض منه على الفاعل كماله هو لا يلق
 بهم واسألوا على غيرهم وهو الغني التام لكونه غير متعلق
 بشيء خارج عنه لا في ذاته ولا في صفاته المتكسنة من ذاته سواء عرض
 لها اضافة الى الغير ولم يعرض وهو الملائم الحق فان ذات كل شيء

لما فصل لكل ليس يتطابق
 هذه القضية صدق قولنا
 انه ساد ان لا يفعل صح

من جميع الوجود هو له لان منه او مامت وجوده ولا يستغنى عنه
 شيء في شيء ولا يقته هو له شيء واد حقيقة الشيء هي خصوصية
 فاعله ذات من ذات واجد الوجود بذاته ولو كان ما يكون المعنى
 به صادقا ليجوز ان يكون هذا المعنى وكل شيء بالقياس
 الى ذاته باطل ويده حق وكنت عرفت ان الذي هو الكمال وذلك
 الجليل الذي فان كان كماله كمالا في ذاته او كمالا في غيره
 الذي له ومبايع جميع ذلك لا ذراك ولا يجزى وجوده من كماله
 والجلال المحض الذي هو في ذاته لا يذرك وما بالحق ولو كان الغير مناهة
 يتوقف الكل وما يشوقه الكل هو الوجود او كمال الوجود اذا عدم
 من حيث هو من لا يشق ولا يجزى وهو المحض المحض الذي لا يخاطبه
 شيء وان كان كمالا المحض والجلال المحض فهو في ذاته الغير المطلق
 يعمل ذاته بآتم تقبل واستدراك كل شيء وهو مشوق في نفسه لا يشق
 ذاته ويتبع بها وهو ارحم به من ذاته لانه يذرك ذاته على ما هي عليه
 والجلال والجلال الذي هو من كماله جلاله وبها وسبح كل حق نظام
 فان نظرا الى المذكر منها جلا لاشياء واعلاها وكذلك لا نظرا
 الى المذكر وان نظرا الى الادراك منها شرف لا ذراك وانها
 فهو اذا اقوى مدرك الوجود كماله اتم ادراكها هو على غير الغير والجلال

ولمعارضة بين هذه الثلاث لا نفس وجوده هو ادراكه لذاته وكيفية
 مدركه ومردكا هو عينه وجوده وقياسا له بهاجه بذاته الى
 بذاته كقياسه كماله الى كمالها وكان ان سرورنا اكل من سرورنا لهما ممتلئا
 من الشقاوت في الكمال هكذا كسبه سرورنا هو انه في عينا كمال ذاته
 المصور وناظره الى اننا وكذا لا حتى يبق الى الواجب الاول الذي له
 الكمال المطلق فيجب ان يكون غنى من المعنى الذي يعبر عن نظيره في حقنا
 بالذات والطبيعية والفرج والبرور بما اذا انه كماله اما لا يدخل تحت
 اوصافنا ولا يسيل لنا الى التعريف كقوله اذ لا ذلك كماله كما هو لا هو
 ولما كان كل خير مورا وكان ادراك المور من حيث هو مورا
 له وكان لا يلزم له هو العوضان بل ان على الواجب ان عاين لذاته
 معشوقا لذاته ولما كان شدة العشق وضعفه تابعين لشدة الا
 وغيره بل المذكور وضعفه ما ولم يكن الادراك التام الا الواجب
 من ذلك ان لا يكون اللذة التامة ولا ابتهاج التام الا له وان
 غنى لذاته هو العشق المطلق التام والفرق بين العشق والشوق
 ان العشق هو الابتهاج متصور وحضرة ذاتها على العشق والشوق
 هو الحركة اليهم هذا الابتهاج اذا كانت الصورة متمثلة من وجهه
 متمثلة من آخر كما يقولون يتشبه الجبال ولا يكون متمثلة في الحس

مشتاق

مشتاق فانه قد قال شيئا ما فانه شئ ولهذا لم يحزن ان يصدق على الواجب
 انه مشتاق وجاز ان يصدق عليه انه عاشق ومما لا ينبغي الغم
 بادراكه كماله هو يادراك ذاته ومما لا ينبغي الغم في ادراكه
 كماله ونها في وقوع غلظه عليها وتفاوت لذاته باادراكه كماله
 في تلك الادراك والفرق بين ذات المدرك على حدة الادراك
 له فالجودات للفرقة بتفاوت في اللذة بحسب تفاوت قربها وبعد
 من الواجب وبهذا يختلف عن الواجبات ودرجاتها ولا يعجز
 على فهم من هو حق الواجب لذاته الا بالمقايضة الى ما يعرفه
 من انفسنا ويعلم من تفاوت ذلك في حقنا بالكمال والمقتضيان
 انما هما فنانه منه في حق الواجب لاشرف واعلى ما فنانه في حق
 انفسنا ولا ينفهم حقيقة تلك الزيادة لان مثل تلك الزيادة لا يوجد
 في حقنا فكيف نفس الواجب الاول لا نظيره فينا فلا يسيل لنا الى
 البتة وهذا القدر الذي قد ذكر من غوته جعله اما مقدر في
 وسعنا ان يغلب منه لا بقدره ما يستحقه هو لذاته
الفصل الثاني في تبين كونه صفات الواجب
 لذاته لا يوجب كونه لا يحسب يقوم ذاته ولا يحسب يتغير بها بعد
 تقوؤها اعلم ان الصفات للاشياء على خمسة اقسام احدها صفات

حقيقة عارية عن الإضافات كون الشيء اسود واسفر وثابتها
مفاتيح حقيقة بلزومها إضافة إلى العر كل كون لا ندان قار لا ي
تحرى لاجسام بحالها فان إضافة إلى هذا الكلي هو لزمه واولا في
ويزيل فيه زيد وعمر وعمر وعمر وحولنا ما فانه لا يتعلو جهات
للجزيات تعالى ما لا بد منه وهذا لعدم زيد ولم يقع إضافة القوة إلى
تحرى كنه ما صدر ذلك كونه قادر على التحريك لان الأمر الكلي الذي
تعلق الصفة لا يمكن تغيره بل انما يتغير الإضافات الخارجة فقط و
ناله الصفات حقيقة بلزومها إضافة إلى المجرى مثل علم الشيء ان كان
موجودا في عدم ذلك فيصير كالباتة معدوم فان العلم بالكل لا يفي
في العلم بحري حري تحت الامور ان علمنا يكون كل انسان حيوانا
لا نعلم منه كون الانسان جمعا ما لم يتعرفن اليه علم آخر هو العلم
بان الانسان حيوان فيعلم كل واحد من المقدس من يعلم ويعلم النتيجة
بعملي آخر واذا اختلف حال المعلوم من عدم او وجوده غيرهما وجب
ان يقع لإضافة والصفة الإضافية معا واذا وقعها الإضافات الخاصة
مثل كون الشيء قبل غيره ويعدو ومنه كونه يمينا ويسارا فاما اذا
جلست على عرش انسان فقام ذلك الانسان وطبق الجالس بالارض
فكذلك قد كتبت يمينا له ثم صرنا لأن يسارا له فمبنيها لا يقع

في ذلك لا في صفة حقيقة من صفاته كجل هذا العلم لإضافة وجها
ما يرجع إلى سلب محض لكون زيد قسرا فانه لم يضاف لصفة سلب
فان معناه عدم المال وقد يترك بعض هذه الأقسام مع بعض واذا
قد يترك هذا فقوله ان واجب الوجود لا يجوز ان يوصف بما هو من قبيل
من اقسام الثلاثة الأولى المأخوذة من استحالة كونه فاعلا وقابلا لما
فعله فلا يكون علم من قبيل علمنا بالأمور المتغيرة فلا قد يترك من قبيل
قد يترك اذ لا بد من وصف واجب الوجود بالاصناف التي وجبنا
الإضافة بها فحين يكون غير من قبيل المذكورة وتلك هي الإضافات
والسلبية وما يترك كنهها وقد علمنا ذلك من اننا نعلمه نفسا انه لا يترك
عليها واذا علمنا بغيرها وهما جعل كل واحد لهما ان تعلم بغيرها لا يترك
عليها ولا يخرج الصفات متغير في ذاتها ولما كان كونها لزمه موجودا
عنده من عينه كنهها معقولة له فلهذا هو قدرته ونحن نفقه قدر
في إيجاد الاشياء كنهها بغيرها إلى غير ذلك واستعمال الأنبياء حتى
يتوصل بذلك إلى ما بالبيت وقد تهيئ جوده فان الحياة التي عندنا
تعمل ما كل وفعلها العرشات ينبغي ان من قوتين مختلفتين وليس
الحق من غير العلم وكل ذلك له بذاته ولو كانت الصورة المعقولة
التي يحد فينا فيكون سببا للصورة المعجزة الصانعية بكل نفس

لأن يكون منها الصفة الساعية بان يكون صوراً هو الفعل مباديها
 صورة المكان العقول عندنا هو بعينه القدرة ولكن ليس كذلك كالحاج
 الزيادة ارادة مجردة منبغثة عن قوة شوقية يتحرك بها مع القوة
 المحركة يتحرك الحسب والاعتناء لا يتحرك كالات الحارجه فحركة
 للمادة فلا يمكن ان يتصور حود هذه المعقولة قدره ولا ارادة وان
 فيحقول لمعرفته ان واجبه ليس له ادته معانته الذي العمل الذي
 هو ذاته مع اعتبار سلباً واذا قيل له واحد فعناء سلباً لم يزل
 والنظر سلباً لا تمام واذا قيل قد تم فعناء سلباً لا بد من حود
 واذا قيل لا بد من حود ورجع فعناء اضافة الى افعال صفة من واداء
 هو مبدأ الكل فعناء الاضافة ايضاً واذا قيل ان حيزه ليس الا كونه
 مبرأ عن الحاجة ما بالقوة والنقص وهذا سلباً كونه مبدأ الكل
 ونظام وهذا اضافة وبالعلة فصفا الى اجمالي هي غير نفس ذاته
 لا بد وان يكون لها سلبية كقولنا ليس جسم ولا غير من الاعراض
 ولا عمل واذا قيل كقولنا انعم بما وفاعل ومركبة من اضافة وتلب
 كالاول فانه الذي لا يكون مسبوقاً بغيره ويكون سابقاً على غيره وكا
 للبريد فله الذي يكون عالمياً بما يصدر عنه ولا يكون ذلك الصادرة
 له ووصفه بالمبدأية هو اضافة الاحد له صحيح جميع اضافات

موقوف

وصفه بانغيره كونه سلباً واحدياً بعد جميع السلب وهو كونه
 تحت السلب من الانسان سلباً لجزئية والمدد بعد عنه ولم يجمع اضافة
 كلها الاضافة واحدة كانت الاضافات المختلفة ترجيحاً لا حقيقتاً
 فيه فكانت ذاته يقوم من عدة اشياء وليس كذلك او يقع عمل الاضافات
 والسلبات صفات لا سلباً لنا الحصر بها في عدد المتألف الباري للصورة
 الفردوس العزى بل الحاد من الجسم اللطيف من المؤمنين الذين في ذلك
 مما لا يحصى كره فان كثر السلبات والاضافات يوجب كثر السلبات
 ولما لم يكن حقيقة الواجب معلومة لنا لا حصر من كثر السلبات والاصلا
 فان لا سم ما يوضع للمعلوم فيستعمل مع العلم بهذا الشيء الذي يوضع
 ذلك لا سم لما اذا كان عالمياً بانه وضع لذلك المعنى مع كل واحد
 مما هو من الاسماء التي يطلق على الواجب فان معنونه مقول على كثيرين
 اما على سلب الجمع واما على سلب البدل وكل ما كان اذ لا يكون
 تمام تلك الذات للمعينة لان القدرة لا تتركب من غير وليس لها حقيقة
 ولا لكان هو غيره فاذا كان كل ذلك هذه الاسماء عليه فليس هو
 فاذا لم يكن له من حيث هو واسم عندنا في اسر كل شيء له ان ذلك عليه
 فلا يكون داخل فيه او على ما يكون خارجاً عنه او على ما يتركب من
 والاول والثاني هما الان في حق الواجب الحود كما عرفت وكذا الدال

على ما تركب منها واما انما لا يتقبل وجوها سابقة لانه ان يكون
صفة حقيقية او اضافية او سلبية مع حقيقة واقعة والصفة
الحقيقية مفردة ومع غيرها هي متعدي في حق الوجودات والبولاق
فغير متعدي ولانها بعينها من نفسها **ح**

الفصل السادس

في كيفية فصل الوجوه وترتيب الممكنات عنده الصادق الاول
عن الوجودات لا يمكن ان يكون الا عقلا محتملا اذ لو لم يكن كذلك
لكان كاعرفا مع اعضا الوجودات وصورها وجبها ونفسا لا جاز
ان يكون عرضا لانه لا يتصور ما يكون محله هو الوجود او غيره لكنه
قد بان ان الوجود لا يتغير في ذاته صفة ولو كان محله غير الوجود
لكان ذلك العرض متعديا على العرض الثاني فيه لوجها في العالم
الى المحل فكان المحل هو الاول بان يكون المعنى الاول عرضا
وفرض ان العرض هو المعنى الاول هذا خلف وايضا لو كان المعنى
الاول عرضا لكانت الجواهر باسرها معلومة له وقد عرفنا ذلك
ثم احتياجه الى العرض مع احتياجه العرض اليه يؤول الى البطلان
الحال لان ذلك المعنى هو الذي يكون محله العرض على تقدير كون العرض
معنى الاول ولا جاز ان يكون المعنى الاول هو المعنى المحض ولا

الجوهر

الوجود

الصورة الحادثة فيها من معلولاتها وكان يلزم ان يكون قابلا لما هو عليه
له وقد سبق بطلانه ولان الجوهر لا يخرج من باقي الممكنات فلو كانت
تلك الممكنات معلولة لها لكان قد وجد الشيء معلولا في مبدئيات
غيره باستحالة ذلك ولا جاز ان يكون اول المعنى كانه هو الصورة
لما علمت من احتياجها في وجودها وتخصها وتأثيرها فيما لا يرتفعه
الى الجوهر فلا يمكن ان يكون واسطة مطلقة في وجوه الجوهر ولا جاز
ان يكون ذلك الجوهر اذ الوجودات واحدة حقيقة فلا يصدر عنها
تركيب بوجه والجسم قد بين انه مركب من الجوهر والصورة فلا يصدر
بغير واسطة ولانه لو كان اول معلولات الوجود لكان شأنها العقل
والغرس والاعراض والجوهر والصورة من جوهرين بوسط الجوهر ويكون
علمه من حيث له وقد استبان ذلك في علمه لمتنازع ذلك ولا جاز ان يكون
نفسا لانه صادرا عن الوجود لا يمكن ان يكون علمه لكل واحد من
الممكنات فيكون علمه لجميع الاجسام وكلها كان كذلك فلا يكون في
محتاجا الى الجوهر وكلها كان غنيا في فعله عن كل الاجسام لا يكون نفسا
وغيره رتبة الابرار جسم لا يفرق علاقة ذلك الجسم ولما علمت
باسرها في العقل الحسن ثبته انه الذي يصدر عن الوجود الجوهري
اولا وهذا العقل الذي هو المعنى الاول اما ان يصدر عنه الكون

واحد

اولا يصدر فان لم يصدر عنه الا واحد فقط فالصادر عن ذلك الصادر
ايضا واحد والكلام فيه كالكلام في الاول وذلك لثبوت ان لا يوجد
موجودان الا في سلسلة العلوية والعلوية وهو محال بالضرورة
فغير ان يكون بعض المعلومات يصدر عنه اثنان معا فإراد ولا
يمكن ان يكون صدور الكثير عن ذلك المعلوم حيث هو بسيط
بل لا بد وان يصير فيه تركيبا وذلك لتركيبه ان يكون له ذاته
او من علته او بعضا من ذاته ومعه لعلته فاذن هي ذاته
ذاته الى ان لم يمتدحصلت في ذاته كثر بهذا الاعتبار والاول
والثاني باطلان لان ذاته ان كانت بسيطة مستحالة ان يكون مبدئا
للكثر من حيث هي كذلك وان كانت مركبة استحال ان يكون صادرا
عن البسيط من حيث هو بسيط فبقولنا ان وهو ان يكون بعض الكثير
من ذاته وبعضا من علته وهذا الجمل هو اليقين ولما تغير ذلك
على وجه التفصيل فيقول وجوها كثيرة وذلك لان المعلوم لا يـ
الاول هو تميزه بمقابلة للواجب لا بالذات من كونها صادرا عن غير
معرفة كونها ذاتية ما قصدت عن الواجب لانه الوجود ويلزم انه
ذاتية وبعينها لما هيته وهي تابعة للوجود من هذا الاعتبار وان
الوجود تابع لها من حيث العقل ويقاسلها هيته وجوها الى الوجود

بعضه

ليس

يعقل

يعقل الامكان ويقاسلها لا وجودها بالانظر الى الوجود يعقل الوجوب
بالغير باعتبار ان الوجود الصادر قائم بذاته ليس بوجود الغير بل بنفسه
يلزمه ان يكون عاقلا لذاته كما قد سبق لك تقريره وباعتبار ذلك
له مع الواجب يلزمه ان يكون عاقلا للوجوب فلهذا ستة اشياء
في العقل الاول الصادر عن الواجب يعقلها حقيقة وبعضها اعتبارا
وليوجب كون المعلوم سببا لها للعلية ومنا سببا لها ليجازي كون
الكلام ايضا على المعلوم الاول من مبدئه انه اذهو بالصورة اشبه
مبدأ الكاثر بصوري وان يكون الجبال الذوات في ذاته اذ ذاته
بل لا ذواته مبدئا للكاثر ما يري فيكون بالاعتبار الاول
مبدئا للجهل روياني وباعتبار الآخر مبدئا للجهل روياني في مانع
ان يكون لهذا الآخر ايضا تفصيل الى امرين يصير باعتبارها سببا
لصورة ومادة جسيمات الوجود والعقل بالذات هي حال الامر
حيث هو بالفعل والمحيته والامكان حاله من حيث هو بالقوة و
الفعل السبعة بالصورة والعق اشبه بالمادة قصدت وهو العقل
وهو من العقل الاول باعتبارها ولاجل كونها هيته واما
عن مبين في ذاته انما هو جزم بين بعضهما كما سألنا في مبدئه باقول
وجوده بالهوية ولاجل كونها هيته مستندة على الوجود حيث

رعي
الكال

العقل متاخر عنه من حيث الوجود كانت المادة متقدمة على الشيء
 من حيث متأخر عنه من غير الوجود او قبل الوجود في الترتيب
 كان الصورة تقدم بالعلية على المادة فالكل معاول للموجب لكن
 ما صدر عنه غير واسطة وهو العقل الاول الذي ذاته واحدة
 لكن بغيرها كثره اضافية ليست في اول وجوده داخله في مبدأ امره
 وتلك الذات الواحدة مع ما يتبعها من كالاتها يتبعها بانها معاول
 اول وان كان المعاول الاول بالحقيقة فهو بعضها الاكملها ومنه
 ما صدر عنه بواسطة او وساطة هي شرط معقول لوجودها ما لها
 في مرتبة الوجود فانه لا مانع من ان يكون الواحد من غير عنه واحد ثم
 فذلك الى احد المعاول حكمه وحال الصفة او معاول الامر هو وان لم
 يلزم عنه لذاته شيء وبما لا يلزم من فصل الشيء كثرها
 لا زمة عن ذاته ولا يستلزم صدور شيء باعتبار الوجوب والاعتبار
 وغيرهما من امور العقول فذلك العقليات انما يتبع كونها عللا
 متقدمة بانفسها واما كونها شروطا فيحصل احوال العلم
 للوجوب باعتبار كل واحد فانها غير متممة البتة اللهم الا بغير
 ولا يتبع كون الامكانات اعتبارا وفي كونها امكانات كذا الشيء
 وما يجري مجرى انها مع كون ما يلزم عن العلم باعتبار امكانها متاخر

يختلف

غيره

غير ما يلزم من مرتبة اخرى باعتبار امكانها وكذلك ما يلزم باعتبار وجودها
 بغيرها وتقبلها وغير ذلك فان الامكانات والوجوبات العقلية
 وما يتبعها من اعتبارها على ما هو صادق عليه بالتسليم لا يلزم
 فلا يلزم تسليها لكونه لو كانت هذه الاشياء لا تستلزم لتلك
 فكيف ولما في انفسها لا تستلزم لاجتماع بل هي شرط له ومن الجواب ان لا يصدر
 باعتبار هذه الاشياء عن العقل الاول شيء غير العقل الثاني ولا عن كل
 عقل غير العقل فقط وعلى هذا الى ان يصدر عن عقل العقل اعتبارا
 ما فيه من امثال هذه الامور ومقاييسه وغيرها او شاركه معها
 اخرى او موجود اخر غير العقل وهذه الاعتبارات في العقل الاول
 انما جعلت مثلا او نموذجاً وتجهيدا لكي يفهم صدور ذلك من الواحد
 لا على وجه الاستلزام بل ان يكون لها في نفس الامر على ذلك وما وكل
 فكل كل كوكب من اقيان من اقل ذلك الكثرة وما في فلك الكواكب
 الدائمة او اقلها من الكواكب يدل على ان يتسع ان يكون صدورها
 عن عقل هو ثانيا العقل او ثانيا لها او لغيرها اذ لا يحصل من العقليات
 ولا يحصل من الصبغ عن غير ما يتبع هذه الكثرة المختلفة ان يكون
 منه وما يصدر على الوجه الثاني من الاضافات والتسليم كما هو ان
 يوجد دور الكثرة عنه فان هذا انما يعقل بعد شئ من العقول جعلت

مبدأ ثبوت ذلك الغير كان دوا وكونه الجلي والعقل النفس
يعقل ذاته لا يصح ان يصدر باعتبارها امر غير واحد يصدر باعتبار
اذ ليس عقل الجودات لذواتها المرزاة على ذاتها فانه كما هي لها
وإن كونها فاعلة لذاتها وكونها كالمكانات والاعتبارات متشعبة في البند
الى اجزائه واحده كل جسم فاعلة في كل جسم متشعبة واعتبارا
متكثرا في الامور غير متشعبة في مبادئ ذلك ولا يجوز ان يكون مبدأ
الجسم والنفوس لا يتوسط العقل كما عرف وليس كذلك ان يصدر الجسم
الساوي من اجزائه العقل لان لكل جسم ساوي مبدأ عقليا ولو انقطع
العقل قبل انقطاع الساويات لبقى في مختلف من السمايات غير متشعبة
الاعمال لا يمكن استنادها الى جسم ساوي ولا الى الماهية لتعلق جسم البتة
من حيث هو كون ذلك العقل ليس فاعلا امر لا فاعلا بل من الجوانب
ان يكون كونهما بالاسباب الى الحصة وقد يحسب من هذا ان واجب
الوجود يبيع جوهرا عقليا ويبيع في سطره جوهرا عقليا وجوهرا
مع احتمال ان يكون بينهما بين اول الاجرام السماوية وعقل الصا والكثر
وكذلك يصدر عن ذلك الجوهرا العقلي على اخر وفلاخر وهكذا حتى يتم
الاجرام السماوية ولا طريق لنا الى معرفة عدد اجزائها فعدد عدد العقول
والنفوس في ذلك ان افهمنا الجوهرا عقلي لا يدرك عنه جوهرا ساوي

ولا ينز

ولا يلزم من كون كل اختلاف في المعلوم يجب ان يكون اختلاف في العقل
باعتبار الحقيقتين المذكورتين في العقل لا غيرهما ان يكون كل اختلاف في العقل
يوجب اختلاف في المعلومات وهذا لا يلزم ان يصدر عن كل عقل عقلا
معا ولو استمر ذلك للزم التسلسل الذي عرفت له تنبيهه ولكانت اقسام
غير متناهية وقد مر من ان ذلك محال وانما انقطاع النفس عن
كونها متشعبة بالكمال والنفس لا يكون العقل لهذا العقل المستفاد
وجوده منه بل كل معلول هو نقص من علته ونقص العقل في النفس
الى العقل لا يصدر عنه عقل والحال في ذلك كالحال في الامور الحسية
اذا كانت فورية بعضها مستفادة من فورية بعض الاخرين في النفس
الوجود لا يظهر منه فوارض والتفاوت في الكمال والنقص قد يكون من جهة
الفاعل وقد يكون من جهة القابل وقد يكون من جهة ما هما معا
له فتفاوته في ذلك يكون بسبب تباينه فاعلة وكما لا الجلاله له
بل هو الجوهرا العقل الذي لا يشوبه فقر ونقص والعقل الاول هو كمال
المكانات والاشياء هو فقير في نفسه عن الجوهرا وجود المعلومات
من الماهية ليس ان ينقص منها شيء فانما الانقسام والاتصال من اجزائه
الاجسام بل على انه موجود بها في كمالها في اشراف نور الشمس ولا
يشع في مبدئية العقل ان يكون العقل يعقل عن علته بعد صدوره

عنها اعني المجردة الذاتية هيئة اوهيات واذا قيل العقل الاول من
 الواجبية فلا يوجد في ان يكون الوجه كثر ليس عيلا الذات
 والهيئات فان العلم يوجد عند مجرد ذاته بل احدها وهو ان هو
 تحت الآخر وهو الهيئة لصالح القابل والمجرد ان فقد يتعكلى انوار
 من بعضها على بعض كانه على انوار الحس من الاجسام وكل ما قبل
 يقبل من الوجهية وسطا فوجدت به رتبة اذ المجردات لا ينجسها
 عن بعض ذاتها بل في تخصصه الاجسام والاعداد وشواظها وعتبات
 الذوات مع هذه الاشعة وبما ذكر بعض هذه الاشعة مع بعض
 المجردات المجردة وغيرها ويكون منها ما هي كافية في الوجود في
 ما هو في سلسلة العلوية والمعلوية طول لا يحصل من الاشعة
 بعضها في بعض ويدها وبين غيرهما من المناسبات العجيبة كما يكون
 سببا للتركيبات العجيبة في المعنويات الروحانية والجنانية وليست
 الا في الحفظية عند ذواتها والافعال الدائمة الثابتة ونحوها منية
 على الانفاقات في الاحوال ثابتة في العقل وكل علة حتى بالنسبة
 الى معلولها عجيبة وقهر والمعلول بالنسبة الى علته عجيبة بل في هذا
 وخصيص وقد يتبادر الى المعنويات انما النسخة من هذه المعانيات فيبقى
 ان يكون متفاوتة فيها او في بعضها ولا يوجد على اختلاف او الممكن

المرق

الاسرف قد وجد قبله فانه لا يمكن وجود ما اضل العقل الاول في
 الواجبية فانه بجسمته الوجدانية لم يتوجه بيقين ما هو في منه
 ولو فرض وجود ما هو في منه لاسيت عجيبة بيقينه هي انشرف
 ما عليه الواجب في الكمال فيجب ان يعتقد في كل ما هو غير داخل تحت
 الفلكية ما هو في واكر له به انه كان كل ما هو خارج عن علم
 الانفاقات فلا مانع له عما هو كمالها هيته فان الربا بالانفا في
 الوضع ما يلحق ماهية الازانها ما يخلو من اختصاصها وهذه المنا
 المعنوية انما كانت من حيث لا يدركها خارجيات دونها اذ العلة
 لا تشع اشعا معلولها وما يستند على كمالها كانت علية ما لا تشع
 ولا بما لا يكون علة ولا معلولاها وكل ما هو كذا لا يخلو لا يشع
 كانه فانه لو فاعقده كان ذلك لبعض علة لانها لا يجوز
 هي في العالم العنصر ولا زمة عن بعض المجردات وتكون العناصر قابلة
 للكون والفساد فيكون ما دام مستمرا فيجب ان يكون علة تلك الازاد
 والاجل انما يستعد لتبليغ جميع الصور فيحصل فيها طوره دون
 الالامج وتلك الاسباب المرسحة لاشكالها فاعادة فيجب ان يكون
 امر مقبل ومع تغيره متصل وهذا من صفات الحركة الدورية فالما
 موجودة لا بواسطة الصور وحدها وان كان يلزم متى وعمره

الصورة انعدام المادة اذ المادة لا ينفك عن الصورة شيئا واستيقنا
 ان المادة يمكن ان تدل على المادة الواحدة بتعاقب الصور عليها وهذا الطريق
 الذي يتبعه الصور وما كيفية كون الحركة معنة للمادة فاقبال فيقرب
 مثلا فان لم يكن سطر عنة البرد للضاد للصورة الشارة فتستعد
 للمادة مطلقا لانها في الصورة الشادية فيجوز فيها الصورة الشادية
 من عند اهل الصور واذا تأملت الوجود وحدته مستديرا من الاشرف
 فالاشرف على رتبة فالوجود لا يجي هو الذي له الشرف الاصل الذي
 لا يتأخر في العقول على اختلافها في الرتبة هي التي في الممكنات واشرفها
 من العقل الاول في العقل في الشرف انفس السامية وتلك السامية
 الصور ثم رتبة الصور في التي الساميات والتي هي مستمرة بين العنا
 وعمرها من الحد في الاشرف الى القدرة الكمال بعد الخطاطة عند ذلك
 على ما يتاخرها رتبة الاجسام النوعية البسيطة من العقل الاصل الى
 الارض ويعد رتبة الصور الاولى للعادة بعد التركيب على اختلاف
 درجاتها بعد رتبة القرى انما هي باسرها ثم رتبة الصور في رتبة
 على اختلافها حتى يبلغ النطق بطقه للسبسة في درجات كمالها الى
 المتفاد المتفاد على صور الموجودات كما هي اشرف الاشرف اذ كانت
 عليها العقول السامية لافعالها في العقل المتفاد اعداد الوجود الى مثلها

وذلك

وان كانت مالمه ضعيفة والواجب ان لا يتخذ ذاته فذلك هو واجب
 في فاعليته ولو لا ذلك لكانت في مفعولها الاول على امر من
 وجوبه عنها فيكون ذلك الامر في مفعولها فوض انه مفعولها الاول فيكون
 للمعول الاول مفعولها الاول وهذا خلف والمكان كمالا في الواجب
 فهو الواجب وجب ان لا يتوقف مجموع مفعولها على غير وجوده
 بدوامه لعدم توقفه على امر سطر في عدم الجوع فيكون في
 تحدد مع ان كل ما يتحدد يعود الكلام فيه فيكون في ذلك الى
 لا اول لها فلا يكون مجموع مفعولها الواجب لانه في الذي
 له ابتداء في مفعولها لانه كمالها وكونه يفعلها لا ارادة لا
 يقدح في دوام فاعليته فان ارادة او غيرهما من المفعولات
 فرضت دائمة ولا يتوقف تأييد الواجب على غيرهما في هذه الشائير
 بدوامها وان فرضت ارادة او لم يكن كقدرة ووقت او لا في
 مانع او اي شيء كان حاد باعاد الكلام فيه ويجوز ذلك الحجة
 لا بيانها وطولها فلا فرق بين ارادة والقدرة وغيرهما من
 الممكنة وبين سائر الممكنات التي لا يتقدمها الا الواجب الوجود واذا
 يتقدم على جميع الممكنات الا هو فلا يتوقف على غيره وهو مادام مالا
 التسع على غير وجوبه ذلك الشيء وكون الحاد كان واحدا للحادث

خادما لا يقتضي ان يكون مجموع ما لا كذا فانه لا يلزم ان يعطى الكل حكم
كل واحد ولا كل واحد حكم الكل وتوقف الخادما على ما لا يقتضي
له من الخادما لا يقتضي له من الخادما لا يقتضي له من الخادما لا يقتضي له من الخادما
السنة فتعاضد على ما لا يتناهى ولم يحصل احد الذي لا يكون بعد
ما لا يتناهى في المستقبل لا يصح وقوعه وليس في الماضي كان
غير المتناهى الذي يتوقف على حادث ما معدوم ومفصل بعد ذلك
وحصل بعد الحادث انما قد وقع من الاول كان مسبوقا بها لا
يتناهى ولا ياتي بعد ما يتوقف على كذا لا يتوقف على ما يتناهى
لا على ما لا يتناهى واما التوقف على انه لا يقع شيء في الخادما لا
ما لا يتناهى في الوجود شيء منها الا وهو مسبوق بحادث غير متناهى
من جهة كذا لا يقع غير متناهى بل لا يصح وقوع الخادما لا كذا
وقد عرفنا ان ما لا يتناهى له اما يستع وجوده اذا كان له حادث
وموجوده مع ما اذا كان وجوده على التقاطع كذا الخادما
فلا لا يستع في بداية العقول وجود مجموع غير متناهى يكون
كل واحد من احادها حادثا واما في الوجود وغيره فليس في الخادما
فان يحدو كل واحد من احادها مجموع غير المتناهى الذي كان قبله
ذلك الحادث فان اشياء اخرى مع شيء يكون المجموع الذي معه

غير

غير المجموع الذي قد يكون كل مجموع غير متناهى في احادها مسبوقا
بمجموع اخر هو كذا ذلك وهذا المجموع انما هو مجموع اعتباري لا
واحاده فغير معدوم في نفس الامر فان العدم في امور اعتبارية
التي لا وجود لها بالفعل لا ارشاد وليس له بعد هذه الخادما
فليس محض في عدد وهي بحيث لو عد كابل الله
ما انتهى تقديرها بحيث يكون اسما على الكل والعالم باسرها مختلف
بالحدوث الذاتي فان الاستحقاق وجوده عقلا مستقدا
وجوهه فان استحقاق الوجود المكن من غيره وهو
بالاستحقاق من نفسه وما للشي من ذاته يتقدم على الوجود
كما علمت فان لا يكون للعالم وجوده مستقدا عقلا على ان يكون له وجود
فهو ان حادثا وحدوثا ذاتيا ومن يقول ان حادثا الحدوث
الزمانى فلا يمكن ان يجعل الزمان من جملة العالم اذ لو كان من جملة
اذ لو كان من جملة ما كان سبق العدم على العالم سبقا زمانيا
فيكون اذن سبقا غير زمانى ولا يقبل ان يكون ذلك مستقدا
الا اذا توقف وجود العالم على غير الوجود اتموه يكون وجوده
ذاته وصفا لا كذا فانه لو كان ان يكون له صفات
حقيقية كذا كذا حال بديته وجوده الراجح لغيره ولا كان

بفعله سواء كان الغرض غايته أو لا فإنه لا يغيره كالمطر والغاية التي هي
العلل من أن كانت غرضاً أو لم يكن هي متغيرة عن فعله لمثل ذلك ولكن ذلك
أن الغرض غير متغيرة بذاته في وجودها كما لا بد أن يكون لها صفات
من نفس الكامل لا بد أن يكون غير أن يقصد بالآفة واحدة أو عدة من
الغرض فيكون من الواجب للملكة وحسن التدبير أن يغير في مقتضاها
حتى يصير ذلك مستحفظاً لما لا بد من حفظ الكمالات وإن دعا إلى الاعتناء
عند فعلها بالغير على النظام الحكمي والآخر وفقاً لهذه الغرض
لشأن الغرض ذاته لا فارقاً في اختيارها لغيره في حفظها
العش عند وجودها استقامت عند مقتضاها عند ذاته فلما
بعد ولهذا يصير الغرض معطوفاً على كل شيء كما لا يحصى من
وعش وأرباباً وطبيعي لتلك الكمالات وشوقاً إليه كذلك إذا فارقها
كل ولو لا هذا الشوق لما وجد الحركة أصلاً لا الإرادية والبيعية
ولا القهريه والجبوريه ولا يجوز علينا أن نحول هذه المعنى وما مضى
وهو قال بحر كجساماً متناهية فآفة لا يمكن أن يكون متناهية وفيه
غير متناهية وإذا كانت كذلك فلو حرك بها جسم كانت تلك الحركة
لا يصحها هو أسرع منها لكن ذلك محال لأنها لا بد أن يكون في زمان
وكل زمان فهو مقسم إلى الغرض فيكون قطع المسافة المعينة في

أصح

أسرع من قطعها في كله فلا يكون قطعها في كل شيء للحركات ونفقت
أسرع ما هذا خلف وإذا كانت سرعة الحركة بسبب القوة لا يصح أن تبدل
من قوتها لا يصح أن يسرع من الحركة التي تبشرها بكثرة القوة مع أن الواجب
لذاته فينبغ عليه البعد من امت والحركة فليست ثابتة والمادة حيث
هو ثابت لا يصدر عنه ما لا يثبت وليس الغرض من الواجب ثابته وإذا
أضيفت إلى الغرض فعل الغرض إنما هي الحركات فكل شيء محال أن يبدل عنه
وقد يحلقت في زمانه غير متناهية مع كونها متناهية وإذا قدر ذلك فلا بد
أن يوجد في الأصل الإرادية من الحركات في غير ذلك المحال وإن
صادرت الإرادة واختياره من مختار في غير مجبور في اختياره

الفصل السابع

في عناية وليد الجود بمخلوقاته وحسنه لم وحكمته في إيجادهم
قد اضمحلت تماثلت ببيان أن وليد الجود لا يفعل الغرض وإن
العلل العالية لا يفعل فعلاً لأجل السافل ولا يسير إلى انكسار الآفاق
البحيثة في كون العالم المحسوس وحل السموات ولعل الحركات في
محال يصدر ذلك اتفاقاً وعلى سبيل الجبر أو فحجاً يعلم أنه كيف
يمكن أن يصدر هذا النظام المشاهد والعقول عن علله العالية
وليس ذلك إلا لأن الأول عالم له لذاته بمبادئ الجود في نظام

وعلة ذلك ان العلم الكمال لا يمكن ان يكون على غير ما هو عليه في نفسه
 نظاما للامر على الوجه الذي لا يمكن ان يكون فيه من غير ما يعقله نظاما وجها
 على الوجه الذي يبلغ الذي يعقله فيضانا على انه قادره الى النظام بقدر ما يكون
 وذلك هو الغاية التي للباري تعالى في خلقه وتخصيصها ان ذاتها واجب
 لما كانت هي الكمال المطلق كان وجوده هو ذات الصادر عنه على وجه
 نظاما وليس ترتيبا واستاذ الازد من احكام امره على النظام في ايجاد
 فانك تصور ان نظاما في نفسه لا يكون فيكون الحقيقة مصدر
 الامر هو النظام المتصور فاذا كان بالفعل هو النظام المطلق والكمال
 المحض في الوجود لا يكون الامر الموجود عنه بحيث لا يكون على ما في
 الاحكام والنظام فلهذا لا يقع صدورهما على نظام اخر فان جميع
 يكون وجوده في العلم بوجه العلم على ذاته ولا علمه بغيره لانه
 على وجه ذلك العلم لا يكون تقدم علمه بل هو علمه على ما هو تقدم
 علمه بغيره على ان يكون من علمه لما كانت ذاته مفيدة للوالم بغيرها
 بل هو مع العلم بالمبدأ الاول لا بد من عناية به على ذاته وعلى غيره
 عن ذاته ولو لم يكن في غير العلم عناية به لانه على ذاته فذلك لما يقيد
 بغيره من الاشياء لا بالحقيقة ولكن اذا قيل علمه هو وجود الاشياء
 عنه واذا كانت العقول لا تميز بين العلم المطلق من مقتضاها وكانت

مؤلفه

الافلاك صادرة عنه ايضا وفيه كما يناله وكما ان الامر
 التي هي الافلاك نظاما ما يعقل بغيرها ان الافلاك التي هي افضل للوالم
 فيكون ان يكون هذا النظام الموجود في عالم الطبيعة اية على ما يكون ان
 يكون والفضيلة لانظام اتم منه وان لم يكن في الموجودات امر بالافلاك
 بأكملها ما طبيعي بحيث انه كوكب الجوز في السفلى وما طبيعي في الاعلى الى الكمال
 وان لم يكن طبعها بالقياس الى ذاته ومن اعتبر انو الغاية في هذا العالم
 وفي غيره انما هو انما يقصد منه امر الجوز على انه لا يسيل الا في ذات
 الامر بجميع ذلك في احوال نفسه ويزيد ضلالتهم عن قوته فمعرفة
 من جعل العالم وتخصيصه ولو فكر الانسان في منافع اعضاءه وفي
 وترتيبها وما فهم من الحق وسر ان املاها في الوجود وحفظ
 والمخرج بها الى من ذلك ما هو في عناية به وكان معارفه كونه
 عن الاصابة بداء الاطلاع على الكثرة واذا كان يحسن حال نفسه
 وبغيره هذا الجوز يكون لا يجوز عن الاطلاع على جميع عاينها في عالم
 الكون والنظام وعلم الافلاك الذي لا يحيط علمه او كونه افضل
 عما في ذات الحكمة والطائفة العنانية وقد اريد ان ذلك من
 عناية الباري بخلقها لانه يكون كالمخرج ليا به بل في ذلك حال
 اعضاء المليون لاسيما الانسان فان الباري جعل لها وقدره بطريق حكمت

ان جعل العظام دعاما لارز الحيوانات وعدها واما الاحتياج للحيوان
 بالحركة في وقت دون وقت وان يحرك من زبد دون غير لم يجعل
 ما في بطن عظامها واحدا بل جعل فيه عظاما كثيرة متشككة بالاشراك
 للرافعة لما يراهمها ووصلها بالاحتياج ان يحرك بعض الخوا
 معان بعضا واذا في الربط الدائم من احد طرف العظم المتصلة
 بالطرف الاخر وجعل احد طرف العظم يتردد ويدور في الآخر بقدر القوة
 لدخول هذه الروايات في انصاف الاعضاء ومن اجل المتصل ان يحرك
 منها بعض دون بعض ومن اجل الربط الاصلية بين العظام ان يحرك
 معا كعظم واحد وجعل الارباع غصن الحرس بالحركة الارادية فهو اسهل
 منه لعضا ما يتصل بالاعضاء فيعملها من رز الحرس والحركة ولما كان
 البدن وما بعد عن الاربع يحتاج اليه الحرس حركته ارادته اخرج من
 اسفل القحف سائر الارباع من النخاع وحسنه لئلا يضره خروجها
 حصر الارباع بالقحف حتى يصل الارباع عند العين ويذوب الحرس والحركة و
 النخاع بمنزلة عظم يحرك منه والاعضاء اذ يتألم من النخاع بمنزلة
 جدار الخد من ذلك لانه قد لا يذوب من النخاع معدن النخاع والباطنة ويذوب الحرس
 الظاهر والحركة الارادية والقلب يجمعون الروح والمواد الغريزية
 ومنها كلبت بالبدن ذلك بواسطة الشرايين ولما كان القلب يحتاجا

لعمله

لبقاء عظمها في الجسم هو الرز منه ليجر ما قد يحضر منه في
 تجماعه من الحواسخ من قوة تطلق الانفس كالمصدر والريه
 وجعل بين ما بين القلب وصل وجماري ينفذها اما يستن من الحواس
 وجعل الكبد مصلا ومولدا للخالط ووصل منه لفرق وبالاغضاء
 لسوق كعضو يخرج الدم وما يصحبه من سائر الخالط عليها بقدر حاجتها
 اليه فيكون ذلك كما سبق بحاله ونوما مني فيها ولما كان ما يصدر
 ليس يخرج عن آخر بل يبقى منه فصل عن صالح الغذاء لئلا يضر في البدن
 لان رز رز با من الاسقام اعد الله في ذلك الفصل واصل اجده ان ينفذ
 ولما كتب جنة الحيوان من اجسام متحللة غير اذية البقا والبناء يمكن
 ان يبقى التحلل في ايامها في انشاها من النخاع من عدمها لافعال
 في الحيوان من الطبيعة وجوانية ونفسانية والطبيعة منها ما يكون
 مديقا للخص منها ما يكون به بقا النخاع والاعضاء والافعال التي اعدت
 للافعال الطبيعية التي يكون بها بقا النخاع في ما يخرج من جداره
 هي اللحم واللسان والاشنان والبري والمعدة والامعاء والمسا وقفا والكبد
 والاورع والنفوس من العروق الشامية من تحت ما في جميع البدن والمواد
 والطحال والكليتان ومجان حائلها من مجاري البول والصفراء والارز
 والاعضاء والافعال التي اعدت للافعال الطبيعية التي بها يكون بقا النخاع

الإنسان فيكون على أثناس وأربع ملقح ومخاربه من المذكور والأناش
والذكر والجم وعقده والشرابان وإما التي تعدل لأفعال الحيوانية هي
الغلة في غشيتها والشراب والبرية والصدور والنجاب وإما المعدة للأفعال
النفسانية هي الرماح وأماه والنفخ والأعضاء الثمانية من أجل العسل
والغسل والاذنان والارادان السهمان بحلق الندي فيفصل في
والأنف واللسان وجلد الكفين وخصوصاً ما على الأقدام منها
وفي كل واحدة من هذه أعضاء واحدة أصل والريش ذلك الحرس
وسائر الأجزاء ثمانية تابعة له وموافقة لفعله فالكبد هي ريش التي
الغذاء والمعدة أعدت لضم الطعام لصيرها كبراً وسائياً يمتص ما يطعم
بها من الأعضاء والآن تصغير أجزاء الطعام وتحمضه بمخبرية اللسان
لها على ذلك فليسه ولها الدقاق والمساير فما هو دعاء الكبد
وهو في الكبد والمراد من تنقية الدم المنطوق في الكبد من فضل المر والضمير
والطما لتنقية من فضل المر السوا والكلتان لتنقية من الماء النجاس
إلى ما يفيض في الغذاء في مسا الكبد لتنقية المستغنى عنها بعد ذلك
والأوردة المنقوعة من الغر والجر في اتصال الدم إلى سائر الأعضاء الأخرى
والثلاثة ولها الغلاظ لقبول الفضلات الرطبة المائية التي تسمى الثانية
تولا والاصمة لأصية التي تسمى لها برازاً ونقصان عن البرد من

بعضه

بعضه من عضل البطن بالعصر عليها وجعل تدافع ما فضل من الحرارة
إلى المعدة والمعدة الكسح من ما يجمع فيها من فضل العنبر في دفعه عنها
بذلك لئلا تتركها واجتماعها وما فضل عن الطما إلى الرحم المعدة ليدسه
عضده ويغزعه فيحرقه فيقتل بذلك الشبه للطعام وينتهي بها
للعدة ويحس المانة ليضبطها الوقت لا زيادة ولا نقصان وما يندفع منه
من غشيتها إلى الأضداد والذوق وضيق على اللسان في هذه الأعضاء فغلاظها
من كبر الأفتالور في عليها من خارج والأفغان هما العضو الرئيس
في الأستئناسل والرحم ليس في البطن والذوق باليد لتنبيهها والذوق
الذي هو غذاء القلب هو العضو الرئيس في الأفتالور بل هو الريش الطلق
لأنه يمتص الحار القوي الذي يكون في سائر الأعضاء على عتدها
ويؤهلها استعدادها لقبول الحار فلكل الأجزاء وما يحيط به من الأعضاء
والضاح الصد يقطعه ووقايته والشراب السام منه ليس في الحار
الغريزي ويورده على سائر الأعضاء والجم في عضل الصدر والريش
عليه بالأنساط هو بارد فيعمل في التبريد وتوسعها لها ويخرج
عنه ما يقاومها بها الحار إلى الحار في المر ويحله والرنه مع ذلك في المر
فليتروح به إذا اضطرر إلى سائر الأعضاء في كل الغرض من الماء والريش
والتقوية الطويل والها المكنر في الحار الماء مع الرية فها ورد

ما في الطين الغبار ونحوه من المائع هو العضو الرقيق الذي لا يمتد
 النفسانية لانه اصل القوى الحسية والحركة بالادارة واسماء لوقايتيه
 من اذ يمتد الى العظام لطيفة قديمة وتلك العظام وما يمتد بها
 تقيده من اذى كثير الا اذا كان عليه من خارج والامر الرقيق من امسه
 مع وقايتها لربط العروق الساكنة والشارية الصادرة الى الحول
 الى الغشاء والغاز الغزوي ويحفظها وضاعا بامتدادها في الخارج
 كحليفتها ويزيد في ما يثبت من هذه الاغصان الى الاغصان
 البعيدة منها الى الحصى في اوجها لاجل الساقية من تلك الاغصان
 ويثبت على راسه من نفسه دون واسطة والاشياء التي لا يمتد بها من
 صلبها على ما يثبت منه والاشياء التي لا يمتد منه من الخارج
 عنه نفسه وواسطة الخارج قوى الاجسام الظاهرة والخفية
 الارادية الى اجزاء الاغصان البعيدة لغيرها والاشياء التي لا يمتد بها من
 اليه اياها حسوساتها وهي ما يحتمل في الحس ترك وبقائه في العمل
 بعد عتبه بالاشياء التي لا يمتد بها القوة المفكرة وتنفرد بها الى
 امور اخر من اشياء العالم والعلو يحفظها بالقوى الحافظة من
 العظام البسيطة بالاشياء التي لا يمتد بها الحس لنفسه لانه
 العظيمة الازلية والاشياء البعيدة اما كانت كالعينين واليدين والاسنان

كالعينين

كالطير من اليد والغشاء اللين من العين والكلاب والكلاب من
 افعال الحول كالعينين والاشياء البعيدة من الاشياء البعيدة
 عن عتبه من اشياء الكبار ويحفظها على الطبع من الحيات و
 المقايير والحوال والاشياء وقولهم الجوهر من اجل فعل العتق
 التي هي اجزاء او وكما هي اذ في الاسماء ذلك الفعل لطيفات
 ووطى بآثارها وسائر اجزائها فان منها ما يكون به لا يمتد كالطير
 للطيقة من منها ما يحويه الاشياء وتكمل به تفصيله كالاشياء
 العين من منها ما يحفظ هذه وقولهم كالغشاء اللين من منها ما له
 فرائد ارضي بطول شجرها وفيها من الاشياء والاشياء التي لا
 الكف والاشياء وكون اجزائها في غير عتبه او بقاوت لا يمتد عن
 في القول وتبينها في صف واحد اذ فيها التي تبت على اليد
 والاشياء فان يسطرها كانت لقطتها صاع على ما يريد وان يمتد بها
 كانت الملمس وان يمتد بها صاع ام كانت معروفة له ولا يمتد بها
 وتتم اصابعها كانت محرفة له وتكون لقطتها على رؤسها رتبة
 للاعمال ومعاد لها من وزاها لولسقطتها الاشياء الصغار التي
 لا يمتد بها الا ما لم يلحظ بها برفعة عند الحاجة اذ لا يمتد بها
 في كل بنية وكذا هيئة الاسنان وكون الشيا والارباعيات

نفسه وبلاقي بعضه باعتماد في حاله البعض على الاشياء بعد ان كان في
 ورجوعها الى مكانها بعد المضي والظن وكون اصولها من اكثر
 من اصولها بالاشياء بحسب قوتها عليها ودوامها وخلقها منها
 اصوله التي تعلقه ثم انظر كيف ينفذ العنصر الطين في اجابش المعدة
 الحية انما هو المضمحل بالمعدة فاذا تم ذلك انما هو انما هو
 الذي في اسفل المعدة يخرج ما فيها الى المعده وخلق اعضا كل حيوان
 بحسب طاقته وطباعه كالحمار لا يلد للفرس والاشياء السباحه
 للسمك الذي يسكنه الماء وعلى هذا سائرها وكل ذلك من نطفه داخل
 الرحم وهذا الذي قد ذكرته من قطره من بحر منافع النعمان في خلقها
 وفي افعالها من عجز الحكيم ونعم الله من خارجة عن قدرنا ولحصا
 وليكن في ذلك من نعمه بالحيوان الذي خلقه الله على ما يشاء ايضا
 كالنمل والبعض فانهم انما عتادوا للذي عزموا على فعله بها
 والهامهم بمصالحهم بها الا ان كان يفضل عنده الا للبدن انظر الى
 البقعة كيف يحسن به الدم من البشر لعلها بها وكيف قد انعمت
 في الملد والحم وتقتضيه الله لما خلقها وكيف خلق فيه مع لينة
 قرة يتكون بها العروق البشرية العاسية وانظر الى العنكبوت وتنته
 ما يضطر به الذي اياها في حيلة اللطيفة والاعمال العجيبة انما

الحياة

العناية في النبات ما يرى من عرقه الناشئ في ارضه لا يجد الماء
 من اعماقها نحو ما يرى على وجهه من نطفة لا تخرج الا من
 وسيلته حتى يصير غدا له ثم يحمله الى الساق الواحد الذي يصير
 فوقه من ارضه فيصير واسطة بين النبات وبين ارضه حتى ينبت في
 مواضع الغرس النجوى في الارض المثلج الذي يلفاه فيه الهواء النقيع
 لللطيف ثم يفرق في اعضاءه في الجواهر حتى لا يترام القار ويكثف
 كثرة المادة التي جعلها السابق من تلك العروق ومن تلك المياه العذرة
 صر فيها ناشئ في ارضه لاخذ المادة الجسمانية وفتحها صاعدا في
 لاسمها في الارض والروحية فيعش هذا بامداد هذا وهذا بامداد ذاك
 احدهما بالروح الحانية النارية والآخر بالمادة المائية الارضية
 ويجمعهما معا في تلك القوى الفعالة السماوية حتى يرى الخلق
 ثم يقطع العنكبوت في الارض والسمك في الماء ويجعل العروق الناشئة في الارض
 السفلى مع بقا المادة عندها كما تم في القلب بانقطاع العروق والدم
 ايضا هذا ولا يعرف احد ما هي صلواته بالآخر وكذلك ترى الانعام
 للانس من حشرة في الابل باسنتها والنبات يستخرج الحيات
 من غير ان يعرف من السمح وقد عرفت ذلك في علمه بالذات للحيوان
 في حكمة الخلق المذكور في الخطا واللاشي في القبول وقد اودع في

النبات من فكية وطبايع غريبة وجنس عجيب فظاهر في مدبت
 الانسان وفي غيرهم في بعض ذلك من كمال الطب وغيره ما كان
 النبات غير متغير كان من كمال الاس وهو من كمال الذي لا يغير واذا
 قطع بطل قوله ولطيف ان غير الناطق لما كان اتم منه كان كماله
 الى الترتيب ولكن ما استفاد الانسان لما افضل عليه ما صار له
 الى السمع والشم واللبان فانه لا يسمع الا بالسمع ولا يشم الا بالشم
 ما لا يراها ومن الغاية تصرف الرياح وسوق السحاب الى الارض
 عن مواضع ارتفاعها ويزول الغيث الذي يتبع به النبات والحيوان
 واذا اعتبرت سائر حركاتها وما يكون في الارض وتحتها لم يجد
 خالفا من حكمة بالغة وتبع عظيم وكذلك انظر الى الجبال
 وما يكون فيها ومن غناية البارحة على عظمه ان المادة المنع
 قبولها من تربة ما وكان في الارض من كمالها ما يخرج
 ما فيها بالقر من قول الله تعالى في العمل قد يظن حكمة زمانا
 غير متقطع في الطرفين يخرج فيه تلك الامور من القوة الى الفعل
 بعد واحد فيصير الصوف في جميع ذلك ما من مرجونه في موادها
 والذرة كمالها ولم يكن كماله في بعض بدنه من جوارحه وجدت
 انما من علوية دابة لا من علوية تدبيرها استفاد غير متناه

منه

نعم الى الفعل غير متناه في العمل وقابل غير متناه في القول فلا يزال
 الخبير انما لا لا وبنا وحصل الفضل على كل قابل يستفاد به
 وحما اقنصه الغناية لا اله الا الله ان جعل الاجرام النيرة من
 متحرك غير ثابتة ولو ثبتت لا رت باق ولو تفرط واخرت كل
 تدور ومقابلتها لم ولم يخلق انما غير ذلك كان في كمالها
 من رت السماع ما دونها ولو عرفت كمالها من النور لم يمتد
 كمالها في عالم الكون والفساد ولو تفرط السماسات حركه واحدة
 دائرة ولم يصل الى السماع الى ان يجرها فالحكمة الربانية اوجبت
 ان يكون لها حركه سريعة وحركه اخرى وليطاعها اوصاف اخرى
 كذلك لكل حكم من الافعال التي في فاعها والحكمة التي هي ابطا في
 النيرة الخارجة من الشمال ولو لا هذا لكانت النيرة من القوة
 في البرد دائما في جميع الارض من الارض وما من كبر في الكون
 الا ولله تعالى حكمة كثيرة في خلقه في مقدارته وسكته وفي وضعه
 من غير وقس ذلك على ما يرد من انما في الارض حكمة بوجه
 كثيرة والسماع عظيم من الانسية للعالم الارض الى السماسات في
 كبر جسمه ولا في كبر معانيه ونجا الحيوانات والارض بطول الكلام
 في استقصا ما يعرف منها فكيف لا تعرفه هذا مع ان القول الذي

نقد منها هو من القوة والحفاة والقيام الى الجمل من حيث النسبة
 لاحدها الى الاخر فاعتبرها واعتبر في ذلك نسبة بدنك الى عالم
 العناصر ونسبة العنصر الى الجواهر والحوادث الى الجواهر ونسبة
 الكل الى اجزاله وكل ونسبتها الى احواله العقل لا سيما العقل
 منها وانظر كيف نسبة ذلك اجمع الى الجواهر الكبرى والمعنى القصور
 لذاته وكل ما هو دون من هذه فهو مخلوق في قدره فاعلم انه كمال
 العنصرية من نظريته في قهر اجسام السماسة وجميع اجسام منطوق
 في قهر النفوس المنطوقه في قهر العقول والجميع منطوق في قهر
 الوجود والوجود الكل ولاش في خبر رونه وعظمتها من حيث
 حكمته وعنايته بنظام واحد مكرر وبطبيعة بعضه بعض
 في انشائه وتجزيته اجزائه على وفق انقسامها وتجزيته اكلينا
 في الكل وجنسيتها في الاجناس ونوعها في الانواع وانواعها في الانواع
 حتى تهبط الى الخساف والاشخاص والجزء الى الجزء ويتفرع في الدقة
 الى ما يفهمه الله عز وجل من كمال الانبعاث اعظمته ومن
 شدة الاقتراب الى كمالها في اجزاء العالم استدلنا على وحد صانعها
 ووبره الذي ليس له المبادى والعنايته والاول الى انما ياتها وجميع
 منها على وجه يستحق بعضها ببعض ويتبع خبرها بالآخر فان

خلق

خالق النظام في افعالها لا يراعى في افعالها الكثرة والجامع في
 ذلك من افعال السماوية والارضية هو الخلق والخلق والارض
 فذلك هو احد من مدبر الكل وهو علم المتعلمين باسمهم ومبدأ
 افعالهم اهلين جميعهم لا الله عز وجل وما في العالم من النظام ولا
 ملا على ان الاخر في المكان الاوسهات من علم الخالق الواحد وال
 وقدرته وجوده فيقف على حادثة ولا شرف في المكان الاوسهات من
 علمه رحمة تتحقق دفعة على امكن وجوب دعوى كبره لكانت
 من خلقه ولا يمكن وجود الله عز وجل في الاماكن والافعال والتعارض
 المستعان وهذا مما ينبغي به وحدايته الصانع تعالى ولو
 اكرم من واجب احد فكيف وذلك في علمه على ما سبق بيانه وقد
 سبق في مباحث النفس وغيره ان كبره مما لا يدرك به على انشا
 جل عظمته ولا يمكن نسبة هذه العنايته والملك الى السلطة من غير
 ان ينسب اليه فاذن وجد لا الحكم المبلغ في الاحكام من انزه ولا
 بد من انشائها الى المجد المحرط على الكمال قدرته الباطنة حكيمه
 وهو لا يدعى في الشر الذي العالم لا يصدق في عنايته الواجب
 وان كان داخل في القضا الاخر فان من احوال ما لا يحل مسئلة
 لها ولا هي جعلها لغيرها ليعمل بالاهيات التي ينسب اليها

اليها فاعلم ان الماهيات المتكئة ليس لها في ذاتها وفي كونها
 ممكنة سبب لان طبيعتها المصلحة لوجودها سبب لا يكون للتضاد من
 مما يعين في الوجود علة ولا تصور الممكن عن الوجود والوجوب لذاته
 او نقصا من غير رتبة عليه وكذا كون التام حرقه وكون النظم قابلا
 لان يحرق بها فان كل ذلك في مقومات الماهيات وطبيعة ذاتها
 او من لوازمها ومثله كون حركاتها في بعض الوجوه ذات مضرة
 ببعض اخر منها او مفسدة لها كما ان عايد القوم الغضبية مضرة
 بالعقل وان كان محملا بحسب تلك القوى وقد عرفنا كيفية لزومها
 للماهيات فكل ما وجدته على كماله لا يفتقر وليس فيه ما بالقوى فلا
 يلحقه شر فان الشر هو عدم وجوده او عدم كماله وسبب وليس هو امرا
 وجوديا بل هو عديم ولو كان وجودا لكان ما شر لنفسه والغيره
 فان كان غيره لانه يعدم ذلك الغير وبعض كماله ولا لانه يعدم ذلك
 فان عدمه فيلزم الشر لانه عدم ذلك الشيء وما هو كماله وان لم يعدم
 فلا يتصور ان يكون شر لما فرض انه شر لانا نعلم ان ما لا يتحل بذات
 شيء ولا بوجود كمال الشيء كان فان وجوده لا يتصور به ذلك
 الشيء وان كان شر لنفسه فهو باطلا ايضا لان وجود الشيء لا يقتضي
 عدم نفسه ولا عدم شيء مما يحل له ولا يقتضي فليت كانا الشر في كل

العدم

العدم لا هو على ان اقتضا ذلك غيره معقول فان شيئا لا يتطابقها
 لكان لا يلازم مقتضيه لعدمه ما من حيث هي كالات واذا اطلق على تقدير
 وجوده ان يكون شر للغيره او لذاته فليس شر اصلا اعلو كان وجودا
 لما كان شرا في ذاتي عدمه من حيث كماله كان والعدم لا غير لانه لا يعدم
 الا لما بالقوى وما بالقوى فاعلم ان كماله كان والعدم من حيث هو
 هو بالقوى وما هو شر بالقياس الى بعض الوجود فيسبب كونه من غير يعلم ذلك
 من لزوم عدمه عن الجبر المطلوق فليفتقر مقتضى الذات والشر يقتضي
 بالعرض وليس اذا كان شر بالقياس الى امر شره في نظام الكل
 ولا شر بالقياس الى الكل والشر في ذاته كان بالقياس الى بعض
 ناقصا في ذات كماله وكذلك الشر في ذاته اذا كان ناقصا بالقياس
 الى شيء اخر والظلم وان كان شره في القياس الى القوم الغضبية
 خيرا وليس يمكن تميز هذه الخيرات وامثالها عن الشر وان لم يكن الشر
 عن الشر وان وجد الشر المطلق فلا يتصور وجوده وجودا فليت كانا
 ما يمكن ان يوجد كماله ووجدوا امكن ان يوجد غيرهما من الشر
 ولو لم يوجد هذا الثاني لكان الشر لعظمه فان وجود هذا النظم لا
 يتصور بغيره وانما الشر الذي فيه بحسب العدم الذي تحلله فلو كان
 كماله معدوما لكان او لم يكن شر ولو وجد شره لكانا الشر في كل

وهم من الشر وعلى حاله واحدة وصفه واحدة فكانت الماهيات
واحدة ولم يكن نقصا فيها غير تباينها في مقدارها وكان انما
الانواع متفاوت في ذلك فكل ذلك هيئات الاشخاص التي هي في
والنوع للفرد الانسان سلاهم في ذاته كما لو انما يعده من السر
من ينظر على العالم انما هو لاجل الانسان لا غير وليس كذلك واجب
وصول بعض العظام الكائنة الفاسدة الى بعض حتى يحصل المزاج
لهم ان يفسد بعضها بعضا وذلك قولنا اننا في قرب انسان
فحرقه من الحلال كجزائنا اننا في قربنا وهذا النظام الفاضل
هذا النظام توصيل اليه فلا يجرى ويحال ان لا يكون ذلكا وصلا
الى اقرب من بعض المرات التي هي افضل انواع المرات في كل هذا السر
بالبرودة من لوازم الغاية وينبغي ان يكون مقتضى جميع المرات
واحدا لا يقتضي كل واحد غير مقتضى الاخرى فيكون مقتضى
واحدة من مقتضى مقتضى الاخرى غير مقتضى الاخرى ان يكون المرات
النسبة الى السر موجوده في هذا النظام وكله حكمه جبر ولما لم يكن
به في وجود الانسان من وجود قواه للتفاده ولم يكن بعدا لها
حتى لا يخلو بعضها الاخر ولا كانت الاشخاص في الحاد وجبر من ذلك
ان مادي الحول بعض الناس الى ان يقع لهم نقصا في المعاد وفي الحق

او ف

او فطريق او يقتضي ما في ذلك الانسان ويعبر ولا يجد
شيئا مما يقا المشي من الافعال الا وهو كل السبب الفاعل في
الاشياء في العالم او يقتضي ما على الحق يمنع فعله في تلك المرات
والشر الذي يسميه النقصان وقد مر واقع في الحقيقة فليس ذلك
بالمختص بغير القياس المستثنى وليس هو لان فاعلا فعله بل لان
لم يفعل فلا يفسد الى الايجاب العرض واما الشرور والتعقبات
بالخبر ان مكافئه ولا يوجد ما كمله شر ولا ما يغلبه شره او يكون
والشر في مقتضى من ولا يوجد الشر الا في عالم الكون والفساد
كله شر لان شيئا قبله غير معتد به النسبة الى كل الوجود
فيكون والسلافة في عالمه اذ لا يوجد هذه الشرور الا في حق
الحيرات وهي اقل ما في الارض والذي لا يسرها فانه في اكثر
احوالهم واما يستمر في بعض الاحوال في بعض الصفات
لا في الكل والمرض والام لانها كما كمن ان الان الصحة والسلافة
الذات في غير عالم الشروراد وكان حال الانسان على اقسام ثلاثة
بالغة في الكمال ومستوية على ارب مختلفة وسدين المزل
فكل ذلك الحول المعتبر في الاخرى ولا شئ ان التوسطا ليل
والطريقان نادرا وان اذا احتيفا الى الوسطا والطرفا الفاضل

لاجل النقصان والصورة لو
كان عالم الكون والفساد

صارا لاهل العباد تلبية واثرة وملايين الناس في الآخرة كما انهم في
 الدنيا ومن ابنا السعادات كثيرة في الدنيا والآخرة والحيات العبد
 في نفسها المحبة للامم كل من جبالهم الموضع لا يسقط من خارج
 بوثر الاذي ورحمة الله وسوء كل شيء ومن علم ان مدبر الدنيا والآخرة
 واحد والله غفور رحيم لطيف عليم ادهم عطف عليهم وامرهم
 به على الانذار من جهة الدين وسلامة الاعضاء فربعه
 لهديته فخلق الاطعم والاشربة والآخرة لاهله وما الهمة
 من التدمير للنجعة والحق المستقيمة واجل ذلك انما
 وثوقا تاما وطمانينة الى سعة رحم الله تعالى في الآخرة قال
 اللهم ان يجعلني من اهلها وان ينعني ما عني وان يحسنه
 يوم القيمة فحسبني لاهلها وان ينعني خطيئة يوم الدين وان
 تعفني بنور هدايتك من ورطات الضلالت وان ينعني
 الصادقين المخلصين ويوقفي بحجرتك لما كور به
 في دار الخلو ومن الامين وبعبادة الابد من الغايين و
 قد خلق في رزق عبادك الصالحين برحمتك يا ارحم
 الراحمين والذكر مذكورين والحمد لله رب العالمين وصلواته
 على ملكة القربين وانبيائه واوليائه واجمعين

وحسن صاعلي محمد وآله الطيبين الطاهرين والحمد لله
 على ما ذكره

من القدر من سنه
 سنة ١٢٠٠
 في شهر ربيع الثاني



f2.

f12



